



لغويات

التخلي النحوي

أصوله وأدله

الدكتور فخر الدين قباوة

لونجمان



000168715

مكتبة مبارك العام

الشركة



© الشركة المصرية العالمية للنشر - لوغان ، ٢٠٠٢

١١٠، شارع حسن واصف، ميدان المساحة، الدقي، الجيزة - مصر

يطلب من : شركة أبو الهول للنشر

٢ شارع شواربي بالقاهرة ت. ٢٩٢١٠٦١٦، ٢٩٢٥٦٠١ (٢)

١٢٧ طريق الحرية (قوة مابنا) ، الشلالات، الإسكندرية ت. ٢٥٦٠٢٥٦، ٢٩٢٠٣٩١ - ٤١١ (٢)

جميع الحقوق محفوظة • لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب • أو تجريبه
أو تسجيله بأي وسيلة • أو تصويره • أو موائمة خفية من الناشر.

الطبعة الأولى ٢٠٠٢

رقم الإيداع ٢٠٠١/١٨١٤٣

التسجيل الدولي ٨ - ٩٦٥٠٦١٥ - ٩٧٧ ISBN

طبع في دبر فويلر للطباعة - القاهرة

المحتويات

الصفحة	
٦ - ١	المقدمة
١١٦ - ٧	الباب الأول : التحليل وأصوله
٥٠ - ٩	الفصل الأول : التحليل النحوي وبوارده
١١	المفهوم الاصطلاحي للتحليل
١٤	طبيعة العمليات التحليلية
٢١	التعريف التحليلي
٣١	بوارد التحليل النحوي
١١٦ - ٥١	الفصل الثاني : أصول التحليل النحوي
٥٥	المعارف الخاصة
٧٠	المعارف العامة
٩٧	نموذج وأمثلة
٢٧٠ - ١١٧	الباب الثاني : أدلة التحليل النحوي
١٦٢ - ١٢٠	الفصل الأول : أدلة التحليل الصرفي
١٢٠	التحليل الصرفي
١٢٣	الأدلة والقرائن في أبنية الكلمة

مراحل التحليل الصرفي	١٣٢
نماذج من الاستدلال	١٤٩
الفصل الثاني : أدلة التحليل الإعرابي	١٦٣ - ٢٠٦
التحليل الإعرابي	١٦٤
الأدلة والقرائن في التحليل الإعرابي	١٧١
نماذج من الاستدلال والتوجيه	١٩٣
الفصل الثالث : أدلة التحليل لمعاني الأدوات	٢٠٧ - ٢٧٠
الحرف والأدوات	٢٠٨
التحليل السياقي للأدوات	٢٣٩
أدلة تحليل الأدوات	٢٥٩
الهوامش	٢٧١ - ٣٠٩



المقدمة

نواصل الحمد ، كلّ الحمد ، للمولى العظيم على ما أسبغ من النعيم ،
ونكرر الشكر ، كل الشكر ، بالقلب واللسان والعمل لما تفضل علينا به من
لسان عربي مبين ، وحفظه دون سائر اللغات ، صيانة للقرآن الكريم ،
وللدين الإسلامي الحنيف ، وللعروبة المؤمنة الصالحة . والصلاة والسلام
الأتمّان الأكملان ، على الرسول الأمين ، الذي أحيا العروبة وجدد حياتها ،
وخلّد وجودها مع خلود القرآن والرسالة الربانية .

وبعد ، فلطالما توالى ممارسات النحاة ، قديماً وحديثاً ، للإعراب
والصرف ومعاني الأدوات . وكان لي شرف المشاركة في ذلك ، تلميذاً
وطالباً ومدرساً وأستاذاً وباحثاً ومؤلفاً . وكنت أجدني أسير في خط واضح
محدد ، دون قصد أو توجه مرسوم ، فأعجب أن تكون الإجراءات العملية
على هذه الشاكلة ، مع أن المسيرة العامة واكبت أربعة عشر قرناً ، غملاً من
التوجيه والتحديد ، وبدون بحث علمي واضح القسّمات ، يبين أصول
العمل ونظم التنفيذ ، ويوحد سبل التعبير والأداء .

نعم لقد انتشرت شذرات توجيهية في كثير من المصادر التراثية ، ولا سيما
جيهود ابن هشام الأنصاري ومتابعيه ، تضيء السبيل بإجراءات عملية
ونظريات منهجية ، تساعد الدارس والباحث . إلا أنها لم تكن تؤلف علماً
مؤصّلاً ، يخص « التحليل النحوي » بالدراسة والتفصيل ، لتعين ميادينه

واكتشاف أصوله وتمييز الأدلة والقرائن المعتمدة فيه . ولهذا وجدتني أتابع الخطأ منذ ربيع قرن ، وأتلمس مواقع الأقدام ومسارب الأفهام ، دراسة وتنظيراً وتطبيقاً ، لأضع بحثاً تحت عنوان « التحليل النحوي : أصوله وأدله » .

فقد تبدى لي أن الفكر النحوي ، لدى العلماء والدارسين والباحثين على ممر القرون والعصور ، حين يتوجه إلى إجراء عمليات في الإعراب أو الصرف أو معاني الأدوات ، تنتظمه خطوط موحدة ، رغم ما بينهم من اختلاف في المذاهب والآراء والأحكام والأصقاع والأزمان . وهذا يعني أن ثمة ضوابط راسخة في أذهان الجميع ، وإن لم يفصحوا عنها ، تحيط عملياتهم الإجرائية بالتوجيه ، وتمدها بالأحكام والبيان والمصطلح والتفسير والتعليل .

ولذا قمت برصد تلك الضوابط ، وتتبع تفرعاتها واستطالاتها ، وما تشير إليه من تطلعات ومفاهيم واعتلال واستدلال ، فكان لديّ زاد وافر يتعذر حصره في هذه الخطوة الرائدة المباركة . ولست أنكر بهذا ما بذله الزملاء المعاصرون في هذا الميدان . فهم قد وضعوا خطوطاً كثيرة متفاوتة ، ولكنها لم تكن في منهج علمي ، يستوعب المشكلة كلها ، ويقدم التعيين الدقيق والتفصيل الوافي ، بالتنظير والتطبيق والتفسير والبيان ، على الرغم مما يظنه بعض الدارسين القاصري النظر ، والقليلي الاطلاع على الحقائق العلمية المؤصلة . وهذا ما استراه حين أبسط المسائل ، وأذكر جهود الزملاء الكرام .

ولعلك لمست في عنوان البحث أنه يتوزع على شطرين ، يتنظم كلاً منهما باب يلزمه التفرع . وهذا ما كان فعلاً ، إذ انقسمت المعلومات بين يديّ قسمين ، جعلتهما في بابين . وطأت لهما بمقدمة ، تبين مدى البحث وحدوده وتطلعاته ، وما كان فيه من ريادة وكشف وتوليد . وتفصيل وتوضيح وتفسير وتعليل ، وتوظيف للنصوص النحوية والعلمية والأدبية ، في خدمة التحليل وتأصيله واستدلاله .

أما الباب الأول فكان لـ « التحليل وأصوله » . وقد احتوى على فصلين ،

المقدمة ٣

أولهما تحت عنوان « التحليل النحوي وبوادره » . وفي هذا الحيز عرضت تاريخاً موجزاً لنشأة الدراسة النحوية ، ومفهوم التحليل النحوي حتى عصرنا الحاضر ، وما كان فيه من قصور المنظرين المعاصرين ، وما يصلح لتعريف العمليات الإجرائية المعروفة . ثم بينت توزع هذه العمليات في مياديتها الثلاثة ، وكيفية المسير فيها بالتعبير العلمي المنتظم . وختمت الفصل بعرض البوادر التحليلية في مطلع القرن الهجري الأول ، وما كان يعدها بين أيدي العلماء حتى منتصف القرن الثاني ، تأصيلاً للفكر العربي الإسلامي في هذا الميدان .

والفصل الثاني انضوى تحت عنوان « أصول التحليل النحوي » ، حيث رأينا توزع النشاط الإجرائي ، وافتراع ابن هشام زاوية التنظير والتقنين والإجراء المنهجي المنتظم . ومن ثم التفت الأصول اللازمة للعمليات التحليلية في خطين متوازيين : المعارف الخاصة ويضمها مقتضى الحال ، بشقيه المتألفين : مقتضى المقام ، ومقتضى المقال . ثم المعارف العامة بما تستوعبه ، من معطيات علوم اللغة والأدب ، وأساليب الكتابة والقراءة . كل هذا ينسلك في التوظيف لتحديد مقاصد الكلام السياقية ، وتعيين الوظائف والعلاقات ومعاني النحو للمفردات والجمل والتراكيب . وقد أدى بنا هذا إلى بسط نماذج عملية توضح النظريات ، في نص شعري موجز ، وأمثلة هُرائية ألقاها بعض المعاصرين لتقديم الفكر النحوي الأصيل .

وأما الباب الثاني فانصرف إلى الشطر الباقي من البحث ، وهو « أدلة التحليل النحوي » . وقد انقسم على ثلاثة فصول ، أولها لـ « أدلة التحليل الصرفي » . وفي هذا الفصل تعرفنا حدود التحليل المقصود ، والأدلة والقرائن التي توجه في دراسة أبنية الكلمة ، والمراحل التي تسير فيها العمليات الإجرائية ، من تحليل لبنى المفردات ، وتفسير لتطور ألفاظها ، وبيان لما تحتمله تلك الألفاظ في السياق التعبيري الناجز . ثم ختمناه بعرض نماذج عملية ، توضح أساليب الاستدلال ، لتعيين الأحكام الصرفية في المفردات المختلفة السياقات .

وفي الفصل الثاني وقفنا عند مستوى الإعراب ، لتبيين طبيعة التحليل الإعرابي عملياً ، والأدلة والقرائن المعينة ، على تعيين الوظائف والعلاقات والمعاني الإعرابية ، سواء كنا مع المفردات أو الجمل أو أشباهها . وأتبعنا ذلك نماذج عملية من النصوص الناجزة ، لتنفيذ الأحكام النظرية ، في تحقيق الاستدلال والتوجيه لعمليات الإعراب . واتضح لنا خلال التنفيذ أن عناصر الكلام تحتل ، في التركيب الواحد أحياناً ، صوراً مختلفة من الوظائف والعلاقات ، قد تبلغ العشرات والمئات والألوف .

وبهذا أصبح الفصل الثالث مقصوراً على أدلة التحليل لمعاني الأدوات . وهنا ميزنا بينها وبين حروف المعاني في المفهوم الاصطلاحي ، وبسطنا التطور التاريخي لتلك المفاهيم وما تضمنه من مفردات ، عند النحاة والمؤلفين في الميدان النحوي . وقد أوجب علينا هذا استبعاد ما زعمه بعض القدماء والمتأخرين والمعاصرين ، من إقحام في الأدوات لبعض عناصر الكلام ، كالظروف والأسماء المبهمة ، وأفعال التعجب والمدح والذم ، والأفعال الناقصة بأقسامها المختلفة . وانتقلنا بعدئذ إلى التحليل السياقي للأدوات ، في ميداني العلاقات السياقية والمعاني النحوية ، ثم إلى الأدلة والقرائن المبيئة لذلك ، بما يكون منها ذا صفة معنوية أو لفظية .

وخلال مطاوي البحث تحقق لدينا أن العمليات الإجرائية ، لمستويات الصرف والإعراب ومعاني الأدوات ، تتمثل في معادلات علمية ، يكون في كل منها معطيات أصول التحليل جناحاً أيمن ، يقابله في الجناح الأيسر تعبير المحلل عن الوظائف والعلاقات والمعاني النحوية . إنهما كفتان متعادلتان بينهما علامة المساواة الرياضية ، وهي حساسة جداً بكل تغيير ، ونتيجة لهذه الظاهرة الموضوعية الخالصة ، فإن التبديل الذي يطرأ على الكفة اليمنى ينعكس صدهاء على اليسرى ، أيّاً كان نوع ذلك التبديل .

وقد ألححنا على مسائل مهمة جداً في تنفيذ الإجراءات ، منها أن يكون

المقدمة ٥

المسير في التعبير عن ذلك ضمن زاوية حادة من طرفيها إلى الرأس . وهذا يعني الانطلاق ، في الأحكام والأوصاف ، من الأعم فالعام ثم الخاص فالأخص ، ليكون التفكير في خط منهجي واضح ، يقدم للمتلقي أساليب منتظمة ، مع الالتزام بالتعبير الموحدة ، والمصطلحات المخصصة لكل مستوى تحليلي معين .

ومن ذلك أيضًا وجوب استقامة الإجراءات العملية ، لتحليل العبارة الواحدة ، وانتظامها في خط مسير متجانس الخطوات والوسائل التنفيذية ، ليكون انسجام في العمل الكلي . وهذا يقتضي أن اتخاذ وجه معين ، في منطلق التحليل ، يستدعي متابعتها في سائر الخطوات ، ويحظر الخروج عنه إلى توجهات مغايرة تخل بالفهم للعلاقات والوظائف والمعاني السياقية . ولا بد أن يكون بين مستويات التحليل تعاون كامل ، بحيث إن الأوصاف الواردة في حقل مستوى ما منها ترتبط ارتباطًا حيويًا بنظائرها في المستويين الآخرين . الأمر الذي يحقق التكامل والوحدة في عناصر النص ووظائفها المختلفة . ويؤكد أن الإجراءات العملية للتحليل تتبادل التوجهات ، بين المستويات الثلاثة ، وتمثل كلاً مصيرياً منتظماً .

وللبحث في هذه الموضوعات المختلفة ، اعتمدت ما جاء في المصادر التراثية والمعاصرة ، من معلومات وأحكام ونظريات ، تفسر الحقائق وتدعمها وتبين مداها . ثم أضفت إلى ذلك أمثلة تحليلية من تلك المصنفات ، تبسط المستويات التي توزعت فيها إجراءات الإعراب والصرف ومعاني الأدوات . وكان زادي في المواد التعبيرية المحللة مستمدًا من نصوص القرآن الكريم ، والحديث الشريف ، وكلام فصحاء العرب بشعر أو نثر . وقد ظهرت كثرة النصوص النبوية هنا بحضور لامع ، تحقيقًا لما دعوت إليه دائمًا من توظيف السنة الشريفة في الدرس النحوي .

ولهذا أكثر الاعتماد على كتب التفسير ، وأغريب القرآن والحديث ،

وشروح الشعر القديم ، في المختارات المشهورة ، كالمعلقات والمفضليات والأصمعيات وحماسة أبي تمام . فقد مارس العلماء ، في مثل هذه المصنفات ، عمليات التحليل النحوي بشكل ظاهر ، وأساليب مختلفة ، تحقق شيعوعة الموضوع في تاريخ العربية ، وتمثل مراحل النمو والتطور على مدى الأيام . ولم أغفل جهود المنظرين أيضاً والمنفذين لما رسموا ، إذ كان لابن هشام وأضرابه القُدح المعلى في السبق والريادة .

أما الزملاء المعاصرون ، الذين خاضوا هذا الميدان ، فقد قصرُوا همهم على نظرات سريعة خاطفة ، أغفلت كثيراً من العناصر الموضوعية . ففي التنظير غالباً ما انصرفوا إلى الجانب الإعرابي ، وكأنه هو الوحيد في الموضوع ، وقل أن تجد تطلعات واضحة إلى العناصر المتممة . وفي التطبيق ، تراهم قد اقتصروا على تعابير مبتسرة ، واصطلاحات متباينة ، بالإضافة إلى حصر الجهود في المسائل الإعرابية أيضاً . ثم ظهر لدى أكثرهم قصور عن معرفة جهود علماء العربية ، واضطراب في توحيد المنهج بما يكون بين التنظير والتطبيق ، من انسجام وتعاون وتكامل .

وختاماً آمل أن أكون قد وضعت حجر الأساس ، في موضوع علمي بكر ، يفتح السبل أمام الباحثين والدارسين ، ويسر تعميق النظر وسعة الأفق وتدقيق البيان . وسيصير لهذه الأسس التي وضعتها ، بعون المولى تعالى ، جذور راسخة وجذوع قائمة وأغصان وأزهار وثمار ، تشهد لي يوم القيامة أنني أدت الأمانة ، وأحسن العمل ، وقدمت خالص العتبي رجاء لرضا الله - عز وجل - ورحمته وفضله . إنه هو الرحمن الرحيم ، وهو نعم المولى ونعم النصير !

حلب ، في ٣٠ جمادى الأولى لعام ١٤٢٠

و ١٠ أيلول من عام ١٩٩٩

الأستاذ فخر الدين قباوة

الباب الأول

التحليل وأصوله

الدارسون للعربية يردّدون ، في جميع المستويات التعليمية ، عبارات في الإعراب والصرف ومعاني الأدوات ، بصور متداخلة مضطربة ، ليس لها سياق منهجي واضح ، أو تعبير سياقي محدّد ، أو مصطلحات علمية معينة . ويزكرني هذا بما صادفته لدى الأعاجم ، حين سمعتم يمارسون التحليل النحوي للنصوص العربية . فهم يعبرون عن ذلك بما تسعفهم به ذاكرتهم وخبرتهم ، من ترجمات للمصطلحات والمفاهيم والأحكام والتعابير ، لاتجد فيما بين مقولاتهم بعض تشابه ، ولا في تعبير الفرد الواحد منهم شيئاً من الوحدة أو الانتظام ، مع أنهم جميعاً يؤدّون معلومات شبه موحدة .

وهذا نفسه تسمعه من أفواه العرب طلاباً ومدرسين ، وتقرؤه فيما صنف حديثاً من كتب الأعراب ، أو التحليل النحوي . والمعروف أن هذه العمليات الإجرائية هي حل رياضي للصور التركيبية من الكلام ، شأن المسائل الحسابية والهندسية والفيزيائية والكيميائية ، فيجب أن تسير في سبل علمية محدّدة ، لتسلك في عبارات منهجية منتظمة ، تمثل تحقيق الأطراف اليسرى من معادلات ، أطرافها اليمنى معطيات النص في مقامه ومقاله .

فالعمليات التحليلية ذات أصول شبه موحدة ، في كثير من العلوم الطبيعية والتطبيقية والإنسانية ، تقوم على مرتكزات معينة ، وتنطلق في خطوط متوازية . وتعبر عن ذلك بمصطلحات وتراكيب محفوظة ، لتحقيق الحلول

٨ التحليل وأصوله

العلمية المقصودة . وقد ظهرت بوادر الإجراءات النحوية ، عند العرب ، منذ فجر الدعوة الإسلامية ، وانصبت فيها أقوال وأحكام وتوجيهات ، صاغت لدى الأجيال أساليب مشهورة في التعبير والأداء ، لتغيب في مطاويها العبارات الفردية المرتجلة .

وما ذلك إلا لأن الفكر العربي المسلم كان يصدر عن أصول واضحة المعالم ، في ممارسة التحليلات النحوية المختلفة ، توجه تفكيره وتصويره وتعبيره . وقد حاولتُ اكتشاف تلك الجذور الإجرائية ، والأصول الموضوعية التي تنظمها ، وبسّطت ذلك في هذا الباب ، تحت عنوانين : التحليل النحوي وبوادره ، وأصول التحليل النحوي .

ومن هذين المنطلقين ، تيسر لي أن أتبع الأدلة والقرائن التي اعتمدها العلماء ، في اختيار الوجوه التحليلية المعروفة ، واختلاف الأنظار بينهم في التوجه أو الترجيح أو التحقيق . وما أنت ذا تستقبل ما تعرضه عليك الفصول والفقرات ، لتلمس خطوات البحث والتنظير والتطبيق والأداء العلمي الممنهج . فمرحباً بك في غضون الفصل الأول ، وإلى لقاء كريم في بحث آخر بعد مطالعة الفصل الأخير .

الفصل الأول

التحليل النحوي وبوادره

كان الصحابة العظام يتدارسون النصوص القرآنية ، كل بما حفظ منها في صدره . أو جمع في رقاع أو صحف . وهي مُدارسة تتناول القراءة الواعية ، لفهم المقاصد والتوجه في العمل بما تتضمنه الآيات الكريمة . حتى إذا تولّى عثمان بن عفان - رضي الله عنه - الخلافة في العشرينات من الهجرة شكّل اللجنة المعروفة ، من حفظة الصحابة ، فجُمعت المصاحف الأربعة مستوعبة القراءات ، ثم وزعها على العواصم الإسلامية المشهورة حينئذ ، مع قُرّاء يتابعون تعليم الناس ورعاية الأداء والفهم . وبهذا استطاع بعض المسلمين أن يكون في بلادهم نسخ من القرآن الكريم ، يعودون إليها في مجالس العلم والدرس ، وفي الجلسات الخاصة والعامة .

ولقد هيا هذا الانتشار بتوزع المصاحف الشريفة بيئة صالحة ، لتدارس جوانب مختلفة من المعارف والمعلومات ، تولدت عنها العلوم القرآنية المباركة ، وما تفرع من ذلك لتكون الحضارة الإسلامية في التاريخ . وفي متابعة تلك الجوانب ، كان الأمر يقتضي أحياناً تدارس اللفظ والتركيب ، وتبيين الدقة في القراءة والاستيعاب . وعلى سبيل المثال ^(١) أن زبّ بن حُبَيْش - وهو مخضرم تابعي معتمّر من أفصح العرب وعالم بالقرآن - كان عبد الله بن مسعود (ث ٣٢) يسأله عن العربية . وإذا أردت مفهوماً العربية ، حينئذ بين القوم ، فإنك واجد تفسيره في قول الإمام علي (ت ٤٠) : « العلوم أربعة : الفقه للأديان ،

والطب للأبدان ، والنحو للسان ، والنجوم لمعرفة الأزمان .^(٢)

ولذا ظهرت في هذا الميدان المبارك بوادر من التوجيهات اللغوية ، لتلمس الدلالات المعنوية و وظائف عناصر التركيب وعلاقاتها في الآيات الكريمة ، وكثيراً ما تمازجت تلك البوادر في المجالس المختلفة ، دون أن يكون بينها تميز واضح . وعن هذه التوجيهات صدرت آثار علمية بكر ، للإمام علي وعبد الله بن عباس (ت ٦٨) وأبي الأسود الدؤلي (ت ٦٩) ، والتلاميذ الذين نقلوا عنهم ، وصنفوا كتباً متعددة الموضوعات وذات عناوين علمية محددة .

ومن ذلك ما عُرف في النحو باسم « التعليقة » أو « المقدمة » للإمام علي ،^(٣) و « المختصر » لأبي الأسود ، وكتاب في « العربية » لنصر بن عاصم ،^(٤) ونصوص كثيرة جداً لابن عباس ، في التفسير للقرآن الكريم ، تتعرض لأسباب النزول والقراءات ، وبيان المعاني الخاصة والعامة ، وكثير من المقولات النحوية .^(٥) وأخيراً ما كان من عطاء بن أبي الأسود ويحيى بن يعمر ، في بسط النحو وتوسعة أبوابه وبيعج قياسه ، حتى نسب بعض الرواة إليهما أنهما أول من وضع هذا النوع من العلم .^(٦)

ثم ترى كتباً متعددة في هذه الميادين ، من مثل « كتاب القراءة »^(٧) ليحيى بن يعمر (ت ٨٩) ، و « كتاب التفسير »^(٨) لمجاهد بن جبير (ت ١٠٤) وللحسن البصري (ت ١١٠) ، و « كتاب الهمز »^(٩) لعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت ١١٧) ، و كتاب « اختلاف مصاحف الشام والحجاز والعراق »^(١٠) لعبد الله بن عامر اليحصبي (ت ١١٨) ، و « معاني القرآن »^(١١) لكل من واصل بن عطاء (ت ١٣١) وأبان بن تغلب (ت ١٤١) ، و « كتاب تفسير القرآن »^(١٢) لثابت بن دينار الشامي (ت ١٥٠) .

وفي المدينة المنورة نشأ نحوي يقال له : علي الجمل ، أخذ عن تلاميذ

أبي الأسود ، ثم وضع كتاباً في النحو لم يكن ذا أهمية ، اقتبس منه الأخفش واستعان بأمثلته .^(١٣) بل إن أعجمياً يقال له^(١٤) : ابن قسطنطين ، عُرف في مكة بالنحو ، وألف كتاباً في ذلك . ثم لما قدم البصرة وسمع ما فيها طرح جميع ما عمله ، ووضع شيئاً آخر .

وكان سيويه قد أخذ علم النحو عن عيسى بن عمر (ت ١٤٩) . ولما فارقه والتحق بالخليل بن أحمد سأل الخليل عن مصنفات شيخهما عيسى ، فذكر سيويه أنه كان قد ألف نيماً وسبعين مصنفًا في النحو ، وأن بعض أهل اليسار جمعها ، ثم أتت عليها آفة فذهبت بها . ولم يبق منها سوى كتابين : أحدهما اسمه « الإكمال » ، وهو بأرض فارس عند أحد العلماء ، والآخر اسمه « الجامع » نقل عنه هو فيما صنف من « كتابه » المشهور .^(١٥) أما أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤) - وهو إمام أهل البصرة في القراءات والنحو واللغة - فقد صنف من الكتب ما ملأ بيته إلى السقف ، ثم تنك فاحرق ذلك كله .^(١٦)

وقد تكاثرت مواد العربية ورجالاتها ، حتى رأينا في القرن الرابع غلام ثعلب النحوي اللغوي (ت ٣٤٥) يملئ من حفظه ما يشغل ثلاثين ألف ورقة ، مع ثبوت بطلان ما اتهمه به حُصّاده من الوضع والاختلاق ، ومحمد بن عمران المرزبانى (٣٧٨) يصنف تسعة عشر مجلدًا في كتابه « المقتبس » لأخبار النحويين ، وكان له كتاب « الحاوي في علوم القرآن » أيضًا ، وهو سبعة وعشرون جزءًا ، ومجموع مصنفاته الخمسين يضم حوالى ٤٢٩٨٠ ورقة .^(١٧)

المفهوم الاصطلاحي للتحليل

خلال هذه المصنفات ، وتلك المجالس العلمية المذكورة ، كانت تنتشر نصوص كثيرة من كلام العرب شعراً ونثراً ، للتفسير والتوضيح والاحتجاج ،

مع بيان لأحكام التعبير والتركيب . وضوابط للبيان العربي الرفيع ، وتوضيح للوظائف الخاصة لبعض المفردات والتعابير . وبذلك تشابكت الموضوعات النحوية المطروقة ، من تأصيل وتفرع وإعراب وتصريف وتحديد لمعاني الأدوات ، في النص القرآني وما يتصل به من التراث العربي ، وعلى هذا ، فإن نشأة الدرس النحوي في العربية . بخلاف ما تعرفه مسيرة العلوم بين الأمم والجماعات ، لم تكن ذات حدود بين التنظير والتطبيق ، إذ لم تتضح بعد معالم الحدود الفاصلة بين الجانبين . لقد انثالت التجارب والأحكام والتطبيقات ، في حيز واحد من النشاط اللغوي ، وكان عنها مادة غنية بالبحث والعطاء موزعة منتشرة .

وفي عصرنا هذا صار من الضروري تبين الحدود والمجالات المتمايزة ، فأصبحنا نطلق على تلك التطبيقات وحدها مصطلح « التحليل النحوي » . والتحليل في الأصل مصوغ من الحَلَّ ، ^(١٨) فيعود في معناه إلى فتح الشيء وفك مغلقاته . يقال : حَلَلْتُ الْعُقْدَةَ أَحْلُهَا ، إذا فتحتها ونقضتها وأزلت تداخلها . وحَلَّ المَعْدِنُ أو ما يشبهه من الجوامد يَحْلُهُ حَلًّا أي : أذابه وأزال تماسكه . وحَلَّلَ الشيء ^(١٩) : أرجعه إلى عناصره المكوِّنة له ، مادية كانت أو معنوية . ذلك لأن التحليل ، في الأصل ، منهج عام يراد به تقسيم الكل إلى أجزائه ، ورد الشيء إلى عناصره .

وقريب من الدلالة اللغوية الأصلية قولك : حَلَّلَ الأمرَ وأحلَّه ، أي : أباحه وأزال حرمة . وتحليل اليمين من هذا أيضًا ، لأنه مراد به الاستثناء الذي يزيل الالتزام الجازم ، أو الكفارة التي تزيل الإثم ولزوم العقاب . وبذلك صار للفظ معنى اصطلاحية متميز في الشرع . وهكذا استقر في الأذهان ما يمكن أن تحمله هذه المادة اللغوية ، من قدرة على إنجاب مفاهيم اصطلاحية لمختلف العلوم ، فكان لدى علماء الأصول تحليل

للقضايا إلى عناصرها المكوّنة . (٢٠)

ومن ثم صار التحليل عند علماء الحساب يعني تفكيك العدد لمعرفة مكوّناته الأصلية . إذ العدد ٢ مثلاً مكوّن من ١ + ١ ، والعدد ٩ مكوّن من ٣ x ٣ . وفي الفيزياء ، تبدّى بين أيدي العلماء تحليل الطيف الضوئي إلى عناصره المكوّنة من الألوان . وفي الكيمياء والعلوم الطبيعية ، شاع استعماله لاكتشاف كنه الجسم المدروس ، سواء انحلّ إلى عناصره أم لم ينحلّ . وفي الجيولوجية استخدم بشكل تألّفي ، بغية معرفة الأصل والطريقة ، لترتيب الوحدات التي تتكون منها الصخور ، ومعرفة الحركات المسببة لذلك . وكذلك صار له مظاهر عملية في مجالات الطب والصيدلة وغيرهما من العلوم الطبيعية والتطبيقية المختلفة .

وقد انتشرت أبعاد هذا الاصطلاح أيضاً في ميادين العلوم الإنسانية ، كما رأينا في الدلالة الشرعية قبل . ثم كان له نشاط في دراسة الظواهر العقلية والحيوية . نحو : استعمال التحليل في حقل المنطق ، بدراسة الصور الأولية للإدراك الذهني . ثم انتقل إلى علم النفس ، بتحليل القدرات والمستويات والميانات ، وأصبح له في علاج الأمراض النفسية طرائق ومدارس مختلفة ، أشبه ما تكون بأساليب كرسّي الاعتراف . وأخيراً دخل حيز الدراسات الفنية ، فكان له في الأدب نصيب يتناول تحليل النصوص . وأحدث ما ظهر الآن هو التحليل للنصوص النحوية . (٢١)

أما التحليل النحوي فقد جرت صوره المختلفة ، بمستويات متفاوتة ، منذ نشأة التفسيرات اللغوية ، إذ كانت الغاية من تلك الممارسات تطبيقية عملية أكثر منها نظرية تعيدية . وقد استمرت المحاولات التحليلية ، في ميدان النحو العربي ، من العقد الأول للقرن الهجري الأول إلى عصرنا هذا . دون تحديد علمي للمفهوم الاصطلاحي .

فأنت ترى في عصرنا محاولات كثيرة ، كانت تدور حول هذا الموضوع ، وتتناول جوانب منه ، ولا تستطيع وضع التعريف الكامل . فهي تذكر المصطلح مقتصرة في قيمه على الجانب الإعرابي ، مع إرادة الغايات التعبيرية أو التطبيقية أو النظرية منه .^(٢٢) وقد تقف عند الوظائف والتفاعلات الإعرابية .^(٢٣) أو تجمع ما بين العنصرين الإعرابي واللغوي ،^(٢٤) أو تقيم تداخلاً بين النحو والصرف على أنهما علمان متميزان ،^(٢٥) أو تتناول في البيان عنصري الإعراب والصرف ، بدون تحديد للمفهوم واضح ، وباقتصار في التطبيق على بعض الجوانب .^(٢٦)

والحق أن هذه المحاولات جهودٌ مشكورة ، فتحت الأبواب للدرس والتحصيل ، مع ما فيها من القصور أو الإبهام أو التداخل . وقد تيسر لي ، بعون الله ، أن أمارس الإجراءات التحليلية المختلفة في ميادين النحو ، حتى استطعت وضع تعريف يعبر عنها بدقة واستيعاب . وهو أن التحليل النحوي « تمييز العناصر اللفظية للعبارة ، وتحديد صيغها ووظائفها والعلاقات التركيبية بينها ، بدلالة المقام والمقال » .^(٢٧) وبهذا يكون التعريف قد تناول العمليات التحليلية ، من زواياها المختلفة ، مستفيداً من جهود القدماء والمعاصرين .

طبيعة العمليات التحليلية

بعد أن حددنا مفهوم التحليل النحوي ، يجدر بنا أن نفرق بين التقسيم والتحليل . فالأول يكتشف الأجزاء ويعين أنواعها ومقاديرها ، بحيث يكون مجموع كمياتها يساوي تماماً مقدار كمية الكل . أما الثاني فإنه يسعى لاكتشاف العناصر والأصول ، ويحاول تعرف العلل والأسباب والنتائج . وهذه المحاولة الأخيرة مفقودة في التقسيم ، إذ هي غير مقصودة بطبيعة الحال .^(٢٨)

ويحسن بنا أيضاً الإشارة إلى أن العمليات الإجرائية ، في التحليل النحوي ، ينحصر ميدانها في التعبيرين الأدبي والعلمي ، أي : الكلام الذي

فيه مقاصد إبداعية أو معلومات دقيقة ، تقتضي البحث عن الصيغ والوظائف والمعاني النحوية والعلاقات التركيبية . أما الأقوال اليومية العابرة فهي غنية عن هذه العمليات ، لما تبني عليه من البساطة أو العامية الهجينة .

ثم إذا أعدنا النظر في مفهوم هذا التحليل تبدى لنا صورة عملية ، (٢٩) لتوظيف الأحكام والأصول والضوابط ، في دراسة النص ، وتبيين ارتباطها بأنماط القول والتعبير . إنه تفكيك الوحدة التعبيرية وحل اشتباكاتهما ، لرصد خصائص الجزئيات وصفاتها وسلوكها في إطار الوحدة الكلية ، وموقعها من البيان والقواعد والأحكام . إنه عملية متكاملة ، تتساقق فيها المراحل الإعرابية متكاثفة ، ودلالات الأدوات متعاونة ، وتجليات الصرف متساندة . ثم كل من هذه وتلك وتلك يتبادل التأثير والتأثير ، ويستعين بما حوله من الدلالات اللغوية ، والمعاني الخاصة ، والظروف النسبية والاجتماعية للنص ، ليأخذ أبعاده الكاملة الدقيقة ، ويعيش عنصراً مشاركاً في تكوين عبارة لغوية حية .

فعندما تحلل العبارة نحويًا ، تفرق العناصر اللفظية الدلالية والتشكيلية المكوّنة للتركيب ، بعضها عن بعض ، معتمداً على أدلة المقام والمقال ، وظواهر الصوت والصورة والتكوين . وبذلك يتسنى لك أن تراقب تلك العناصر بامعان ، في إطار السياق المحيط بها ، فتعيّن أنماطها وأنساقها وخصائصها ووظائفها . وما بينها من تلاحم وعلاقات ، وتبادل للمعاني الإعرابية والصرفية خاصة والنحوية عامة ، وما فيها من حضور أو غياب ، وتبدل في : اللفظ والصيغة والدلالة والوظيفة والرتبة .

ومن ثم تستطيع اكتشاف صورة النظم الذي يسودها ، والوظائف التي تقوم بها ، والدلالات النحوية التي تؤديها متعاونة ، في حيز التركيبين الصرفي والإعرابي ، وفي السياق العام للتعبير . وعلى هذا ، فانت إزاء

مستويات ثلاثة من العمل ، هي : التحليل الإعرابي . وتحليل معاني الأدوات ، والتحليل الصرفي .

فتفي الميدان الإعرابي ، ترصد ظواهر الاسمية والفعلية والحرفية ، وعلاقات الإسناد والشرط والتبعية والإضافة ، والاقتضاء والترتب ، والتأثير والتأثر ، والتقديم والتأخير ، والنيابة والعوض ، والتخصيص والتعريف ، والتبيين والتوكيد ، والفاعلية والمفعولية بأنواعها ، والاقتنائين الزماني والمكاني . واللزوم والتعدي ، والذكر والحذف ، والتقدير والإضمار ، والإعمال والإهمال ، والتعلق والإلغاء ، والوجوب والجواز ، والبساطة والتركيب ، والابتداء والاستئناف والاعتراض والموصولية والخبرية والحالية والوصفية . ومعالم الرفع والنصب والجبر والجزم في المفردات والجمل . . .

وفي معاني الأدوات ، تبيّن ما تحمله كل أداة ضمن التركيب ، من عهدية وجنسية ونيابة وزيادة ، ونفي وإثبات واستفهام وتسوية ، وجواب وتصديق وتعيين ، وإشارة ونداء ونديّة واستغاثة ، وعرض ورجاء وتخصيض وتوبيخ ، ونهي وأمر وندب ودعاء والتماس ، وزمانية ومكانية ومصاحبة ، وترتيب وتعقيب وسببية وتعليل ، وتبيين وتبعيض وتفضيل ، وشرط وامتناع وجود وجواب ، واستئناف وتبعية وموصولية ومصدرية ، وتوكيد ومبالغة وحصر ، وإضراب واستدراك وتحقيق ، وشك وإيهام وتخيير وإباحة ، واستحقاق واختصاص وتبليغ وتمليك . . .

وفي المستوى الصرفي ، تتناول جوانب الوزن والشكل والصيغة ، وما يلابس الصيغ من الاسمية والفعلية ، والمضني والمضارعة والأمر ، والإفراد والثنائية والجمع والسلامة والتكسير ، والتجرد والزيادة والحذف ، والصحة والاعتلال والهمز ، والتذكير والتأنيث ، والاشتقاق والتصريف ، والتعديّة

والمطاوعة والجعل والصيرورة والتكلف والمبالغة . . . ثم تفسر ظواهر التغير في الصوت والصيغة ، من إعلال وإبدال وإدغام وإظهار وقلب مكاني ، وحذف وزيادة وتحريك وتسكين ونقل ، وإمالة وتضخيم وروم وإشمام وتضعيف . . . وما يكون في ذلك كله من وجوب أو جواز أو منع ، وأطراد أو شذوذ .

وتوضيحا لهذه الإجراءات المذكورة ، نعرض نموذجا عمليا في قول المتنبي : (٣٠)

أَنْتِ يَكُونُ أَبَا الْبَرِيَّةِ آدَمُ وَأَبُوكَ ، وَالثَّقَلَانِ أَنْتَ ، مُحَمَّدٌ ؟

ومقام الإنشاد لهذا البيت إذا أنه من قصيدة ، في مديح شجاع بن محمد الطائي المنيجي . وهو سيد فارس كريم . فموضوع المديح واسم « محمد » يحددان بعض المقاصد . والبيئة المعاصرة للقصيدة هي عهد سيف الدولة الحمداني . وما كان فيه من حروب مع الروم وبطولات وأمجاد ، في الفروسية والعطاء والسيادة والكرم . والشاعر هو أبو الطيب المتنبي ، مادحا مشغوقا بالمبالغة والبيان ، يطلب القرب والعون . ولا شك أن هذا الطلب وذاك الشغف يساعدان على فهم المرامي القريبة والبعيدة .

والمعنى الدلالي للمفردات يقدم لنا هذه المعلومات : « أَنْتِ » بمعنى : كيف . ويكون أي : يحصل كون . وهو من حدث ناقص يتم مقتضاه باسم وخبر . والبرية : الخلق ، أي : البشر . وآدم : أبو البشر . والثقلان : الإنس والجان . ومحمد هو أبو الممدوح شجاع .

وفي قول الشاعر « الثقلان أنت » معنى مجازي مآله : أنت تجمع كل ما في الإنس والجن من العظمة والأمجاد . يعني : تقوم مقامهما بفضلك وكرمك . وعلى هذا فإن المعنى العام للبيت هو : مُحال أن يكون آدم أبا

الخلق من الناس ، إذ أنت إنسان أيضاً ، ولكنك متميز من دون الخلق ، تضم كل مفاخر الإنس والجان ، ونسبتك العظيمة هي إلى أهلك محمد . فلا يجوز ، والحالة هذه ، أن تكون لآدم أبوة جميع البشر .

والتحليل الإعرابي يجري كما يلي :

أنى : اسم استفهام مبني على السكون الظاهر ، في محل نصب حال مقدمة عن ضمير المستتر في « أبا » .

يكون : فعل مضارع ناقص مرفوع . وعلامة رفعه الضمة الظاهرة . أبا : خبر مقدم لـ « يكون » منصوب . وعلامة نصبه الألف لأنه من الأسماء الخمسة . وهو مضاف .

البرية : مضاف إليه مجرور . وعلامة جره الكسرة الظاهرة . آدم : اسم مؤخر لـ « يكون » مرفوع . وعلامة رفعه الضمة الظاهرة . وجاز تنوينه للضرورة الشعرية ، وإن كان في الأصل ممنوعاً من الصرف للعلمية ووزن الفعل .

الواو : حرف حال .

أبو : مبتدأ مرفوع . وعلامة رفعه الواو لأنه من الأسماء الخمسة . وهو مضاف .

الكاف : ضمير متصل مبني على الفتح الظاهر ، في محل جر مضاف إليه . الواو : حرف اعتراض .

الثقلان : خبر مقدم مرفوع . وعلامة رفعه الألف لأنه مشئ .

أنت : ضمير رفع منفصل مبني على الفتح الظاهر ، في محل رفع مبتدأ مؤخر .

محمد : خبر للمبتدأ « أبو » مرفوع . وعلامة رفعه الضمة الظاهرة . وحذف التنوين منه لالتقاء الساكنين : سكون التنوين وسكون الوقف

للقافية .

وجملة أنى يكون أبا البرية آدم : فعلية ابتدائية ، لا محل لها من الإعراب .
وجملة أبوك محمد : اسمية في محل نصب حال ثانية من الضمير المستتر في « أبا » .

وجملة الثقلان أنت : اسمية اعتراضية . لا محل لها من الإعراب .

وتحليل معاني الأدوات يرد بهذا الشكل :

أنى : استئنافية للحال والنفي .

البرية : أل : عهدية ذهنية .

آدم : التووين : للضرورة الشعرية .

الواو الأولى : للحال والاقتران .

الواو الثانية : للاعتراض .

الثقلان : أل : عهدية ذهنية .

والتحليل الصرفي يجري على الشكل التالي :

يَكُونُ : يَقَعْلُ . فعل مضارع ماضيه « كان » على وزن : فَعَلَ . فهو فعل ثلاثي مجرد أجوف من الباب الأول . وأصله « يَكُونُ » أُعِلَّ حملاً على الماضي ، فنقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها . ويوقف عليه بالسكون المجرد ، ويجوز التقاء الساكنين والروم والإشمام في الوقف .

أبا : فَعَا . اسم ثلاثي مجرد مقصور مذكر ، محذوف اللام للتخفيف . وهو مشتق على وزن : فَعَلَ ، بمعنى اسم الفاعل للمبالغة من مصدر : أبا بأبو . وأصله « أَبَوُ » حذفت منه الواو على غير قياس ، والألف فيه هي حرف إعراب ، وقد حذفت في اللفظ لالتقاءها بسكون اللام بعدها . ويوقف عليه بالسكون المجرد مع رد لفظ الألف إليه ، ويجوز إبدال الهمزة فيه واواً لأنها

مفتوحة بعد ضمة .

الْبَرِيَّةُ : الْفَعِيلَةُ . اسم ثلاثي مزيد فيه حرف واحد بين العين واللام ، صحيح الآخر مؤنث مجازي . وهو مشتق على وزن : فَعِيلَةٌ ، بمعنى اسم المفعول للمبالغة من مصدر : بُرِيَئَ يُبْرَأُ ، عُبرَ به عن اسم جنس جامد يدل على ذات لتوكيد المبالغة . والتاء فيه للنقل من الوصفية إلى الاسمية ، وأصله « بَرِيئَةٌ » أبدلت الهمزة ياء وأدغمت فيها الياء الأولى . وهما إبدال وإدغام جائزان . ويوقف عليه بالسكون المجرد مع إبدال التاء هاء ، وتجاوز إمالة الفتحة نحو الكسرة في الوقف . ولام التعريف ساكنة فجيء بهمزة الوصل للتمكن من النطق بالساكن ، وسقطت هذه الهمزة مع الألف قبلها في الوصل .

آدَمُ : أَفْعَلٌ . اسم ثلاثي مزيد فيه حرف واحد قبل الفاء ، صحيح الآخر مذكر حقيقي . وهو مشتق على صيغة الصفة المشبهة للمبالغة من مصدر : آدَمَ يَأْدَمُ ، عُبرَ به عن الاسم العلم . وأصله « آأَدَمُ » أبدلت الهمزة الثانية ألفاً لسكونها بعد همزة مفتوحة . ويوقف عليه بالسكون المجرد مع حذف التنوين ، ويجوز الروم والإشمام والتضعيف في الوقف .

الثَّقَلَانِ : الثَّقَلَانِ . مثنى مفردة الثقل . اسم ثلاثي مجرد صحيح الآخر مذكر مجازي . وهو على وزن : فَعْلٌ ، بمعنى الصفة المشبهة للمبالغة من مصدر : ثَقُلَ ، أي : رجع وزنه وكثر عدده . عُبرَ به عن اسم جنس يدل على ذات لتوكيد المبالغة . وأصله « الثَّقَلُ » التقى فيه متقاربان : لام التعريف والتاء ، فأبدلت اللام ثاء وأدغمت في الثاء الثانية . وهو إدغام صغير واجب في اللفظ ، وبقيت اللام في الرسم اصطلاحاً . ولام التعريف ساكنة فجيء بهمزة الوصل للتمكن من النطق بالساكن ، وسقطت هذه الهمزة في الوصل . وتجاوز فيه إمالة الألف نحو الياء لوجود الكسرة بعد .

ويوقف عليه بالسكون المجرد ، ويجوز التقاء الساكنين والروم في الوقف .
 مُحَمَّدٌ : مُقْعَلٌ . اسم ثلاثي مزيد فيه حرفان بينهما الفاء ، صحيح الآخر
 مذكر حقيقي ، وهو مشتق على صيغة اسم المفعول من مصدر : حُمِدَ ، عَبَّرَ
 به عن الاسم العلم . وأصله « مُحَمَّدٌ » أدغمت الميم الثانية في الثالثة ،
 وهو إدغام صغير واجب . ويوقف عليه بالسكون المجرد ، ويجوز الروم
 والإشمام والتضعيف في الوقف . وقد حذف منه التنوين لالتقائه بسكون
 الوقف للقافية ، وصارت الضمة في اللفظ واواً بمدة الإطلاق .

هذه صورة عملية للتحليل النحوي كاملاً ، تميزت فيه العناصر اللفظية
 للبيت كله ، وتبينت صيغها و وظائفها والعلاقات التركيبية بينها مفردات
 وجمالاً ، وما جرى في المتصرفات من تغييرات صوتية أو دلالية وظيفية ،
 وما دخلها من زيادة أو نقص ، وما تحتمله في اللفظ درجاً أو وقفاً . وبذلك
 تكون الوحدة التعبيرية قد تبدت بكافة مظاهرها المختلفة ، وتحقق ما يبغيه
 النحاة من الإجراءات المحددة .

التعبير التحليلي

للنحاة ، في إجراء طرائق التحليل النحوي ، مصطلحات خاصة وأساليب
 محددة ، يؤثرون التعبير بها للدلالة على المفاهيم العلمية المقصودة . وقد
 ظهر ذلك ، في تاريخ النحو محدود المفردات ، متعدد التوجيهات ، واستمر
 في النمو والتكاثر والتخصص ، حتى صار لدينا قاموس تعبيري مشهور بين
 العلماء ، في غالب الأحيان . وهو في الحقيقة مجموعة من الألفاظ والتعابير ،
 تتوضع بسياقات مختلفة ، لتؤدي المقاصد وتعين المراد .

فأنت عندما تراجع صفحات من الإجراءات التعبيرية ، لهذا التحليل ،
 تجد تردداً كثيراً في المستوى الإعرابي للألفاظ التالية : اسم وفعل وحرف
 واسم فعل ومشبه بالفعل ، وماض ومضارع وأمر ، ومعلوم ومجهول

وناقص وجامد ، والأسماء أو الأفعال الخمسة ، ومصدر مؤول أو مقدر أو متزع ، والألف والواو والياء والتاء والكاف والياء ، والنون والميم ، واستفهام وإشارة وموصول وكناية ، ورفع ونصب وجر وجزم ، وضمة وفتحة وكسرة وسكون ، وضم وفتح وكسر ، وناصب وجازم وغير جازم ، ووقاية وعماد وتوكيد ، وقسم وجواب وشرط ظرفي وغير ظرفي ، ومقترن أو غير مقترن بالفاء ، وعطف ونداء واستثناء ، وزائد وشبيه بالزائد ، ومرفوع ومنصوب ومجرور ومجزوم ومتعلق ، وثقل وتعذر واشتغال المحل .

وكذلك : التانيث والنسوة والجماعة والذكور ، ومبني وفي محل ومنوع من الصرف ، ومثنى وجمع مذكر أو مؤنث سالم أو متبني الجموع ، وضمير ومنفصل ومتصل ومستتر وشأن وفصل ، ووجوباً وجوازاً ولفظاً ومحلاً ، ولفظي ومعنوي ، ومبتدأ وخبر وفاعل ونائب فاعل ، ومنعول به أو فيه أو لأجله أو معه أو مطلق ، ومستثنى وتمييز وحال وصفة وبيان وبدل ، ومضاف ومضاف إليه ، ومعطوف ومعطوف عليه ، وجار ومجرور ونزع الخافض ، وظرف مكان أو زمان أو مصاحبة ، ومقدم ومؤخر ومحذوف ومضمر ، وعلامة ظاهرة أو مقدرية ، واسم شرط أو حرف شرط ، وابتدائية واستثنائية واعتراضية وتفسيرية وصلة الموصول وجواب الشرط أو القسم ، واسمية وفعلية وشرطية ، وصغرى وكبرى وذات وجه أو وجهين . . .

ثم إذا استعرضت ما يكون في التعبير ، عن تحليل معاني الأدوات ، لمست تكرار الألفاظ الآتية : اسمية حرفية شرطية ظرفية جوابية استفتاحية ، الاستفهام النفي التحقيق التقوية الاستثناء الاستدراك الحصر ، التوبيخ الدعاء النهي الأمر ، السببية التعليل الحال والاقتران المفاجأة والحال ، الحقيقي المجازي المعنوي ، العاقل غير العاقل ، جنسية نائبة عن ضمير عندية ذكرية أو ذهنية أو حضورية ، حرفية موصولة زائدة لازمة للترتين أو للمح

الأصل ، المبالغة والكمال الاستغراق الحقيقي أو العرفي أو المجازي ،
تعريف الماهية أو المفرد ، المصاحبة العندية انتباء الغاية الزمانية أو المكانية
أو التفضيل ، التبيين التبعيض التفسير التفصيل العوض البعدية الاستعلاء
المجاورة ، الاستعانة الإلصاق البذل التعدية ، التصديق الوعد الإعلام .

ومثل ذلك : التنصيص على العموم توكيد العموم ، التنبه النداء التعجب
الاستغاثة الندبة ، العرض التحضيض التوبيخ الردع ، التفصيل التخيير
الإباحة الإبهام الشك الاعتراض التسوية التقرير التهكم ، طلب التصديق أو
التعيين ، مطلق الجمع المصاحبة الإضراب الإبطالي أو الانتقالي التعميم
التكرار الحال التقوية ، التشبيه الظن التمني ، الترتيب التعقيب التراخي أحد
الشيئين ، الاختصاص الاستحقاق التبليغ الملك ، طلبية مصدرية عاطفة
نافية موطئة زائدة لازمة أو غير لازمة ، جواية ظرفية زمانية أو مكانية شرطية
امتناعية ، الماضي المستقبل البعيد القريب الوجود البعد التقليل التكثير
المغابرة ، الوقاية العماد التأنيث الفرق التعويض الفصل الوصل التعليق ،
الترتين جمع الإناث أو الذكور ، النكرة المعرفة الرابطة الواقعة الفصيحة
الوُصلة العدد . . .

وما يرد في التحليل الصرفي يكون منه : اسم فعل ، ثلاثي رباعي
خماسي ، ماض مضارع أمر مبني للمجهول ، مجرد مزيد بحرف أو حرفين
أو ثلاثة أو أربعة ، الفاء العين اللام الأولى أو الثانية أو الثالثة ، الأصل اللفظ
الرسم الإطلاق الاصطلاح الاستعلاء التكرار ، التسكين الإتياع الحمل
الإلحاق التخفيف الاستفقال التمكن من النطق ، السكون الانفتاح الضم
الكسر ، صحيح الآخر شبه صحيحه منقوص ممدود ، صحيح سالم مضعف
ميموز مثال أجوف ناقص لفيف مقرون أو مفروق ، مصغر منسوب مذكر أو
مؤنث حقيقي أو مجازي أو لفظي ، جامد مشتق جنس عَلم مرتجل منقول

أعجمي معرَّب معنى ذات ، مصدر أصلي أو للمرة أو للهيئة أو صناعي أو ميمي اسم مصدر ، صفة مشبهة اسم فاعل أو مفعول أو تفضيل أو مكان أو زمان أو آلة ، مبالغة اسم الفاعل .

ومن ذلك أيضاً : أول حشو طرف متطرفة فوق الثالثة ، واو ياء ألف همزة ، إعلال إبدال قلب حذف زيادة نقل الحركة ، إظهار إدغام صغير أو كبير جائز أو واجب ، مثالان متقاربان متحركان ، ساكن متحرك همزة وصل إمالة بين بين ، وقف سكون مجرد التقاء ساكنين روم إشمام تضعيف ، مفرد مثنى جمع تكسير للقلّة أو لمتنهي الجموع ، جمع سالم للمذكر أو المؤنث ، جمع الجمع اسم جمع أو جنس جمعي أو إفرادي ، التعدية الجعل التكثير المبالغة المطاوعة المشاركة الطلب التكلف الانتساب التعريض الوصول ، الإغناء عن المجرد اختصار حكاية المركب ، ملحق غير ملحق ، الباب الأول أو الثاني أو الثالث أو الرابع أو الخامس أو السادس ، التصغير النسبة التأنيث الوحدة النقل إلى الاسمية . . .

تلك أهم المفردات والتراكيب التي تتردد ، في إجراءات التحليل النحوي بمستوياته المختلفة . وهي في النظرة الأولى لظاهر اللفظ تبدو كثيرة وافرة . إلا أنك إذا استعرضتها ، مراراً بدقة وإمعان ، وحللت أصولها اللفظية ، رأيت فيها تكراراً كثيراً بين المستويات الثلاثة في الفاظ مشتركة أو صيغ متغايرة . ولو رددت كلاً منها إلى مصدره الاشتقاقي لاجتمعت بين يديك كلها ، في عدد محدود من المفردات ، تفرعت عنها صيغ مختلفة متعددة .

وقد انتشرت هذه المفردات والأساليب . بنسب وصور مختلفة جداً ، في المصادر التراثية ، وكانت أول ظهور لها بسيطة رجراجة ، في كتب التفسير للقرآن الكريم ، كما سرى بعد قليل ، ثم تداولتها مصنفات النحو واللغة مضيئة إلينا شذرات من نوعها الرجراج ، وتناول ذلك كله بعد أصحاب

أعاريب القرآن الكريم والحديث الشريف ، والتفسير للشعر والنثر ، يصقلونه ويطوِّعون به بالاشتقاق والصياغة للاصطلاح والإجراء العملي ، حتى صار مادة مهيأة للتنفيذ في كتب المتأخرين والمعاصرين .

وعندما عرض ابن هشام (ت ٧٦١) لبحث إجراء التحليل الإعرابي ، استعرض التعبير عن ذلك فيما لديه من المصادر والمجالس ، وحاول أن يضع له تنظيراً وتقييداً بضبطان أصوله ووسائله ، فكان أن فصل وبين كثيراً من الأمور اللازمة في الأداء .^(٣١) ومن ذلك أنه إذا كان اللفظ المعبر عنه حرفاً واحداً وجب ذكر اسمه الخاص ، كالضمير المتصل في « ضربت » ، يقال فيه : التاء . ولا يقال « ت » . كما كان بعض المعلمين يفعلون حينذاك ، وما يزال بعض آخر إلى الآن . ومثل هذا يذكر في جميع الكلمات التي لفظ كل منها حرف واحد في الأصل .

أما إذا كان قد أصاب الكلمة حذف ، حتى صارت على حرف واحد ، فالتعبير عنها يكون بلفظها نفسه . ففي نحو « قِ نفسك » ، وشِ الثوب » تقول : قِ : فعل أمر ، وشِ : فعل أمر . ذلك لأن الحذف هنا عارض ، والاعتماد في التعبير يكون على الأصل .

فإن كانت الكلمة على حرفين أو أكثر نطق بلفظها أيضاً ، لا باسمها كراهية الإطالة ، فتقول : هل : حرف استنهام ، وقد : حرف تحقيق ، وسوف : حرف استقبال ، وضرب : فعل ماض ، ومهما : اسم شرط ، وحتى : حرف جر ، ويستخرج : فعل مضارع .

ولا بد لمن يعرب الاسم أن يذكر ما يقتضي وجة إعرابه ، أي : الوظيفة التي له في التركيب ، نحو قولك : مبتداً ، أو خبر ، أو فاعل ، أو مضاف إليه . وما يكتفي به بعض المعربين ، من قولهم : مضاف ، أو موصول ، أو اسم إشارة ، فليس بذي فائدة ، لأن هذه الأشياء لا تستحق إعراباً

مخصوصًا ، والاقتصار في التحليل علينا لا يدل على موقعها من الإعراب .
ثم إذا كانت الوظيفة منفعولية عيَّن نوعها : مفعول مطلق ، أو به أول أو
ثان أو ثالث ، أو لأجله أو معه أو فيه . وهذا الأخير لا يد من تقييده أيضًا بأنه :
ظرف زمان أو مكان ، مع بيان متعلقه ، كما في الجار والمجرور اللذين لهما
متعلق . وكل ذلك يتطلب بيان العلامة اللازمة في الإعراب أو البناء ، ليتم
التعبير التحليلي .

والفعل أيضًا يجب أن يعيَّن نوعه ووجه إعرابه أو بنائه ، فجلس : فعل
ماض مبني على الفتح . ويسهر : فعل مضارع مرفوع ، واكتب : فعل أمر
مبني على ما يجزم به مضارعه . ويرتضن : مبني على السكون لاتصاله
بنون الإناث . وليُنبَذَنَّ : مبني على الفتح لمباشرة لنون التوكيد .^(٣٢) ثم
يضاف إلى ذلك ذكر سبب الإعراب ، فيقال : منصوب بـ « لن » ، أو
بإضمار « أن » ، ومجزوم بـ « لم » ، مع بيان علامة الرفع أو النصب أو
الجزم . والفعل الناقص يُنصّ عليه ، فيقال في إعراب « كان » : فعل ماض
ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر .

وإن كانت الكلمة في غير موقعها الإعرابي المعيَّن لها ذكر ذلك في
التحليل . فنحو : حاضرٌ زيدٌ ، يقال فيه عن « حاضر » : خبر مقدم . وذلك
ليُعلم أنه في غير مرتبته الأصلية ، ولتطلب مبتدأ المؤخر . و « الذين » ، في
قوله تعالى^(٣٣) : ﴿ إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ ﴾ ، يقال عنه : « مفعول
مقدم » لتطلب فاعله . وإن كان الخبر غير مقصود لذاته قيل : « خبر موطئ » ،
ليُعلم أن المقصود بالخبرية الحقيقية هو ما بعده ، نحو قوله عز وجل : ﴿ بَلْ
أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴾ .^(٣٤) وكذلك شأن الحال الموطئة نحو قوله سبحانه :
﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾ .^(٣٥)

والحرف النحوي يذكر في إعرابه النوع الذي هو منه في جنس الكلمات ، مع بيان معناه وعمله إن كان له عمل في التركيب . فمثل « إن » يقال عنه : حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر . ولن : حرف نفي وينصب واستقبال . وأن : حرف مصدرى ينصب الفعل المضارع . ولم : حرف نفي يجزم المضارع ويقلبه ماضياً . ثم بعد الكلام على إعراب المفردات ، يكون التعبير عن الجمل : ألها محل من الإعراب أم لا محل لها ؟

وعلى المعرب أن يتخير أوجز العبارات وأجمعها للمعنى المراد ، (٣٦) فيقول في نحو « ضُربَ » : فعل ماضٍ لم يُسمَّ فاعله . أما القول « مبني لما لم يسم فاعله » فعبارة طويلة وفيها خفاء أيضاً . والاسم المرفوع بهذا الفعل هو : نائب عن الفاعل ، لا مفعول ما لم يسم فاعله ، إذ العبارة الأخيرة مطوَّلة وخفية الدلالة ، وتصديق على مثل « زيدٌ » في قولك : أعطيتُ زيداً ديناراً ، لأنه مفعول به في المعنى ، مع أن الفعل قبله لم يسم فاعله أيضاً .

وعلى هذا فلم : حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضياً . والواو : حرف عطف لمجرد الجمع . وثم : حرف عطف للترتيب والمُهْلة . والفاء : حرف عطف للترتيب والتعقيب . وقد يكون الاختصار بأن تقول : عاطف ومعطوف ، وجازم ومجزوم ، كما تقول : جار ومجرور .

هذا بعض ما أورده ابن هشام في كتابه المذكور ، مع بعض التصرف ، وكان قبله ويَعده النحاة والمفسرون وشرّاح الشعر والنثر يولدون أساليب مختلفة في التعبير التحليلي ، ويستخدمونها فيما يقولون أو يصنفون . وإذا تسنى لك أن تصفح ذلك النتاج كله رأيتَه يقتصر على الجانب الإعرابي بشكل منفصل ، وعلى معاني الأدوات بإيجاز وتكثيف ، وقل أن يتعرض للعناصر الصرفية . ثم إن هذا التعرض إنما يكون لخدمة الإعراب ، وتحقيق إجراءاته وتنفيذه ، لا لتحليل المفردات صرفياً أو متابعة القيم الصوتية فيها .

ومع هذا ، فقد تابعتُ جمع ما تيسر لي من ذلك ، في المصادر القديمة والمتأخرة ، وأعدت النظر فيه مراراً ، ثم وسعت أفقه ليشمل كافة الأبعاد التحليلية ، وأضفت إليه متممات تملأ الثغر المتفرقة والنقائص المتميزة ، ونظمت كل ذلك في سياقات تعبيرية معينة ، حتى استقام بين يدي أسلوب محدد للإجراءات التحليلية ، في المستويات الثلاثة .

ففي التحليل الإعرابي لمكونات العبارة يُفصلُ أمر المفردات والجمل ، على غرار ما ذكر ابن هشام مع بعض التعديل والزيادة .^(٣٧) ولذلك يُبسّط في التعبير قليلاً للبيان ، وتوجّه عناية خاصة إلى وظائف المصادر المؤولة وأشباه الجمل ، وتميُّز الجملة الاسمية من الفعلية والشرطية ، والكبرى من الصغرى أو الكبرى والصغرى معاً ، وذات الوجه الواحد من ذات الوجهين . وفي التعبير عن معاني الأدوات ، يُفعل الجانب العملي من تأثر أو تأثير ، ويكتفى بتحديد الدلالات النحوية التركيبية للكلمة ، في سياقها الواقعي من العبارة . ومع هذا التعبير وذاك التحليل ، يجب بيان مراتب الكلام ، إذ العُمدة لها مرتبة تتقدم الفضلة ، وللمبتدأ تقدم على الخبر . وكذلك المفاعيل المتعددة ، وما يتصل به الضمير من ذي مرتبة متقدمة أو متأخرة . يراعى هذا كله ، في عرض العبارات التحليلية ، لتوضيح تسلسل التفكير والأداء .^(٣٨)

وفي التحليل الصرفي ، يورد الوزن الصرفي للكلمة ، وما هو أصلها من الثلاثية أو الرباعية أو الخماسية ، وما فيها من تجرد وزيادة . وإذا كانت الكلمة اسماً يُميِّز المفرد من المثنى والجمع ، ويحدّد نوع الجمع والمفرد ، وما في طرفه من صحة وحذف ونقص وقصر ومد ، وما هو عليه من أنواع التذكير والتأنيث ، والجمود والاشتقاق أصالة أو عرضاً ، مع بيان معنى تاء التأنيث إن وجدت فيه . والفعل يُحدّد للثلاثي المجرد بابه الذي هو منه ،

ونوع الفعل عامة في الصحة والسلامة والهمز والتضعيف والاعتلال .
والفعل المزيد يُذكر معنى الزيادة فيه ، ويميّز في الثلاثي من المزيد ما هو
على وزن الرباعي وملحق به ، مما هو على وزنه وغير ملحق ، وما هو على
غير وزنه أيضاً .

هذا ما يكون في الأسماء والأفعال عامة . فإن كان في الكلمة تصرف
صوتي وجب بيان الأصل اللفظي لها ، وما طرأ عليه من قلب مكاني ،
وحذف وزيادة وإبدال ، وإعلال بالقلب أو بالنقل أو بالتسكين أو بالحذف ،
وإدغام صغير أو كبير جائز أو واجب للمثليين أو المتقاربين . ثم يُعرض أيضاً
ما يعترى الكلمة في موقعها السياقي ، من إمالة والتقاء ساكنين وتخفيف
للهمز ، ومن سقوط أو زيادة لبعض الأحرف لفظاً أو رسماً أو لفظاً ورسماً معاً ،
في الابتداء والوصل والوقف ، مع تحديد الصوت الذي يتناوله ذلك السقوط
أو تلك الزيادة .

أما المفردات والتراكيب التي أوردتها ، منذ قليل في الفقرات الأولى
تحت عنوان « التعبير التحليلي » ، فهي معروضة بأسلوب يعتمد السرد
والبيان ، دون مراعاة لما تقتضيه الإجراءات العملية من التنسيق والترتيب .
ولو رجعت إلى ما ذكرته هنا عن ابن هشام ، والنموذج الذي حللته من شعر
المتنبي قبل ذلك ، لرأيت أن التعبير الدقيق عن التحليل في سياق تركيب يفتضي
منهجية معينة ، تراعي الانتقال من العموم إلى الخصوص ، أي : من الأعم
إلى العام في تدرج منتظم ، ثم إلى الخاص فالأخص في التدرج نفسه .

ذلك أن لفظ المفردة المحللة هو في محل رفع مبتدأ على الحكاية ،
والعبر التحليلي هو خبر عنه مع الأوصاف النوعية له . وسرد مثل هذه
العبارات يتطلب تسلسلاً ينتقل بالذهن من العموميات إلى الخصوصيات ،
ليتيسر الإدراك النهائي الكامل . فالمفردة أعم ما فيها أنها اسم أو فعل أو

حرف ، ثم للاسم وظائف إعرابية ولكل منها علامة ظاهرة أو مقدره .
والفعل يكون ماضيًا أو مضارعًا أو للأمر تامًا أو ناقصًا ، والماضي والمضارع
يكونان للمعلوم أو المجنول ، ومن الأفعال ما هو معرب وما هو مبني ، مع
علامة تدل على ذلك منه ، وسبب اقتضى البناء فيه غالبًا .

وكذلك شأن الأدوات ، لكل منها في السياق الخاص المقصود تحليله
معنى أصلي عام ومعانٍ فرعية ، حقيقية أو مجازية أو معنوية أو عرفية ، مع
تفريعات أخرى ترد في بعض الأحيان . وعلى من يجري عملية التحليل أن
يراعي التسلسل التشريعي فيما يقول ، لينتقل من الواسع المطلق إلى التضييق
شيئًا فشيئًا ، فإلى النقطة الخاصة جدًا للمفردة في سياقها المعهود ، كأنه
يسير ما بين خطي زاوية حادة إلى رأسها . والأمر نفسه يرد في الحديث
الصرفي عن المفردات ، إذ لكل منها صلات عامة وخاصة بغيرها من
الكلمات ، ويجب تمييز ذلك بالسير التشريعي المفيد .

ثم لا بد من التنبيه على ناحية مهمة جدًا ، في ميدان التحليل النحوي كله .
وهي التزام أساليب شبه موحدة في الكتاب الواحد . ثم إذا كان للكلمة أكثر
من وجه محتمل ، في الإعراب أو المعنى أو الصرف ، وجب اختيار أيسر
الوجوه وأقيسها وأصبتها بالسياق ، والاكتفاء بسط ذلك المختار ، دون
التعرض للوجوه المحتملة الباقية . (٣٩)

وإنما يجب الوقوف عند ذلك الحد لأن عرض الاحتمالات للمفردات
في نص واحد ، يوقع الدارس في اضطراب ذهني واسع ، إذ يوهمه أن كل
شيء جائز ممكن ، وأن القضية براءة في التكلف وعرضٌ للقدرة على
التمحل والافتراض . ثم إن هذا يوقعه في حيرة من أمره ، إذ لا يستطيع أن
يرد كل وجه في مفردة ما إلى الوجوه المناسبة له في المفردات المجاورة ،
وربما أقام علاقات وهمية ، أو ترك الاحتمالات متداخلة مختلطة ، من دون

تميز أو بيان .

بوادر التحليل النحوي

جميعور المؤرخين لحياة العربية مجمعون أن النحو علم عربي أصيل القنيت والنمو والازدهار ، وكان الصحابة الكرام يعرفونه عملياً . ذلك لأن بعض قواعد معلوم بالضرورة ، ثم أسست جذوره النظرية بالتقعيد وابتداع المصطلحات في العهد الراشدي ، وأن الرجل الذي كان رائد التأصيل العلمي وترسيخ الضوابط هو أبو الأسود الدؤلي ، تابعي مخضرم ولد في الجاهلية وتوفي سنة ٦٩ ، وأنه أخذ مبادئ علم النحو عن الإمام علي ، ثم أضاف إليها أبواباً وتفرعات ومصطلحات ، شكلت الأصول الأولى التي سار عليها من بعده حتى الآن .^(٥٠)

وقد ذكر أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧) إسناده الذي أخذ منه هذا العلم ، فكان متصلاً بابي الأسود إلى أمير المؤمنين علي .^(٥١) ولذلك تراه ينكر هو وغيره ما ذكره بعض المؤرخين ، من نسبة التأسيس إلى نصر بن عاصم ، أو عبد الرحمن بن هرمز أو يحيى بن يعمر ، ويستدلون على ذلك بأن هؤلاء المذكورين هم تلاميذ لأبي الأسود ، أخذوا عنه أصول العلم وفروعها ، وأضافوا إليها ما جدد لهم من المسمات .^(٥٢)

غير أن المستشرقين أعرضوا عن هذا كله ، وعما ذكرناه قبل في مطلع هذا الفصل ، من أخبار ووقائع تتصل بتأسيس علم النحو ، فأنكر معظمهم أن يكون له أصل في العصر الراشدي أو الأموي ، ثم ادَّعوا أن تاريخه غامض ، وأن تلك الأخبار والوقائع هي أساطير مصنوعة ، إذ المسلمون من الآراميين والفرس هم الذين أسسوا هذا العلم ، لممارسة القراءة والكتابة على وجه صحيح ، أو أنه نقل عن اليونان أو الهند إلى اللغة العربية .^(٥٣)

أما الدارسون المعاصرون من العرب ، الذين عرضوا لهذه المسألة فقد ساروا في اتجاهات ثلاثة . وربما شارك بعضهم في أكثر من اتجاه . فالذين لم يتابعوا الموضوع بدقة وتفصيل ، في مصادره الوافية ، رأوا تنقلاً من الأقوال في اختلاف بعض القدماء محيرة للدارس ، وأخباراً غير كافية للبحث ، فزعموا أن القدماء أغفلوا تعيين نشوء هذا العلم ، وأعلنوا أن التحقيق في تاريخه لا سبيل إليه البتة ، ثم تناقل ذلك عنهم من تأثر بمقولاتهم .^(٤٤)

وانصرف بعض الدارسين إلى التلمذة على أيدي المستشرقين أو مؤلفاتهم ، من دون بحث أو تحقيق ، وتأثروا بما كان في ذلك من المزاعم المتهافة ، ثم حاولوا دعمها بالأدلة المفتعلة لترسيخها في الأذهان ، فصدر عنهم أن الروايات المنسوبة إلى القرن الهجري الأول خرافات لا يجوز الاعتماد عليها في البحث التاريخي .^(٤٥) حتى إن النقط الذي وضعه أبو الأسود ، مع معظم ما جاء بعده في الدرس النحوي ، هو مقتبس من الأعاجم أيضاً .^(٤٦)

وكان لهم أيضاً ، من الادعاءات لرد تلك الروايات ، أن طبيعة البحث التاريخي تناقي نشوء النحو في القرن الأول . لأن ما جاء في « كتاب سيويه » ، منسوبة إلى نحاة متقدمين ، لم يتجاوز ابن أبي إسحاق (ت ١١٧) إلى الرجال المذكورين في القرن المتقدم ، وأن مصطلح « النحو » بمفهومه العلمي لم يذكر في ذلك القرن قط . فلا بد أن يكون عهد ابن أبي إسحاق ، أي : القرن الثاني ، منبت الأصول للدراسات النحوية .^(٤٧)

ثم تابع بعض الدارسين ، من هؤلاء وأولئك وغيرهم ، بحث الموضوع واستقصاءه بدقة . فكانوا فريقاً ثالثاً لديه التوثيق لما ذكره المؤرخون القدماء ، والرد الحاسم لمزاعم المستشرقين ومن والاهم .^(٤٨) ذلك لأن ما ورد عن أبي الأسود الدؤلي في التاريخ واضح الدلالة ، على تميزه بالعلم والدراسة والتدريس ، للموضوعات اللغوية عامة والنحوية خاصة تنظيراً وتطبيقاً ، إذ

كان له نشاط ، في تلك المجالات المتعددة ، منذ العنيد الأول للراشدين .
فقد شاعت في البصرة ألوان من اللحن ، حتى إن الكاتب لأمرها أبي موسى
الأشعري - وهو أبو الحصين ابن أبي الحر العنبري - وصل منه كتاب إلى
عمر بن الخطاب لحن في حرف منه ، فأرسل عمر إلى أبي موسى ، يأمره
بعقاب الكاتب اللحن : « إذا جاءك كتابي هذا فاضربه سوطاً ، واصرفه من
عملك » .^(٤٩) ثم وجه إليه أمراً عاماً ، أن يوجب على من عنده من الموالي
والمتعربين إتقان الفصاحة . وكان فيما قال : « تفهموا العربية . . . وليعلم
أبو الأسود أهل البصرة الإعراب » .^(٥٠)

والإعراب هنا هو الأداء الفصيح للكلام والكتابة ، مع إعطاء الصيغ
والأصوات والتراكيب حقها المقرر . وإنما يكون هذا بإتقان الأصول الضرورية
التي تحقق ذلك ، من معرفة القواعد الضابطة ، والتحليل المبسط للتركيب ،
أي : الأحكام الأساسية للنحو ، كما ذكر السيوطي . وإنكار معرفة الدؤلي
للنحو ينقصه الدليل المعتبر ، لأنه مبني على مزاعم المستشرقين ومتابعيهم .
فقد ثبت عن أبي الأسود أنه كان يعلم النحو ،^(٥١) وأنه أول من وضع كتاباً
في هذا العلم ، بعد الإمام علي .^(٥٢)

وقد كان وعيه للدلالات النحوية في التنظير والتطبيق حاضراً ، كما هو
الشان في كثير ممن عاصروه . ولذلك فإنه لما أنشد قوله في محبة النبي ﷺ
وأهله :

فَإِنَّ يَكُ حُبِّكُمْ رُشْدًا أَصِيبُهُ وَلَسْتُ بِمُخْطِئٍ ، إِنْ كَانَ غَيَا

أراد جيرانه بنو قشير مداعبته ، لما في ترده بين الشرطين من إيهام بالشك ،
فقالوا له : أشككت ، يا أبا الأسود ؟ فقال : أَلَمْ تسمعوا الله - تعالى -
يقول : ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى ، أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ ؟^(٥٣) أفترَوْن الله
شكَّ في ضلالهم ؟ ولكنه حققه بذلك عليهم .^(٥٤)

وهذا يعني إدراك الدقائق والمفاهيم لديه ولدى بعض معاصريه ، مع بعض المصطلحات المعبرة عن ذلك ، والأدلة المؤنسة أو القاطعة ، حتى كان لديهم مثل ذلك الحوار . وإنه ليستحضر أيضاً ما في اللهجات المشهورة بين القبائل ، حين يتعرض للتحليل النحوي . فقد روي عنه أنه قال : « من العرب من يقول : لولاي لكان كذا وكذا . وقال الشاعر :

وَكَمْ مَنَزِلَ لَوْلَايَ طِحَتْ ، كَمَا هَوَى

بأجرامه ، من قُلَّةِ النِّيقِ ، مُتَهَوِي !

وكذلك : لولا أنتم ولولاكم . ابتداء وخبره محذوف . (٥٥) ومثل هذه الروايات دليل علمي لا يجوز الشك فيه . (٥٦)

وإنما كان لديه كل ذلك ، من الوعي والإدراك والحضور للمفاهيم والأدلة ، لكثرة ممارسته عمليات البحث والتدريس والتوجيه . والظاهر أنه أمضى عشرات السنين ، في تلك الأعمال التعليمية ، وكان له أصحاب يلزمونه فيما يعرض من معلومات ، حتى قيل : « إن الحر بن عبد الرحمن النحوي القارئ سمع أبا الأسود الدؤلي ، وعنه طلب إعراب القرآن أربعين سنة » . (٥٧) والإعراب هنا يحتمل القراءة المتقنة ، كما كان يُذكر في بعض تعبير القدماء ، أو النقط الإعرابي للمصاحف ، أو الاصطلاح النحوي المعروف .

أما القراءة ، أي : أداؤها العربي الصحيح ، فليس من المعقول أن يمضي إنسان أربعين سنة في تلقيها عن شيخ واحد ، إذ يكنيه لإتقانها سنة أو سنتان . وها هم أولاء أطفال المسلمين المذكورين في التاريخ ، يأخذون تلاوة القرآن ، بل حفظه أيضاً ، في بضع سنين من حياة الطفولة . ثم إنه لو كان المراد بالإعراب هنا هو القراءة للذكر باللفظ ، كما جرت عادة المؤرخين حين يعرفون بمن يترجمون له ، خشية اللبس والاحتمال .

وأما نطق الإعراب فقد شرع فيه أبو الأسود . بعد نشاط نحوي متواصل ،

أي : في أيام ولاية زياد بن أبيه على البصرة ، من سنوات ٤٥ - ٥٣ من الهجرة . فهو نتيجة ممارسة ومتابعة لا أول جند له . وبين هذا النقط و وفاة أبي الأسود سنة ٦٩ ما يستغرق قرابة نصف المدة المذكورة ، في طلب إعراب القرآن . وليس من اليسير أن يعلم العالم ما عنده . قبل تحقيقه وتوضيحه والاطمئنان إليه . أضف إلى هذا أن تلقي هذا النقط يتقنه المتعلم العادي في يوم أو يومين ، ولا يحتاج فيه إلى سنوات ، بله الأربعين سنة ، ولا سيما إذا كان المتلقي نحوياً^(٥٨) قارئاً .

فلا شك أن المراد هنا هو الإعراب النحوي المعروف ، في تاريخ العلوم ، ممزوجاً بشيء من التلاوة والتوضيح والتفسيرات المعنوية والتاريخية والشرعية . مع ذكر الأصول والضوابط لتلك المنشورات من المقولات ، بنظرات قريبة وملاحظات يسيرة ، وأسلوب توجهه السليقة والذوق السليم . فقد كان أبو الأسود قاضي البصرة حينذاك ، وهو عالم بالقراءة واللغة والأحكام الشرعية والنحوية . ثم إن استغراق ٤٠ سنة ، في هذا التلقي ، يعني أن البدء به كان في العشرينات من تاريخ الهجرة ، وأن أبا الأسود كان متقناً لذلك قبل العشرينات ، ليتيسر له أداءه وبيانه ، إذ ليس من الممكن أن يدرس الإنسان شيئاً ، قبل مضي زمن له على معرفته وممارسته واستيضاحه واستيعابه .

فقد كانت المسائل التحليلية في الإعراب لها جمهورها الذي يتلقاها ، ويدرك معناها فيها ومصطلحاتها والدلالات المتصودة بها ، وعلماء ينشرون أبعادها ، لينقلها عنهم التلاميذ الملازمون الواعون إلى جمهور آخر يدرك ويعي ، ويندفع ما تلقى بين الناس . وعندما قام أبو الأسود بتنقيط الإعراب في المصاحف ، ثبت تلك المعلومات في أذهان القراء ، ثم توج ذلك كله بمتابعة ما وضعه الإمام علي في « مقدمته » ، فصنف كتابه « المختصر » .

وفيه أبواب : الفاعل والمفعول والمضاف وحروف الجر والرفع والجزم والتعجب والاستفهام والعطف والنعت والإمالة . . . (٥٩)

وتوالى الجهود في هذا الميدان ، يتلقاها التلاميذ عن الشيوخ ، فيضيف أصحاب أبي الأسود أصولاً وفروعاً عن : عوامل الرفع والنصب والخفض والجزم ، وأبنية الأسماء والأفعال ، والسالم والمضعف والمعتل والأجوف وبنات الياء وبنات الواو . ثم يضع نصر بن عاصم كتاباً في العربية . (٦٠) وكان عن ذلك أن برع رجال مشهورون بين الجمهور في الفهم والتعليم نظيراً وتطبيقاً . فسعد بن شداد البربري نحوي كوفي ، أخذ عن أبي الأسود ، وكان يعلم النحو في موضع يقال له رابية بني تميم ، فصار يُعرف بسعد الرابية . (٦١) وفي عهد هشام بن عبد الملك الذي تولى الخلافة سنة ١٠٥ ، كان عبد العزيز القارئ نحويّاً يأخذ عنه أهل المدينة المنورة . (٦٢)

وقد اتسع أفق التناول للمسائل النحوية في القرن الأول ، حتى ضاق بعض العلماء والمعلمين والأدباء بذلك ، وصاروا يتبرمون به . فقد روي أن القاسم بن مخيمرة (ت ١٠٠) - وهو معلم وأحد رجال الحديث - كان يقول : « النحو أوله شغل ، وآخره بغي » . (٦٣) إنه يمثل لنا ما كان من إفراط وتدقيق ، ضيقاً على المعلمين سبل التدريس والتيسير ، ويشير أيضاً إلى ما أبداه بعض النحاة من تحكم في الشعراء والمتكلمين ، وما كان بين الطرفين من نزاع واختلاف ، عرفه التاريخ وذكر شذرات من شظاياها .

ولذلك ترى يزيد بن الحكم الشاعر الثقي (ت ١٠٥) ، يسخر من تعنت النحاة واضطراب مذاهبهم ، وينعى عليهم ما في مجالسهم الصاخبة ، حين يتجادلون في أحكام اللفظ والأداء والتركيب ، إذ تشغلهم ظواهر الأمور عن حقائقها ، فيكون بينهم النزاع والخصام : (٦٤)

إذا اجتمعوا ، على ألف و واو وياء ، هاج بينهم قتال

فيه صور الأجواء العنيفة التي أثارها جدل النحاة ، فيما بينهم من ناحية ، وفي لقاءاتهم لأصحاب البيان من البلغاء والشعراء ، كالمواقف المشهورة بين ابن أبي إسحاق الحضرمي (٣٠ - ١١٧) والفرزدق وغيره .

ومن ذلك أيضاً أن مجلس ابن أبي إسحاق كان ، في مسجد البصرة ، قرب مجلس الفقيه المحدث المعبّر للرؤيا محمد بن سيرين (ت ١١٠) . وكان هذا مشهوراً بحملاته على النحاة وكرمه لهم ، ^(٦٥) حتى إنه قال غير مرة : « لقد بغض إلينا هؤلاء المسجدة » ، وصار يعيب على ابن أبي إسحاق تفسيره الشعر بقوله : « ما علمه بإرادة الشاعر » ؟ ولما بلغ هذا القول ابن أبي إسحاق قال : « إن الفتوى في الشعر لا تحل حراماً ولا تحرم حلالاً . وإنما نُفتي فيما استر في الشعر ، وأشكل من غريبه وإعراجه ، بفتوى سمعناها من غيرنا ، أو اجتهدنا فيها آراءنا . فإن زللنا أو عثرنا فليس الزلل في ذلك كالزلل في عبارة الرؤيا ، ولا العثرة فيها كالعثرة في الخروج عما أجمعت عليه الأئمة من سنة الوضوء ، وكرهته الجماعة من الاعتداء في الظهور » .

وكان لهما معاصرون من النحاة أيضاً مثل : ابن أخت ابن أبي إسحاق قسمة بن عبد الله الفهري الذي نقل علم النحو إلى الموصل ، وابن مُحَيِّصِ محمد بن عبد الرحمن (ت ١٢٣) ، والزهرّي محمد بن مسلم (ت ١٢٤) ، وعاصم بن بهدلة (ت ١٢٩) ، وتوبة الملائي وهو من أعلم أهل الكوفة بالنحو ، ^(٦٦) والعلاء بن سِيَابَة أستاذ الفراء ومعاذ الهراء ، ^(٦٧) وأبي الزناد عبد الله بن ذكوان (ت ١٣٠) ، وقد سأله ابن أبي إسحاق عن الهمز ، فكلّمه فيه وكأنما يقرؤه في كتاب ، ^(٦٨) وبكر بن حبيب السهمي ، وهو ممن كان يتعقب العلماء ويردهم إلى الصواب . ^(٦٩)

أضف إلى هذا أن بعض العلماء صاروا معلمين للعربية مع غيرها ، وكان لهم مكاتب يؤمها الطلاب . ومنهم حبيب مولى معقل بن يسار ، وعبد الله

ابن حبيب معلم الحسن والحسين ، ودغفل مؤدب يزيد بن معاوية ،
والحجاج بن يوسف وأبوه أيضاً قبله ، وعامر الشعبي (ت ١٠٣) معلم أولاد
عبد الملك بن مروان ، وكذلك إسماعيل بن عبد الله بن أبي المهاجر ،
والضحاك بن مزاحم (ت ١٠٥) كان معلم جماعة ، وصالح بن كيسان معلم
أولاد عبد العزيز بن مروان والوليد بن عبد الملك ، وخلفه في ذلك أبو عبيدة
ابن محمد بن عمار بن ياسر ، وسيمون بن مهران مؤدب أولاد عمر بن عبد
العزيز ، وعبد الرحمن بن هرمز النحوي (ت ١١٧) أخذ عنه مالك بن أنس ،
ومحمد بن شهاب الزهري (ت ١٢٤) ، والكميت بن زيد (ت ١٢٦) ،
وعلقمة بن أبي علقمة المدني مولى عائشة كان له مكتب يعلم فيه النحو
والعروض ومات في خلافة المنصور ، وشيبان بن عبد الرحمن النحوي
مؤدب أولاد داود بن علي بن عبد الله بن عباس .^(٧٠)

وأخر ما نذكره هنا زهير القرقي النحوي القارئ (ت ١٥٠) ، كان يجتمع
عليه الناس ، يسألونه عن القراءات والعربية ، وهو يجيبهم ويحتج على ما
يقول بأشعار العرب .^(٧١) وقد فسرت هذه العربية في رواية عن أبي بكر بن
عياش المقرئ ، إذ روي عنه أنه قال : « قلت لزهير القرقي : أنى لك النحو ؟
قال : سمعناه من أصحاب أبي الأسود فأخذناه » .^(٧٢) وحسبك هؤلاء دليلاً
على الحركة النحوية قبل منتصف القرن الثاني ، ثم دع عنك ذكر
المشهورين ، من أمثال عيسى بن عمر ، وأبي عمرو بن العلاء والأخفش
الكبير والخليل . . .

وقد رافق هذه الحركة العلمية العملية للدرس النحوي نشاط تحليلي
للنصوص ، شرع فيه الرعيل الأول من الصحابة الكرام . ولعلك لاحظت ما
يدل على ذلك فيما ذكرناه عن ابن أبي إسحاق . فقلوه « يشتوي سمعناها من
غيرنا » - وهو ممن عاصر بشابه الأربعينات من سني الهجرة - يعني أن من

نقل عنهم كانوا من علماء الصحابة . وهذا يؤيد ما ذكرناه قبل ، عن أبي الأسود الدؤلي ، وهو أنه أتقن الأصول النحوية وتطبيقاتها في العقد الثاني الهجري .

ثم إن ما أوردناه هنا ، استنتاجاً من مضامين النصوص ، تؤيده الوقائع التاريخية الكثيرة في بطون التراث الإسلامي ، من ممارسات عملية تطبيقية ، مع التعبير التحليلي الظاهر الدلالة بمصطلحات قريبة جداً مما نعرفه الآن . وإنني لأزعم أنك لو رجعت إلى الجاهلية ، في أقدم ما نعرفه عن تاريخها المدون ، لوجدت العربي المتلقي للكلام لا يفهم مضامينه إلا بعد تحليله ذهنياً ، وتبيين العلاقات بين العناصر التركيبية .

فهو يتابع في محاوراته المختلفة ، ولا سيما مجالس السفارة والخطابة والمفاخرة والمناظرة والمنافرة والإنشاد ، عناصر الشرط وجوابه ، والقسم والنداء والطلب والاستفهام والخبر والنفي وما يكون له كالجواب ، ويتعرف الماضي من الحاضر والأمر ، والموضوع الذي يبدأ به ثم يُخبر عنه ، والمضاف وما يضاف إليه ، والمجزور بعد ما يكون مرافقاً جره ، والمنصوب والمجزوم وما يكون مرافقاً للنصب أو الجزم ، ويلحظ الفعل وما يكون معه ممن أوقعه أو حصل له أو فيه أو سببه أو لأجله أو معه ، والمبني وما يزيل إينامه من بيان ، والمنادى بعد ما يساعد على النداء .

ثم إنه يميز الأسماء الأعلام من أسماء الأجناس ، وعناصر الاستفهام من الجواب والتوكيد والنفي والأمر والنهي والتعجب والحض والتهكم والإنكار ، والوصل والربط والقطع ، والمعارف من التكرات والمبهمات ، والصفات من الأحوال والأخبار ، واسم الفاعل من أسماء المفعول والتفضيل والمكان والزمان والآلة ، وأسماء الأحداث من أسماء الأعيان والاستفهام والشرط والموصولية والإشارة . . . وإلا يكن ذلك منه فمحال

أن يدرك الدلالات التركيبية في العبارة ، والمقاصد من الكلام .

إنه يدرك كل هذا بالسليقة والدربة والممارسة ، مع تبين وظائف العناصر في التعبير ، وعلاقات كل منها بما حوله من مفردات وتراكيب . ولو سمع خلاف ذلك ، بنقص أو إخلال في التوظيف أو لحن ، لبقى التعبير الملتقى عليه غير ذي دلالة ، لأن التحليل الذهني لم يجد له صلات تركيبية صادقة . ثم إن سأله عن سبب التصور في ذلك المخالف ذكر لك ما يشعر بتحسس النقص والإخلال واللحن ، بعد تحليل ذهني بشكل ما .

نعم قد يكون ما يذكره بعيداً عن بعض المصطلحات والتعابير المتداولة الآن ، لكنه بكل تأكيد هو شرح لما أنكره بما يفيد التحليل التركيبي الواضح المفيد ، ويحدد مواطن الضعف أو الإحالة أو الفساد . ولعل هذا ما قصده أحمد بن فارس (ت ٣٩٥) ، عندما زعم أن العرب قبل الإسلام بقرون كانوا يتداولون الإعراب ، ويعرفون الرقع والنصب والجر ، ثم ضعف ذلك . حتى إذا جاء الإسلام جددته أبو الأسود الدؤلي . (٧٣)

إن كان هذا ما يقصده فمقولته تلك حقيقة مقررّة . وإذا افتقدنا النصوص التي تؤيد أو ترجح فذلك لأن الأمور كانت تجري بالممارسات اليومية ، من دون تلبث للتساؤل والاختبار . بل ربما كان في تلك القرون أحداث واقعية تحقق ما زعمناه ، ولكن التاريخ لم ينقل إلينا شيئاً منها ، فضاعت مع أمثالها من الوقائع اللغوية الغنية بالدلالة والإفادة . وحسبنا أن أوائل العهد النبوي حملت إلينا لفتات تُشعر بما زعمناه . فعندما نزل الخطاب الأنبي للمُشركين (٧٤) : ﴿ إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ ، أَنْتُمْ لَهَا وَارِدُونَ ﴾ ، زعموا أن المسيح وعزيراً والملائكة يدخلون في هذا الحكم ، فقليل لهم : أستم عرباً ؟ أو ما تعلمون أن « مَنْ » لِمَنْ يَعْقِلُ ، و « مَا » لِمَا لَا يَعْقِلُ ؟

وروي أن مغالطة المشركين هذه واجهت بها عبد الله بن الزُّبَيْرِ ، قبل أن يُسَلِّمَ ، الرسول ﷺ ، فأجابه بقوله : « يا غلامُ ، ما أَجْهَلَك بِلُغَةِ قَوْمِكَ ، لأنِّي قُلْتُ : وما تَعْبُدُونَ ، وما : لِمَا لَمْ يَعْقِلْ ، وَلَمْ أَقُلْ : وَمَنْ تَعْبُدُونَ ! » وفي هذا إشارة واضحة ، إلى تتبع بعض المفاهيم التحليلية ، وتداولها بين العرب قبل الهجرة . ويؤنس في توضيح هذه الناحية ماروي عن النبي ﷺ أنه قال : « مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ ، وَهُوَ يَعْلَمُ لِمَ رَفَعَ وَلِمَ نَصَبَ ؟ كَانَ لَهُ بِكُلِّ حَرْفٍ سَبْعُمِائَةِ حَسَنَةٍ » . (٧٥) ولا شك أن التَّبَهُ إلى مثل تلك الظواهر النحوية ، مع إدراك السبب فيها ، يتطلب حضور معلومات مناسبة عن الوظائف النحوية ، وما تستتبعه من أدلة وعلامات في التركيب والأداء .

ولذلك فإن عمر بن الخطاب ، عندما سمع قول الله تعالى (٧٦) : ﴿ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ . . . فَيَلْ أَنْتُمْ مُّسْتَهْزِئُونَ ﴾ ؟ علم أن الاستفهام هنا مراد به الأمر لا الاستعلام ، فقال يؤكد الاستجابة للأمر : انتبهينا انتبهينا . وروي أنه لما جيء بأبي محجن إلى أمير المؤمنين عمر في حدة الخمر - وكان مشهوراً بإدمانها - أراد أبو محجن مغالطته في فهم الآية لدفع العقوبة ، وقال : إن الله قد سألنا ، ونحن قلنا له : لا - يارب - ما انتبهينا . يعني أنه غير مكلف بالاستجابة . فردَّ عليه عمر بأن المراد هنا هو الأمر الموجب ، لا الاستفهام والاستعلام .

وأوضح من هذا كله أنه عندما نزلت سورة الفتح ، وكان ذلك أواخر أيام حجة الوداع ، وفيها : ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ . . . فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ ﴾ ، علم النبي ﷺ أن الشرط فيها للخبر المجازي بمعنى « قد » ، وأن المراد : قد جاء نصر الله حقاً ، فاستعدَّ لوداع الدنيا . وروي عنه أنه قال يومذاك : « نُعِيْتُ إِلَيَّ نَفْسِي » . وكذلك فهم بعض الصحابة مآل معنى الآيات ، حتى لقد بكى العباس والفاروق . بل إن ابن عباس ، وكان لما يبلغ الثالثة عشرة

من عمره ، أكد ذلك بقوله : « نُعِيَتْ إِلَيْهِ نَفْسُهُ » . وفي حديث آخره أن النبي سأل عن مضمون المعنى ، فقال : « هو أجل رسول الله ﷺ ، أعلمه الله إياه . . . » وذلك علامة أجلك » . فقال عمر : « ما أعلم منها إلا ما تقول » . (٧٧)

وهذا عبد الله بن مسعود (ت ٣٢) يعرض لقول الله ، تبارك وتعالى : ﴿ يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ ، وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ﴾ ، (٧٨) ويرى أنه قد تم الكلام عند « منكم » ، وانتصب « الذين أوتوا العلم » بفعل مضمَر ، تقديره : ويخص الذين أوتوا العلم درجات . فللمؤمنين رفع ، وللعلماء درجات . (٧٩) ثم إن الآيات الكريمة (٨٠) : ﴿ وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ . . . إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ ﴾ روي عن ابن مسعود أيضاً أنه قال فيها : هذا قسم على إن بطش ربك لشديد . (٨١)

وعن الإمام علي بن أبي طالب أنه عرض للآية الكريمة (٨٢) : ﴿ وَقَفَّيْنَا عَلَى آثَارِهِم بِعِيسَى بْنِ مَرْيَمَ ، مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ ، وَأَتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ ، وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ ﴾ ، فقال : « ومصدقاً معطوف على « مصدقاً الأول » . (٨٣) وروي عنه أيضاً أنه في التعليق على (٨٤) : ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ، ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ قال : كلاً سوف تعلمون في الدنيا ، ثم كلاً سوف تعلمون في الآخرة . غايرَ بينهما بحسب التعلق ، وتبني « ثم » على بابنا من المهلة في الزمان . (٨٥) وعندما قرأ (٨٦) : ﴿ وَنَادَوْا : يَا مَالِ ، لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ اعترضه ابن عباس (ت ٦٨) ، فقال علي : هذا من الترخيم في النداء . فقال ابن عباس : ما أشغل أهل النار ، في النار ، عن الترخيم في النداء ! قال ياقوت الحموي : فهذا يدل على تحقق الصحابة بالنحو ، وعلمهم به . وروي أن ابن عباس قال مثل ذلك عن قراءة لابن مسعود أيضاً . (٨٧)

فقد كان له جولات وافرة في ميدان التحليل النحوي ، بمستوياته الثلاثة ،

مع استيعاب لكثير من المصطلحات المحددة . ففي الإعراب تراء عندما سئل عن (٨٨) : ﴿فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقُولُ﴾ : لِمَ رُفِعَ الْأَوَّلُ وَنُصِبَ الثَّانِي ؟ كان جوابه أن التقدير : أي : هو الحقُّ وأقولُ الحقَّ . (٨٩) وأجاب ثانية بتقدير : الحقُّ منِّي ، وثالثة بتقدير : فأنا الحقُّ . وأورد أبو حيان النحوي عن الجار والمجرور « على هون » من قوله تعالى (٩٠) : ﴿أَيْمِسْكُهُ عَلَى هُونٍ ، أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ ؟ أَلَيْسَ هَالِكًا مِنَ الْغَافِلِينَ﴾ . وقال : وهو مروي عن ابن عباس . قال ابن عباس : صفة للأب ، والمعنى : أيمسكه مع رضاه بهوان نفسه ، على رغم أنه ؟

والمعروف أن الآية الكريمة (٩٢) : ﴿بَلْ إِذَا دَارَكَ عِلْمُهُمْ فِي الْآخِرَةِ﴾ جاء فيها قراءة : « آدرك » بالفتح بين النمرتين . وقد علق علينا أبو حيان بما يلي : أما قراءة من قرأ بالاستفهام فقال ابن عباس (٩٣) : هو للتعريض بمعنى : لم يدرك علمهم ، على الإنكار عليهم . ومن هذا القبيل أن « أو » ، في قول الله عز وجل (٩٤) : ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ ، هي على ما نقل عن ابن عباس بمعنى : بل . (٩٥) وعندما وقف هذا الخبر الكريم أيضا على هذه الآية (٩٦) : ﴿وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ ، لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ﴾ قال : المعنى : كأنكم تخلدون . (٩٧)

ومن التحليل الصرفي تجد له أمثلة تفيد أن العلاقة الحميمة ، بين المفردات المشتركة في أصل واحد ، واضحة في ذهنه وممارساته اللغوية . ومن ذلك أنه ، في تفسير الآية الكريمة (٩٨) : ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ الْمُعْصِرَاتِ مَاءً ثَجَاجًا﴾ ، يقول : المعصرات : الرياح ، لأنها تعصر السحاب . جعل الإنزال منها لما كانت سببا فيه . (٩٩) فالمعصرات إذا من العصر ، ويفسر المَقَرَّ من قوله تعالى (١٠٠) : ﴿يَقُولُ الْإِنْسَانُ يُؤْمِنُ : أَيْنَ الْمَقَرُّ﴾ ؟ بأنه : حيث تَفِرُّ الدابة . (١٠١) يعني المكان الذي يفر إليه المخلوق الحي . وفي

تفسير (١٠١) : ﴿وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَى خَائِنَةٍ مِنْهُ﴾ يشير كلام ابن عباس أيضاً إلى أن المراد : فَعَلَةٌ خائنة ، أي : ذات خيانة . (١٠٢) فهو يرى أن اسم الفاعل هنا صار بمعنى اسم الذات للمبالغة .

ثم ترى شخصيات كثيرة تتناول مسائل التحليل النحوي ، بعد ابن عباس ، مما يشعر بانتشار هذه المسائل وتداولها ، وصيرورتها مألوفة لدى عدة قطاعات من الجماهير . هذا الربيع بن خيثم - وقد توفي قبل سنة ٩٠ - يذكر في التعليق على (١٠٤) : ﴿لَنْ يَنْفَعَكُمُ الْفِرَارُ ، إِنْ فَرَرْتُمْ مِنَ الْمَوْتِ أَوِ الْقَتْلِ﴾ قوله : جواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه ، أي : إِنْ فَرَرْتُمْ مِنَ الْمَوْتِ أَوِ الْقَتْلِ لَا يَنْفَعَكُمُ الْفِرَارُ ، لأن مجيء الأجل لا بد منه . (١٠٥)

وروي عن إبراهيم النخعي (ت ٩٦) أنه قال : « التَّكْبِيرُ جَزْمٌ ، وَالتَّسْلِيمُ جَزْمٌ » . يعني أن أواخر حروف تلك العبارات مسكنة لا تعرب ولا تمد : الله أَكْبَرُ ، السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللهِ . (١٠٦) و عن أبي مجلز لاحق بن حميد (ت ١٠٠) - وهو ممن سمع من عبد الله بن عمر - أنه كان يقول في إعراب (١٠٧) : ﴿وَلَا تَسْتَعْجِلْ . لَكُمْ - كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبِسُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَارٍ - بِلَاغٍ﴾ : بلاغ : مبتدأ وخبره : لهم . ويقف على « ولا تستعجل » . (١٠٨)

ومجاهد بن جبير (ت ١٠٣) يتعرض للآية الكريمة (١٠٩) : ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ زُلْفَةً سَيِّئَتْ وُجُوهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ . ويقول : زلفة : مصدر بمعنى مُزْدَلِفًا ، أي : قريباً . (١١٠) وهذا يعني أنه اسم مصدر ، عُيِّرَ به عن معنى المشتق مبالغة في الوصف . ويفسر (١١١) : ﴿بِأَيْكُمُ الْمُفْتُونُ﴾ ؟ قائلاً : « الباء بمعنى : في ، أي : في أي فريق منكم النوعُ المفتون » ؟ (١١٢) فتراه يحلل معنى الأداة وما أصاب المشتق ، حين انتقل إلى معنى اسم الذات للمبالغة .

و هذا تلميذ لابن عباس ، هو أبو مالك (ت ١٠٨) ، يتعرض لتركيب

الأداة «لولا» من «لو» التي للتمني و«لا» الزائدة ، في قول الله تعالى (١١٣) : ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا: لَوْلَا نُزِّلَتْ سُورَةٌ﴾ ، إذ يرى أن «لا» : زائدة ، والتقدير : لو نُزِّلَتْ . (١١٢)

والحسن البصري (ت ١١٠) يستوقفه الاستثناء في التعبير القرآني (١١٥) : ﴿قُلْ: إِنِّي لَنْ يُجِيرَنِي مِنَ اللَّهِ أَحَدٌ ، وَلَنْ أَجِدَ مِنْ دُونِهِ مُلْتَحِدًا . إِلَّا بَلَاغًا مِنَ اللَّهِ﴾ ، فيعلق عليه بقوله (١١٦) : هو استثناء منقطع ، أي : لن يجيرني أحد . لكن إن بلغت رحمتي بذلك . فالبلاغ بمعنى التبليغ ، وليس من جنس الملحق ليستثنى منه .

والضحاك محمد بن محمد يذكر في التعليق على ﴿بِأَيْكُمُ الْمَفْتُونُ﴾ ؟ أن الباء ليست زائدة ، والمفتون بمعنى الفتنة ، أي : بأَيْكُم هي الفتنة والفساد الذي سموه جنوناً ؟ (١١٧) وفي هذا ترى أن ما كان على وزن مفعول هو مصدر يفيد المبالغة أيضاً ، وأل : عهدية ذكرية ، إذ تشير إلى ما كانوا يذكرونه من - ظل الصفات .

ومثل ما رأينا قبل ، من منافسات ومطارحات بين عبد الله بن أبي إسحاق والعلماء ، نجد بينه وبين الشاعر الفرزدق . إنه يتعقب ما يكون في الشعر ، من تعبير بعيد عن جمهور الكلام العربي وظاهر اللفظ القياسي ، ليستنبط له وجهاً يسوغ سلامته ، بعد مداعبة بتلميحات من التحدي والتعجيز والاختيار والإلغاز . فقد كان الفرزدق يحرضه ويستفزه بتوظيف الشاذ من التعبير ، ثم يعنى عليه قصوره عن إيجاد الرخصة الملائمة له (١١٨) : « ما بال هذا الذي يجر خصيه في المسجد ، لا يجعل له بحيلته وجهاً ؟ ويحمله تبعه التخريج والتأويل .

ولما أنشد الفرزدق في أحد المجالس بيته : (١١٩)

تُرِيكَ نُجُومَ اللَّيْلِ ، وَالشَّمْسُ حَيَّةٌ ،

زِحَامُ بَنَاتِ الْحَارِثِ بْنِ عُثَامٍ

قال أحد تلاميذ أبي الأسود ، وهو عنبسة بن معدان : « الزحام مذكّر » ،
يعني أن الفعل « تري » مستند إلى مؤنث ، والفاعل هنا مذكر ، وفي التعبير
إخلال بالمطابقة . ولكن الفرزدق زجره بقوله : « اغرُبْ » ، فشرع يحلل ابن
أبي إسحاق المسألة ، قائلاً^(١٢٠) : « الزحام له وجهان : أن يكون مصدرًا مثل
الطعان والقتال ، من قولهم : زاحمته زحامًا فهذا مذكر - كما قال عنبسة -
أو يكون جمعًا للزحمة ، يراد بها الجماعة المزدحمة . فهذا مؤنث ، لأن
الزحام هو المزاحمة ، كما أن الطعان هو المطاعنة . وقول عنبسة أقوى
وأعرف في الكلام » .

والوجه الثاني ، كما ترى ، فيه تحليل صرفي يسوّغ قبول التعبير ،
ويجعل جمع اسم المصدر بمعنى اسم الذات مبالغة في الوصف ، مع إشارة
إلى وجه آخر بتأويل المصدر « الزحام » بمعنى المزاحمة ، كما روي عن
أبي عمرو بن العلاء أنه سمع أعرابيًا يقول : « فلان لغوب » ، جاءته كتابي
فاحتقرها » ، فسأله : « أتقول : جاءته كتابي » ؟ فقال : « أليس بصحيفة » ؟
حملة على المعنى تأويلاً .^(١٢١) وأيسر من هذا أن يكون المذكر « الزحام »
استفاد التأنيث من إضافته إلى المؤنث « بنات » ، من باب التأنيث الحكمي .
وهو كثير في الكلام .^(١٢٢)

وفي موقفنا آخر ، تراه يعترض الفرزدق لما يبدو من اختلاف بين
المتعاطفين ، في بيته هذا :^(١٢٣)

وَعَضُّ زَمَانٍ ، يَا بَنَ مَرَوَانَ ، لَمْ يَدَعْ

مِنَ الْمَالِ إِلَّا مُسَحَّتًا ، أَوْ مُجَلَّفًا

ويقول له منكراً : على أي شيء رفعت مجلتاً ؟ فيجيبه الفرزدق : على ما يَسُوؤُكَ وَيَكُوؤُكَ . ولهذا ترى ابن أبي إسحاق يتابع المسألة بعد قائله : « وللرفع وجه » . يعني أن الرفع يكون بالحمل على المعنى ، والتقدير : أو بقي فيه مجلت . فحذف الفعل للدلالة ما قبله عليه ، إذ قوله « لم يدع من المال إلا مسحاً » دل على أنه قد بقي ، فأضمر ما يدل عليه . (١٢٤)

وروي أنه سأل الفرزدق يختبره : كيف تنشد هذا البيت : (١٢٥)

وَعَيْنَانِ ، قَالَ اللَّهُ : كُنُونَا ، فَكَانَتَا

فَعُولَانِ ، بِالْأَلْيَابِ ، مَا تَفْعَلُ الْخَمْرُ ؟

فأنشده الفرزدق : « فَعُولَانِ » بالالف ، فقال ابن أبي إسحاق : ما كان عليك لو قلت : فَعُولَيْنِ ؟ قال الفرزدق : « لو شئت أن أسبح لسبحت » ونهض من دون بيان ، فلم يعرف أحد في المجلس ما أراد . فقال ابن أبي إسحاق : لو قال « فَعُولَيْنِ » لأخبر أن الله خلقتهما وأمرهما . ولكنه أراد : هما تفعلان بالألبياب ما تفعل الخمر . (١٢٦)

وفي هذين الوجهين يبدو ما كان من خلاف بين مذهبي الجبر والقدرية ، إذ الرفع بالالف يعني أن المخلوق مُخَيَّرٌ يقوم بفعله دون إجبار ، والنصب بالياء يعني أن المخلوق مُسَيَّرٌ وَمُجَبَّرٌ ، وفي التسييح أي قول « سبحان الله » ! نسبة الفعل إلى الله - عز وجل - وكناية عن التعجب من عظمة ما خلق والزم .

وإذا انتقلنا إلى مَنْ عاصر هؤلاء أو جاء بعدهم وجدنا أن قتادة بن دُعامة (ت ١١٨) - وهو من تلاميذ أبي الأسود - يتعرض للضمير المتصل « ها » في الآية الكريمة (١٢٧) : « مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ ، وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ ، إِلَّا فِي كِتَابٍ ، مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا » ، ويقول عنه : إنه يعود على

الأنفس . (١٢٨) أما « هل » في قول الله تعالى (١٢٩) : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنْ الدَّهْرِ ، لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا ﴾ ؟ فتتبادر يذكر أنها هي معنى : قد . (١٣٠)

ثم نرى السدي محمد بن مروان (ت ١٢٨) قد نحا ، في توجيه « رسولاً » من (١٣١) : ﴿ قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا ، رَسُولًا يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللَّهِ مُبَيِّنَاتٍ ﴾ إلى أنه منصوب بفعل محذوف ، أي : بعث رسولاً أو أرسل رسولاً . وحذف للدلالة « أنزل » عليه . (١٣٢) ونرى ابن جريج عبد الملك بن عبد العزيز (ت ١٤٩) ، حين يفسر آخر هذه الآية الكريمة (١٣٣) : ﴿ لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهَوًا لَا نَتَّخِذُهُ مِنْ لَدُنَّا ، إِنْ كُنَّا فَاعِلِينَ ﴾ ، يقول : المعنى : ما كنا فاعلين . وإن : بمعنى الجحد ، وتم الكلام عند قوله : لا نتخذنا من لدنا . (١٣٤)

وفي تفسير قول الله ، سبحانه وتعالى (١٣٥) : ﴿ هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِذِي حِجْرٍ ﴾ ؟ يقول مقاتل بن سليمان (ت ١٥٠) : « هل » هنا في موضع « إن » ، تقديره : إن في ذلك قسماً لذي حجر . (١٣٦) بل إن المؤرخ المشهور محمد بن إسحاق (ت ١٥١) كان له في هذا الميدان نصيب أيضاً . فقد روي عنه أنه ذكر في التعليق على الآية الكريمة (١٣٧) : ﴿ فَالتَّقَطُّهُ آلُ فِرْعَوْنَ ، لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ قوله (١٣٨) : اللام هنا لام العاقبة ، لا لام التعليل ، لأنهم لم يريدوا بالتقاطه ذلك .

هذا ما يمثل بعض جهود القدماء ، وأكثرهم غير مشهورين في الميدان النحوي . ثم لو تتبعنا ما نثره أمثال يونس بن حبيب وأبي عمرو بن العلاء والخليل وسيبويه وخلف الأحمر والأخفش . . . لرأيت عالماً يعجز عنه البيان . فحسبنا ما أوردنا حتى الآن من النماذج ، وهي شذرات مختارة من نصوص وافرة جداً ، تتعرض لجوانب مختلفة من التحليل النحوي ، على ألسنة القدماء أو أقلامهم . وإذا تصفحت التراث الإسلامي ، في هذا الميدان ، رأيت منه الكثير الكثير أيضاً .

وقد غفل بعض الدارسين المعاصرين ، أو تغافلوا عن هذا الزاد الغني الوافر ، ليتسنى لهم الزعم أن الدرس النحوي ، عند العرب ، لم يكن له وجود قبل النصف الأول من القرن الثاني . وإذا واجهتكم بهذه الحقائق الظاهرة امتعشت وجوههم ، ولجؤوا إلى الجحود والإنكار ، وادعوا أن في النصوص وضعا أو تزيدا ومبالغة . والحق أنها عبارات وردت في كتب التفسير ، نقلاً عن أصحابها في الموضوع نفسه . فليس لنا أن ندفعها إلا بدليل قاطع . لقد رواها المفسرون عن رجالات النشاط النحوي القديم ، في خدمة القرآن الكريم ولغته الخالدة ، وهم واثقون أن ما رووا حقيق بالتقدير والإكبار .

ثم مهما كان فينا من مبالغة أو تزيد ، أو تصرف في التعبير والاصطلاح ، أو سهو في النسبة ، فإن مضامينها شواهد صدق ، أن علماء القرن الأول وتلاميذهم مارسوا عناصر كثيرة من التحليل النحوي ، في مستوياته الثلاثة ، وعبروا عن ذلك بما يفيد المقاصد العلمية المناسبة . نعم قد تجد في النصوص مصطلحات هلامية رجراجة ، تختلف ألفاظها في الدلالة على مفهوم واحد ، أو قاصرة عن التحديد الدقيق . لكن هذا لا يعني خلوها من الفائدة ، بل هو في الوقت نفسه أكبر دليل على صحة نسبتها إلى أصحابها المذكورين ، إذ البوادر الأولى من كل علم لا بد أن تكون على هذه الشاكلة ، من التميع والتفاوت والتعميم ، قبل أن تتلبس الصيغ المصطلح عليها بين العلماء .

وقد نبئت هذه الغرسات الكريمة ، في حقل الدراسات النحوية العامة منذ العهد النبوي ، إذ تناول علماء الصحابة آيات القرآن العظيم بالفهم والتفسير والبحث ، من زوايا كثيرة مختلفة . ولذلك ترى العناصر النحوية متشابكة متداخلة ، فيها التنظير والتقعيد ، والتمثيل والاستدلال والتعليل ، والشرح

٥٠ التحليل النحوي وبنوده

والبيان والتوضيح ، والتحليل لعناصر الكلام : تعييناً لوظائف المفردات وعلاقات بعضها ببعض ، وتحديد المعاني الأدوات ، وتبسيطاً للدلالات والصيغ الصرفية . كل هذا مع الحفاظ على مقاصد الآيات الكريمة ، وما تحمله من عقيدة وعبادة وخلق وأحكام شريعة ، تستوعب كافة جوانب الحياة .

الفصل الثاني أصول التحليل النحوي

كان قداماء النحاة يُجرون كثيراً . من التحليلات النحوية ، في المجالس وحلقات التدريس ، ويطلقون العبارات العلمية التي تبين الوظائف والصيغ والمعاني الإعرابية ، والعلاقات والتأثر والتأثير بين عناصر التركيب ، من دون تحديد للمرتكزات المنهجية التي يصدرون عنها . وليس ثمة من شك في أنهم يتوجهون من نقاط واضحة في أذهانهم . ومستقرة في تجاربهم ، ومنقادة لألستهم . حتى استطاعوا أن يقدموا تلك الإشارات والنظرات الإيجابية الناجحة ، منذ مطلع القرن الأول الهجري . ولولا ذلك الوضوح لكنت تجد في أقوال كل منهم توجهات متناقضة وأحكاماً مشتبكة ، لا يجمعها منطق أو استقرار . فكيف وقد رأينا ، فيما صدر عن جمهور الرعيل الأول وخلفائهم ، ما يشبه الاتفاق والتوحد في نقاط الانطلاق والفهم والبيان ؟

نعم إنهم قد يختلفون ، في تحديد الوظيفة أو الصيغة أو المعنى النحوي ، أو تعيين العلاقة بين بعض العناصر اللفظية ، ولكن هذا لا يعني الاختلاف في منهج البحث والأصل الموجه للتحليل ، أو افتقار المنهج والأصل المتبعين ، إذ لا بد أن يكون للخبرة والذكاء والاجتهاد الشخصي أثر ظاهر في نتائج البحث ، وإن كانت الأصول موحدة ، ومنطلقات العمل مقررّة ومتفقاً عليها لدى الجميع . كذلك استمرت مسيرة التحليل ، في أعمال الأجيال المتلاحقة من رجالات النحو ، تنشر من أفواههم وأقلامهم عبارات تعمق

الفهم ، وتعبّد السبيل ، وتزويد وحدة التفكير ظهوراً واستقراراً ، حتى أياماً هذه ، وإن تباينت وجهات النظر في بعض الأحكام والأقوال .

على أن بعض المتأخرين شعروا بالحاجة إلى التنظير ، في هذه الزاوية النحوية ، لتحديد نقاط العمل واستبعاد ما يعرقل أو يضلّل العاملين ، فكان لهم جهود لامعة تستحق العناية والتقدير . فابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١) مثلاً تَوَقَّفَهُ الدراسة المديدة لكتب الأعراب ، والممارسات التعليمية للتحليل ، على سعة الأفق العملي لدى القدماء والمتأخرين ، بالتكثّر والاستطراد والخلاف ، وعرض البسائط والأمور الجانبية أحياناً - الأمر الذي قد يشتت أفكار الدارسين والباحثين - فيرى ضرورة متابعة الأصول ورسم الضوابط النظرية والعملية للتحليل الإعرابي .

ولهذا ينشط لتصنيف كتيب تحت عنوان « الإعراب عن قواعد الإعراب » ، يتناول موضوع التحليل تنظيراً وتطبيقاً ، فيسط فيه وظائف الجمل وأشباهها ، وتفسير كلمات يحتاج إليها المُعَرِّب ، وبيان عبارات محررة ومستوفاة موجزة يجب على المُعَرِّب استخدامها . ثم يرى أن ما ذكره في ذلك الكتيب غير واف بالمقصود لأنه « قواعد صغرى » ، فيُتَبَّعه بمصنّف أوسع يحشد فيه خبرته المتجددة ، يضيف كثيراً من المعلومات والتوجيهات والضوابط . بحيث يصح إطلاق اسم « القواعد الكبرى » على المصنّف الجديد .

ولكن عدوان بعض المجرمين على كتب ابن هشام يذهب من عالم الوجود بهذه الغرسة الواعدة ، ^(١) فينشط لتأليف كتاب أوفى بهذه الميادين ، هو « مغني اللبيب عن كتب الأعراب » . وإذا ذاك يستفيض في بيان التحليل الإعرابي للمفردات والجمل وأشباهها ، ثم يضع عدة أبواب ، توضح كثيراً من قواعد التحليل وسبل تنفيذه بدقة ونجاح .

وذلك فيما ذكره ، من تبين معاني الأدوات وتفسير أحوال الجمل وأشباهها ، والأحكام التي يقبح بالمُعرب جهلها من خصائص وميزات وأقسام لعناصر التركيب ، والجهات التي يُعترض بها على المُعرب من متشابهات ، والأمور الباطلة بين بعض المُعربين ، والسبل الواجب اتباعها في صناعة الإعراب ، والأمور الكلية التي يتخرج عليها ما لا ينحصر من الأمور الجزئية .^(٢) وفي خلال ذلك من المصنفات الثلاثة ، يحلل آلاف العناصر التركيبية ، من النصوص القرآنية وغيرها في الشعر والنثر ، مستعيناً بالأصول الضابطة والأدلة القاطعة والقرائن المؤنسة .

وقد تابع المتأخرون من النحاة مسيرة ابن هشام هذه ، في شرح كتابيه المذكورين ، أو النقل عنهما ، فأضافوا لمسات وافرة ، في توضيح القواعد والعمل والتنفيذ . ثم جاء بعض الدارسين المحدثين في العصر الحاضر ، يريدون البحث من جديد عما يشبه الأصول والضوابط ، على غير معرفة كاملة بجهود المتقدمين ، فكانت لهم عدة شذرات متباعدة متفاوتة في القيمة العلمية .^(٣) ذلك لأنهم انصرفوا إلى شروط الإعراب ، والأدلة التي تُعرف بها وظيفة الكلمة أو الجملة ، والقرائن المبيّنة للوظيفة أو الموقع ، والمعلومات المعينة على معرفة التحليل . . .

ولعلك لاحظت أن هذه الجهود كلها منصبة في حقل الإعراب وحده . وهذا أمر طبيعي ، لأن الكتب التي وضعها ابن هشام كانت لتقويم كتب الأعراب ، وتقعيد الأصول المساعدة على الإجراءات الإعرابية . في ميادين المفردات والجمل وأشباهها والدلالات النحوية للأدوات . فإن عرض في موقع لأمر صرفي كان ذلك لبيان الوجه الإعرابي ، كما حديثه عن الاسم المجرور من الآية لكريمة^(٤) : ﴿ وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَ الْأَخْيَارِ ﴾ ، عندما بيّن أنه جمع لا مثلى ، لأن النون في آ-

ولو صفه بالجمع أيضاً ، ولدخول « من » التبعيضية عليه ، إذ محال أن يكون الجمع في « إنهم » بعض اثنين .^(٥)

وكذلك حصر المعاصرون أنفسهم في حقل الإعراب ، فلم يطلوا على عالم الصرف إلا لمأماً . ولذا كانت التحليلات الصرفية أقل حضوراً بين أيدي جمهور العاملين ، في ميدان التحليل النحوي ، ولم تشغل حيزاً متميزاً واضحاً يجتذب أقلام المؤصلين والمنظرين . فأنت ترى بعضهم يشير إلى وجوب بيان أنواع الكلمات والأفعال ، وما هو مجرد أو مزيد ، وجامد أو متصرف ، ثم يقحم الحروف في هذا الميدان .^(٦)

وإذا استرجعت معي وقائع الإجراء العملي للتحليل ، بقية فتح باب التنظير الواسع للمسائل المختلفة فيه ، رأيت أن الأصول النازمة لذلك تتوزع في حقلين اثنين ، هما : المعارف الخاصة ، والمعارف العامة . ولكي نستطيع تفهيم هذين الجانبين ، يحسن بنا التعرف لمفهوم « الأصل » الضابط للأمور . وعندما تتضح أبعاد هذا المصطلح العلمي في الأذهان ، يتيسر البحث المفيد ، والنتائج الإيجابية الناجمة .

فالأصل^(٧) في اللغة هو أسفل الشيء وأساسه . ثم قد يراد به : الراجح بالنسبة إلى المرجوح ، والدليل بإزاء المدلول ، وما يحتاج إليه المخلوق كالغذاء للحيوان ، وما هو أولى من غيره كالعلم للإنسان ، والمتفرع عليه كالأب مع الأبناء ، والحالة الأساسية كالإباحة والطيارة في الأشياء ، وحمل المفهوم على وجه كلي لتدرج فيه أحكام جزئية ، والملزوم إذ هو متبوع يكون الانتقال منه إلى الفرع ، والكُلُّ الذي ينبي على الجزء ويُقنم بوساطته ، والسبب لاحتياج المسبب إليه وابتناؤه عليه . . .

وليتذا كان كثير من الأمور الموضوعية له أصل وفرع ، كالتوحيد أصلاً في الدين ، والإيمان بالمبدأ والمعاد أصلاً في الاعتقاد . وموافقة العرف

العادي أصلاً في العُرف الشرعي ، والدلالة الحقيقية أصلاً في الكلام ، والتكبير والتذكير والإفراد والإعراب أصلاً في الأسماء ، والأشجار والأرضين أصلاً في الثمار . . . ثم إنَّ الأصول تسمى قواعد لأنَّها مبنى وأساس للفروع . ومناهج لأنَّها مسالك واضحة للفروع ، وأعلاماً لأنَّها علامات للفروع . وهي في عامة أحوالها تجب مراعاتها والمحافظة عليها ، وتحمل من الوقائع ما لا تتحملة الفروع .

ومن مجموع هذه الدلالات الوضعية والاصطلاحية ، تستطيع أن تتلمس معنى الأصل في العلوم عامة . إنه ما يُبنى عليه غيره ، ^(٨) أي : القاعدة التي تُبنى عليها الأحكام . فإذا تَوَهَّمت هذه القاعدة لموضوع ما مستقرة ارتفع بذلك سائرُه . ^(٩) وحينما تنقل هذا المفهوم إلى الميدان الذي نحن بصددِه ، تكون أصول التحليل النحوي هي : القواعد التي تُبنى عليها أحكام التحليل ، في الإعراب ومعاني الأدوات والصرف .

المعارف الخاصة

والمراد بها تلك المعلومات التي تحيط بالنص المحدد ، مع العناصر المساهمة في تشكيل مكوناته ومقاصده ، والموجَّهة للأنظار إلى حقائق مضامينه ومراميهِ . فالاطلاع على هذه وتلك بدقة واستيعاب بعمق لفهم العبارات والتركيب ، ويوضح كثيراً من المعالم الخارجية والداخلية ، إذ لكل نص علمي أو أدبي ظروفٌ مختلفة رافقت ظهوره إلى حيز الوجود الفعلي ، ودفعته إلى ولادته وتبليغه ، وعناصرٌ تركيبية توزعت في خنياه مشاركة في أدائه وبيانه .

وهذه العناصر وتلك الظروف يجمعها المصطلح البلاغي المعروف : مُقتضى الحال . وهو ما يستدعيه الأمر الواقع ، من مقاصد ومَرامٍ وأساليب وتراكيب ، تناسب المقامات المختلفة لصنع الكلام . ^(١٠) ولا شك أن

حضور هذه المعالم في بصيرة الدارس يلقي الأضواء الكاشفة ، لتوجيه خطا الإجراء التحليلي السديد . ويمكننا أن نجعلها في مجال البحث هنا ، كما نص عليه علماء النقد والبيان ، موزعة في شطرين : ما يقتضيه المقام ، وما يقتضيه المقال .

١- مقتضى المقام : وهو يشمل المعلومات التي أحاطت بالنص حين ولادته وإيراده . وأهم ما يُذكر في هذا المجال معرفة مقام الكلام ، أي : المناسبة التي تطلبت إنشاء وتبليغه ، ورسمت الحدود الخاصة لموضوعه الحقيقي . ولكي تتضح مهمة هذه المعرفة نذكر بعض الأمثلة .

فعندما نزلت الآية الكريمة بالنهي ، عن القرب من الصلاة في حالة السكر . ^(١١) قال عمر بن الخطاب : « اللّهُمَّ ، بَيِّنْ لَنَا فِي الْخَمْرِ بَيِّنَاتًا شَافِيَةً ، فَتَزَلْ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقَعَ بَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ ، فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ ، وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ . فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَبِهُونَ ﴾ ؟ ^(١٢) والاستنباه به « هل » في آخر الآية هو الحكم الذي طلب عمر في الدعاء بيبانه ، ليكون الناس على وضوح من معاقرة الخمر ، فكان أن فهم الصحابة هذا الحكم على حقيقته - وهي أن المراد به هو الأمر ، لا الاستعلام الذي يُطلب به التصديق - وعَبَّرَ الفاروق عن ذلك بتحقيق الاستجابة للأمر مع التوكيد ، قائلاً : انتهينا انتبهنا . ^(١٣)

وكان بعض العرب في الجاهلية ، إذا حجوا ورجعوا إلى ديارهم ، لا يدخلون بيوتهم من الأبواب ، بل يتسلقون الجدران ليدخلوا من ظهور الأبنية ، بدعوى أن ذلك هو البر في العبادة . ولما حج الصحابي الأنصاري قطبة بن عامر ، وعاد إلى المدينة المنورة ، تجاهل تلك العادة المتبعة ودخل بيته من الباب ، فكان أن عَيَّرَ بعض الناس بذلك ، كأنه خرج على البر أي : الإحسان في العبادة . فأنزل الله عز وجل : ﴿ وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ

ظُهُورِهَا ، وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ اتَّقَى ، وَاتُّوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا ﴿١٤﴾ .
 ومن هنا ترى . في الآية ، أن « آل » في « البر » الأول هي : عَهْدِيَّة ذهنية ،
 إذ المراد ما في أذهان الناس من معنى له ، وفي الثاني : جنسية للمبالغة
 والكمال ، وفي « البيوت » : نائبة عن ضمير المخاطبين ، إذ التقدير :
 بيوتكم . هذا مع أنك تراها ، في « السجن » من قول الله - سبحانه - على
 لسان يوسف : ﴿ رَبِّ السَّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ ﴾ ، ^(١٥) عهدية
 ذكرية ، لأن المراد بالسجن ما جاء على لسان امرأة العزيز قبل تهديداً ووعيداً ،
 في الآية السابقة . والواو في « يدعون » يتوهم بعض المعربين أنها ضمير
 جماعة الذكور . ولكن إذا علموا أن امرأة العزيز كانت قد آلتها ما تناقلته
 النساء حولها ، من مراودتها ليوسف وتمنعه ، فدعتين إلى وليمة فاخرة ،
 وأخرجته عليهن في زينة وأبهة : لتوقعين فيما وقعت فيه ، فأمرته بطاعة
 سيده وادعونه أيضاً إلى أنفسهن ، إذا علم هؤلاء المعربون ذلك عرفوا أن
 الواو هي لام الفعل نفسه ، والثون بعدها ضمير لجماعة النساء في محل رفع
 فاعل .

وفي الحديث الشريف أن صحابياً من بني الدليل اسمه محجن كان في
 المسجد ، والنبي ﷺ يصلي بالناس ، فلم يترك مجلسه ليشارك في الصلاة .
 ولما رجع النبي إليه قال له ^(١٦) : « مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّيَ مَعَ النَّاسِ ؟ أَلَسْتَ
 بِرَجُلٍ مُسْلِمٍ ؟ » والظاهر أن الاستفهام الأول به « ما » هنا يفيد الإنكار التوبيخ ،
 في حين أن الثاني بالهمزة معناه التقرير والتحقيق . ولهذا كان جواب محجن :
 بلى - يا رسول الله - ولكني صليت في أهلي . فقال له الرسول الكريم : إذا
 جئتَ فصلِّ مع الناس ، وإن كنتَ قد صليت .

وعن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : « إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - يَقُولُ يَوْمَ
 الْقِيَامَةِ : أَيْنَ الْمُتَحَابُّونَ لِجَلَالِي ؟ الْيَوْمَ أَظْلِمُكُمْ فِي ظِلِّي ، يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا

ظَلِّي » . (١٧) وذكر الاستفهام بـ « أين » هينا إنما يراد به الترغيب ، في إخلاص التواد إيماناً واحتساباً ، والحثُّ على مجانية التفاق والمطامع الدنيوية الزائلة ، في إقامة علاقات الأخوة بين الناس .

وهذا أيمن بن خريم يدعوه مروان بن الحكم ، إلى قتال الزبيرين في مرج راهط ، بقوله : إنَّ أباك كانت له صحبة ولعمرك . فخذ هذا المال وانطلق فقاتل ابن الزبير . فأبى وقال : إنَّ أبي وعمي شهدا بدرًا ، وعهدا إليَّ ألا أقاتل مسلمًا . ثم أنشد : (١٨)

وَلَسْتُ بِقَاتِلِ رَجُلًا ، يُصَلِّي ،	عَلَى سُلْطَانٍ ، آخَرٍ ، مِنْ قُرَيْشٍ
لَهُ سُلْطَانُهُ ، وَ عَلِيٍّ إِثْمِي	مَعَاذَ اللَّهِ مِنْ سَفْهِ ، وَطَيْشٍ
أَقْتُلُ مُسْلِمًا ، فِي غَيْرِ جُرْمٍ ؟	فَلَسْتُ بِنَافِعِي ، مَا عِشْتُ ، عِيشِي

وفي البيت الأول تجد أنك إذا جعلت « على » للاستعلاء ، وعلقتها بالفعل قبلها « يصلي » ، أفسدت المعنى وخالفت ما يقصده الشاعر ، إذ قتل من يعبد الحاكم واجب لا يجوز إنكاره . ولكنك ، حين تستحضر المناسبة التي قيل فيها هذا الشعر ، ترى أن « على » فيه للتعليل ، وتعلق باسم الفاعل « قاتل » ، والمراد : لا أقتل مؤمنًا لشيت تسلط غيره . ولهذا جاء بالاستفهام النكاري الإبطالي في مطلع البيت الثالث .

وقد أشار سيبويه مرارًا إلى أثر المناسبات ، في التحليل للنصوص ، كالذي تراه حين يذكر قول أحد العرب : أقائمًا وقد قعد الناس ؟ وأقاعدًا وقد سار الركب ؟ ثم يعلق عليه بما يلي : « وذلك أنه رأى رجلاً في حال قيام أو حال قعود . فأراد أن ينبهه ، فكأنه لفظ بقوله : أتقوم قائمًا ؟ وأتعد قاعدًا ؟ ولكنه حذف استغناء بما يرى من الحال ، وصار الاسم بدلاً من اللفظ بالفعل . . . وإذا ذكرت شيئاً من هذا الباب فالفعل متصل ، في حال ذكرك » . (١٩)

وعلى مثل هذا كان شأن كثيرين من النحاة ، يتداولون أمثال هذه الإشارة ، ويضيفون نماذج توضح الملايسات التعبيرية ، ليصح فهم النصوص وتحليل التركيب بنجاح . نحو قول ابن جني : ^(٢٠) ومن ذلك أن ترى رجلاً قد سدّد سيمًا ثم أرسله ، فتسمع صوتًا فتقول : « القرطاس » والله » ، أي : أصاب القرطاس . فـ « أصاب » الآن في حكم الملفوظ به البتة ، وإن لم يوجد في اللفظ . غير أن دلالة الحال عليه نابت مناب اللفظ به . وكذلك قولهم لرجل مبرور بسيف في يده : « زيدًا » ، أي : اضرب زيدًا . فصارت شهادة الحال بالفعل بدلًا من اللفظ به وقولك للقادم من حجة : « مبرورٌ مأجورٌ » أي : أنت مبرورٌ مأجورٌ .

ومن عناصر المقام في توضيح المراد أيضًا إدراك حال المتكلم ، بمعرفة حياته العامة ، وموقفه وقت إنشاء الكلام وإيراده . فهذا الإدراك يسلط الأضواء على مضامين النص ، ويهدي إلى الصواب في تحليل ما التبس منه . فنضرب لذلك ما جاء في القرآن الكريم ، عن أصحاب النار ^(٢١) : ﴿ وَنَادَوْا : يَا مَالِكُ ، لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَيْثُكَ ﴾ . فاللام قبل الفعل « يقض » هي حرف جازم ، معروفة بين المعربين بأنها لام الأمر . ولكن لا يجوز أن تُحمل هنا على هذا المعنى ، إذ لا يصح أن يوجّه المخلوق ذلك إلى الخالق . ولذا يقال عنها في التحليل النحوي : إنها طلبية للدعاء . وكذلك يقال عن « لا » التي في الآية الكريمة : ﴿ رَبَّنَا ، لَا تُؤَاخِذْنَا ، إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ، وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا ﴾ . ^(٢٢) فهي في الموضعين طلبية للدعاء أيضًا .

وإذا قرأت بيت الأختل ، في خطاب عبد الملك بن مروان : ^(٢٣)

أناك به الجَحَافُ ، ثُمَّ أَمَرْتُهُ بِجِيرَانِكُمْ ، وَسَطَ الْبُيُوتِ تُثَلُّ ؟

يُشكِّل عليك قبول الاستفهام الذي أشرنا إليه بما في آخره . ولكنك ، حين

تعلم حال الشاعر في صياغته هذه ، تجد أن الإشكال قد زال ، ليحل محله البيان الجلي . فقد كان الأخطل شاعر بني أمية ، يُشيد بملكهم وبمعوثة قومه على الزبيرين وأعوانهم ، من مثل قبيلة الجحاف بن حكيم ، وبما قتلوه من فرسانها المشاهير . وكان عبيد الله بن زياد التيمي - وهو من أقرباء الأخطل - قتل مصعب بن الزبير وجاء برأسه إلى عبد الملك دليل العون والنصر .

ثم صالح قوم الجحاف بني أمية ، وصاروا من أنصارهم . ولما دخل الأخطل مجلس الخلافة ، ورأى الجحاف فيه بين السادة ، غاظه ذلك وأنشد أبياتاً منها :

ألا سائل الجحاف : هل هو ناثِرٌ
بِقَتْلِي ، أُصِيبْتُ ، مِنْ سُلَيْمٍ وَعَامِرٍ ؟

فغضب الجحاف من ذلك ، وأجابه بقوله :

بَلَى ، سَوْفَ نَبْكِيهِمْ ، بِكُلِّ مُنْتَدٍ وَنَبْكِي عُمَيْرًا ، بِالرُّمَاحِ الْخَوَاطِرِ
وقال له : يا بن النصرانية . ما ظننتك تجترئ عليّ بمثل هذا ، ولو كنتُ
مأسوراً لك .

ثم ادعى أنه ولّي صدقات بني تغلب بصك مزور من صكوك الخلافة ، فقاد بعض قومه وغزوا بني تغلب وقتلوا الرجال والنساء ، وأخذوا أسرى فيهم الأخطل . وكان هذا قد لبس ثياب العبيد ، ولما سأله قال : « أنا عبد » ، فأطلقوا سراحه . فنظم قصيدته اللامية المشهورة ، ومنها البيت المذكور قبل ، يمين فيه على بني أمية بنصرة قومه لهم ، ويذكر مجيء عبيد الله برأس مصعب ، وينكر أن يكون عبد الملك أمر الجحاف بقتل التغلبين ، بعد أن وطدوا له أسباب الخلافة . ففي أول البيت همزة مقدرة ، والمراد بها

الإنكار الإبطالي ، أي : النفي لما ادعاه الجحاف من ولايته لصدقات تغلب ، وما كان من مسوغات عدوانه عليهم .

والمتلقي للخطاب عنصر هام في صياغته وتكوينه ، إذ يكون مركز الاهتمام في عملية الإنجاز ، ليتسنى التبليغ المناسب وإبراز المقصد المطلوب . ولهذا فإن معرفة حال المخاطب ، في حياته العامة وصلته بالكلام وقت وروده ، تسهم في تحقيق التحليل النحوي الدقيق . فقول الله - جل وعلا - في خطاب النبي ﷺ (٢٤) : ﴿ وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ ﴾ ، إذا حملت الشرط فيه على المعنى الحقيقي ، رأيت فيه إحالة لأن التكذيب للرسول من قبل لا يمكن أن يكون نتيجة لتكذيب مشركي مكة للرسول .

وإذا علمت أن الرسول كان يتأذى بتكذيب المشركين ، وأن الآية نزلت طمأنة له وتأنيساً ، وبياناً أن المشركين لا يقصدون تكذيبه خاصة ، بل ينكرون الحق ويجحدون ما يلزمه من ضياع امتيازاتهم المستبدة ، إذا علمت هذا تبين لك أن الشرط به « إن » هو مجازي ، للدلالة على الخبر المحقق ، مع ذكر السبب للجواب المحذوف ، والفاء الرابطة هي جوابية للتعليل ، وليست للترتيب والتعقيب ، إذ المراد : لقد كذبوك حقاً ، فلا تحزن وتأس بالرسول قبلك ، لأن الكافرين إنما ينكرون الحق ، ولا يقصدون تكذيب الرسل . (٢٥)

وهذا العلاء بن حذيفة يقول : (٢٦)

وماذا عليكم . إن أطاف بأرضكم مُطالبُ دينٍ ، أو نَفَثَ حُرُوبُ ؟

وهو يخاطب قوماً دخل ديارهم ، يطوف في جوانبها متسكعاً ، ويتابع هواه لامرأة لدينهم ، وهم قد تساءلوا عن سبب وجوده فيهم غريباً مجهولاً . ومن هنا ترى أن الاستفهام في أول البيت مراد به النفي . والعطف به « أو » هو

للإيهام والتعمية ، إذ هو يعرف مقصده من التطواف ، ويعمّي عليهم بالترديد بين المطالبة بالدين والترب من الفتن .

وأخيراً فإن حال البيئة التاريخية والاجتماعية ، للنص وقت صناعته وإيراده ، تقدم خدمة ظاهرة لوضع التحليل السليم . فالآية الكريمة (٢٧) : ﴿ هُمْ الَّذِينَ يَقُولُونَ : لَا تُنْفِقُوا عَلَى مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ، حَتَّى يَنْفَضُوا ﴾ ، إذا علمت الظروف التي نزلت فيها ، وحال المؤمنين المراد انفضاضهم حينذاك ، رجع لديك أن معنى « حتى » هو التعليل ، أي : أمسكوا عنهم العون واحجبوه ليضطروا إلى الكفر والارتداد . هذا في حين أنها في الآية التالية (٢٨) : ﴿ قَالُوا : لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ ، حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ﴾ هي لانتهاء الغاية الزمانية ، أي : سنبقى في عبادة العجل إلى أن يرجع إلينا موسى من لقاء ربه . وذلك لأن بني إسرائيل كانوا بعد ذهاب موسى قد ضلّهم السامري ، وأقنعهم أن يعبدوا العجل ، فأبوا ترك ذلك ما دام موسى بعيداً عنهم .

ولو أخذت بظاهر قول الأعشى في وصف النار : (٢٩)

تُشَبُّ ، لِمَقْرُورَيْنِ ، يَصْطَلِيَانِهَا

وبات ، على النار ، الندى والمُحَلَّقُ

لتوهمت أن الجود والممدوح كانا في لهيب النار يحترقان . ولكنك ، حين تتضح لك معالم البيئة التي كان فيها الشاعر والممدوح ، تعلم أن الأجواد يومذاك يوقدون النار ليلاً في الأعالي ، ويحوظونها بالرقابة والعناية ، لتجلب الأضياف التائبين . وهذا يعني أن « على » هنا هي : للاستعلاء المجازي لا الحقيقي ، والمراد أن الجود والممدوح يحيطان بالنار الموقدة . فيما عندها ويقربنا في ارتقاب الطارقين ، لا فوقها يشويان .

٢ - مقتضى المقال : تلك أبرز المعارف الخاصة بالمقام ، نهيئ للمحلل

النحوي الأجواء الصحية لعمله . وقد أشار إليها بعض المعاصرين ، على أنها قرائن ، ^(٣٠) ونسوا أنها أصول علمية موضوعية تجب معرفتها ومراعاتها بدقة وعناية ، في العمليات التحليلية ، إن أريد لها النجاح . ويرد فيها في ذلك معارف خاصة أيضاً تتعلق بالمقال ، أي : بالتعبير المسوق به النص المدروس . ويمكننا أن نوزع هذه المجموعة من الأصول كما يلي :

فيمما يُذكر هنا أن يتعرف المحلل المعاني الدلالية للمفردات ، ضمن العبارات أنفسها ، لا كما تسردها المعاجم وبعض الناشرين التجاريين للكتب . أعني أن يحدد المحلل المقصد الدقيق الوحيد ، لكل عنصر من عناصر الكلام ، ليستطيع السير بفهم واستيعاب . وقد نص على ذلك ابن هشام الأنصاري ، حين قال : « وأول واجب على المُعَرِّب أن يفهم معنى ما يعربه ، مفرداً أو مركباً » . ^(٣١)

ولذلك فإن أحد النحاة ، لما سئل عن إعراب « كَلَالَةٌ » من قول الله تبارك وتعالى ^(٣٢) : ﴿ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً ، أَوْ امْرَأَةٌ ، وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ ﴾ ، قال : أخبروني ما الكلالَةُ ؟ قالوا : الورثة إذا لم يكن فيهم أب فما علا ، ولا ابن فما سئل . قال : « فهي إذا تميز » . كذا قال ، والصواب أنها حال من نائب فاعل : يورث ، والجملة خبر « كان » الناقصة ، أو صفة لرجل و « كان » تامة . يعني أن كلاله : مصدر عُثِّرَ به عن النسبة إلى مشتق ، للمبالغة في الوصف ، إذ قرابة هؤلاء الورثة ضعيفة ليست كالأباء والأبناء . والتقدير : ذا وارثين كلاله . ^(٣٣)

وإذا جعلت جملة يورث : صفة لرجل ، فكالاله : خبر كان . وكذلك هي إذا فُسِّرَت بالميت لا ولد له ولا والد . وعلى هذين الوجهين فهي مصدر أيضاً بمعنى اسم الفاعل للمبالغة في الوصف ، أي : كالاً . فإن فُسِّرَت بالقرابة المذكورة قبل فهي مفعول لأجله . أي : لأجل كلاله . وهي مصدر

ملازم لدلالته المصدرية . وإذا فسرت بالمال الموروث فهي مفعول به ثان ،
ومصدر عبّر به عن اسم الذات للمبالغة . وتكون مفعولاً مطلقاً نائباً عن
مصدر : يورث ، لبيان النوع والتوكيد حين تفسر بالوراثة . (٣٤)

ولما سأل أبو حيان النحوي ابن هشام الأنصاري : علام تعطف « بحقلد »
من قول زهير : (٣٥)

تَقِي ، تَقِي ، لَمْ يُكْثِرْ غَنِيمَةً بِنَهْكَ ذِي قُرْبَى ، وَلَا بِحَقْلَدٍ ؟

قال : حتى أعرف ما الحقلد ؟ ثم نظروا فأروا أنه السين الخلق ، فقال ابن
هشام : « هو معطوف على شيء متوهم ، إذ المعنى : ليس بمكثّر غنيمة » ،
فاستعظم أبو حيان ذلك التوجيه . ولولا أن ابن هشام كان في عجلة من أمره
لتبدى له وجه آخر ، وأقرب إلى الصواب . فالظاهر أن المعنى : وما هو
بحقلد . فالباء : حرف جر زائد معناه توكيد النفي . وحقلد : مجرور لفظاً
منصوب محلاً خبر لمبتدأ محذوف بعد « لا » . والجملة معطوفة على جملة
لم يكثّر ، ولا حاجة إلى زعم شيء متوهم ، أو افتراض وجوه مفتعلة
متكاثرة . (٣٦)

وأنت عندما تقرأ بيت ذي الإصبع العدواني : (٣٧)

لَا دِ ابْنُ عَمِّكَ ، لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبِ

عَنِّي ، وَلَا أَنْتَ دَيَّانِي ، فَتَخْزُونِي

تستوقفك اللفظة الأولى منه ، إذ تبدو فعل أمر من الملاحاة ، أو منادى
مرخماً ممن اسمه « لا هي » . . . ولكنك حين تعلم أنها مركبة من لام ولفظ
الجلالة والأصل « لله » ، ثم حذفت اللام مع « أل » للتخفيف ، تتحقق أن
« لا » : اسم مجرور بحرف جر محذوف معناه التعجب والتخيم ، والجار
والمجرور متعلقان بالخبر المقدم المحذوف للمبتدأ المؤخر : ابن .

والجملة اسمية لا فعلية .

وقول الكميت يفتخر : (٣٨)

وما كُنَّا بِنِي ثَادَاءَ ، حَتَّى شَفَيْنَا ، بِالْأَسِنَّةِ ، كُلَّ وَتَرٍ

يُشكِلُ عَلَيْكَ تَبَيُّنُ مَعْنَى « حَتَّى » ، وإعرابها وإعراب ما بعدها ، إذا لم تعرف الدلالة المعنوية لـ « ثَادَاءَ » . فإذا علمت أن الثاداء هي الأمة المملوكة تسنى لك أن تقول : إنَّ حَتَّى : استثنائية للتحقيق بمعنى « لكن » ، وهي حرف استئناف . وعلى هذا يكون المعنى : لسنا أبناء إماءٍ أَذْلَاءَ ، ولكننا انتقمنا من المعتدين لكل ثار . وفي الجملة الثانية تأكيد وتحقيق لنفي المذلة والهوان . ولو زعمت أن حَتَّى : للتعليل ، أو لانتهاه الغاية الزمانية ، لجعلت مكان الفخر هجاء وتحقيراً ، إذ تُثَبِّتُ أَنَّهُمْ صَارُوا أَبْنَاءَ إِمَاءٍ حَقًّا ، لأجل ثأرهم أو حين ثأروا .

ثم إن قول منظور بن سحيم الفقعسي :

وَلَسْتُ بِبَاجٍ ، فِي الْقَرْيِ ، أَهْلَ مَنْزِلٍ

عَلَى زَادِهِمْ أَبِكِي ، وَأَبِكِي الْبَوَاكِيا

يجب فيه أن يكون « القرى » بكسر القاف ، ويعنى : طعام الضيف ، وتكون « في » : للسببية ، أي : لا أهجو بسبب عدم الضيافة من لا يكرمني . وربما توهم متوهم أن « في » للظرفية المكانية ، وضمَّ القاف من « القرى » ، ليجعله جمع قرية . وفي ذلك ما ليس له فائدة . (٣٩)

وكذلك الحال في قول المولى ، تعالى (٤٠) : ﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ

رِسَالَتَهُ ﴾ ، إذ يتبادر إلى الذهن منه أن « حيث » : ظرف مكان ، لأنه المعروف في استعماله ، فيُجْعَلُ مفعولاً فيه ، أي : أن علم الله في مكان جعل الرسالة . إلا أن « حيث » هنا اسم ذات بمعنى : موضع ، والمراد أنه - عز

وجل - يعلم الموضع المستحق للرسالة . فالاسم في محل نصب مفعول به
 لـ « أعلم » ، الذي هو بمعنى اسم الفاعل عليم ، مع المبالغة في الدلالة .
 وبهذا ترى أن غياب المعنى الدلالي أو اختلافه ، لكلمة ما في العبارة ،
 يضلّل المحلّل أو يسد عليه منافذ القول . فقد حكى أن أحد العلماء كان
 يعرب لتلميذه شاهداً من شواهد « المفصل » على حذف مبتدأ الخبر ، وهو
 بيت المرقش الأكبر : (٤١)

لَا يُعِيدُ اللَّهُ التَّلْبُّبَ وَالْغَارَاتِ ، إِذْ قَالَ الْخَمِيسُ : نَعَمْ

فذكر أن نعم : حرف جواب . (٤٢) وفي هذا ما أفقد البيت الدلالة على ما
 استشهد به ، إذ لم يبق فيه خبر بحاجة إلى مبتدأ ، وفيه أيضاً ما لا يفيد معنى
 أو يقدم شيئاً من مراد الشاعر ، بل يفسد المعنى ويضيع ما تضمنه من
 المقاصد ، لأن النعم هنا : واحد الأنعام . وهو الخبر للمبتدأ المحذوف ،
 أي : موطن الاستشهاد .

ولو أنك فسرت « شطرين » ، من قول دريد بن الصمة ، في رثاء أخيه : (٤٣)

قَسَمْنَا ، بِذَلِكَ ، الدَّهْرَ شَطْرَيْنِ بَيْنَنَا فَمَا يَنْقُضِي ، إِلَّا وَنَحْنُ عَلَى شَطْرِ

بمعنى : قسمين ، كانت مفعولاً مطلقاً نائباً عن مصدر « قسم » ، لبيان العدد
 والتوكيد . وإذا فسرتها بمعنى « مختلفاً » كانت حالاً من الدهر ، أي :
 قسمنا مفرقاً بيننا وبين أعدائنا . فإما أن تكون لنا الكرة فننتقم من العدو ،
 وإما أن تكون الكرة علينا فينال هو منا . وجاز وقوع الاسم موقع المشتق لأنه
 تضمن معناه .

فإذا حدّد المحلّل معاني العناصر اللفظية ، وعيّن المقاصد الوضعية لها ،
 لزمه أن يتعرف المعنى العام للنص كي يستطيع تناوله بالتحليل الصحيح .
 ذلك لأن المعنى العام هو محصلة لتفاعل التركيب الناجز ، وليس مجموع

دلالات المفردات التي تكونه . وكثيراً ما تزل القدم في عمليات التحليل النحوي ، لعدم التنبيه إلى هذه الحقيقة . وقد كان النحاة يمثلونها دائماً ، حين يُجرون بعض الأغارب في النصوص ، ويصححون ما يوهمه الجهل بالمقاصد المعنوية . فقد رسخ في أذهانهم أن الفهم للنصوص والتحليل للعناصر النحوية عمليتان متلازمتان أبداً .^(١١)

هذا سيويه يعرض لقول امرئ القيس :^(١٢)

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة
كفاني ، ولم أطلب ، قليل من المال

ويقف عند لفظ « قليل » ليقول : « فإنما رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوباً . وإنما كان المطلوبُ عنده المُلْك ، وجعل القليل كافياً . ولو لم يرد ذلك ونصب فسَدَ المعنى » . ومصدر هذا الفساد أن جواب « لو » ممتنع وقوعه لامتناع وقوع الشرط ، وإذا نصب « قليلاً » بالفعل قبله كان المعنى : لو سعت لأدنى معيشة لم أطلب قليلاً من المال . وفي هذا تناقض في المعنى ، لأن من سعى لأدنى معيشة طلب القليل .^(١٣) وثمت إحالة في المعنى أيضاً تتحصل من النص ، إذ يكون المراد : كفاني القليل ولم أطلبه . والمعتول أن يطلب الإنسان ما يكتفيه ، ولا يفخر بالإهمال له .

وإذا جعلت الجملة المكونة من « إن » وما تضمنته في التركيب ، من الآية الكريمة^(١٤) : ﴿ فَلَا يَحْزُنُكَ قَوْلُهُمْ . إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾ ، معمولاً للمصدر « قول » ، فقد قلبت المعنى عن جهته وأزلته عن طريقته ، لأنك تجعل الرسول ﷺ محزوناً لقول المشركين : إن الله يعلم ما يسرون وما يعلنون . وهذا مما يرفضه كل ذي عقل ، وإنما المراد هو التسلية للنبي عما يخلقه المشركون من التكذيب والتهم والتسفيه ، مع التأنيس له بعلم الله وحسابه وعقابه الشديد على كل ما يزعمون ويقتربون .

والكلمة الأولى من قول المتنبى : (٤٨)

أَيَّ يَوْمٍ ، سَرَرْتَنِي بِوَصَالٍ لَمْ تَرُعْنِي ثَلَاثَةً ، بِصُدُودٍ ؟

يتحتم كونها استفهامية للإنكار الإبطالي ، أي : للنفي ، إذ المعنى : ما سررتني يوماً بوصالك ، إلا رعتني ثلاثة بصدودك . ولو جعلت شرطية لكان المراد : إن سررتني يوماً بوصالك آمنتني ثلاثة أيام بصدودك . وهذا عكس المعنى المقصود .

والظاهر في قول الشاعر : (٤٩)

لَنْ ، مَا رَأَيْتُ أَبَا يَزِيدَ مُقَاتِلًا ، أَدَعَ الْقِتَالَ ، وَأَشْهَدَ الْبَيْجَاءَ

أن « أشهد » معطوف على « أدع » . ولكن هذا يفسد المعنى ، إذ يصير النفي لمتناقضين : ترك القتال وحضوره . فيقال : كيف يجتمع قوله « لن أدع القتال » وقوله « لن أشهد البيجاء » ؟ والجواب أن « أشهد » منصوب بـ « أن » مضمرة ، والمصدر المؤول معطوف على القتال ، والمعنى : لن أدع القتال وشيود البيجاء .

وقد وهم ابن السِّدِّ البَطْلِيُّوسِي حين زعم أن « مَنْ » ، في الآية الكريمة (٥٠) : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ ، في محل رفع فاعل للمصدر « حج » ، لأن المعنى يكون حيثئذ : والله على جميع الناس أن يحج المستطيع . وفي هذا تأنيهم جميعاً ، إذا تخلف مستطيع عن الحج . وإنما يكون الصواب بجعل « مَنْ » في محل جرب بدلاً من الناس ، ليصير وجوب الحج على المستطيع وحده .

وكذلك كان شأن أبي البقاء العكبري إذ أجاز في الاستثناء ، من قول الله سبحانه (٥١) : ﴿ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي - وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي - إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً ﴾ ، أن يكون مما في الجملة الثانية . وهذا يقتضي أن

المعنى : ومن لم يطعمه فإنه مني ، إلا من اغترف غرفة فإنه ليس مني . وهو توجيه فاسد وعكس المراد ، إذ كانوا مسموحاً لهم الاغتراف غرفة واحدة . ولهذا يجب أن يكون الاستثناء من فاعل « شرب » ، والجملة الشرطية الثانية اعتراضية بين المستثنى والمستثنى منه ، فيصح المعنى المقصود .

يضاف إلى هذا كله أن التعبير الأدبي كثيراً ما يكون فيه مقاصد مجازية ، فإن لم يراغ المحلل للنص تلك المقاصد وقع في الوهم والإحالة . فالمتبادر إلى الذهن أن « من » ، في قول الله على لسان النبي زكرياء (٥٢) : ﴿ وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي ﴾ ، تتعلق بالفعل « خاف » . وهو فاسد في توجيهه بكون المراد أن الخوف يحصل بعد موت زكرياء ، وفيه إحالة لأن الفعل ماض و « من ورائي » : للمستقبل . وإنما يكون التعلق بجمع التفسير « الموالي » ، لما فيه من معنى الولاية ، ويصير التقدير : خفت الذين يُلُون الأمر بعدي ، أي : خفت ولايتهم وسوء خلافتهم لي .

وكذلك قول الراجز أبي المنهال : (٥٣)

أنا أبو المنهال ، بعض الأحيان ليس عليّ حسبي بضؤلان

فالظرف « بعض » لا يتعلق بخير ثان محذوف للمبتدأ « أنا » ، إذ لا يفيد معنى ، وإنما يصح تعلقه بالكنية « أبو المنهال » لما فيها من معنى الشجاعة . فكأنه قد عُرف منه الغناء والنجدة ، حتى إذا ذكر هو فقد ذكرا معه في مضمون الكلام . ويصير المعنى : أنا المغني والمنجد في بعض الأحيان . وبهذا يكون الراجز قد انتزع من الكنية معنى الصفة والفعل .

وتعليق الجار والمجرور « في الحرب » من قول درنّي : (٥٤)

هُمَا أَخَوَا ، فِي الْحَرْبِ ، مَنْ لَا أَخَالَهُ

إِذَا خَافَ يَوْمًا ثَبُوءَ ، فَدَعَاهُمَا

٧٠ أصول التحليل النحوي

لا يكون بخير ثان للمبتدأ « هما » أيضاً . وإنما يكون تعلقهما بما في « أخوا » من معنى الفعل ، لأن المراد : هما ينصرانه ويعاونانه في الحرب .

وهكذا نكون قد استوفينا أبرز معارف المقال ، في عملية التحليل النحوي . وهي توضح فعاليتها في المسيرة العلمية الناجحة ، والوصول إلى الإجراء السديد . ثم إن مجموعها ومجموع ما ذكرناه قبل ، من معارف المقام ، يشكلان المعارف الخاصة بالنص . وهي معلومات موضوعية تكون الأصول الأولى في حقل التحليل ، وتمهد السيل للسير العملي المنتظم . ثم هي أيضاً ما اصطلاح عليه العلماء باسم مقتضى الحال ، في معالجة النصوص وفهم مقاصدها الحقيقية ، ومارسوه فعلاً في نتاجهم الشخصي ، وفي المطارحات والمناظرات والمجالس .

المعارف العامة

يضاف إلى تلك الأصول الخاصة في التحليل النحوي أصول عامة ، يجب أن يتقنها المحلل ، ليتسنى له العمل اليسير الناجح ، والنتائج السليمة ذات القيمة العلمية . وقد تعرض لهذا الجانب عدد من القدماء والمتأخرين ، ونثروا فيه مقولات كثيرة متفرقة ، ^(٥٥) يمكننا أن نعبر عنها بمعرفة ما يلي :

١ - علوم اللغة والأدب : وهي كثيرة جداً أبرزها علوم : الدلالة المعجمية والصرف والإعراب ومعاني الأدوات ، والبلاغة والعروض والقوافي والنقد ، وتاريخ القرآن الكريم والحديث الشريف والأدب ، وقواعد : الإملاء والكتابة وعلامات الترقيم ، والقراءة بما فيها من صوت وصيغة و وصل وفصل ونبر وتنغيم .

أما المعاصرون فقد ذكروا بعض ذلك العالم الواسع الغني ، ممزوجاً بالشروط والأدلة والقرائن ، ولم يُخلصوا للأصول حيزاً واضحاً منه . ^(٥٦) والحق أن موقع عناصر الكلام من حيز العلوم المذكورة يكون دليلاً أو قرينة ،

بحسب قيمته في الحكم ، وأن معرفة هذه العلوم أنفسيها هي أصول ضرورية لتكوين عمليات التحليل إجراء وتنفيذاً .

وأول ما يذكر ، في هذا المجال ، هو معرفة المناهج للتصنيف والتفسير المعجمي ، إذ المحلل للنص تعترضه مفردات مُشكلة أو محتملة لدلالات مختلفة ، والرجوع بها إلى المعاجم يقتضي خبرة دقيقة واعية ، لتحديد المقصد الحقيقي في السياق ، وإيراد الحكم المناسب له . فلا بد من تمييز الأحرف الأصلية من المزيّدة ، ومعرفة ما يكون في الكلمة من تصرفات ، لممارسة المعجمية . فقول الله ، تعالى ^(٥٧) : ﴿ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ ، فَصِرْهُنَّ إِلَيْكَ ﴾ ، ترى فيه الفعل « صِرَ » يجب أن يبحث عنه في « صور » و « صير » من المعاجم ، لمعرفة الدلالة المعنوية له .

وهنا ستجد أنه يتضمن معاني : هذه واحكم وأمل وقطع . ولا بد أن تستبعد المعنيين الأولين لعدم اتصالهما بالآية الكريمة . ثم إذا اعتمدت المعنى الثالث « أمل » كان الجار والمجرور « إليك » متعلقين به . أما إذا اعتمدت المعنى الرابع فالتعلق يكون بالفعل السابق : خذ . ^(٥٨) وإن وقفت على قراءة « فَصِرْهُنَّ » كان عليك البحث في « صرر » ، لترى أن هذا الفعل يرد بمعنى : اجمع وشُدّ واطرّك وقبض ، والمناسب لسياق النص القرآني هو الأول ، ويكون التعلق به أيضاً .

والحكم على « يبا » ، من قول سعد بن ناشب : ^(٥٩)

فَبَا ، إِذَا مَا الْحَرْبُ أَلْقَتْ قِنَاعَهَا ، يَبَا ، حِينَ يَجْفُوها بَنُوها ، لأبرار

قد يتبادر الذهن فيه إلى التعلق بالجمع « أبرار » ، لما كثر من قول نحو : هو بارٌّ به وعاق به . ولكن الرجوع إلى المعاجم يبين لنا أن الفعل « بَرَّ يَبْرُ أو يَبِرُّ » يقال فيه : بَرَّ والدَّهَ وبَرَّ أمَّهَ وبَرَّ الغنمَ . وهذا يعني أن الفعل يتعدى بنفسه ، ولا يحتاج إلى الباء لتمام معناه . فلا بد أن تكون الباء ههنا حرف جر زائداً للتقوية

والتوكيد ، وها : في محل جر لفظاً ونصب على المفعولية لـ « أبرار » .

وهذا الشاهد يقودنا إلى أصل آخر ، هو معرفة علم الصرف ، فالأبرار : جمع بَرٍّ . والظاهر أنه صفة مشبهة من مصدر الفعل : بَرَّ . أو اسم فاعل أصله « بارٌّ » ، حذفت منه الألف تخفيفاً على الشذوذ ، كما ذكر بعض العلماء . ولكنك ، عندما تجده مصدراً بمعنى الإجلال والتعظيم للفعل : بَرَّ ، (٦٠) ترى أنه يعبر به عن المشتقات في الكلام مبالغة في الوصف .

والنداء في الآية الكريمة ، على لسان لقمان (٦١) : « يَا بُنَيَّ ، لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ » ، يبدو منه أن « بني » مركب من المنادى وياء المتكلم المضاف إليها . وإذا دقت النظر في ذلك اللفظ من الناحية الصرفية تبين لك أنه كلمة واحدة والمضاف إليه محذوف . فأصل الكلمة « بَنَوُ » على وزن : فَعْلٌ ، بمعنى اسم المفعول للمبالغة من مصدر : بُنِيَ ، عُبِّرَ به عن اسم الذات لتوكيد المبالغة . ولما صُغِر صار لفظه في التقدير « بُيُوُ » ، فقلبت الواو ياء وأدغمت فيها الياء الأولى : بُنِيٌّ . وعندما اتصل ياء المتكلم صار « بُنْيِي » فقلبت الياء نفسها للتخفيف ألفاً ، وقلبت الكسرة قبلها فتحة للمجانسة ، ثم حذفت الألف مبالغة في التخفيف ، وهي في محل جر مضاف إليه .

ولذلك وهم بعض المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين ، في التحليل الصرفي ، حين غفلوا عن الدقة في تصريف المركبات . ومن ذلك أن أبا عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤) ، عندما أراد تحليل الكلمة الأخيرة من قولنا : « ما لي عنه مندوحة » أي : مُتَّسِعٌ ، ذكر أنها مشتقة من « انداح » أي : اتَّسَعَ . (٦٢) ولو صح ما قال لكانت « مندوحة » على وزن : مَفْعُولَةٌ ، إذ الاندياح هو من الدَّوْح والواو أصل فيه والنون مزيدة ، وهذا الوزن غير معروف في العربية . والصواب أن « مندوحة » على وزن : مَفْعُولَةٌ ، من الندح ، ويعناه أيضاً مع شيء من المبالغة . فالواو مزيدة فيها لا أصل ، والنون هي الأصلية لأنها فاء

الكلمة .

وزعم ابن الأعرابي (ت ٢٣١) أن «أرونان» من قول العرب : يوم أرونان ، هو من الرنة ، لما فيهما من الاشتراك في معنى البلاء والشدة . وهذا يعني أنه على وزن : أفوعال ، وهو غير معروف في أبنية العربية . والصواب أن يكون «أرونان» على وزن : أفعلان ، من الرونة . وهي الشدة في الأمر . (٦٣)

ولما سئل ابن السكيت (ت ٢٤٤) عن الوزن الصرفي للفعل الثاني ، من الآية الكريمة (٦٤) : ﴿ فَأَرْسِلْ مَعَنَا آخَانًا نَكَتَلُ ﴾ ، ذكر أن وزنه : تَفَعَّلَ . قيل له : فما ماضيه ؟ فضاق عن الجواب . فذكر له أن الوزن : تَفَعَّلَ ، من : اکتالَ يکتالُ ، وأصله « نَكْتَلُ » فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها : نكتالُ . ثم حذفت الألف لسكونها وسكون اللام بالجزم .

وذهب أبو العباس ثعلب (ت ٢٩١) إلى أن «أُسْكُفَةُ الباب» مشتقة من : استكفَ ، أي : اجتمع . وهذا الزعم ظاهر الشناعة ، كما قال ابن جني ، لأن أُسْكُفَةَ : أفعلة ، من السكف أي : بناء عتبة للباب ، والسين أصلية فيه ، على حين أن «استكف» هو : استَفَعَلَ ، من «الكف» والسين زائدة فيه ، ومحال الجمع بين الأسكفة والكف ، من حيث الصياغة . ثم إذا تابعت زعم ثعلب هنا كان وزن أُسْكُفَةَ : أسفعلة . وهو مفقود في العربية . (٦٥)

وذكر أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨) أن الأصل ، في «بسم» من البسملة ، هو «بِسم» على لغة بعض العرب . ولما دخلت عليه الباء صار «بِسم» ، فحذفت حركت السين لثلاث تتوالى ثلاث كسرات . (٦٦) ولا حاجة إلى إقحام اللغات النادرة . والذهاب إلى الوجوه البعيدة ، مع وجود الأصل الصرفي المشهور . ذلك لأن لفظ «اسم» هو بسكون السين على لغة الأكثرين ، وشأنه شأن كل ما أوله همزة وصل ، حين يوصل بما قبله في الكلام ، إذ تحذف همزة الوصل لفظاً . وإنما حذفت ههنا في الرسم أيضاً تخفيفاً ،

لكثرة استعمال البسمة في الكتابة .

وأنت حين تقف عند قول الله ، عز وجل ^(٦٧) : ﴿ تَبْلَوْنَ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ﴾ ، ترى أن « تَبْلَوْنَ » أصله « تَبْلَوُوتُنَّ » ، قلبت الواو الأولى ياء كما هي في قولك « أَنْتِ تَرْضَيْنَ » ، ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها بعد فتح في الطرف فوق الثلاثة ، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنة ، وحذفت النون الأولى لتوالي الأمثال : ثلاث نونات ، فصار اللفظ « تَبْلَوُوتُنَّ » ، فحركت الواو بالضم لالتقاء الساكنين ، وأدغمت النون الأولى في الثانية . هذا ما تقتضيه العمليات التحليلية القويمة .

ولكن السيوطي (ت ٩١١) زعم أن واو الجماعة حذفت ، لالتقاء الساكنين ودلالة الضمة عليها . ثم نقل ذلك عنه من لم يحقق النظر والتحليل ، فادعى أن النون حذفت لأنها لا معنى لها ، وأن الواو المحذوفة هي واو الجماعة أيضاً لدلالة الضمة قبلها (كذا) عليها ، وأن الواو الثابتة هي لام الفعل ^(٦٨) . وأبعد من هذا الوهم ما يقع في تحليل ما أشكل من الكلمات ، نحو : خطايا ^(٦٩) .

ولهذا كان على من يمارس التحليل النحوي إتقان ضوابط علم الصرف ، والصور المختلفة من أحكام : المجرد والمزيد ، ومواضع زيادة الحروف ومقاصد تلك الزيادة ، وأبنية الأسماء والأفعال ، وأنواع المصادر والمشتقات ، والتأنيث والتثنية والجمع ، والإعلال والإبدال والإدغام والحذف والقلب المكاني ، والابتداء والوقف والإمالة والتقاء الساكنين وتخفيف الهمز ، وما تحتمله الصيغة الواحدة من الدلالات الصرفية عامة ، وفي سياقها التعبيري خاصة ، ووسائل التحديد للمراد الواقعي . وبذلك يستطيع تمييز الصيغ ، وتعيين أنواعها وما دخلها من تغيير .

وعدم إتقان تلك الأحكام يوقع المتكلم نفسه أيضاً ، في الخطأ والفساد . وهذا هو البحتري يقول في بيت له :

وَمِنْ قَبْلُ ، مَا جَرَّيْتُ أَنْبَاءَ جَسَمَةٍ وَلَا يَعْرِفُ الْأَنْبَاءَ إِلَّا الْمُجَرَّبُ^(٧٠)
 فيمنع « أنباء » من الصرف ، على توهم أنها مثل « أشياء » ، كما تسمع
 كثيرين من المعاصرين لنا يتكلمون .

وقد نبه على ذلك أبو العلاء المعري ، ووصفه بأنه رديء جدًا ، لأن
 « أشياء » شاذة في بابها ، إذ أصلها « شَيْئَاء » ، وهو ممنوع من الصرف ،
 على وزن : فَعْلَاء ، اسم جمع واحد « شيء » ، قدمت فيه الهمزة الأولى
 على الفاء والعين للتخفيف ، فوزنه الآن : كَفْعَاء . أما « أنباء » فجمع قلة
 على وزن : أفعال ، مفرده نَبَأٌ ، ولا وجه لمنعه من الصرف إلا التوهم أو
 الضرورة . ولو أن الشاعر أضاف وقال : « أنباء جَمَّة » لتخلص من الإشكال .
 ويكون قد أضاف الموصوف إلى صفته للمبالغة . وهذا خلاف يسير لما
 ذهب إليه المعري من التوجيه .^(٧١)

وكذلك شأن المعرفة لقواعد الإعراب وضوابطه ، هي أصل واجب في
 عملية التحليل . فلا بد من إتقان صور التركيب النحوي ، وأنواع الجمل
 وأشباهها وأحكام كل منها ، وكل من البناء والإعراب والمعارف والتكرات ،
 والابتداء والخبر والنواسخ ، واللزوم والتعدي ، والمرفوعات والمنصوبات
 والمجرورات والمجزومات ، والشرط والقسم والتعجب ، والتوابع والنداء ،
 والمنع من الصرف ، والحذف والزيادة والتقديم والتأخير ، والقواعد الكلية
 الضابطة لكثير من الصور الجزئية ، مع المعرفة الدقيقة لشروط كل باب
 إعرابي ، وما فيه من خلاقات لئجيبة ومذهبية للنحاة من وجوب وجواز
 وضرائر ، وأساليب التوفيق بين المعنى والإعراب ، والترجيح لما هو أقوى
 وأولى بالاختيار .^(٧٢)

فإن جهل هذه الأمور أو تجاهل مقاصدها يوقع في الوهم وفساد الرأي .
 فقد سأل أبو حيان التوحيدي أبا سعيد السيرافي عن انتصاب « قائمًا » في الآية

الكريمة (٧٣) : ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ، وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ ، قَائِمًا بِالْقِسْطِ ﴾ ، فأجابه أنه منتصب بالحال . قال : لِمَنْ الحال ؟ أجابه : لله تعالى . فأشكل على التوحيدي أن ينسب إلى الله أحوالاً ، وأنكر ذلك : أفيقال لله أحوال ؟ فأجاب السيرافي : إن الحال بُنِيَ للفظ ، لا لِمَنْ يُلفظ بالحال عنه . ولكن الترجمة - يعني : تفسيرات الوظائف - لا تستوفي حقيقة المعنى في النفس إلا بعد أن يصوغ الوهم هذه الأشياء صياغة ، تسكن إليها النفس ويقنع بها القلب . ثم تكون حقائق الألفاظ في متادها غير معلومة ولا منقوضة باعتقاد . وكما أن المعنى على بعد من اللفظ ، كذلك الحقيقة على بعد من الوهم . (٧٤)

وللبعد عن معرفة الضوابط الإعرابية ، جعل أحد المُعربين « ثمود » من قول المولى تعالى (٧٥) : ﴿ وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى ، وَثَمُودَ فَمَا أَبْقَى ﴾ مفعولاً به مقدماً للفعل « أبقي » . (٧٦) وفي هذا غفلة عن عنصرين يدفعان ما ذهب إليه ، وهما الفاء العاطفة و « ما » النافية ، لأنهما لا يجوز أن يعمل ما بعد واحدة منهما فيما قبلها . فكيف باجتماعهما معاً ؟ والصواب أن ثمود : منصوب عطفًا بالواو على « عاداً » .

وابن جرير الطبري زعم ، في تعليقه على (٧٧) : ﴿ وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ ؟ أن ثمة واوًا محذوفة ، والتقدير : وما لنا ولألا نقاتل ؟ كقولك : إياك أن تتكلم . والتقدير : إياك وأن تتكلم . وهذا ضعيف جداً ، إذ لم يثبت حذف مثل هذه الواو مع لام جر في العبرية ، والمثالان المذكوران لكل منهما وجه في الإعراب ، بالإضافة إلى أن حرف الجر المقدر هنا في الآية لا يتضح المعنى بغيابه .

وجعل الأخفش الأوسط في هذه الآية « أن » زائدة ، (٧٨) والجملة بعدها حالية ، والتقدير : ما لنا غير مقاتلين ؟ وزعم هذه الزيادة مردود أيضاً ؛ إذ

ليس هذا السياق من مواضع زيادتها ، والأصل في الكلام عدم الزيادة ، ولا يصار إليها إلا عند الحاجة . ثم إن زيادة « أن » تقتضي أن تصير مهملة ، لا أن تعمل النصب كما هي هنا . والوجه القريب في مثل هذه الآية أن المصدر المؤول من « ألا تقاتل » هو في محل نصب بنزع الخافض ، والمعنى : وأي شيء حاصل لنا في ترك القتال ؟

ولما غاب عن أحد المعاصرين لنا بعض المصطلحات الإعرابية فهم قول ابن جني ، على غير ما يجب . ذلك أن ابن جني يعرض لقول العرب (٧٩) : « أقائم أخواك أم قاعدان » ؟ وينقل عن المازني أن القياس : « أم قاعدان هما » ؟ وأن العرب لا تقوله على القياس ، فتصل الضمير ، والقياس يوجب فصله . وهذا يعني أن في قولهم « قاعدان » ضميراً مستتراً ، عبر عنه المازني بقوله « تصل الضمير » ، إذ المستر كالم متصل بالمشتق « قاعد » ، لاستتاره فيه . وقد ظن المعاصر المذكور قول المازني يعني بالاتصال ضميراً متصلاً ، فقال عن « قاعدان » : « والألف فاعل » .

وقد منع الزمخشري تعليق « مع » بـ « السعي » ، من الآية الكريمة : ﴿ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ قَالَ : يَا بُنَيَّ ، إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ ﴾ (٨٠) محتجاً بأنه لا يجوز تقدم صلة المصدر عليه . ثم أوجب وجهاً بعيداً جداً ، قدر فيه جملاً متوالية ليتعلق الظرف بفعل منها ، كما يلي : كأنه لما قال : « فلما بلغ السعي » أي : الحد الذي يقدر فيه على السعي ، قيل : مع من يسعى ؟ فقال : يسعى مع أبيه . وأنت ترى أن هذا كله سيكون اعتراضاً بين الفعل « بلغ » ومفعوله « السعي » ، وهو إقحام مبالغ فيه ولا حاجة إليه ، إذ تقدم الظرف على المصدر العامل فيه أمر سائغ جداً عند العرب ، وهم يتسعون في الظروف ما لا يتسعون في غيرها .

وفي هذا أيضاً ماله صلة بمعاني الأدوات ، إذ معرفة تلك المعاني

وظائف كل أداة ، وصلتها بالاسمية والفعلية والحرفية ، ودلالاتها المختلفة في السياق المعين ، وكيفية اختيار ما هو أفضل وأصح ، مع أحكام التركيب والاستقلال والإعمال والإهمال ، والتقديم والتأخير والزيادة والحذف . . . تلك المعرفة هي أيضاً أحد أصول التحليل النحوي ، ^(٨١) والغفلة عن بعض ذلك تفسد الإجراءات العملية ، وتسبب الوهم والبعد عن الصواب .

فقد زعم ابن عصفور ، في تعليقه على قول الأعور الشني : ^(٨٢)

هُونَ عَلَيْكَ ، فَإِنَّ الْأُمُورَ يَكْفُ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا

وقول امرئ القيس : ^(٨٣)

دَع عَنْكَ نَهْبًا ، صِيحَ فِي حَجَرَاتِهِ وَلَكِنْ حَدِيثًا ، مَا حَدِيثُ الرَّوَاحِلِ ؟
 أن « على » و « عن » في البيتين اسمان ، فيعلق كل منهما بفعل الأمر قبلهما ،
 لتلا يتعدى الفعل إلى ضمير فاعله في « عليك » و « عنك » . ^(٨٤)

فكان أن تعقبه أبو حيان النحوي ، بأن « على » الاسمية معناها : فوق ،
 و « عن » الاسمية معناها : جانب . وهذان المعنيان لا يصلحان هنا ، ولا بد من
 بقاء الكلمتين حرفين ، مع تقدير مضاف محذوف بعدهما ، فيكون المعنى :
 هون على نفسك ، ودع عن نفسك . وبذلك يتدفع المحذور المذكور في
 التعدية . ^(٨٥) ومثل هذا يقال فيما روي عن سعيد بن المسيب من قوله : « إِنَّ
 أَخَوْفَ مَا أَخَافُ عَلَى فِتْنَةِ النِّسَاءِ » . ^(٨٦) فيقدر : أخاف على نفسي .

والواقع أن هذه المسألة وعرة المسلك ، اضطرب فيها كثير من النحاة .
 ولذلك أوجب بعض النحويين تقدير المضاف المحذوف أيضاً ، في قول الله
 تعالى ^(٨٧) ﴿ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ ﴾ ، لتلا يتعدى الفعل إلى ضمير فاعله ،
 وهو المتصل بـ « على » .

ولما أجاز بعض النحويين ، في الآية الكريمة ^(٨٨) : ﴿ وَيَجْعَلُونَ لَكَ

البنات - سُبْحَانَهُ - وَلَيْتُمْ مَا يَشْتَهُونَ ﴿٨٩﴾ ، أن يُعْطَفَ « ما » على « البنات » ، و « لَيْتُمْ » على « لله » ، ^(٨٩) ليكون التقدير : ويجعلون لهم ما يشتهون ، خطأهم أبو حيان أيضاً ، لعدم تقدير مضاف بعد حرف الجر ، بذهولهم عن تلك القاعدة في مثل هذا التركيب ، إذ لا يجوز : « زيدٌ ضربَهُ » أي : ضرب نفسه ، ولا « زيدٌ مرَّ به » أي : مرَّ بنفسه ، ولا « زيدٌ غضبَ عليه » أي : غضب على نفسه . ^(٩٠)

والحق أن ما أوجبه بعض النحاة غير لازم ، وأن أبا حيان قد ذهل أيضاً ، في تعقبه هذا ، عن جانبين من قواعد هذه الأدوات . أما أولهما فقد ذكره السمين الحلبي ، وهو أن تعدي الفعل هنا ليس كتعديه في نحو : « زيد مرَّ به » ، إذ المرور هنا واقع على المارِّ ، في حين أن الجعل واقع على « ما يشتهون » لا على الجاعلين أنفسهم . فقياس أبي حيان كان مع الفارق ، وهو يُقْسِدُ الحكم الذي بناه عليه . وهذا وارد أيضاً في الآيات المذكورة من سور الأحزاب ومريم والقصص . ^(٩١) وأما الثاني فهو أن المفعول الثاني للفعل « يجعل » تقديره : « كائنات » ، عطف عليه منصوب آخر تقديره « كائناً » . والجار والمجرور في « لَيْتُمْ » متعلقان بهذا المعطوف ، فليس للفعل « يجعل » تعدُّ إليهما ، إذ العطف هو لمعمولين على معمولين . وهذا ما لم يتنبه إليه أحد ، فيما علمتُ .

وأعجب من هذا ، في الذهول عن الأوضاع الإعرابية ، أن ترى أحد المعاصرين لنا يقف عند قول العرب : « أقائمُ أخوالك أم قاعدان ؟ » ليحلل وظيفة آخره ، فيذكر أن الفاعل مستر والألف علامة الاثنين والنون للرفع ، والتقدير : أم قاعدان هما ؟ أو أن الألف فاعل والتقدير : أم هما قاعدان ؟ ثم يحتج بآية كريمة لتحقيق الوجه الأول . كل هذا ، من صور التخليط والأوهام المركبة ، ^(٩٢) ليدفع ما ذكره ابن جني ، في موضوع الاطراد

والشدوذ.

ومن الوهم أيضاً ، بسبب الغفلة عن معاني الأدوات ، أن أبا عبيدة حين تعرض للآية المباركة ^(٩٣) : ﴿ كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ ﴾ ، قال : مجازها مجاز القسم ، كقولك : والذي أخرجك ربك . لأن « ما » في موضع « الذي » . ^(٩٤) وقد نقل هذا الرأي مكي القيسي ^(٩٥) عن أبي عبيدة ، دون أن يتعقبه ، فشنع ذلك عليه ابن الشجري وبعض النحاة ، لأنه لا تكون الكاف للقسم ، ولأن « ما » ههنا لا تحمل الدلالة على الله سبحانه ، لثلا يتصل الموصول بجملة فيها اسم ظاهر ، وهو من ضرائر الشعر . ^(٩٦)

وفي هذا وضوح لضرورة معرفة الضوابط التركيبية في الإعراب أيضاً ، لتسير التحليل النحوي في سبيله القويم . وقد وظّف العلماء دائماً هذه المعرفة ، وهم يتعرضون للنصوص بالإجراءات العملية للإعراب . فابن جني مثلاً يستعرض عجز بيت الحطيثة ، في مدح زيد الخيل لإطلاقه سراحه دون فداء : ^(٩٧)

إِلَّا يَكُنْ مَا لِيُثَابُ قِيَاتِهِ سَيَأْتِي ثَنَانِي زَيْدًا ابْنَ مُهْلِيلٍ

فيرى أن إعراب « ابن » فيه هو البدلية من « زيد » ، ولا يكون صفة له ، إذ لو كان صفة لحذف تنوينه ، وقيل : زيد بن مهليل . ثم يقول : ويجوز أن يكون وصفاً أخرج على أصله ، ككثير من الأشياء تخرج على أصولها ، تنيهاً على أوائل أحوالها . . . ومثله قول الآخر :

﴿ جَارِيَةٌ ، مِنْ قَيْسِ ابْنِ ثَعْلَبَةٍ ﴾

وأبو البركات الأنباري يذكر قول لبيد ، في وصف حمار الوحش وأنته : ^(٩٨)

حَتَّى تَهْجُرَ ، فِي الرِّوَاكِ ، وَهَاجَتَا طَلَبَ الْمُعْتَبِ حَقَّهُ ، الْمَظْلُومُ

ليبين أن الشاعر أراد بالشرط الثاني : طلب المعتب حقه . ثم أضاف المصدر

إلى المعقّب وهو فاعل . ولهذا رُفِعَ « المظلوم » ، وهو صفة للمجرور
لفظاً « المعقّب » ، حملاً على محله من التركيب معنى ، وهو الرفع
بالفاعلية .

وأبو البقاء العكبري يتعرض لبيت الشنفرى ، في استثنائه بالوحوش : (٩٩)
هُمْ الْأَهْلُ ، لَا مُسْتَوْدَعُ السَّرِّ ذَائِعٌ لَدَيْهِمْ ، وَلَا الْجَانِي بِمَا جَرَّ يُخَذَلُ
فيذكر أن « لا » هي في الشطرين غير عاملة ، لدخولها على معرفة .
فمستودع : مبتدأ خبره « ذائع » ، وكذلك شأن « الجاني » وجملة « يخذل » .
أما « لدى » فهو ظرف لـ « ذائع » ، أي : لا يظهر لديهم ، ولا يجوز أن يكون
ظرفاً لـ « مستودع » ، لثلا يكون فصل بين العامل والمعمول بخبر المبتدأ .

ثم إن المعارف البلاغية هي أيضاً أصل ، في إجراء التحليل النحوي .
ولذا وجب استيعابها للاستعانة في ذلك بوظائف صورها المختلفة ، من
أنواع الإسناد والتعريف والتشكير ، وأساليب الإنشاء والخبر والتوكيد
والعطف والشرط والقسم والاستثناء والقصر ، وضروب الحذف والزيادة
والتقديم والتأخير والتقييد والإطلاق ، وأشكال الفصل والوصل والإيجاز
والإطناب ، والمعاني البلاغية للأدوات في مختلف السياقات . يضاف إلى
هذا كله ما يكون ، من استخدامات فنية خاصة ، أوتبادل للوظائف بين تلك
الأنواع المتقابلة في التركيب اللغوي .

وعلى سبيل المثال ، ترى أن المبتدأ لا يُحكم عليه بالابتداء لأنه منطوق
به أولاً ، والخبر لا يكون خبراً أيضاً لأنه مذكور بعد ، بل يصير الاسم مبتدأ
لأنه مسند إليه ومثبت له المعنى ، ويصير الآخر خبراً لأنه مسند ومثبت به
ذلك المعنى . ولهذا فإنك ، إذا أردت إثبات القدوم لزيد ، تقول : زيدٌ
قادمٌ . فـ « زيد » مثبت له ، و « قادم » مثبت به .

أما إذا أردت الحديث عن قدوم حصل ، وعرف صاحبك حدوثه ، إلا أنه لا يعلم من الذي قام به ، أزيد أم عمرو ؟ ثم قلت له : « زيد القادم » أو « القادم زيد » ، فتكون قد أزلت الشك عنه ، وجعلته يقطع بأن القدوم حصل من زيد ، بعد أن كان يرى ذلك على سبيل الجواز . وعلى هذا فإن « زيد » في الجملتين مبتدأ خبره « القادم » ، مع تأكيد مقصود بالتقديم والتأخير في الجملة الثانية .

وأما إذا رأيت إنساناً قادمًا بالبعد منك ، ولم تعلم : أزيد هو أم عمرو ؟ فقال لك صاحبك : « القادم زيد » أو « زيد القادم » ، فهو يُعلمك أن هذا الشخص الذي تراه من بُعد هو زيد . وبهذا يصير « القادم » مبتدأ خبره « زيد » في الجملتين أيضاً ، مع تأكيد أيضاً في الثانية . وليس هذا لما كان من تقديم أو تأخير فحسب ، بل لما في الموقفين من فرق ظاهر ، في الحصول والإفادة . (١٠٠)

وعندما تقرأ قول ابن الدمينه : (١٠١)

تَعَالَلْتُ ، كَيْ أَشْجَى ، وَمَا بِكَ عِلَّةٌ تُرِيدِينَ قَتْلِي ، قَدْ ظَنَنْتَ بِذَلِكَ
تجد أن الفصل والاستئناف ، بين الجملتين الأخيرتين ، مراد بهما تثبيت التحقيق بـ « قد » ، وأن الجملة بعده حصلت فعلاً . فهي استئنافية تفيد الخبر المؤكّد ، وليست حالية ذات اتصال تركيبى بالتى قبلها . ولو وصلت الكلام لضاع ذلك القصد المحقق .

وترى المقصد البلاغي يتجلى في قول حميد بن ثور أيضاً : (١٠٢)

وَمَا لِي مِنْ ذَنْبٍ إِلَيْهِمْ ، عَلِمْتُهُ
سِوَى أَنِّي قَدْ قُلْتُ : يَا سَرَحَةُ ، اسْلَمِي
بَلَى فاسْلَمِي ، ثُمَّ اسْلَمِي ، ثُمَّ اسْلَمِي
ثَلَاثُ تَحِيَّاتٍ ، وَإِنْ لَمْ تَكَلِمِي

لأنه في صدر البيت الثاني يورد جملاً كالمكررة ، وهي متعاطفات وليست الشتان الأخيرتان لتوكيد الأولى ، في الإعراب ، بدليل أنه قال « ثلاث تحيات » . فهو يقصد تكرار التحية مراراً بالذكر إخباراً بنا ، كلاً على حدة ومتعاطفات ، ويكون في الثانية توكيد بلاغي للأولى ، مع « ثم » التي تفيد التراخي الزمني ، وفي الثالثة توكيد مثله آخر للثنتين معاً ، بورود « ثمة » التي هي أكثر توكيداً للتراخي ، بما فيها من زيادة اللفظ بالتاء .

تلك نماذج عملية ، توضح مهمة المعارف العامة في مسيرة التحليل النحوي ، وتبين أنها أصول ضرورية في كثير من مواقف الإجراء ، إذ كل منها يلزم في موطن ليحتكم إليه وتفرض أبعاده ومقولاته . ثم إن هناك معارف عامة أخرى غفيرة ، تشارك في هذا الميدان ، وتكون أصولاً يركن إليها في المسيرة المذكورة ، نحو معرفة : تاريخ الأدب والعلوم ، والنقد الأدبي بكامل وظائفه ، لتعرف أساليب التفكير والتعبير عند الأدباء والعلماء ، وخصائص الفنون الأدبية وطوابع مسيرة كل منها . ثم ترد المعرفة لعلمي العروض والقوافي .

فهذا حسان بن ثابت يقول في الهجاء :

عَلَامَا ، قَامَ يَشْتِمُنِي لَيْمٌ كَخْتِيرٍ ، تَمَرَّغَ فِي رَمَادٍ ؟ (١٠٣)

فيبدو إشكال في أول بيته . وأنت إذا تأملت مراده فيه تبين لك أنه رد الألف التي تحذف ، من « ما » الاستفهامية ، بعد حروف الجر ، لينجو من الزحاف المعروف في علم العروض ، بحذف ياء « مناعيلن » . (١٠٤) ولهذا تقول : إن « علا » هي حرف الجر « على » ، رسمت الألف الممالة فيها مشالة لاتصالها بما بعدها تقديرًا ، وما : اسم استفهام للتعجب في محل جر . والجار والمجرور متعلقان بـ « شتم » ، ولا يعلقان بـ « قام » لأنه هنا من أفعال الشروع .

وقول الأخطل : (١٠٥)

أَمَسْتُ مَنَاها بِأَرْضٍ ، مَا يُبْلَغُهَا بِصَاحِبِ الْهَمِّ إِلَّا النَّاقَةُ ، الْأَجْدُ
فيه خلاف ذلك ، لأنه حذف منه ولم يزد فيه ، إذ المراد : أَمَسْتُ مَنَازِلُهَا .
فحذف حرفين وحركتين بالضرورة ، ليسلم له الإيقاع الشعري . ولا بد في
التحليل من ذكر أن « منا » : اسم « أمسى » مرفوع بالضممة الظاهرة على اللام
المحذوفة للضرورة ، وهو جمع تكسير مفردة « مَنَزَل » ، الذي هو اسم
مكان من مصدر : نَزَلَ .

وربما حذف من الضمائر - وهي ألفاظ مكثفة جدًا - بعض الأصوات ،
فتغيب معالم التركيب ، كتقول الراجز : (١٠٦)

❖ دَارُ لِسْعَدَى ، إِذِهِ مِنْ هَوَاكَ ❖

فقد حذف من الضمير « هِيَ » الياء مع حركتها ، فصارت « ه » . وكذلك
فعل العُجَيْر السَّلُولِي فِي « هُوَ » : (١٠٧)

قَبِينَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ : لِمَنْ جَمَلٌ ، رِخْوُ الْمِلَاطِ ذُلُولُ ؟

أما الشاعر في قوله : (١٠٨)

أَلَا يَا حَبْدًا غَنَمٌ ، وَحُسْنُ حَدِيثِهَا ! لَقَدْ تَرَكْتُ قَلْبِي بِهَا هَائِمًا ، دَنَفُ

فإنه حذف حركة الإعراب والألف من المفعول الثاني المكرر « دنفا » ،
وسكنه للضرورة أيضًا أو على لغة بني ربيعة ، ليوافق القوافي المتقيدة في سائر
الآيات .

وفي ضرورات القافية أيضًا ترى مثل قول روبة : (١٠٩)

قَالَتْ أَبِيلَى لِي ، وَلَمْ أَسْبِهِ : مَا الْعَيْشُ إِلَّا غَفْلَةُ الْمُدَلِّهِ

وفيه « أسبه » : فعل مجزوم بالسكون . ولما التفت الياء الساكنة بسكون

الوقف حركت بالكسر . فتقول في إعراب أسبه : فعل مضارع مجزوم بالسكون ، وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين .

أما أبورؤية - وهو العجاج - فقد غيّر كثيراً من صورة الكلمة في القافية من قوله : (١١٠)

﴿ قَوَاطِنَا مَكَّةَ ، مَن وَرَقِ الْحَمِي ﴾

لأنه يريد « الحمام » ، فحذف الميم الثانية مع حركة الجر ، وقلب الألف ياء والفتحة قبلها كسرة للمجانسة . وعلى هذا فالحمي : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة على الميم المحذوفة . وهو اسم جنس جمعي واحدته حمامة .

وقد تلجى الشاعر ضرورة القافية إلى الالتواء في التعبير ، بحيث يتكرر لما هو أولى ، ويعتمد البعيد عن الأساليب القياسية المطردة . وهذا كثير جداً ، نذكر منه ما يرد في التنازع ويكون الحكم للأقرب ، فيضطر الشاعر إلى أعمال الأبعد حفاظاً على الصورة الصوتية للقافية . وعلى هذا تجد المزار الأسدي : (١١١)

وَقَدْ نَغْنَى بِهَا ، وَنَرَى عُصُورًا ، بِنَا يَقْتَدُنَا ، الْخُرْدُ الْخِدَالَا

أعمل الفعل الأول من المتنازعين « نرى » في « الخرد » ، فنصبه هو وصفته بعده ، مراعاة لحركة الروي ، إذ القصيدة مبنية على النصب . ولو أعمل الثاني - وهو الأقرب - لقال : « يَتَادُنَا الْخُرْدُ الْخِدَالُ » بالرفع ، فاختل النظم كله . ومثل هذا يقال في بيت الشاعر : (١١٢)

وَلَمَّا أَنْ تَحَمَّلَ آلُ لَيْلَى سَمِعْتُ ، بَيْنَهُمْ نَعْبًا ، الْغُرَابَا

إذ نصب « الغرابا » بالفعل الأول « سمع » . ولو أعمل الأقرب لقال : « نعب الغراب » ، وفيه رفع ما يناسبه النصب في حركة الروي .

وربما كان في رسم الألفاظ ما يوهم خلاف المقصود من الكلام ،
فيكون التحليل للعبارة على غير الصواب . ومن ذلك قول الشاعر : (١١٣)

إِنَّ مُسْتَهْتَرًا ، بِحُبِّكَ ، قَلْبِي فَاهْجُرْنِي ، فَمَا بَقِيَ لَكَ حَظٌّ

إذ تجد ما بعد « إن » مرفوعًا ، وفي المعنى إحالة ، لأن استيثار القلب لا
يناسبه الأمرُ بالهجر ، وقطعُ طريق الأمل على المخاطبة . والحق أن الشاعر
يريد بأول البيت : « إن أنا » ، أي : ما أنا مستهتر . إلا أنه حذف للتخفيف
الهمزة والألفَ المزيدة في آخر « أنا » ، فأدغمت النون الساكنة في النون
الباقية من الضمير ، وصار اللفظ « إن » .

ولذا يقال في الإعراب : إن : حرف نفي . ون : ضمير منفصل مبني على
الفتح الظاهر في محل رفع مبتدأ . ومستهتر : خبر مرفوع . ويحب : متعلقان
بمستهتر . وقلبي : نائب فاعل لمستهتر مع الضمير المضاف إليه . ولكي تنضح
هذه المقاصد الخفية ، يحسن أن يُقرأ أول البيت بنبر وظيفي ومد للنون
الأولى ، ثم سكتة داخلية خفيفة بعدها متصلة ، وسكتة مثلها بعد النون الثانية ،
كما يلي : إن - ن - مُسْتَهْتَرٌ . وإلا فإن الوهم يستبد بالذهن ، وتعمى دلالة
التركيب ، ويبدو التناقض في المعنى بين صدر البيت وعجزه ، كما ذكرنا
من قبل .

٢- أساليب الكتابة والقراءة : رأيت فيما مضى أن قواعد الكتابة قد
مؤتمت الصورة الحقيقية للمراد ، إذ صارت الكلمتان بالإدغام واحدة ،
وضاعت معالم التميز والانفراد . وقد يكون في القراءة الواهمة مثل هذا من
التأثير . ولذلك تكون أصولاً للتحليل معرفة قواعد : الكتابة وعلامات
الترقيم ، وقواعد القراءة : صوتاً وصيغة ونبراً وتنغيماً وفصلاً ووصلاً .
وليس من اليسير التوقف عند كل من هذه الأصول . فحسبنا بعض نماذج
منها فيما يلي .

هذا أبو العيناء ، يَرِدُ في كتاب له إلى صديق قوله : « جُعِلْتُ فِدَاكَ من السُّؤِّ كُلِّهِ » ، دون ضبط كامل ، فيلقاه الصديق بعدُ قائلاً : أنا أَسْتَفِيدُ أَبَدًا منك ، لا عُدِمْتُ ذاك . وقد كَتَبْتُ إِلَيْكَ : « جُعِلْتُ فِدَاكَ من السُّؤِّ كُلِّهِ » . فما السُّؤِّ كُلُّهُ ؟ ^(١١٤) وبهذا ترى أن فهم المعنى والتحليل للعبارة لا يستقيمَان إلا بالقراءة الصحيحة ، إذ يتعذر ارتباط الجار والمجرور بمتعلق ظاهر ، حين يكون التصحيف والتحريف .

وإذا قرأت البيت التالي : ^(١١٥)

إِنْ قَيْنَا أَخِيكَ ، وَابْنَ زِيَادٍ وَغَلِيهَا أَبِيكَ ، وَالْمُخْتَارَا

على هذه الصورة ، من الرسم الإملائي ، أشكل عليك ورود « أخيك » في الشطرين بالياء ، مع أن الأول فيما يبدو منصوب بـ « إِنْ » ، والثاني معطوف عليه في الظاهر . فتلجأ إلى لغة من يجمع الأخ جمع مذكر سالماً ، ليكون في « أخيك » اسم منصوب بالياء ومضاف إلى الكاف . ثم يُشكَلُ عليك لفظ « أبيك » ، إذ لا يكون للإنسان آباء على الحقيقة . ولكنك حين تعلم أن البيت رُسم بالإلغاز ، وصواب إنشاده :

إِنْ ، فِيهَا ، أَخِي كَوَيْ ابْنَ زِيَادٍ وَغَلِيهَا ، أَبِي كَوَيْ الْمُخْتَارَا

تجد أنه قد صار لديك وضوح في الدلالة ، واسم لـ « إِنْ » منصوب بالفتحة المقدرة ومضاف إلى ياء المتكلم ، عطف عليه مثله ، وفعلان جملتهما في محل رفع . ثم لا بد في القراءة من سكتة داخلية ظاهرة ، بعد الياء في الموضعين .

وهذا ابن الأعرابي ، ينشد قول إسماعيل بن عمار الأسدي : ^(١١٦)

لَوْ قَاتَلَ الْمَوْتَ امْرُؤٌ ، عَنْ حَمِيمِهِ ،

لَقَاتَلْتُ ، جَهْدِي ، سَكْرَةَ الْمَوْتِ عَنْ مَعْنِ

فَتَى ، لَا يَقُولُ الْمَوْتُ ، مِنْ وَقَعِهِ بِهِ :
لَكَ ابْنُكَ ، خُذْهُ ، لَيْسَ مِنْ حَاجَتِي دَعْنِي

فيكون مطلع البيت الثاني مُصَحَّحًا ، لَا يَبِينُ مِنْهُ مَعْنَى مُنَاسِبٍ أَوْ إِعْرَابٍ قَوِيمٍ .
ولما عُرِضَ ذَلِكَ عَلَى أَبِي مُحَلِّمٍ السَّعْدِيِّ ضَحِكَ مِنْ جَهْلِ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ ،
وَأَنشَدَ مَطْلِعَ الْبَيْتِ الثَّانِي كَمَا يَلِي : « قِتَالًا ، يَقُولُ الْمَوْتُ » . وَبِهَذَا يَكُونُ
لَدَيْنَا مَفْعُولٌ مَطْلُوقٌ لِبَيَانِ النُّوعِ وَالتَّوَكِيدِ ، وَجُمْلَةٌ بَعْدَهُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ صِفَةٍ
لَهُ .

وعندما تتجاوز هذه الأوضاع والهنات الرواهمة ، تجد عبارات صحيحة
التركيب ، ولرسمها ما يقتضي اختلافًا في القراءة والتحليل . فقد روى
الأصمعي بيتًا لأوس بن حجر ، كما يلي : (١١٧)

أَجُونُ ، تَدَارِكُ نَاقَتِي ، يَقْرَى لَهَا وَأكْبَرُ ظَنِّي أَنَّ جَوْنًا سَيَفْعَلُ
فَشَنَعَ عَلَيْهِ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ ذَلِكَ قَائِلًا : صَحَّفَ الدَّعِيُّ ، إِنَّمَا هُوَ « يَقْرَأُ بِهَا » ،
أَي : مَا دُمْتُ أَطْمَعُ فِيهَا . (١١٨)

أَيَّامًا مَا كَانَ الصَّوَابُ هُنَا فَالرَّوَايَةُ الْأُولَى تَوْجِبُ الْفَصْلَ بَيْنَ « قَرَى » وَ« لَهَا »
بِسَكَّةٍ دَاخِلِيَّةٍ ظَاهِرَةٍ ، مَعَ الشَّرِّ الدَّلَالِيِّ (١١٩) لِلْفَتْحِ مَا بَعْدَهَا . وَتَكُونُ الْبَاءُ :
حَرْفُ جَرٍّ لِلِاسْتِعَانَةِ ، وَيَقْرَى عَلَى وَزْنٍ : فَعَى ، مُصَدَّرًا مَجْرُورًا وَعَلَامَةً
جَرِّهِ الْكُسْرَةُ الْمُتَقَدِّرَةُ عَلَى الْأَلْفِ الْمَحْذُوقَةِ لَفْظًا لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ . وَالْجَارُ
وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقَانِ بِ« أَدْرِكُ » ، وَاللَّامُ : حَرْفُ جَرٍّ زَائِدٌ لِلتَّقْوِيَةِ وَالتَّوَكِيدِ .
وَهَا : ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ فِي مَحَلِّ جَرٍّ لَفْظًا وَنَصْبٌ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ لِلْمُصَدَّرِ
قَرَى . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ تَعْنِي وَصَلَ اللَّفْظِ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ ، قَالِبَاءُ : حَرْفُ جَرٍّ
لِلْمُصَاحَبَةِ ، وَقُرَابُ : اسْمُ ذَاتِ مَجْرُورٍ بِالْكَسْرِ الظَّاهِرَةِ وَمُضَافٍ إِلَى
الضَّمِيرِ « هَا » الَّذِي يُنْبِرُ تَصْوِيْتُهُ بِشِدَّةٍ . وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقَانِ بِحَالٍ
مَحْذُوقَةٍ مِنَ النَّاقَةِ .

وقول ليد ، في وصف صباح ليلته الحمراء ، روي على الشكل التالي : (١٢٠)

بِصَّبُوحٍ صَافِيَةٍ ، وَجَذَبِ كَرِيْنَةٍ بِمُؤْتَرٍ ، تَأْتَالُهُ إِبْهَامُهَا
و تَأْتَالَهُ ، أي : تُصْلِحُهُ وتُضْبِطُهُ . فيقرأ متصلاً مع نبر شديد للنهاء آخره ، إذ
هو فعل اتصلت به الهاء العائدة على المؤتر . والفعل مضارع وزنه : تَفْعِلُ ،
من قولك : « آَلْ يُووِلْ أَوَّلًا » ، من الإصلاح للشيء وسياسته . وأصله
« تَأْتُولُ » قلبت الواو ألفاً لتحريكها بعد فتح ، نحو قولنا : تعتاد وتحتال
وتجتاز . و « الإبهام » هنا مؤنث .

وروي أيضاً « تَأْتَى لَهُ » . فيقرأ بسكته ظاهرة بين الألف واللام ، مع النبر
الدلالي لاللام والنهاء ، إذ كل منهما كلمة متميزة : حرف جر ، وضمير
متصل . والفعل هنا ماضٍ وزنه : تَفَعَّلَ ، من الإتيان والتأية والتأني . وهو
تناول الشيء من جهته الصالحة ، والمعالجة له برفق وأناة وتهيئته لإتقان
العمل . و « الإبهام » هنا مذكر . وأصل الفعل « تَأْتِي » قلبت الياء ألفاً لتحريكها
بعد فتح . فهو نحو : تَرْفَلُ يَتْرَفِلُ تَرْفَلَةٌ ، وَتَرْمَسُ يَتَرْمَسُ تَرْمَسَةٌ . (١٢١)
فتقول منه : تَأْتَى يُتَأْتِي تَأْتَاءً . والمصدر أصله « تَأْتِيَةٌ » قلبت الياء ألفاً
لتحريكها بعد فتح أيضاً . وهذا لم ينتبه إليه أحد ، فيما أعلم ، لأن العلماء
اضطربوا في التوجيهات ، وافترضوا صوراً غريبة من التصرفات . (١٢٢)

ومن هذا ترى أن أداء الألفاظ في العبارة ، بما يصوره من تصويت وصيغ
ونبر ، يقدم أشكالاً من العمليات التحليلية لدى كل من المتكلم والمتلقي ،
ويقتضي خلافاً ظاهراً في التوظيف والفهم والإجراء . أضف إلى ذلك ما يكون
عن الفصل والوصل والتعيم للصوت ، والوظائف المختلفة لكل علامات
الترقيم في الكتابة ، من نقطة وفاصلة واعتراض وتعجب واستفهام . . . فلا
شك أن تلك الوسائل الملفوظة أو المكتوبة ذات أثر كبير ، في تسديد

الإعراب والصرف وتعيين معاني الأدوات .

فقولك مثلاً : « الخيرُ ما فعلتُ » إذا أردت به النفي لفظت « ما » منه بنبر وظيفي ظاهر ، مع سكتة لطيفة بعدها ، وإذا أردت به الخبر كانت « ما » اسماً موصولاً ، أضعف نبراً وألصق لفظاً بما بعدها . وعلى هذا ، فإن قول الله عز وجل (١٢٣) : ﴿ إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدًا سَاحِرًا ﴾ يكون فيه نبر وظيفي (١٢٤) شديد في لفظ « إنما » ، لأنها كافة ومكفوفة تُلَفِّظ دُفْعَةً واحدة بغية إفادة الحصر . أما إذا رفعت « كَيْدًا » فلا بد من تركيز النبر على « إن » وحدها ، وفصلها عن « ما » لفظاً ورسمًا « إن - ما » ، مع سكتة داخلية متصلة ، ليتحقق كون « ما » اسماً موصولاً في محل نصب اسم « إن » ، وكون الخبر هو « كيد » . ولهذا جاء قول أوس بن غلفاء : (١٢٥)

ذَرِينِي ، إِنَّمَا خَطَيْتِي وَصَوَّبِي عَلَيَّ ، وَإِنْ مَا أَنْفَقْتُ مَالُ

وعندما تسمع قول الأخطل : (١٢٦)

أَبْنِي كُلِّيبَ ، إِنَّ عَمِّيَ اللَّذَّا قَتَلَا الْمُلُوكَ ، وَفَكَكَا الْأَغْلَالَا
وَأَخُوهُمَا السَّفَاحُ ظَمًا خَبِيلُهُ حَتَّى وَرَدُنْ جَبَى الْكَلَابِ ، نِيَالَا

وقول الآخر :

النَّاسُ حَرْبٌ ، عَلَى الْأَحْرَارِ ، مُذْ خُلِقُوا

يَا شَتَوَةَ الْحُرِّ ، فِي دُنْيَا الْأَرْقَاءِ

تشعر بضيق لفظ الألف من « قتلا وفككا وأخوهما وجبى ودنيا » لوقوعها قبل حرف ساكن ، مع همزة الوصل من « أل » التعريف أيضاً . إنهما في الرسم ظاهرتان تؤديان الوظائف التركيبية ، ولكنهما في الأداء الصوتي تغيب معالهما ، فيجب حينذاك نبر المقطع الذي هما فيه ، نبراً وظيفياً ظاهراً ، لتبيين المراد وتعيينه .

ومن هذا القبيل ما تراء في قول الله تعالى (١٢٧) : ﴿ وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ ، فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ ، و ﴿ اللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انتِقَامٍ ﴾ ، (١٢٨) و ﴿ إِنَّا مُرْسِلُو النَّاقَةِ فِتْنَةً لَهُمْ ﴾ ، (١٢٩) و ﴿ يَتَّبِعُونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا اللَّهِ ﴾ ، (١٣٠) و ﴿ إِنَّا كَاشِفُو الْعَذَابِ قَلِيلًا ﴾ ، (١٣١) و ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ ، وَأَنَّ اللَّهَ مُخْزِي الْكَافِرِينَ ﴾ ، (١٣٢) و ﴿ لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَلْبَابِ ﴾ ، (١٣٣) و ﴿ قِيلَ لَهَا : ادْخُلِي الصَّرْحَ ﴾ ، (١٣٤) و ﴿ وَإِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا ﴾ ، (١٣٥) و ﴿ قَالَ : لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ﴾ . (١٣٦)

فيحسن في مثل هذا عند الأداء إظهار النبر الوظيفي ، للمقاطع الصوتية التي فيها واو أو ياء ساكنة قبل حرف ساكن ، ليتضح المعنى المراد ، ولئلا يُتوهم مثلاً أن فعلي « تسب » و « يسب » منيان ومسندان إلى مفردين ، وأن « مرسل » و « ملاق » و « كاشف » ليس فيها واو جمع المذكر السالم ، وأن « معجز » لمفرد أيضاً ، وأن اللفظ هو « مخز » اسم ثلاثي مجرد وليس اسم فاعل من مصدر : أخزى يُخزى ، وأن فعل الأمر هو « ادخل » لمذكر لا لمؤنث ، وأن المراد « آت » أيضاً .

ذلك لأنه إذا وقع حرف المد قبل ساكن ، أو همزة الوصل في وسط الكلام ، فإن اللفظ يُسقط كلاً منهما ، وقد يحذفان في الرسم أيضاً ، فيكون لهما النبر اللازم للبيان ، ويستعاض من الصوت الغائب ما يدرك به المخاطب أبعاد التركيب ، ويعطيه حقه من الوظائف التحليلية .

وإنك لتلاحظ مثل هذه النبرات في نحو : ﴿ وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُ بَعْدَ حِينٍ ﴾ ، (١٣٧) و ﴿ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ ، أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ ﴾ ، (١٣٨) ، ﴿ وَلَا تَتَّبِعَانَّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ ، (١٣٩) ، و ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ، صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ، غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ، وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ ، (١٤٠) و ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾ ، (١٤١) و ﴿ قُلْ : لَا يَسْتَوِي

الْخَيْثُ وَالطَّيِّبُ . وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَيْثِ . فَاتَّقُوا اللَّهَ ، يَا أُولِي الْأَلْبَابِ ﴿١٤٢﴾ وَ ﴿ لِلرُّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا ، وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ ﴾ ، ﴿١٤٣﴾ وَ ﴿ أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ ﴾ ؟ ﴿١٤٤﴾ وَ ﴿ رَبَّنَا اصْرِفْ عَنَّا عَذَابَ جَنَّتُمْ ﴾ ، ﴿١٤٥﴾ وَ ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ ، جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ ﴾ ، ﴿١٤٦﴾ وَقَوْلِكَ فِي خُطَابِ الْأَنْثَى : لَا تَرْكِينَ مَا يَجِبُ عَمَلُهُ وَلَتَسْمَعِينَ أَوْ فَاذْهَبِينَ .

ثم إن وسائل الكتابة التعبيرية تتداخل وظائفها ، من فصل و وصل وتنعيم ورسم وعلامات للترقيم . وكل ذلك يساهم في تيسير الإجراءات التحليلية . ولما راجعت بيت المتنبي . في مستهل الفصل الأول ، للمست ما يكون لعلامات الترقيم من أثر ظاهر . وإذا وصلت القراءة ، في هذه الآية الكريمة ﴿١٤٧﴾ : ﴿ وَلَا يَحْزُنُكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾ بوضع نقطتين « : » بعد « قَوْلُهُمْ » ، كانت إحالة مستنكرة ، إذ يتبادر إلى الذهن أن جملة « إِنَّ » هي من قول المشركين ، وليس من المعقول أن يكون ذلك مما يحزن النبي ﷺ . غير أنك عندما تفصل هذه الجملة عما قبلها بوقفة خارجية ظاهرة ، وتمثلها بنقطة في الرسم : « قَوْلُهُمْ . إِنَّ » يزول الإشكال ، ويتحقق أن هذه الجملة استئنافية تفيد التهديد للمشركين وتأنيس النبي والمؤمنين .

وقريب من هذا ما يرد في قوله ، تعالى ﴿١٤٨﴾ : ﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ . وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ ﴾ . فإذا عطفت جملة « هَمَّ » على جملة « هَمَّت » انسحب التحقيق بـ « قد » على المعطوفة ، ونسبت إلى يوسف الصديق ما لا يكون مع عصمة الأنبياء . وهو ما زعمه بعض المفسرين جرياً مع الإسرائيليات المصنوعة . والصواب أن جملة « هَمَّ » معطوفة على جملة « قَالَ » في الآية ٢٣ من تلك السورة ، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه ، أي : ليم بها . وعلى هذا يكون الوقف بعد « به » إشعاراً بعدم التعاطف بين الجملتين المتواليين .

فيوسف إذا لم ينم بنا لأن الجواب ، أي : النعم ، ممتنع لا امتناع الشرط ،
ونفي النعم أبلغ من نفي الإرادة أو الفعل نفسه . ويؤنسك في تحقق ما ذكرنا
قول الشاعر :

وَقَدْ بَيَّنْتُ الْمَرْعَى ، عَلَى دِمْنِ الثَّرَى
وَبَتَّيْ حَزَازَاتُ الصُّدُورِ كَمَا هِيَ

إذ المراد فيه أن التقليل بـ « قد » مقصور على مضمون الجملة الأولى . أما
الجملة الثانية فيراد بها تثبيت مضمونها ، وهي استثنائية لا معطوفة ، ولا بد
من وقفة خارجية ظاهرة بعد : الثرى ، ليتحقق المراد .

ثم انظر قول المثقب العبدى : (١٤٩)

أَفَاطِمَ ، قَبْلَ بَيْنِكَ ، مَتَّعِينِي وَمَنْعُكَ ، مَا سَأَلْتُ ، كَانَ تَبِينِي

تر في عجزه أن « منع » مبتدأ خبره كاف تشبيه المضافة إلى المصدر المؤول ،
أي : مَنْعُكَ إِيَّايَ مَا سَأَلْتَهُ مَثْلُ بَيْنِكَ . فإذا رويته كما جاء عن ابن الأعرابي :
« وَمَنْعُكَ مَا سَأَلْتُكَ أَنْ تَبِينِي » كان المراد : مَنْعُكَ إِيَّايَ مَا سَأَلْتَهُ حَاصِلُ
لَبِينِكَ . فالمصدر المؤول في محل جر بحرف جر مقدر ، والجار والمجرور
متعلقان بخبر محذوف .

وقول الشاعر :

لَا يَكُونُ الْحُرُّ عَبْدًا لَا يَكُونُ الْحُرُّ حُرًّا

يشكل عليك معناه وتحليل ما فيه من التركيب ، للتناقض الظاهر بين
صدره وعجزه . ولكنك عندما تضع فاصلة بعد الفعل الثاني ، وتنقطع ما بينه
وبين الجملة التالية ، بوقفة خارجية واضحة ، يزول الإشكال ويتبين أن هذا
الفعل مع حرف النفي هو توكيد لفظي للأول ، لا محل له من الإعراب ، وأن
« الحر حر » جملة استثنائية مستقلة ، تفيد السببية والتوكيد للجملة الأولى

أيضاً .

ومن هذا القبيل ، مع شيء من التعقيد في الرسم أيضاً ، أن تقرأ بيت
تميم بن رافع : (١٥٠)

أَقُولُ لِعَبْدِ اللَّهِ لَمَّا سَقَاؤُنَا وَنَحْنُ بِوَادِي عَبْدِ شَمْسٍ وَهَاشِمٍ
على هذه الصورة من الرسم والكتابة ، فلا تجد لـ « لَمَّا » و « أَقُولُ » ما
يناسب معنيهما . ثم إذا قرأته بوقتتين ظاهرتين بعد « شمس » وبعد « وها » ،
وكتبته على هذه الصورة :

أَقُولُ لِعَبْدِ اللَّهِ ، لَمَّا سَقَاؤُنَا ،

وَنَحْنُ بِوَادِي عَبْدِ شَمْسٍ ، وَهَى : شِم

يتبين لك أن الفعل « وَهَى » ، أي : تحرق وانشق ، هو تفسير للفعل
المحذوف بعد « لَمَّا » ، وأن « شِم » فعل أمر بمعنى : انظر البرق ، وجملة
هي مقول القول . وجملة نحن بوادي عبد شمس : في محل نصب حال .
فيكون المراد : قلت لعبد الله ، عندما تمزق سقاؤنا ونحن في هذه الحال :
انظر البرق ترجياً للمطر .

وكذلك تجد قول الشاعر : (١٥١)

عَافَتِ الْمَاءُ ، فِي الشِّتَاءِ ، فَثَلْنَا : بَرْدِيهِ ، تُصَادِفُهُ سَخِينَا

فقد ذكر ابن الأنباري عن بعض أهل اللغة أن الفعل « بَرَدَ » هو من الأضداد ،
يكون بمعنى التبريد والتسخين ، واحتجوا بهذا البيت للمعنى الثاني . وهذا
يقتضي أن « بَرَدِي » : فعل أمر مبني على حذف النون ، والياء : في محل
رفع فاعل ، وزنه : فَعْلَلِي ، والتضعيف فيه للتعدية .

وذكر أيضاً عن أبي العباس ثعلب أن المراد « بَلْ رَدِيهِ » من الورد لشرب
الماء . فـ « بَل » : استنافية للإضراب الانتقالي . و « رَدِي » وحده هو فعل

الأمر مع الياء ، وزنه : علي ، حذفت منه الواو حملاً على حذفها من المضارع : يَرِدُّ . ولا بد في القراءة من مدّ التصويت بالراء الأولى ، مع سكتة داخلية لطيفة : يَرُّ - رديه . ولما سئل المازني عن هذا البيت فكَرَّ في الإجابة ، ثم قال :

أَتِيهَا السَّائِلُونَ لِي ، عَنْ عَوِيصٍ حَارَ فِيهِ الْأَفْكَارُ ، أَنْ يَسْتَيْنَا
إِنْ لَأَمَّا ، فِي الرَّاءِ ، ذَاتُ ادْغَامٍ فَافْصَلْتُنِي ، تَرَّ الْجَوَابَ يَقِينَا

وربما وَّزَدَ في القراءات القرآنية ما هو من قبيل هذا ، فكان يحتاج إلى بيان في اللفظ والتفسير . فقول الله سبحانه ، على لسان بني إسرائيل (١٥٢) : ﴿ إِنْ الْبَقَرُ تَشَابَهَ عَلَيْنَا ﴾ ، قرئ أيضاً : « تَشَابَهَتْ » ، فذكر ابن مهران (ت ٣٧٥) أن في هذه القراءة زيادة تاء في أول الفعل الماضي « تَشَابَهَتْ » ، كما قال الشاعر : (١٥٣)

طَلَبَ لِعُرْفِكَ ، يَا بَنَ يَحْيَى ، بَعْدَمَا تَتَقَطَّعْتُ بِي ، دُونَكَ الْأَسْبَابُ
فالأصل في القراءة : « تَشَابَهَتْ » ، على وزن : تَفَاعَلْتُ ، ثم سكنت التاء الأولى وأدغمت في الثانية .

والصواب أن التاء الأولى أقحمت في البيت ضرورة ، أو زيدت على التوهم . فقد قيل : إن عبارة « تقطعت » كثر تردها في كلام العرب ، حتى ظن الشاعر أنها على وزن : فَعَلَّلْتُ ، فزاد في أولها التاء التي تكون دائماً في « تَفَعَّلْتُ » . وبهذا يكون البقر : اسم « إن » منصوباً بالفتحة الظاهرة .

والحق أن مثل هذا لا يجوز تفسير القراءات الكريمة به . والظاهر أن الرسم الكتابي للقراءة المذكورة ، بالإدغام مفصلاً عما قبله ، حمل ابن مهران على هذا الزعم . ولولم يُثَبِّت الإدغام بالرسم ، وعُبر عنه باللفظ ، لاتضحت معالم المقصود . فأصل هذه القراءة : « إِنْ الْبَقَرَةُ تَشَابَهَتْ » ، ثم

سُكُنَتْ تاء « البقرة » وأدغمت في تاء الفعل بعدها . وهذا إدغام من كلمتين ، لا من كلمة واحدة . فالبقرة : اسم « إن » منصوب بالفتحة وسكن للإدغام العارض . والفعل وزنه : تَفَاعَلْتُ ، وجاز فيه التعبير بالمشاركة عن البقرة ، لأنها اسم جنس يحتمل معنى الكثرة . ويحسن في الأداء لمثل هذا أيضاً مد التاء الأولى قليلاً ، مع سكتة داخلية متصلة بعدها ، لتعين المراد فيقال : البقرت - تَشَابَهَتْ .

والآية الكريمة (١٥٤) : ﴿ عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّى سَلْسِيلاً ﴾ ، روي عن الإمام علي أن معنى آخرها (١٥٥) : تلك عين شريفة سَلْ سَلْسِيلاً إليها . يعني : أسأل طريقاً موصلة إليها ، كما قال الشاعر :

سَلْ سَلْسِيلاً فِيهَا ، إِلَى رَاحَةِ النَّفْسِ سِ ، بِرَاحِ ، كَأَنَّهَا سَلْسِيْلُ

وبهذا تكون الكلمة المذكورة اسماً علماً مركباً من جملة ، أي : فعل أمر مع فاعله المضممر والمفعول المنصوب ، كقولك : تَأْبِطْ شَرًّا . وَسَمَّيْتَ الْعَيْنَ بِذَلِكَ لَأَنَّهُ لَا يَشْرَبُ مِنْهَا إِلَّا مَنْ سَأَلَ إِلَيْهَا سَبِيلاً بِالْعَمَلِ الصَّالِحِ . غير أن بعض المفسرين أنكروا هذا ، وما يكون له من تفسير ، بدون دليل علمي قاطع . (١٥٦)

فعلى ما نسب إلى الإمام علي تكون الجملة الأمرية في محل نصب مفعولاً ثانياً بالحكاية ، والتنوين فيها حكاية للأصل في التسمية . والفعل وزنه : قَلْ ، أصله « اسْوَلْ » نقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها وقلت ألفاً ، فسقطت همزة الوصل لتحرك ما بعدها ، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين . ويجب تبين اللفظ في الأداء ، بسكتة داخلية ظاهرة بعد « تُسَمَّى » ، وبعد « سَلْ » . وعلى الرأي الآخر فالكلمة « سَلْسِيلاً » كلها مفعول به ثان منصوب بالفتحة الظاهرة ، اسم خماسي مزيد فيه حرف واحد بين اللامين الأخيرتين ، ووزنه : فَعْلَلِيلاً .

نموذج وأمثلة

لعلنا قد استوفينا ، بما ذكرنا من المعلومات والأمثلة المفسرة ، جملة الأصول التي يعتمد عليها التحليل النحوي القويم . ولكي تتضح معالم تلك الأصول ، وآثارها في الإجراءات العملية للتحليل ، بكامل مقتضياته وأبعاده ، نبسط بعض الصور التطبيقية ، مستعينين بما مضى من حقائق منهجية واجبة المراعاة . ولا بد هنا من الإشارة إلى أن كل نص له خصوصية ذاتية ، تستدعي أصولاً تناسبه ، وليس من الممكن أن تفرض كلها دائماً في كل مجال .

١ - نموذج شعري : خذ معي مثلاً قول الشاعر : (١٥٧)

وصَفراء ، لَوْنُ الثَّبرِ ، مِثْلِي جَلِيدَةٌ
عَلَى نُوبِ الْأَيَّامِ ، وَالْعِيشَةِ الضَّنْكِ
تُرِيكَ ابْتِسَامًا دَائِمًا ، وَتَجَلِّدًا
وَصَبْرًا عَلَى مَا نَابَهَا ، وَهِيَ فِي الْهُلْكِ
وَلَوْ نَطَقَتْ ، يَوْمًا ، لَقَالَتْ : أَظُنُّكُمْ
تَخَالُونَ أَنِّي ، مِنْ حِذَارِ الرَّذَى ، أَبْكِي
فَلَا تَحْسِبُوا دَمْعِي لَوْجِدٍ ، وَجَدْتُهُ ،
فَقَدْ تَدَمَّعُ الْأَحْدَاقُ ، مِنْ كَثْرَةِ الضُّحْكِ

ففي تحليل هذا النص يتوجب علينا التعرف أن الشاعر هو أبو العلاء المعري ، الذي قضى عمره في معاناة الفقر والعمى والتعلم والتعليم والتأليف ونظم الشعر ، مع عدوان الناس عليه . (١٥٨) إنه يضيء للعالم سبل المعرفة والجمال ، ويكشف ظلمات الجهل والخنوع ، بصبر وابتسام وسخرية مما يسود الأمة حينذاك . ثم تسمعه في هذه الأبيات يصف الشمعة ، فيسقط عليها ما في نفسه من حرقة وألم ، وشعور بالغبن والقهر والإحباط

والتظلم ، ويخاطب بقوله جمهور المسلمين في القرن الخامس ، وفيه الشعراء والأدباء والشغف بالصنعة والتفنن في تناول الموضوعات . وهذا يعني أن البيئة ميدان علم وأدب ونكبات وحروب وبلاء .

تلك عناصر المَقام ، تبدت لنا متعاونة على تذليل بعض الصعوبات ، وإضاءة السبيل لمتابعة المسير في العمل التحليلي . فإذا تتطلب ما يقتضيه المقال أيضاً كان عليك التعرف ما يلي :

فصفراء أي : كائنة مصفرة . واللون : اسم مصدر بمعنى التلون للفعل : تلوّنتُ . والتبر : الذهب . والجليدة : الكثيرة التحمل والصبر . والنوب : جمع نوبة . وهي المصيبة . والعيشة أي : عيشتها . والضنك : الضيق الشديد ، مصدر للفعل : ضنَّكَ ، يراد به ما يصيب من الاحتراق لتبديد الظلمة للناس . والتجلد : تكلف الصلابة واحتمال الأذى . والصبر : ضبط النفس في الشدائد دون ضجر أو تشك . ونايها أي : نزل بها من البلاء . والهلك أي : هلاكها وفناؤها ، مصدر للفعل : هلكَ . ونطقت : تكلمت . وأظن : أعتقد يقيناً . وتخال : تتوهم وتخيّل . وهذا أبعد عن اليقين من الظن . والحذار : الخوف الشديد والتحرز . والرياء : الفلأك . وأبكي : تدمع عيني . وتحسب : تظن وتتوهم . والوجد : الحزن العظيم . والأحداق : جمع حدقة . وهي السواد المستدير وسط العين .

فقد اتضح لدينا ، من التفسير الدلالي والسياقي ، أن أبا العلاء يجسم لنا واقع حياته ، بوساطة الوصف لحال الشمعة وما تكابده من الاحتراق والذوبان والاضمحلال . وفي قوله « مثلي » ما يعطي تشبيهاً يحقق المراد ، وهو ضرب من التشبيه المثلوب يفيد المبالغة في الوصف ، حتى ليوحى إلينا أنه بلغ الغاية في العطاء ، والتحرق بالمظالم مع التجلد والبشاشة ، فصار تقرباً أحوال الكائنات المغبونة جداً ، بجعلها شبيهة به في بعض ما يعانيه .

وقد تدرج في هذا : من بسط الشدائد ، إلى إشاعة الابتسام ودفع توهم البكاء ، فالمجاهرة بالضحك الكثير الكثير ، وكان الشمعة تستبشر بدنو الأجل ، لتخلص مما هي فيه . واستفاد من أنواع الصور البيانية ، كالتشبيه : « لون الثبر ، ومثلي » ، والاستعارة : « جليلة » ، وتريك ، وابتساماً ، وتجلداً ، وصبراً ، ونطقاً ، وقالت ، وأظن ، وحذار ، والردى ، وأبكي ، ودمعي ، ووجد ، ووجدته ، والكناية في الشطرين الأول والأخير من الأبيات . وهذه العناصر كلها تساهم في تكوين التشبيه المركب ، الذي يستغرق المقطوعة برمتها .

فإذا انتقلنا إلى معارف علوم العربية والأدب تلقانا التعامل والمعاجم ، بما يقتضيه من تبصر في أصول المفردات استعداداً لكشف معانيها . فـ « صفراء » مثلاً فيها الألف والهمزة زائدتان ، و « جليلة » من : جلد ، و « تري » من : رأي ، و « ابتسام » من : بسم ، و « دائماً » من : دوم ، و « ناب » من : نوب ، و « قالت » من : قول ، و « أظن » من : ظنن ، و « تخال » من : خيل ، و « الردى » من : ردي ، و « الأحداق » من : حلق .

والمعارف الصرفية توضح لنا بإيجاز أن « صفراء » على وزن : فَعْلَاء ، اسم ثلاثي مزيد فيه حرفان بعد اللام ممدود مؤنث ، وهو صفة مشبهة تفيد المبالغة في الوصف ، يوقف عليه بالسكون المجرد ، ويجوز الروم والتقاء الساكنين في الوقف . وكذلك يكون الوقف في : لون والأيام والضنك وتريك وناب والهلك والضحك ، مع جواز حذف الهمزة من صفراء . و « لون » على وزن : فَعْل : اسم ثلاثي مجرد صحيح الآخر مذكر مجازي ، وهو اسم مصدر للفعل : تَلَوَّنَ ، يفيد المبالغة أيضاً ، و « الثبر » وزنه : الفِعل ، اسم ثلاثي مجرد صحيح الآخر مذكر مجازي وهو مشتق على وزن : فِعل ، بمعنى اسم المفعول للمبالغة من مصدر : تُبِرَ ، أي : كُسِرَ ، عُبِّرَ به

عن اسم الذات لتوكيد المبالغة .

و « مثل » على وزن : فَعَلَ ، بمعنى اسم الفاعل للمبالغة : مُمَائِلٌ ، من مصدر : مَائَلَ . و « جليلة » على وزن : فَعِيلَة ، اسم ثلاثي مزيد فيه حرف واحد بين العين واللام صحيح الآخر مؤنث ، وهو مشتق على صيغة الصفة المشبهة للمبالغة من مصدر : جَلَّدَ ، يوقف عليه بالسكون المجرد مع إبدال التاء هاء ، وتجاوز إمالة الفتحة قبل التاء في الوقف . و « نوب » على وزن : فَعَلَ ، اسم ثلاثي مجرد صحيح الآخر مذكر جمع نوبة . وهي اسم مصدر يفيد المبالغة للفعل : نَاوَبَ . و « الأيام » وزنه : الأفعال ، اسم ثلاثي مزيد فيه حرفان بينهما الفاء والعين صحيح الآخر ، وهو جمع قلة لليوم ، أصله « أيّام » قلبت فيه الواو ياء وأدغمت فيها الياء الأولى ، ويجوز حذف الهمزة بعد نقل حركتها إلى اللام قبلها . و « الضنك » على وزن : الفَعَلَ ، مصدر يكون للمبالغة كذلك حين يوصف به ، فيكون للمذكر والمؤنث ويؤوّل بمعنى : الشديدة الضيقة ، أبدلت فيه اللام ضاداً وأدغمت في الضاد الثانية ، وبقيت اللام في الرسم اصطلاحاً . وكذلك اللام في الردى .

والفعل « تري » على وزن : : تُفِلُّ ، أصله « تُؤَرِّي » ، ماضيه : أَرَى ، فعل ثلاثي مزيد في حرف واحد قبل الفاء ، وهي الهمزة الأولى للتعدية ، وحذفت منه حملاً على حذفها من « أَرِي » ، وحذفت الهمزة الثانية للتخفيف ، وسكنت الياء للتخفيف أيضاً . و « ابتساماً » فيه زيادة ثلاثة أحرف متفرقة للمبالغة ، والألف الأخيرة مزيدة في الرسم اصطلاحاً ، يوقف عليه بإبدال التنوين ألفاً ، وتجاوز إمالة الألف الأولى والثانية إتياعاً ليا . وكذلك الزيادة في « تجلد » من التاء والتضعيف للتكلف والمعاناة ، والوقف أيضاً . وهو مصدر للفعل : تَجَلَّدَ ، أصله « تَجَلَّلَدُ » أدغمت اللام الأولى في الثانية . إدغاماً صغيراً واجباً .

أصول التحليل النحوي ١٠١

و « دَائِمًا » وزنه : فاعلاً ، اسم ثلاثي مزيد فيه حرف واحد بين الفاء والعين صحيح الآخر مذكر . وهو مشتق على صيغة اسم الفاعل من مصدر : دَامَ ، أصله « دَاوِمٌ » قلبت الواو ألفاً ، وأبدلت الألف همزة لالتقاء الساكنين ، يوقف عليه مثلما يوقف على « ابتساماً » . و « ناب » فعل ثلاثي مجرد أجوف من الباب الأول ، وزنه : فَعَلَ ، وأصله « نَوَبَ » فقلبت الواو ألفاً لتحركها بعد فتح . وكذلك « قال » . والضمير « هِيَ » أصله بكسر الهمزة « هِيَ » ، ولما دخلت عليه الواو خفف بتسكين الهمزة ، كما يخفف نحو : كَتَبَ وَفَخَذَ .

و « أَظَنَّ » وزنه : أَفْعَلُ ، ماضيه : ظَنَّ ، على وزن : فَعَلَ . فهو فعل ثلاثي مجرد مضعف من الباب الأول ، أصله « أَظَنُّنُ » ، فنقلت حركة النون الأولى إلى الساكن قبلها وأدغمت في الثانية . وهو إدغام كبير واجب . و « تخال » على وزن : تَفَعَّلُ ، ماضيه : خَالَ . فهو فعل ثلاثي مجرد أجوف من الباب الرابع ، أصله « تَخَيَّلُ » ، فنقلت حركة الياء إلى ما قبلها وقلبت الياء ألفاً . و « الرَّدَى » على وزن : الفَعْلُ ، اسم ثلاثي مجرد مقصور مذكر مجازي ، أصله « الرَّدْيُ » فقلبت الياء ألفاً ، وأبدلت اللام راء وأدغمت في الراء الثانية ، يوقف عليه بالسكون المجرد ، وتجاوز إمالة الألف لتطرفها وانتلابها عن ياء ، على الرغم من الراء المفتوحة قبلها .

و « أبكى » وزنه : أَفْعِلُ ، ماضيه : بَكَى ، فعل ثلاثي مجرد ناقص من الباب الثاني ، وياؤه مضمومة في الأصل وسكنت للثقل ، ويجوز جعل همزته بينَ بينٍ لوجود الألف قبلها . و « تَحَسَّبُوا » : فعل مضارع ماضيه « حَسِبَ » . فهو ثلاثي مجرد صحيح سالم ، من الباب السادس ، أي : من نادر الأفعال في صيغته . و « دَمَعَ » وزنه : فَعَلَ . اسم ثلاثي مجرد صحيح الآخر مذكر مجازي ، اسم جنس جمعي واحدة دمعة ، منقول عن مصدر : دَمَعَ ، لإفادة المبالغة . و « تدمع » فعل مضارع ماضيه : دَمَعَ . فهو ثلاثي

مجرد صحيح سالم من الباب الثالث . و « الأحداق » وزنه : الأفعال ، حكمه في الهمز والوقف كالأيام ، جمع قلة مفردة حدقة . وهي مبالغة اسم الفاعل من مصدر : حَدَقَ ، عَيَّرَ بها عن اسم جنس جامد يدل على ذات لتوكيد المبالغة . والتاء زائدة فيها للنقل من الوصفية إلى الاسمية .

ثم تقول في الإعراب مثلاً : الواو : واو « رَبِّ » ، وصفراء : صفة لمبتدأ محذوف مجرور لفظاً ، وهي أيضاً مجرورة لفظاً بالفتحة عوضاً عن الكسرة في محل رفع . ولون : مفعول مطلق منصوب نائب عن مصدر : تَلَوْنَ ، لبيان النوع والتوكيد . وهو مضاف إضافة المصدر إلى فاعله في المعنى . ومثل : صفة ثانية للمبتدأ المحذوف مجرورة بالكسرة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم . وهي مضافة وفي محل رفع ، إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله في المعنى . وجاز وصف النكرة بـ « لأن » الإضافة فيها لفظية . وجليلة : صفة ثالثة . وعلى نوب : متعلقان بجليلة . وتري : فعل مضارع مرفوع بالضممة المقدرة . وابتساماً : مفعول به ثان منصوب . ودائماً : صفة له منصوبة . وما : اسم موصول مبني على السكون في محل جر . والجار والمجرور تنازع فيهما المصدران « تجلداً وصبراً » ، فالتعلق بالثاني لأنه أقرب . والواو : حرف حال . وفي النيلك : متعلقان بالخبر المحذوف للمبتدأ : هي .

والواو : حرف استئناف . ولو : حرف شرط غير جازم . ويوماً : مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بـ « نطق » . واللام : واقعة في جواب الشرط . وأن : حرف مشبه بالفعل . والمصدر المؤول في محل نصب سد مسدود مفعولي : تخال ، أي : البكاء بسبب التخوف من الموت . ومن حذار : متعلقان بالفعل أبكي . والردى : مضاف إليه إضافة المصدر إلى مفعوله في المعنى ، مجرور وعلامة جره الكسرة المقدرة للتعذر . والفاء : حرف

استئناف في الموضعين . ولا : حرف جازم . ودمعي : مفعول به أول منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم . ولوجد : متعلقان بالمفعول الثاني المحذوف . والياء : ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول مطلق نائب عن مصدر : وجد ، للتوكيد . ومن كثرة : متعلقان بـ « تدمع » . والضحك : مضاف إليه إضافة المصدر إلى فاعله ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

وفي إعراب الجمل تجد أن الأبيات الأربعة في محل نصب مفعول به للفعل « قال » ، وجملة تُرى : في محل رفع خبر للمبتدأ المحذوف بعد واو « رب » . وهي جملة فعلية صغرى . والجملة المكونة من المبتدأ والخبر ابتدائية في مقول القول . وهي اسمية كبرى ذات وجهين . وناب : صلة الموصول لا محل لها من الإعراب . وهي جملة فعلية . وهي في الهلك : في محل نصب حال من فاعل ترى . وهي جملة اسمية . ولو نطقت لقالت : استئنافية لا محل لها من الإعراب . وهي جملة شرطية . ونطقت : جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب . وهي جملة فعلية . وقالت : جواب الشرط غير الجازم لا محل لها من الإعراب . وهي جملة فعلية .

وأظنكم تخالون . . . الضحك : في محل نصب مفعول به لـ « قالت » . وأظنكم تخالون : ابتدائية في مقول القول لا محل لها من الإعراب . وهي جملة فعلية كبرى ذات وجه واحد . وتخالون : في محل نصب مفعول به ثان للفعل : أظن . وهي جملة فعلية صغرى تفيد جملة « أظن » معنى التوكيد لاعتقاد التوهم . وأبكي : في محل رفع خبر « أن » . وهي جملة فعلية . ولا تحسبوا : استئنافية لا محل لها من الإعراب . وهي جملة فعلية . ووجدت : في محل جر صفة لوجد . وهي جملة فعلية . وتدمع الأحداق : استئنافية لا محل لها من الإعراب . وهي جملة فعلية .

وتبين لنا من هذا مثلاً أن الواو قد تدل على حرف جر محذوف ، وهي للابتداء في مثل هذا الموقع ، لأنها في أول الكلام . ولو كانت في وسطه لدلت على الاستئناف ، خلافاً لما كان بين البصريين والكوفيين من توجهات . وصفراء : صفة مشبهة تعمل عمل الفعل . وكذلك جليدة . وإنما وجب توظيف الموصوف المحذوف بـ « صفراء » هنا ، خلافاً لما تقرر في كثير من أبواب الإعراب ، لأن إغفال وظيفته واعتماد الصفة بخلاف بأصل إعرابي معتبر . هو أن الصفات الحقيقية لا توصف ، فلا بد من ملاحظة موصوفاتها في الإجراء . والمجرور بـ « رُبَّ » يكون بحسب موقعه من السياق ، وخبره هنا جملة فعلية مضارع لا ماض ، خلافاً للكثير من كلام العرب .

ثم قد تكون الإضافة إلى ما هو فاعل أو مفعول في المعنى . ومثل : لا يتعرف بال إضافة . والشيء قد يكون له صفة أو أكثر . والمصدر قد يوصف به فيكون بمعنى المشتق للمبالغة . وتري : فعل ينصب مفعولين تعدى إلى الثاني لزيادة الهمزة الأولى المحذوفة للتخفيف . وتجلداً وصبراً : مصدران يعملان عمل الفعل . والتنازع قد يكون للمصادر وفي أشباه الجمل أيضاً . وقال : فعل ينصب كلاماً فيه أكثر من جملة . وأظن وتخال وتحسب : ينصب كل منها مفعولين . و « أن » مع معموليها تؤول بمصدر يعرب إعراب الأسماء . والضمير المتصل قد يكون في محل نصب مفعولاً مطلقاً للتوكيد . ومقول القول قد يكون أكثر من جملة : نصاً مطولاً ، أو جملاً متعددة .

أما معاني الأدوات فتعطينا هنا ما يلي : الواو : ابتدائية . ورب : للتكثير . وأل في التبر والضحك : جنسية لتعريف الماهية . وعلى : للاستعلاء المعنوي في البيتين الأول والثاني . و « أل » في الأيام والعيشة والهلك : نائبة عن ضمير الغائبة ، وفي الضحك : حرفية موصولة . والواو : عاطفة لمطلق الجمع قبل « تجلداً » و « صبراً » . وما : اسمية موصولة لغير العاقل .

أصول التحليل النحوي ١٠٥

والواو : للحال والاقتران . والواو في البيت الثالث : للاستئناف . ولو :
شرطية امتناعية لا متناع في الماضي . واللام : جوابية للتوكيد . وأن :
مصدرية للتوكيد . ومن : للسببية في البيتين الثالث والرابع . و « أل » في
الردى : عهدية ذكرية ، لما جاء قبلها من ذكر للهلك . والفاء : استنافية
للسببية في الموضعين . ولا : طلبية للالتماس . واللام : للسببية . وقد :
للتقليل . و « أل » في الأحداق : جنسية لتعريف الحقيقة .

وبهذا نكون قد ميزنا العناصر اللفظية لكل عبارة من الآيات ، وحددنا
صيغتها ووظائفها ومعانيها النحوية إعراباً وصرفاً ، وعلاقات بعضها ببعض
مفردات وجملًا ، وما جرى في بعضها من تصرف بإبدال أو إعلال أو إدغام ،
وما تحتمله في الوقف والإمالة وتخفيف النمر . وهذه الإجراءات ، على
الرغم من تعقيدها وتعدد جوانبها وأبعادها ، يسرته لنا الإحاطة بأصول
التحليل النحوي ، من المعارف الخاصة والعامة ، فتبدى أثرها الفعال
وتعاونها الكامل ، لتذليل العمل وتهيئة السبل الإيجابية القويم . ومن خلال
ذلك ظهرت أيضاً ألوان من التعاون ، بين عمليات الإعراب والصرف ومعاني
الأدوات ، للوصول إلى النتائج المنتظمة .

٢- أمثلة هُرائية : لقد رأينا ، فيما ذكرنا حتى الآن ، أن العمليات التحليلية
تسير بخطا مطمئنة ، إذا راعت تلك الأصول ، واستهدت بمعالمها والمواد
التي تقدمها للباحثين . ذلك لأننا تمهّد السبل للعمل العلمي ، وتحدّد
ميدان الإجراءات ، وتضع بين يدي المحلّل مفاتيح الفهم والحكم والصياغة
والتعبير . وعلى هذا فإنه من اليسير أن تحلل مثل قولنا : شَرِبَ الطُّفْلُ اللَّبَنَ ،
إذ المعلومات التي تقدمها الأصول عنه ميسورة ، تتبين من خلالها الدلالات
والعلاقات والوظائف والمعاني النحوية ، في التركيب عامة والمفردات
خاصة ، لما في العبارة من تحقيق لقواعد الكلام وضوابط الخطاب .

لكنك إذا خالفت بعض هذه القواعد والضوابط ، بتراكيب هرائية مصطنعة . فقلت مثلاً : طَفَلَ اللَّبْنُ الشَّرْبَ ، تعذر عليك السير في مسالك التحليل النحوي . فانت لا تتبين من هذه الأصوات معنى ، ولا تتلمس فيها وظائف تعبيرية ، ولا علاقات تركيبية ، على الرغم مما هي فيه من صورة ، تناسب الصيغ والتراكيب العربية . إن افتقاد الدلالات الوظيفية ، والبعد عن الاستجابة لتلك المفاتيح الموضوعية ، يشكلان عقبات كُؤُودًا وحُجُبًا قاتمة ، لا تسمح ببارقة أمل في التحرك الإيجابي ، أو التناول العملي لأساليب الإجراءات المعهودة .

ومع هذا فإن بعض الدارسين المعاصرين ، المتأثرين بالدرس اللغوي الحديث ، بهرتهم أساليب التراكيب الأعجمية ، بفقدائها وسائل الإعراب والاشتقاق والتصريف ، فنقلوا ظواهر العجمة ليستطوها على لغة القرآن الكريم . ويدلك رأوا أن التحليل النحوي عمليات شكلية سطحية ، يكفيها حضور المعنى الوظيفي ، على المستويات الصوتية والصرفية والتركيبية ، ولا تحتاج إلى ما يقتضيه المقام من عناصر الحال والمقال .

فإذا صنعنا نسقاً عشوائياً من الأصوات ، بالحرف العربي والمباني الصرفية وظاهر العلاقات التركيبية ، مع تجاهل الاعتبارات المعجمية وغيرها ، أمكننا التحليل الإعرابي . ولذلك صنع أحد أساتذتهم ما يلي :

قاصَ التَّجِينُ شِحَالَهُ بِتْرِيسِهِ الـ فَاخِي فَلَمْ يَسْتَفْ بِطَاسِيَةِ التَّيَرَنُ

هذا ما اصطنع من الرُّطانة ، ثم رأى أنه قد تحققت فيه شروط قرائن التعليق ، فصار من الممكن إعرابه بنجاح تام .^(١٥٩) وكان مما ذكره في ذلك :

« قاص : فعل ماض ، التجين : فاعل مرفوع ، شحال : مفعول به منصوب ، التياء : مضاف إليه ، الباء : حرف جر ، تريس : مجرور بالباء ، التياء : مضاف إليه ، الفاخي : نعت لتريس ، الفاء : حرف عطف ، لم : حرف

أصول التحليل النحوي ١٠٧

نفي وجزم ، يستف : فعل مضارع مجزوم ، الباء : حرف جر ، طاسية : مجرور بالباء ، البرن : مضاف إليه . ثم وصف هذا النسق النحوي بأنه بيت شعري من البحر الكامل ، وجعل ما علقه عليه إعراباً كاملاً التفاصيل ، انكل على المعنى الوظيفي وحده .

وأت إذا امتحنت هذا التركيب الاعتباري ، بما تقتضيه الأصول العلمية للتحليل الإعرابي ، تحقق لديك الغياب التام لكل شيء ، من الموضوع المحتوي ، وظروف المخاطب ، والمعنى الدلالي عاماً أو مجازياً أو فنياً . وهذا يعني استحالة العمل التحليلي ، لأن العلاقات أيضاً غير واضحة ، بل هي مفقودة فقدراً كاملاً . فزعم التحليل باطل من الأباطيل . إن صاحب هذه المقولات الغريبة يريد إثبات أن الإعراب يسير ، دون الاعتماد على الأصول المذكورة ، لأنه يكتفي بالمعنى الوظيفي الذي هو ثمرة لعملية التعليق . ولكنه يتجاهل أن التعليق لا يكون إلا بوضوح العلاقات المعنوية أولاً : الدلالية والتركيبية والوظيفية .

ذلك لأن « قاص » ليس فعلاً ماضياً ، إذ الفعل ما يدل على معنى مستقل بالفهم ، والزمن جزء منه ، والماضي ما يدل على حدوث شيء قبل زمن التكلم . وانعدام هذه الدلالات في « قاص » يحول دون إجراء التحليل . وإذا أصررت على المضي في الإعراب فأنت موزع في هذه « القاف والألف والصاد » بين احتمالات عشوائية مختلفة ، هذه بعضها : « المنادى المرخم ، والفعل الناقص ، واسم الفعل ، واسم الصوت ، والابتداء باسم مبني ، والأداة من نحو : ليت ولات » .

ثم إن المنادى ما يُطلب إقباله وتبيينه ، والفعل الناقص يدل على حدث فيه إسناد للخبر إلى الاسم ، واسم الفعل فيه معنى الحدث المقيد بزمان ، واسم الصوت يتضمن الزجر أو النحث أو المحاكاة لبعض الأصوات ،

والمبتدأ موضوع يسند إليه خبر أو فاعل أو نائب فاعل ، والأداة تدل على معنى تركيبى يحدده السياق ، ولا تكون مترجمة أو مولدة أو مصنوعة . وكل هذا معدوم في مضمون الأحرف الثلاثة المذكورة ، فلا مجال لتعيين وجه من الأوجه الإعرابية المحتملة فيها ، إلا إذا أردنا العبث وتسويغ المُحال .

وكذلك الشأن في المصنوعات بعدها : فـ « التجين » ، لا يتعين أنه فاعل ، مع العلم أن الفاعل اسم أسند إليه فعل تام مقدم عليه ، و « أل » هنا ليس في السياق ما يفيد أنها جنسية أو عهدية أو موصولة أو نائية عن الضمير أو زائدة ، وما دام المتقدم أولاً مجهول التوية . فالأحرف المكونة لهذا البناء فاقدة للوظائف الإعرابية : ليست مبتدأ ولا اسمًا مضافًا إليه ، ولا اسمًا للفعل ناقص ، ولا خبرًا مقدمًا أو لمبتدأ محذوف ، ولا اسم فعل أو صوت ولا فعلاً مضارعًا . فالخبر ما حصلت به الفائدة مع المبتدأ ، والمضارع ما يدل على حدوث شيء في زمن التكلم أو بعده .

و « شحال » ليس مفعولاً به ، لأن هذه الوظيفة التركيبية تبين ما وقع عليه فعل الفاعل . ولما كان ما قبله فاقد التعيين للوظيفة ، وليس فيه ما يفيد حصول حدث أو وقوع فعل على شيء ، فإن الحكم بالمفعولية هنا ضرب من العبث . والاحتمال بالتوهم وارد أن يكون : مفعولاً لأجله أو فيه ، أو فعل أمر لاثنتين مع جار ومجرور : شحاحا ، له .

ولكن المفعول لأجله مراد به الدلالة على سبب الفعل أو علته ، والمفعول فيه مقصود به تحديد زمن أو مكان لحدوث الفعل ، وفعل الأمر يتطلب به حصول شيء بعد زمن التكلم . وكل هذه المقاصد مفقودة مفقود مفقود . فلا يصح اعتماد شيء منه أو تعيينه وظيفة تركيبية . في الأحرف المطروحة هنا . ثم إن المضاف يكتسب من المضاف إليه تعريفًا أو تخصيصًا أو تخفيفًا . و « شحال » لم يكن له شيء من ذلك في اللفظ أو

أصول التحليل النحوي ١٠٩

الدلالة أو الظن أو التكهن أو التخيل . فما بعده من لفظ للهاء هو صوت عقيم الفائدة ، ولا قيمة له في عالم النحو .

وهذا في التحليل الإعرابي ينسحب على بقية التركيب النحوي المصنوع ، لتتزع عن حروفه المنسوجة كل معنى وظيفي مزعوم . ثم إذا انتقلت إلى التحليل الصرفي كانت استحالة تامة للعمليات الإعرابية ، لأن الأحكام الصرفية أدق وأعتقد من الإعرابية . فالصيغة ومعانيها الوظيفية ، والتغيرات الصوتية مع ما يرافقها من تغيرات لفظية أو معنوية ، لا بد لها من أصل ودلالة وأدلة . وأعتقد من هذا وذاك تحليل معاني الأدوات ، لأنه يعتمد على وظائف الإعراب والصرف ، مستعيناً بالدلالات العامة والخاصة والفنية للتركيب كله ، وبمناصر المقال والحال . وهذا ما لن تجد له حضوراً هنا أبداً ، إذا تجنبت العبث والضرب في مسارب الأوهام .

وكان صاحب هذا التركيب العشوائي المصطنع أعجبه الأصداء التي ترددت حوله ، وشجعه استحسان الأغرار وسدنة الاستعجام ، فراح يتناول بما وصل إليه ، واستسمح من القارئ الجرأة على خلق هذا النص الذي كل كلماته هراء ، كما يقول . وهو : حنكف المستعص بسقاحه في الكمظ فعنذ الترآن تعنيذا خسيلا فلما اصطققت الترآن وتحنكف شقله المستعص بحثله فانحكر سحبيلاً سحبيلاً حتى خرب » . (١٦٠)

ثم توهم أن القارئ بدأ يُعرب معه هذا التركيب إعراباً صحيحاً ، وإن كان لا يدل على معنى ، لما تحمل كلماته النحائية في طياتها من معنى وظيفي ، كما قال ، بصيغها ومواقعها وما تحمله من علامات . وقد انتهى من ذلك كله إلى أن الإعراب فرع المعنى الوظيفي ، لا المعنى المعجمي ، ولا المعنى الدلالي .

وأوضح دليل . على عبثية ما يُصطنع من اللغو ويُطلان تحليله ، هو

الضبط للمفردات . أعني تعيين الحركات والسكونات في بنية الكلمات الداخلية وطرفها المهيأ للبناء أو الإعراب . فالعربي عاجز عن القيام بهذه المهمة في كل لفظ ، قبل أن يتضح في ذهنه المعنى الدلالي لمادته اللغوية الأصلية ، والمعنى الصرفي لصيغته التي تُستخدم ، والوظيفة التركيبية ، والعلاقات المتبادلة بين عناصر الكلام . إنه يستحضر هذه المقاصد مجتمعة متعاونة ، ليقوم بالعمليات التعبيرية المناسبة . وإذا فُقدت تلك المقاصد ، أو بعضها ، استعصى الأمر على التكلم والكتابة ، واستبهم الثراء على المتلقي . وكان الطريق مسدوداً ، لا يسمح بشيء من الأداء والتواصل اللغوي .

فأنت لا تستطيع أن تصوغ كلمة من مادة « تجن » قبل أن تدرك المعنى الوضعي لها . ثم إذا حملتها معنى واضحاً احتجت إلى معرفة الوظائف الصرفية والإعرابية والتركيبية التي تعبر عنها ، لتضع الصيغة المناسبة بالضبط المناسب . خذ مثلاً لفظة « معلم » ، وهي معروفة الأصل اللغوي . فهي تحتل صوراً مختلفة من الضبط ، تحددها السياقات المقصودة في التعبير : مَعْلَم ، مِعْلَم ، مُعْلِم ، مُعْلَم ، مُعْلَم ، مُعْلَم .^(١٦) ولكل من هذه المفردات معنى صرفي يناسب وظيفة معينة من المراد ، ويقتضي أن يوضع في الموقع الملائم له من التعبير . ثم عليك أن تُحمل المفردة المختارة علامة الإعراب التي تحددها وظيفة التركيب ، بناء على ذلك في سياق العبارة .

وكذلك الأمر في سائر الأسماء والأفعال والأدوات من كل تعبير ، توجهك المقاصد إلى اختيار الصيغ والضبط ، بعد معرفة المضمون الوضعي للمواد الأصلية للمفردات . وإذا ذاك تستطيع أن تؤدي كلاماً ، فيه مضامين لغوية ومعان صرفية ووظائف نحوية وعلاقات تركيبية ، تيسر للباحث سبل التحليل النحوي .

وإذا تقرر هذا كان لك أن تتساءل مثلاً : لم قيل « قاص » ؟ ولم يُقِل : قاص أو قيص أو قوص أو قيص أو قاص أو قاص . . . ؟ ومثل هذا ، من التساؤل ، يلتقى في سائر الألفاظ الهراثية أيضاً . فليس ثمة مضمون لغوي يسمح لنا باختيار أو تعيين ، والتحكم بفرض صورة معينة هو ضرب من العبث والافتعال ، لا يقره منطق لغوي .

والحق أن ما عرضه الزميل الكريم ، من سياقات عشوائية مصنوعة ، عقيم الدلالة الوظيفية والتركيبية أيضاً ، لما ذكرنا قبل من مقاصد كل وظيفة نحوية عند العلماء . ولن يكون للفظ وظيفة إعرابية أو صرفية ، إذا لم يكن له معنى لغوي معروف . ولذلك فإن النحاة والمفسرين أجمعوا على أن الحروف المقطعة ، في أوائل بعض السور من القرآن الكريم ، إذا لم يُعرف لها معنى محدد فهي لا تُعرب ولا يكون لها محل من الإعراب ، وإن كنت تلفظ مثلاً : ألف لام ميم ، أو : كاف هاء ياء عين صاد .

فهذا إن لم يعين له دلالة كان مبهماً في التركيب ، كهذه المفردات : واحد اثنان ثلاثة أربعة خمسة ، و ألف باء تاء ثاء جيم . . . ^(١٦٢) بل هو أبعد منها في الإبهام ، لأنها تضمُّ دلالات لغوية لا تجد لمثلها صدى فيه . فالأصوات الفيزيائية وحدها ، إذا خلت من المضمون المعنوي القاصد ، تكون صماء بكماء عقيماً ، وهي تشبه المادة الملقاة على غير انتظام ، في افتقاد الدلالة على صور مقصودة محددة . نعم قد يستطيع الإنسان أن يصطنع لهذه الأصوات خيالات وأوهاماً ، كما يتوهم الطفل في السُّحب المبعثرة من أشكال وأحداث . لكن هذا يبقى انطباعاً ذاتياً يتعذر حمل الآخرين عليه .

بل إن التركيب اللغوي للمادة قد يكون عاجزاً عن الإفادة ، لما فيه من عمومية ، وإن أخذ الشكل التعبيري المعروف . فانت تقول مثلاً « وَجَدَ » ،

فترى أنها كلمة حقيقية ، ولكنها مبهمة صماء . (١٦٣) فإذا ربطتها بمضمون مصدرها « الوجد » كانت بمعنى : استغنى ، واكتفت بالفاعل وحده . وإذا جعلت فيها مراد « الوجود » صارت بمعنى : أدرك ، واحتاجت إلى مفعول به أيضاً . وإن زعمت فيها الدلالة على « الموجودة » أصبحت بمعنى : غضب ، واقتضت جاراً ومجروراً « عليك » مثلاً . وإذا حملتها مقتصد « الوجد » عادت بمعنى : هام ، وتطلبت مثل قولك : بيا . ثم حين تريد بها حدوث العلم تلقاها في حاجة إلى مفعولين أيضاً .

تلك حال الكلمات الحقيقية . فما بالك بالاعتباطي العشوائي ؟ إن أقرب مثال ، لما هو مصنوع هراتي من المثور المزعوم ، هو ما جاء عن قدماء العرب ، جمعاً للحروف العربية . أعني : أبجد هوز حطي كلمن سعفص قرشت ثخذ ضظغ . وأنت ترى أنه أصوات غفل من كل دلالة أو علاقة أو وظيفة تركيبية . أما المصنوع من الموزون الاعتباطي فيذكرنا بالبيت الثاني ، من قول ابن الرومي في الهجاء :

وَأَنْتَ مِنْ بَيْتِ أَهْلِ سُوءٍ	قِصَّتُهُمْ قِصَّةٌ تَطُولُ
مُسْتَفْعِلُنْ فَاعِلُنْ فَعُولُ	مُسْتَفْعِلُنْ فَاعِلُنْ فَعُولُ
بَيْتٌ كَمَعْنَاكَ ، لَيْسَ فِيهِ مَعْدٌ	سُنَى ، سِوَى أَنَّهُ قُضُولُ

وقد كذانا الشاعر نفسه مؤونة العبث والتخمين . حين ذكر أن ذلك البيت لا فائدة فيه ، وأنه فضول ولغظ ، وُضع للسخرية والتهكم فحسب .

لن يكون لشيء من اللفظ تحليل نحوي ، إذا لم يقدم فائدة معنوية . فالأفهام تضطرب فيه ، والتقديرَات تختلف وتتعااند على غير هدى أو دليل ، ولا تصل إلى قول يطمئن إليه عربي . أما ما استشهد به الأستاذ الكريم ، برهاناً على خلاف ذلك ، من قول المجنون بن جندب ، في ترقيص ابته : (١٦٤)

مَحْكُوكَةُ الْعَيْنَيْنِ ، مِعْطَاءُ الْقَفَا كَأَنَّمَا قُدَّتْ عَلَى مَتْنِ الصَّافَا
تَمَشِّي عَلَى مَتْنِ شِرَاكِ أَعْجَفَا كَأَنَّمَا تَنْشُرُ ، فِيهِ ، مُصَحَّفَا

فهو مغالطة مكشوفة . إن هذه الأبيات من مشطور الرجز ، ولا يجوز أحد لنفسه أن يقرنها بالمصنوع الهرائي ، الذي ليس فيه ما يقدم خدمة لتحليل ، أياً كان نوعه .

نعم لقد أقر علماء العربية أن الأبيات الأربعة هذه يتعذر تحديد معانيها . فقد سأل أبو حاتم من أنشده إياها : ما معنى قول هذا الرجل ؟ قال : لا أدري . فسأل أبا عبيدة أيضاً ، فقال : ما أطلعني الله على الغيب . ثم لقي الأصمعيّ وسأله ، فقال : أنا أحسب أن الشاعر لو سئل عنه لم يدر ما هو ؟ ولما لقي أبا زيد الأنصاري وسأله أجابه : إن هذا المرقص اسمه المجنون بن جندب ، وكان مجنوناً ، ولا يعرف كلام المجانين إلا مجنون .

ومع هذا الغموض ، في المقاصد المعنوية ، فإن الرجز يقدم شيئاً من الدلالات اللغوية والتركيبية ، تساعد على إعراب يناسب ما بدا منه . وقد تختلف الآراء في تحديد وظائف بعض المفردات منه ، لكن محال أن يقال : إنه هرائي فاقد لكل شيء من الفائدة ، وإنه مثل تلك المصنوعات العشوائية ، للمغالطة والافتئات .

ثم لو سلمنا أن واضح هذه المفتعلات فهم منها ما ذكر ، من الإعراب ، لبقى ذلك قاصراً عليه وحده ، ولم يجز لنا أن ندعي وجوده لدى غيره ، لأن الفهم الاعتيادي لا يلتقي فيه اثنان . ولو سلمنا جدلاً أن اللغو يمكن تحليله أيضاً لكان ذلك قاصراً على ما هو هرائي ، أو تعبير عامي يسير . أما الحل العلمي للموضوع المطروح - وهو تحليل النصوص الأدبية والعلمية ، كما ذكرنا من قبل - فيقتضي أن يشمل أيضاً هذه المستويات المعقدة ، لا اليسير الساذج أو المفتعل للمغالطة فحسب .

فالتعبير الفني في مثل قول أحمد شوقي :

وَلِمِصْرِ ، وَأَنْتَ بِالْحُسْبِ أَدْرَى ، بِكَ ، يَا حَامِيَّ الْحِمَى ، اسْتِعْصَامُ
لا يتحقق تحليله إعراباً وصرفاً ومعنى أدوات ، إلا باعتماد ما قررناه سابقاً
من الأصول الموضوعية . ولو جعلناه على هذه الصورة :

وَلِفِعْلٍ ، وَفَعْلٌ بِالْفِعْلِ فَعْلٌ ، يَفْ ، يَا فَاعِلَ الْفِعْلِ ، اسْتِفْعَالُ

لصار عتيماً غير مبين ، واستعصى علينا كل إجراء نحوي فيه ، لأنه افتقد
المقومات المُعَيِّنة على ذلك ، ولا سيما المعاني الدلالية . ذلك لأن المعنى
المقصود والتحليل النحوي بينهما تعاون وتكامل ، لا يتم أحدهما بدقة دون
الآخر .

والسر في هذا أن التحليل المذكور إنما يكون ، في الإجراء العملي ،
معادلات مادتها الأولية من معطيات الأصول العلمية التي عرضناها بالتفصيل
مع البيان من قبل . ولا تصح نتائجها إلا بتحقيق كل معادلة على حدة أولاً ،
ثم تضافر المعادلات في النص الواحد ثانياً ، لتقديم وحدة عضوية متكاملة .
فعندما ترى اسماً مرفوعاً مخبراً عنه باسم آخر أو جملة ، تتمثل في ذهنك
المعادلة التالية :

كلمة تدل على ذات أو حدث مجرد + مرفوعة + مُخْبِر عنها = مبتدأ +
مرفوع + علامة رفعه الضمة الظاهرة .

ولا بد أن يكون ما في الطرف الأول من المعادلة حاضراً بوضوح لدى
القارئ أو السامع ، ليستطيع أن يصوغ الطرف الثاني بنجاح ، فيحقق هذه
المعادلة . وإذا غاب بعض ذلك عنه فإنه يحاول أن يستعين بالأصول التي
ذكرناها ، لتوضح له المعالم وتستجيب له عملية الإجراء ، بالحكم المذكور .
وإلا كانت المحاولات عبثاً وافتئاتاً .

وعندما تجد فعلاً يفيد الماضي ، وقد أسند إلى فاعل بعده ملفوظ أو مقدر ، تصنع ما يحقق ذلك في هذه المعادلة :

كلمة تدل على حدث قبل التكلم + مسندة إلى فاعل + مفتوحة الآخر = فعل ماضٍ + مبني على الفتح الظاهر .

وعلى هذا تكون المعادلات التالية : في بعض صور التحليل :

كلمة تدل على ذات أو حدث + مرفوعة + أسند إليها فعل تام قبلها = فاعل مرفوع + علامة رفعه الضمة الظاهرة .

كلمة تدل على ذات أو حدث + منصوبة + وقع عليها الفعل = مفعول به منصوب + علامة نصبه الفتحة الظاهرة .

إنَّ + اسم منصوب ظاهر أو مضمَر + اسم مرفوع ظاهر أو مقدر = حرف مشبه بالفعل + معناه التوكيد .

كانَ + اسم مرفوع ظاهر أو مضمَر + اسم منصوب ظاهر أو مقدر = فعل ماضٍ ناقص + مبني على الفتح الظاهر .

إنَّ + فعْلان مضارعان مجزومان + حدوث الأول يسبب الثاني بعدُ = شرطية للمستقبل + حرف شرط جازم .

ما يتضمن معنى حدث ماضٍ + وزنه فَعْلٌ = فعل ثلاثي مجرد + من الباب الخامس .

ما يتضمن ذاتاً قامت بعمل + وزنه فاعل = اسم ثلاثي مزيد فيه حرف بعد الفاء + مشتق على صيغة اسم الفاعل .

هذه نماذج بسيطة جداً ، من المعادلات التي تتحصل بين أيدي المحللين للنصوص ، وهم يجرون العمليات العقلية ، لتبين أحكام عناصر التركيب ،

والتعبير عن الوظائف والعلاقات والمعاني النحوية فيها . وإذا افْتُقِدَ أحد عناصر الطرف الأول من المعادلة ، ولم يتيسر تقديره باعتماد الأصول العلمية المذكورة قبل ، تعذرت إقامة العناصر المقابلة في الطرف الثاني ، وأصبح الإجراء التحليلي مستحيلاً أو قاصراً غير موضوعي . ويستطيع كل باحث ، بعد هذا ، أن يتصور ما يتجدد من معادلات معقدة متطاولة ، تستغرق أوضاع المفردات في مختلف التراكيب العلمية والأدبية ، ليكون لتحليل الإعراب والصرف ومعاني الأدوات الإجراءات الإيجابية الصادقة .

الباب الثاني

أدلة التحليل النحوي

يعتمد التحليل النحوي على وسائط ذهنية ، ومعلومات موضوعية يقدمها السياق ، منها اللفظي والمعنوي والتركيب ، وبعضها عام والآخر خاص . ويتضافر هذه الوسائط والمعلومات ، تسير الإجراءات التحليلية في سبيل واضحة ، تحقق النتائج الطيبة المجدية . ويمكننا أن نضع هذه العناصر في حقلين متميزين متعاونين ، هما حقلا : الأدلة والقرائن .

والدليل في اللغة هو : المرشد الذي يوصل إلى الحقيقة القطعية ، كآثار الأقدام دليلاً على المسير ، وطرق الباب دليلاً على قادم ، والرعء دليلاً على برق ، والدخان دليلاً على نار . هذا معناه اللغوي ، أما معناه الاصطلاحي فهو ما يلزم من العلم به علمُ شيء آخر ، نحو : أحمرار الوجنة إشعاراً بذات الرقة ، واصفرار العينين إعلاماً باليرقان ، وحذف نون المثني تمييزاً للإضافة ، وقبول التسوية تعييناً للمضارعة .

وقد تلبس « القرينة » بالدليل ، مع أنها متميزة عنه ، لأنها في اللغة هي : ما يقارن الشيء ، كالنفس والزوجة للإنسان والزوج . وهي في الاصطلاح : ما يشير إلى المقصود . من لاحق الأمر أو ضميمته أو سابقته ، مفيداً خصوص المقصود . وذلك نحو قولك للمسافر : « مع السلامة » ، أي : سر مصاحباً إياها . وهذه تسمى قرينة حالية . ومن القرينة المقالية ورود « إلا » ، في مثل

قول الله تعالى : ﴿ هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ ﴾ ؟ ^(١) مشيراً إلى كون « هل » فيه للنفي .

ومن هذا القبيل أن تستعرض « ألا » مثلاً من قول الأخطل ، في هجاء جرير العجلي : ^(٢)

أَلَا تَنْهَى بَنُو عَجَلٍ جَرِيرًا ، كَمَا لَا تَنْهَى ، عَنَّا ، هِلَالُ ؟

فتوارد عليك في وظيفته المعنوية احتمالات جمّة ، منها : التحضيض والتعني والاستفتاح والتوبيخ والفعل الماضي من « الألو » أي : الاجتهاد . ولكنك تختبر هذه الاحتمالات بالسر والتقسيم ، فتستبعد قبول كل واحد منها ، لأن النظم النحوي في السياق يرفض الانسجام وتحقيق المراد من الكلام .

فلو كانت « ألا » للتحضيض لأفادت الحث الشديد على النهي . وهذا لا يناسبه الانتظام مع عدم انتهاء بني هلال ، في التشبيه . وكذلك جعلها للتمني والاستفتاح ، إذ لا يكون تمن للنهي أو تنبيه وتوكيد له في سياق هذا التشبيه بالمنفي من الانتباء . أما التوبيخ فيقتضي أن نهى بني عجل واقع يوبّخون عليه ، وهذا ما لا يتنظم مع النهي في الشطر الثاني من البيت . وأما الفعل الماضي فمردود أصلاً ، لافتقاده ذلك المعنى وتركيبه في النظم النحوي ، إذ ليس فيه معنى الإسناد ولا عناصره ، ولا سيما بدخوله على فعل « تنهى » .

فدخول « ألا » على الفعل يعني أنها ليست من الأفعال في شيء . ووجود قرينة النفي بـ « لا » مع عناصر التشبيه ، في الشطر الثاني ، يبين أن المقصود بفعل النهي في الشطر الأول هو النفي أيضاً ، ليتحقق معنى التشبيه في سياق التركيب . وعلى هذا فإن « ألا » مكوّنة من همزة الاستفهام التعجبي ، و « لا » الناقية للفعل . والمراد هو التعجب من رضا بني عجل عن سفاهة شاعرهم

جرير ، وتقيحُ ذلك لما هو عليه من الشَّبه بانضمامك بتي هلال في الغي
والسفاخة من النجاء .

ومثل هذه المواقف ، للأدلة والقرائن ، ينشر في مستويات التحليل
النحوي : وقائع صرفية ، ووظائف إعرابية ، ومعاني للأدوات . ولذلك
يحسن بنا أن نتبع مسيرته ، من تلك المستويات ، في فصول ثلاثة .

الفصل الأول

أدلة التحليل الصرفي

علم الصرف هو : أصول تُعرف بها أحوال أبنية الأفعال والأسماء ، مما لا يكون في الإعراب . وعندما يصوغ المتكلم أو الكاتب هذه المفردات ، يستعين بتلك الأصول ليبني الأفعال والمشتقات من المصادر ، على صورة المباني الصرفية المحددة . بغية التعبير عن المعاني المقصودة ، ويستخدم الجوامد أيضاً لمقاصدها الدلالية المحددة .^(١) ثم يكون عمل المحلل ، في هذا الميدان ، لمتابعة تلك العمليات وتحقيق مراميها ، ودراسة أبعادها في مواقعها الآتية .

التحليل الصرفي

يكون التحليل بتحديد بُنى هذه الكلمات ، وأنواعها وصفاتها ، وما يطرأ عليها من تغيرات ذاتية وموقعية ، وما يتوارد عليها من معانٍ صرفية ، في سياق العبارة . وعلى هذا ، فإن المراد بالتحليل الصرفي هو : تمييز العناصر اللفظية في العبارة ، لدراستها في إطار النظم ، وتحديد صيغها وخصائصها ووظائفها البنيوية ، وتفسير ما فيها من تبدل في اللفظ والصيغة والدلالة والوظيفة ، مع بيان ما تحتمله من تغير صوتي ، في مواقعها الخاص من التركيب .

وبذلك يتعرض التحليل للوزن الصرفي ، ونوع الكلمة وصفاتها فيه ، ومعناها الصرفي ، والتبدلات الصوتية الطارئة والمحتملة : بإعلال وإبدال

إدغام وحذف وزيادة وتخفيف وإمالة ووقف والتقاء ساكنين . . . مع بيان التقلبات المعنوية بين الجمود والاشتقاق . فعندما نقف على قول الله ، تبارك وتعالى ^(١) : ﴿ قَالَتْ : إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا ، وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً . وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ . وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ ، فَنَاظِرَةٌ ؛ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ ﴾ ؟ نرى من التبدلات والتقلبات مثلاً ما يلي :

فأصل « قالت » هو « قِيلَ » على وزن : فَعَلَ ، فقلبت الواو ألفاً لتحركها بعد فتح .

والمُلُوك : جمع تكسير مفردة مَلِكٌ . وهو في الأصل مشتق على صيغة مبالغة اسم الفاعل من مصدر : مَلَكَ ، عُبِّرَ به عن اسم الذات لتوكيد المبالغة . وتسقط همزة الوصل بدرج الكلام . يوقف عليه بالسكون المجرد ، ويجوز الروم والتقاء الساكنين في الوقف .

وقَرْيَةٌ : مصدر المرة بمعنى اسم الفاعل للمبالغة ، فعله : قَرَى ، أي : جمع ، عُبِّرَ به عن اسم الذات لتوكيد المبالغة . يوقف عليه بالسكون المجرد مع إبدال التاء هاء . وتجاوز إمالة الفتحة في الوقف .

وأَفْسَدُوا : زيدت فيه الهمزة للجعل ، ويجوز حذفها بعد نقل حركتها إلى التنوين قبلها . وضمة الدال بناء إعرابي لا نتعرض له .

وأَعِزَّةَ : جمع قلة على وزن : أَفْعِلَةٌ . مفردة عَزِيزٌ . وهو مشتق على صيغة الصفة المشبهة للمبالغة من مصدر : عَزَّ يَعِزُّ ، عُبِّرَ به عن اسم الذات لتوكيد المبالغة . وأصل الجمع « أَعِزَّةٌ » ، فنقلت حركة الزاي الأولى إلى الساكن قبلها ، وأدغمت الزاي في الثانية . وهو إدغام كبير واجب ، يوقف عليه بالسكون المجرد مع إبدال التاء هاء ، وتجاوز إمالة فتحة الزاي في الوقف . ويجوز حذف الهمزة بعد نقل حركتها إلى الواو الساكنة قبلها .

وأهْل : مصدر بمعنى اسم الفاعل للمبالغة فعله : أهْلَ يَأْهُلُ ، (٣) عَبَّرَ بِهِ عن اسم الذات لتوكيد المبالغة . وقد يوصف به فيكون فيه توكيد المبالغة .

وَأَذَلَّةٌ : جمع قلة أيضاً على وزن : أَفْعِلَةٌ ، مفردة ذَلِيلٌ . وهو مشتق على صيغة الصفة المشبهة للمبالغة من مصدر : ذَلَّ يَذِلُّ ، ويابق على معناه الوصفي . وأصل الجمع « أَذِلَّةٌ » ، فنُقلت حركة اللام الأولى إلى الساكن قبلها ، وأدغمت اللام في الثانية . وهو إدغام كبير واجب . يوقف عليه بالسكون المجرد مع حذف التنوين وإبدال التاء هاء . وتجاوز إمالة الفتحة في الوقف ، ويجوز جعل الهمزة بينَ بين في الدرج . وفي الدرج أيضاً يبدل التنوين واوا فتدغم في الواو بعدها .

ومُرْسِلَةٌ : اسم فاعل مؤنث من مصدر : أَرْسَلَ ، أصله « مُؤَرِّسِلَةٌ » . والهمزة مزيدة للتعدية ، حذفت منه حملاً على حذفها من الفعل المضارع . يوقف عليه بالسكون المجرد مع حذف التنوين وإبدال التاء هاء . وتجاوز إمالة الفتحة قبل الباء . وفي الدرج يجوز حذف الهمزة من « إِلَيْهِمْ » ونقل حركتها إلى التنوين .

وَهَدِيَّةٌ : فَعِيلَةٌ ، بمعنى اسم المفعول للمبالغة من مصدر : أَهْدَيْ ، عَبَّرَ بِهِ عن اسم الذات لتوكيد المبالغة . والتاء مزيدة فيه للنقل من الوصفية إلى الاسمية ، لأنه من الصفات الغالبات . وأصله « هَدِيَّةٌ » ، فأدغمت الباء الأولى في الثانية . وهو إدغام صغير واجب . والوقف مثل : أذلة .

وناظِرَةٌ : اسم فاعل مؤنث من مصدر : نَظَرَ . وفي الدرج يبدل التنوين ميماً ، لوجود الباء بعده . والوقف مثل : أذلة ، ولا تجوز إمالة الفتحة لأنها على راء .

والمرسلون : جمع مذكر سائم أطلق على مفرد للتعظيم ، إذ المرسل رجل واحد من أشرف القوم . وهو اسم مفعول من مصدر : أَرْسَلَ ، عَبَّرَ بِهِ

عن اسم الذات للمبالغة . وأصله « مُؤرَّسَلٌ » ، والهمزة مزيدة للتعدية ، حذفت منه حملاً على حذفها من الفعل المضارع المبني للمجهول : أُرْسَلُ . يوقف عليه بالسكون المجرد ، ويجوز الروم في الوقف والتقاء الساكنين . وفي الدرج تحذف همزة الوصل .

الأدلة والقرائن في أبنية الكلمة

يعتمد التحليل الصرفي على الأدلة والقرائن اللفظية التركيبية ، لتحديد نوع الأسماء المعربة والأفعال المتصرفة ، في البناء التسمي من الاسمية والفعلية . أما حروف المعاني ، وما يشبهها من أسماء مبنية وأفعال جامدة ، فلا تستجيب للإجراءات الصرفية ، لما هي عليه من الجسود وعدم التصرف . وقد اكتشف العلماء خصائص مميزة لكل من الاسم والفعل ، تكون أدلة لتعيين نوع الكلمة ، من ذلك التقسيم ^(٤) .

ففي الاسم يُستدل بتلبس صيغة من أبنية الأسماء الخاصة ، وبالدلالة على مسمى كالحدث أو الذات أو الموصوف مع الصفة . ثم يكون الاسم قابلاً لبعض ما يلي : التنوين والجر ، والتعريف والإضافة والنداء ، وطرفي الإسناد في الجملة الاسمية ، والاتصال بضمائر الجر ، والتصغير والنسبة والوصفية ، والتأنيث والتثنية والجمع .

أما الفعل فيُستدل عليه بتلبس صيغة من أبنية الأفعال الخاصة أيضاً ، وبالدلالة على الحدث مع الزمن ، ماضياً أو حاضراً أو مستقبلاً . ثم يكون قابلاً لبعض ما يلي : الإسناد إلى الاسم ، والاتصال بضمائر الرفع والنصب وتاء التأنيث ، ونوني التوكيد وأحرف المضارعة والتسوية ، والشرط والجزم ، ودخول « قد » و « لم » و « لن » ، ومن هذه الخصائص ما يكون للفعل الماضي ، ومنها ما يكون للمضارع ، ومنها ما يكون للأمر .

وهذه الأدلة المعروفة تكون معايير ومقاييس ، يستعين بها المحللون ،

للحكم على الكلمة بوضعها في حقل الاسمية أو الفعلية ، فيكون لدينا إجراءات محققة السداد غالباً . وقد يرد في ظاهر النصوص ما يخل بذلك ، ويوهم الخلاف ، فالرسم المصحفي ، لمثل قول الله تعالى : ﴿ وَلَيَكُونَنَّ مِنَ الصَّاعِرِينَ ﴾ ، و ﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴾ ، ^(٥) لا يعني التنوين فيه أن الكلمتين المتصلتين به اسمان ، لأنه في الحقيقة هو نون التوكيد الخفيفة ، رسمت كالتنوين اصطلاحاً ، دلالة على أنها تبدل في الوقف ألفاً . ثم قد يلحق التوكيد اسماً أو فعلاً ماضياً ، والتنوين فعلاً أو حرفاً ، ^(٦) لأسباب ليجية أو بلاغية أو فنية . وهذا لا يعني تداخل الصيغ والتركيب ، ولا بد من الاحتراس في التمييز والتفصيل ، قبل الحكم في التحليل وتحديد الحقول للمفردات .

وقد يكون للكلمة أحد تلك الأدلة أو بعضها ، وقد تتضافر عدة أدلة وقرائن مقالية أو حالة لتحقيق الحكم المقصود . مثال ذلك أن « آتى » ، في النص القرآني الكريم ^(٧) : ﴿ قَالَ عِفْرِيتٌ مِنَ الْجِنِّ : أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ تَقُومَ مِنْ مَقَامِكَ . . . قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ : أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ ﴾ ، يحتمل أن يكون اسم فاعل من مصدر « آتى » وزنه « فاعِلٌ » ، والهمزة أصلية فيه والألف بعدها زائدة ، وأن يكون فعلاً مضارعاً وزنه « أفعلٌ » ، والهمزة حرف مضارعة والألف مبدلة من همزة .

هذا ما ذهب إليه كثير من العلماء ، ^(٨) لأن الظاهر يساعد كلاً من الاحتمالين ، في الصيغة والمعنى . وقد رجح بعضهم اسم الفاعل لأنه أنسب بمقام ادعاء الإتيان في المدة المذكورة ، أو لأن الأصل في الخبر هو الأفراد ، وقراءة الإمالة للألف تقتضي أنها زائدة لا مبدلة من همزة . وهذه ، كما ترى ، قرائن من المثال والمقام ، تساعد الوجه الأول . غير أنك لو رجعت إلى سياق النظم الكريم لكان لك من الأدلة ما يخالف ذلك ، ويرجح

الوجه الثاني .

فالآيتان المذكورتان هما جواب لآية متقدمة جاء فيها ، على لسان سليمان ^(٩) : ﴿ أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِيهَا ، قَبْلَ أَنْ يَأْتُونِي مُسْلِمِينَ ﴾ . والسؤال هنا صيغته بالفعل المضارع ، والمعهود غالباً في نظم الكلام أن يكون الجواب على نمط السؤال . فالأولى حمل « آتي » على الفعلية أيضاً ، وهذه قرينة لفظية ترجح ما ذكرنا .

وثمة دليل من السياق أيضاً . فالأصل في اسم الفاعل ، إذا أضيف إلى مفعوله في المعنى ، أن يُخْبَرَ به عما قد وقع وانقضى فيما مضى . ^(١٠) وهذا منافٍ لما أخبر به هنا من احتمال الوقوع مستقبلاً . أما الخبر بالفعل المضارع فهو أوجه وأقرب إلى الملاءمة والانسجام ، في مثل هذا السياق ، حتى لكأنه قيل : أنا سوف آتيك به . ولا يُحتج هنا بقوله ، عز وجل ^(١١) : ﴿ وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا ﴾ ، لأن هذا خبر عن المستقبل بلفظ الماضي لتحقق وقوعه حتماً ، والتعبير باسم الفاعل يؤدي ذلك خير أداء .

ومن هذا القبيل كلمة « أخرج » في بيت سالم بن وابصة : ^(١٢)

وَلَا أَن نَفْسِي يَزِدُّهَا وَعِيدُكُمْ

وَلَا أَنَّنِي بِالْمَشْيِ ، فِي الْقَيْدِ ، أَخْرَقُ

فهني تحتمل أن تكون صفة مشبهة من الخرق ، وهو الاضطراب ، وأن تكون فعلاً مضارعاً من ذلك المعنى . غير أن الخبر لـ « أن » الأولى بجملة « يزدهي » يرجح الفعلية ، لتصير جملة « أخرج » من الفعل والفاعل في محل رفع خبراً لـ « أن » الثانية .

وعندما تتحرى قول جميل بن معمر : ^(١٣)

إِذَا قُلْتُ : مَا بِي ، يَا بُنَيَّةُ ، قَاتِلِي

مِنَ الْوَجْدِ ، قَالَتْ : ثَابِتٌ ، وَيَزِيدُ

وإن قلتُ : رُدِّي بعضَ عَقْلِي ، أَعِشْ بِهِ
مَعَ النَّاسِ ، قَالَتْ : ذَاكَ مِنْكَ بَعِيدُ
فَلا أَنَا مَرْدُودٌ ، بِمَا جِئْتُ طَالِبًا ،
وَلَا حُثْبًا ، فِيمَا يَبِيدُ ، يَبِيدُ

تَبْدَى لَكَ الْأَحْكَامُ الْبَالِيَةُ :

قُلْتُ : فِعْلٌ ، لِمَا هُوَ عَلَيْهِ مِنْ صِغَةِ الْفَعْلِيَّةِ ، وَلِدَلَالَتِهِ عَلَى الْحَدَثِ مَعَ
الزَّمَنِ ، وَلِإِسْنَادِهِ إِلَى الْفَاعِلِ ، وَاتِّصَالِهِ بِضَمِيرِ الرَّفْعِ . وَمِثْلُهُ : جِئْتُ .

وَبُيِّنَتْ : اسْمٌ ، لِمَا هُوَ عَلَيْهِ مِنْ صِغَةِ الْاسْمِيَّةِ ، وَلِدَلَالَتِهِ عَلَى الذَّاتِ
وَالْإِسْمِ الْعِلْمِ ، وَقَبُولِهِ النِّدَاءَ وَالتَّصْغِيرَ وَالتَّأْنِيثَ .

وَقَاتِلِي : يَحْتَمِلُ الْاسْمِيَّةَ وَالْفَعْلِيَّةَ ، لِمَا هُوَ عَلَيْهِ مِنْ صِغَةِ فِعْلِ الْأَمْرِ
وَاسْمِ الْفَاعِلِ مِنَ الْقَتْلِ ، وَلَا تَتَّصِلُ بِضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ أَوْ الْمُخَاطَبَةِ . غَيْرَ أَنَّ
قَرِينَةَ الْإِبْتِدَاءِ بِـ « مَا » الْمَوْصُولَةِ ، وَاقْتِضَائُهَا خَبَرًا لَا يَنْسَبُ الْأَمْرَ بِالْقَتْلِ ،
تُعَيِّنُ اسْمِيَّةَ « قَاتِلٍ » بِكَوْنِهِ خَبَرًا مَضَافًا إِلَى ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ .

وَالْوَجْدِ : اسْمٌ ، لِمَا هُوَ عَلَيْهِ مِنْ صِغَةِ الْاسْمِيَّةِ ، وَلِدَلَالَتِهِ عَلَى الْحَدَثِ
مَجْرَدًا مِنَ الزَّمَانِ ، وَدُخُولِ التَّعْرِيفِ عَلَيْهِ وَقَبُولِهِ الْجَرِّ .

وَقَالَتْ : فِعْلٌ ، لِمَا هُوَ عَلَيْهِ مِنْ صِغَةِ الْفَعْلِيَّةِ ، وَلِدَلَالَتِهِ عَلَى الْحَدَثِ
مَعَ الزَّمَنِ ، وَلَا تَتَّصِلُ بِتَأْنِيثِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ .

وَتَأْتِي : اسْمٌ ، لِمَا هُوَ عَلَيْهِ مِنْ صِغَةِ الْاسْمِيَّةِ ، وَلِدَلَالَتِهِ عَلَى مَوْصُوفٍ
وَصِفَةٍ ، وَكَوْنِهِ خَبَرًا لِمَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ ، وَقَبُولِهِ التَّنْوِينَ . وَمِثْلُهُ : طَالِبًا ، مَعَ
كَوْنِهِ حَالًا .

وَيَزِيدُ : يَحْتَمِلُ أَنَّهُ فِعْلٌ مُضَارِعٌ أَوْ اسْمٌ عَلَمٌ ، بِقَرِينَةِ احْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ
« ثَابِتٌ » اسْمًا عَلَمًا . إِلَّا أَنَّ قَرِينَةَ الْعُطْفِ بِالْوَاوِ عَلَى « ثَابِتٍ » ، لِقَصْدِ

حصول الزيادة للوجد في المستقبل ، تُعَيَّن الفعلية ، فتكون الياء في أوله دليلاً على الفعلية ، وهي حرف مضارعة .

ورُدِّي : فعل . لما هو عليه من صيغة الفعلية ، ولدلالته على الحدث الأمري المقرون بزمن المستقبل ، وإسناده إلى الفاعل ، واتصاله بضمير الرفع للمخاطبة .

وبَعْضَ : اسم ، لما هو عليه من صيغة الاسمية ، ولدلالته على الذات ، وقبوله المنعولية والإضافة .

وعَقَلِي : مثل « بعض » ، مع ملاحظة قبوله الجر والإضافة إليه .
وأَعِشْ : فعل ، لما هو عليه من صيغة الفعلية ، ولدلالته على الحدث مع الزمن ، وإسناده إلى الفاعل ، واتصاله بهمزة المضارعة ، وقبوله الجزم .
والنَّاسِ : اسم ، لما هو عليه من صيغة الاسمية ، ولدلالته على الذات والجمع ، وقبوله التعريف والجر .

وبَعِيدُ : اسم ، لما هو عليه من صيغة الاسمية ، ولدلالته على موصوف وصفته ، وقبوله الخبرية للمبتدأ اسم الإشارة . ومثله : مردود . مع زيادة قبوله للتنوين .

وحُبِّيَّا : اسم ، لما هو عليه من صيغة الاسمية ، ولدلالته على الحدث مجرداً من الزمان ، وقبوله الابتداء لخبر يلي بعد ، وقبوله الإضافة إلى ضمير الجر .

ويَبِيدُ : فعل ، لما هو عليه من صيغة الفعلية ، ولدلالته على الحدث مع الزمن ، وقبوله الإسناد إلى فاعل مضمّر ، وقبوله حرف المضارعة .

وقد يشكل على النحاة تعيين نوع الكلمة ، كما كان في صيغة « حاشا » ، من قول الله تعالى ^(١٤) : ﴿ حَاشَ لِلَّهِ ﴾ . فقد استدل بعضهم على أنها فعل ^(١٥) ،

بورود حرف الجر بعدها ، وبالتصرف فيها إذ قيل : حاشى وحاش وحشى .
فالمعنى : جانب يوسف المعصية لأجل الله . غير أن هذا الاستدلال ينفي
الحرفية ^(١٦) ولا يثبت الفعلية ، إذ التصرف والدخول على الحرف قد يردان
في الأسماء أيضاً . والدليل على اسميتها قراءة « حاشاً » معربةً بالتثوين .
ففي مرادفة للبراءة والتنزيه ، كأنه قيل : تنزيهاً لله وبراءة له ! ^(١٧)

وربما تبادر إلى الذهن ، من بعض التراكيب ، ما هو مخالف لحقيقة
اللفظ . بسبب ما يورثه ظاهر الكلام . فقول النابغة الجعدي ، يصف ما
تركته الخيل بعد الغارة : ^(١٨)

كَأَنَّ الْغُبَارَ ، الَّذِي غَادَرَتْ ضُحَيًّا ، دَوَاخِنُ مِنْ تَنْضُبٍ

قد يُظن أن « تنضب » فيه ، بما هو عليه من صيغة « تَفْعُل » ، فعل مضارع
حرك بالكسر للضرورة . إلا أن دخول حرف الجر عليه دليل قاطع بالاسمية
دون الفعلية . ثم إن المعنى اللغوي يؤكد هذه الدلالة القاطعة . فالتنضب :
شجر ضخيم يبدو للناظر مغبراً كاليابس ، ودخان حريقه أبيض مثل الغبار .
وإنما سُمِّيَ بذلك لقلة مائه ، فهو كالناضب لا ماء فيه . وبهذا يستقيم المعنى
العام للبيت ، وتتضح العلاقات والوظائف في السياق التركيبي .

وأظهر من هذا ما جاء في قول امرأة أعرابية ، تسحر زوجها بالرقى
المزعومة : ^(١٩)

أَخَذَتْهُ ، بِالْيَنْجَلِبِ فَلَا يَرْمُ ، وَلَا يَغِبُ
وَلَا يَزَلُ عِنْدَ الطَّنْبِ

فقد يُتوهم أن « الينجلب » فعل مضارع أيضاً ، أقحمت قبله « أل » ضرورة ،
أو أدخلت عليه وهي اسمية موصولة بمعنى « الذي » ، أي : الذي ينجلب به
المرء . ولكن المعنى اللغوي فيه دلالة قاطعة بغير ذلك ، إذ الينجلب : خروزة

يُجلب بها الإنسان إلى أمر لا يريد ، ويقال لها أيضاً : التَّجْلِبَةُ . (٢٠)

وليس من هذا قول الفرزدق : (٢١)

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرَضَى حُكُومَتُهُ وَلَا الْأَصِيلِ ، وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ
فوجود « آل » هنا ليس دليلاً على أن « تُرَضَى » اسمٌ وزنه : فُعْلَى ، من
« تَرِياض » (٢٢) المذكور في أسماء النساء ، وصفةٌ للحكم ، إذ لا تصرف
لمادة « ترض » فيما استعمله العرب ، ولا مجال لصياغة « فُعْلَى » منها .
وعلى هذا فإن احتمال الاسمية لا يصح هنا ، والفعلية هي الصواب ، لأن
المعنى : مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ الَّذِي تُرَضَى حُكُومَتُهُ . فـ « آل » هي اسمية موصولة
دخلت على الفعل المضارع المبني للمجهول ، وهذا أمر معروف وجائز في
الشعر والنثر . (٢٣)

وكذلك الشأن في قول الأعشى ، يصف الذين أدمنوا شرب الخمر : (٢٤)
لَا يَسْتَفِيقُونَ مِنْهَا ، وَهِيَ رَاهِنَةٌ إِلَّا بِ « هَاتِ » ، وَإِنْ عَلَّوْا ، وَإِنْ نَهَلُوا
فورود الباء لا يدل على اسمية « هَاتِ » ، وإن بدا الكسر في الآخر أيضاً .
وعدم التنوين في مثل هذا الموقع ينافي الاسمية ويوجه إلى الفعلية ، إذ
ليست هذه الصورة مما يوجب البناء على الكسر في صيغ الأسماء المتصرفة ،
ولا معنى لـ « هَاتِ » في تصرف « هوت » أو « هيت » . وإذا علمنا أن معنى
هَاتِ : أعطِ وناول ، تحقق لدينا أنه فعل أمر أصله « آتِ » ، فأبدلت الهمزة
هاء ، (٢٥) وأنه هنا وارد على الحكاية ، إذ التقدير : بقولهم هَاتِ . فالباء لها
مجرور محذوف ، وهَاتِ : في محل نصب مفعول به للمصدر « قول » . (٢٦)

ومن هذا القبيل ما جاء في بيت امرئ القيس : (٢٧)

أَلَا هَلْ أَنَا هَا ، وَالْحَوَادِثُ جَمَةٌ ، بَأَنَّ امْرَأَ الْقَيْسِ بْنِ تَمْلِكٍ بَيَقْرَا ؟

فـ « تملك » هنا ليس في الأصل اسماً مضافاً إليه ، ممنوعاً من الصرف

للعلمية والتأنيث . وإنما هو فعل مضارع من المُلْك ، عبَّرَ به عن الاسم العلم لأم الشاعر . فمنعهُ من الصرف للعلمية مع النقل من الفعلية . و قد روي : « تَمْلِكُ » على الحكاية أيضًا .

وكذلك ما تراه في قول جميل بثينة : (٢٨)

أَبُوكَ حُبَابٌ سَارِقُ الضَّيْفِ بُرْدَةٌ وَجَدُّي ، يَا حَجَّاجُ ، فَارِسٌ شَمْرًا

فالمعروف أن صيغة « فَعَّلَ » خاصة بالأفعال ، وليس لها في الأسماء حضور أصلاً ، ولا يصح كون « شَمْرٌ » فعلاً لأمرين : أولهما فساد المعنى ، والثاني إضافة « فارسٌ » إليه . وهذان دليلان يوجبان أن يكون « شَمْرٌ » اسماً ، وهو الصواب ، إذ المراد به اسم فرس مشهورة كانت لجدة جميل . فهو منقول من الفعلية إلى الاسمية .

وقد يكون اللفظ صريحاً في صيغته ، فيتوهم بعض الناس غير الصواب . ومن ذلك أن ابن هشام الأنصاري سمع مَنْ يُعَرِّبُ « أَلِهَاكُمُ التَّكَاثُرُ » : (٢٩) مبتدأ وخبراً ، على غرار : المنطلقُ زيدٌ . فقد ظن المُعَرِّبُ « أَلِهَاكُم » اسماً لورود « أل » في أوله . ولو تجاهلنا دلالة المعنى ، وتوجهنا إلى اللفظ وحده ، لورد على هذا المُعَرِّبُ أن « هَاكُم » ليس له دلالة معنوية ، إذ لا يُعلم من « التَّهْكُم » ما جاء على مثل هذا اللفظ ، ولا ما كان من صيغ لها أصل ثلاثي مجرد .

أضف إلى ذلك أن « هَاكُم » إذا زعمته اسماً كان على وزن : فاعِلٌ . وهذا مفتود في أبنية الأسماء العربية ، (٣٠) فلا يصح حمل الكلمة هذه على الاسمية . فإن ادعيت أنها اسم على وزن : فَعَّلَى ، من مصدر : أَلِهَ ، أي : اشتاق ، أو مثني مفرده « أَلَهُ » مصدر : أَلِهَ ، أي : تحير ، وهو مضاف إلى ضمير المخاطبين ، كنت قد ذهبت إلى ما لا يصح له معنى في هذا التركيب .

ذلك لأن ما بعده - وهو قوله ، جلّ وعلا (٣١) : ﴿ حَتَّى زُرْتُمُ الْمَقَابِرَ ﴾ - يقتضي حدثاً له استمرارٌ في الماضي ونهايةً زمانيةً دلت عليه « حتى » ، وليس في الجملة الاسمية المزعومة شيء من هذا . ثم إن الهمزة في « أل » من الآية الكريمة همزة قطع ، وهي مع اللام من أصل الكلمة لا للتعريف ، فلا مجال للافتراض وتوهم الاحتمالات الخيالية ، وقد قطعتُ جبهة قول كل خطيب .

على أن هذا كله لا يمنع احتمال وجنين في بعض المواقع ، تبعاً لتقديرين مختلفين في السياق ، فوصف الخمر في بيت عمرو بن كلثوم : (٣٢)

مُشَعَّشَةً ، كَأَنَّ الْحُصْنَ فِيهَا إِذَا مَا الْمَاءُ خَالَطَهَا سَخِينَا

ترى فيه أن « سخينا » يختلف تحديد نوعيته من الاسمية والفعلية ، بحسب تعيين الوظيفة التركيبية لـ « إذا » . فإن جعلتها ظرفية زمانية بمعنى : حين ، تتعلق بالخبر المحذوف لـ « كَانَ » ، تحقق أن « سخينا » : حال منصوبة عن الماء ، أي : إذا خالطها الماء في هذه الحال . وإن جعلت « إذا » شرطية تعينت الفعلية في الكلمة الأخيرة من البيت ، وكان التقدير : إذا مُزجت بالماء ، وشربناها ، سخينا بالماء واستهلكناه .

وقريب من هذا ما تراه في قول الراجز : (٣٣)

مَنْ رَوَّلَ الْيَوْمَ ، لَنَا ، فَقَدْ غَلَبَ خُبْرًا بِسَمَنِ ، فَيُؤَوِّعُنَا النَّاسَ جَبْ

فإذا جعلت الضمير « هو » عائداً على « مَنْ » تعين أن « جَب » فعل ماضٍ بمعنى : غلب ، والتقدير : فالذي يفعل ذلك عند الناس جَبَّ الآخرين وتغلب عليهم . وفي هذا تأكيد لما في آخر البيت الأول . وإن جعلت الضمير عائداً على المصدر المضمّن في « رَوَّلَ » ، أي : الترويل ، كان التقدير : فهذا الفعل عند الناس جَبٌّ ، أي : غلبة وانتصار .

وهكذا ترى أن الخصائص المختلفة قد تتقابل ، لتسير في اتجاهين متنافيين من خدمة التحليل الصرفي ، أو تتضافر لتيسر عمليات التحليل الصرفي ، بتعيين نوع الكلمات في حقول الاسمية أو الفعلية . وعندما تلتبس أحوال بعض المفردات وتكاد تحتل وجهتين ، تقدم قرائن المقال أو الحال عوناً ظاهراً لترجيح كفة أحد الجانبين ، وتعيين الحقل الواقعي لما أشكل .

مراحل التحليل الصرفي

تتوزع الإجراءات العملية للتحليل ، من المستوى الصرفي ، على مراحل ثلاث ، بالانتقال من الظاهر إلى الخفي كالمحتمل من الصفات والمعاني والتصرف . وفي كل مرحلة من هذه الثلاث ، يسير الإجراء من الأعم إلى العام ، فالخاص فالأخص . وكأنه يتدرج في الانتقال بين ضلعي زاوية حادة ، متوجهاً إلى رأسها . وبذلك ينتهي إلى أخص ما يكون من الصفات للمفردة المحللة . ويمكننا أن نعرض تلك المراحل فيما يلي :

١ - تحليل بنية الكلمة : وهنا يسطر المحلل الظواهر الجلية من صور المفردة ، لتحديد صفاتها الصرفية . فيبدأ بالوزن الصرفي ، معتمداً الفاء والعين واللام والحركات والسكون وحروف الزيادة ، مع مراعاة تتابع الأصوات وما في الكلمة من زيادة أو حذف أو قلب مكاني . نحو : (٣٤)

زَهَرَ : فَعَلَ وَلَدَ : فَعَلَ أَعْمَلَ : أَفْعَلَ مَنصُورٌ : مَفْعُولٌ
سَامٍ : فَاعٍ يَدٌ : فَعٌ قَيْسِيٌّ : فُلُوعٌ .
سَمَحَ : فَعَلَ عَمِلَ : فَعَلَ أَسْمَعَ : أَفْعَلَ انْتَقَلَ : افْتَعَلَ
أَعْطَى : أَفْعَ خَذَ : عَلَ أَيْسَ : عَمِلَ .

ومن هذه العملية المادية الظاهرة جداً ، يتبين لنا بعض خصائص المفردات من تجرد وزيادة . ولكي يكون الحكم في هذا الجانب مبنياً على الحقيقة ، يجب في الأسماء إسقاط : علامات التعريف والتنكير (٣٥)

والتأنيث والنسبة والتصغير ، والتثنية والجمع السالم ، وحروف الإعراب
والندبة والسكت . وذلك على النحو التالي :

فالجَبَل : ثلاثي مجرد ، والكِتَاب : ثلاثي مزيد فيه حرف ، والمُسْتَقْبَل :
ثلاثي مزيد فيه ثلاثة ، وَيَيْتٌ : ثلاثي مجرد ، وناجِحَةٌ : مزيد فيه حرف
واحد ، وسُودَانِيٌّ : مزيد فيه حرفان ، وأَصْحَابٌ : مزيد فيه حرفان ،
وإِسْتِعْمَالَانِ : مزيد فيه أربعة ، ومُسْتَغْفِرُونَ : مزيد فيه ثلاثة ، وصالِحَاتٌ :
مزيد فيه حرف واحد ، وأَخُوكَ : مجرد محذوف اللام ، وواقِلْبَا : مجرد ،
وإسلاماءٌ : مزيد فيه حرفان .

أما الفعل فلنكي يصح الحكم عليه ، في هذا الجانب أيضاً ، يجب أن يُردَّ
إلى صيغة الماضي المبني للمعلوم والمسند إلى المفرد الغائب المذكر .
فقولنا « يَتَعَلَّمُونَ » يردُّ إلى « تَعَلَّمَ » ليتضح أنه ثلاثي مزيد فيه حرفان .
و « اخْشَوْشُوا » يُجْعَل « اخْشَوْشَ » ليتبين أنه مزيد فيه ثلاثة . و « يُنْصَرُونَ »
نعيده إلى « نَصَرَ » ليتحقق أنه مجرد . و « يَنْتَظِرُونَ » يعاد إلى « انتَظَرَ » ليقال :
إنه مزيد فيه حرفان .

وفي عناصر الأسماء والأفعال ، لا بد من ردِّ ما حُذف في الرسم
اصطلاحاً . فالاسم العَلَم « طاوس » مثلاً يلاحظ أنه في الأصل « طاووس » ،
وهو ثلاثي مزيد فيه حرفان . ولفظ الجلالة « الله » : أصله « إله » مزيد فيه
حرف واحد . والناس : أصله « أناس » مزيد فيه حرف واحد . والرحمن :
أصله « رحمان » مزيد فيه حرفان . و انتصرت ؟ هو في الأصل « انتصر »
وهمزة القطع قبله للاستفهام ، حذفت بعدها همزة الوصل ، وألحقت بآخره
تاء الفاعل . فهو فعل ثلاثي مزيد فيه حرفان . ويراعى أيضاً ما حُذف
للإعراب أو للوقف ، أو لتخفيف الهمز ، أو لالتقاء الساكنين ، أو في رسم
المصاحف ، أو في ضرائر الشعر وقوافيه . (٣٦)

وكذلك شأن ما زيد في الرسم اصطلاحاً ، تجب مراعاته حين التحليل .
فَعَمَرُوا : مجرد . ومائة : مجرد محذوف اللام أيضاً . والشَّمَال : مزيد فيه
حرف واحد . واللَّعِب : مجرد . وَذَهَبُوا : فعل ثلاثي مجرد زيدت في آخره
الآلف للتفريق بين واو الجماعة والواو التي هي لام الفعل في مثل « يدْعُو » .
ومن هذا أيضاً الآلف في آخر نحو : لا تذهبوا ، واجلسوا . ويراعى أيضاً ما
يزاد للتركيب كالآلف قبل نون التوكيد ، في نحو : اصبراً واصبرِناً ، أو
في الوقف ، أو في رسم المصاحف ، أو في ضرائر الشعر والقوافي للإطلاق
والترنم والغلو . (٣٧)

ولكي تتضح لنا الصفة الحقيقية للكلمة المحللة ، من ثلاثية ورباعية
وخماسية وتجرد وزيادة ، نستعين بالوزن الصرفي ، مع التكرار لما هو مكرر
من الحروف الأصول ، وتكرار اللام أيضاً مقابل ما زاد على الثلاثة من أصول .
وبهذا فوزن سَحَاب : فعال . وهو ثلاثي مزيد فيه حرف واحد . ومثله :
أَحْمَرُ ، وَسَلَّم ، وَكَاتِب ، وَعَمُود ، وَكَبِير ، وَعَطَشَى ، وَخِذْبُ ، لأن
أوزانها : أَفْعَل ، وَقُفْل ، وَفَاعِل ، وَفَعُول ، وَفَعِيل ، وَقَعْلَى ، وَقِعَل .
وأطفال وزنه : أفعال ، مزيد فيه حرفان . وكذلك قَوَافِل ، وَمَسْرُور ،
وَمِعْطَار ، وَسَهْرَانُ ، لأن أوزانها : قَوَاعِل ، وَمَفْعُول ، وَمِفْعَال ، وَقَعْلَانُ .
وانتصار وزنه : افْتِعَال ، مزيد فيه ثلاثة . واستفهام وزنه : اسْتِفْعَال ، مزيد
فيه أربعة . وَكُذِّبُبانُ وزنه : قُعْلَعْلَانُ ، مزيد فيه خمسة .

وَعَبَّرَ وزنه : فَعْلَل . وهو رباعي مجرد ، لأن اللام الثانية من الوزن
تمثل الحرف الرابع الأصلي من الكلمة . وكذلك دِرْهَم ، وَبُرْقَع ، وَبُلْبُل ،
وَدِعِيل ، وَهَزِير ، لأن أوزانها : فِعْلَل ، وَقُفْلَل ، وَفَعْلَل ، وَفَعِيل ، وَقِعَل .
ومُزْخَرِف وزنه : مَفْعَلِل . فهو رباعي مزيد فيه حرف واحد . وكذلك :
مُعْرَبِل ، وَدِرْبَاس ، وَعُصْفُور ، وَقَنَابِل ، وَزِبَعْرَى ، لأن أوزانها : مَفْعَلَل ،

وَفِعْلَال ، وَفُعْلُول ، وَفَعَالِل ، وَفِعْلَى ، وَصَنَادِيقُ وَزَنهُ : فَعَالِيل ، فهو مزيد فيه حرفان . ومثله : زَيِّزُفُون ، وَمُضْمَحِلٌ ، وَشَعَشَعَانٌ ، وَعَنْكَبُوت ، لأن أوزانها : فَيَعْلُول ، وَهَثْعَلِل ، وَفَعْلَلَانٌ ، وَفَعْلَلُوت . واطمِئنان وزنه : افعلال ، مزيد فيه ثلاثة .

وَزَيَّرَجَدُ وَزَنهُ : فَعَلَّل . وهو خماسي مجرد ، لأن اللامين الأخيرتين تمثالان الحرفين الرابع والخامس الأصليين . وكذلك : خَزَعْبِل ، وَقِرْطَعْب ، وَجَحْمَرِش ، لأن أوزانها : فَعَلَّل ، وَفِعْلَل ، وَفَعْلَلِل ، وَعَنْدَلِيب وَزَنهُ : فَعْلَلِيل . فهو مزيد فيه حرف واحد . ومثله : سَلَسَبِيل ، في وزنه أيضاً . أما عَضْرَفُوط فوزنه : فَعْلَلُول . وأما مَرَزَنْجُوش فوزنه : فَعْلَلَنُلُول . والأول مزيد فيه حرف واحد ، والثاني مزيد فيه حرفان .

هذا ما يمكن أن يذكر في الأسماء ، والأمرفي الأفعال شبيه به . فقولك « أَكْرَمَ » على وزن : أَفْعَل ، وهو ثلاثي مزيد فيه حرف واحد . وكذلك : جَادَل ، وَعَلَّمَ ، وَجَلَّبَ ، وَسَيَّطَرَ ، وَحَوَّقَلَ ، وَدَهَوَّرَ ، لأن أوزانها : فاعَل ، وَفَعَّل ، وَفَعْلَل ، وَفَعَّلَل ، وَفَعَّلَلَل ، وَفَعْعَلَل . وتَعَالَمَ وَزَنهُ : تَفَاعَل ، وهو مزيد فيه حرفان . ومثله : تَكَلَّمَ وَتَجَلَّبَبَ ، وَتَخَيَّرَ ، وَتَمَسَّكَنَ ، وَانْحَدَرَ ، واحْتَرَمَ ، وَارِيدَ ، لأنها على أوزان : تَفَعَّل ، وَتَفَعَّلَل ، وَتَفَعَّلَلَل ، وَتَفَعَّلَلَلَل . وافتعل ، وافتعلل ، وافتعللل .

واستخرجَ وزنه : استَفَعَّل ، ثلاثي مزيد فيه ثلاثة أحرف . وكذلك : اخشوشن ، واعلوَّطَ ، واملاس ، واقعنسس ، واستلقى ، وابتضض ، لأنها على أوزان : افْعَوَّعَل ، وافْعَوَّلَ ، وافْعَالٌ ، وافْعَنَلَل ، وافْتَعَلَى ، وافْعَلَّلَل ؛ وتَسْرَبَلَ وَزَنهُ : تَفَعَّلَل ، وهو فعل رباعي مزيد فيه حرف واحد . واحررتجمَ وزنه : افْعَنَلَل ، مزيد فيه حرفان . وكذلك : اقشعرَّ ، لأنه على وزن : افْعَلَّلَل .

ثم بعد أن تحدد المجرد والمزيد ، تحاول بيان الصفات الخاصة للكلمات المحللة . فالاسم ^(٣٨) مثلاً بحسب طرفه يكون صحيح الآخر ، نحو : طفل ويَحر وغريبال وصَغِير وشيء وكلمة وقناة . ويكون أيضاً شبه صحيح الآخر ، مثل : سَيُّو وجَوَّ وعدُو ومرجُو وهُدًى ورأي ومرضي وكُرسي ، أو منقوصاً ، نظير : الداعي والوالي والمستقي والمتعالي ، أو مقصوراً كقولك : فتى وهُدًى وهوى وشذا ورِضا ولبلى ومرمى ومُتَدًى ومُسْتَهْدًى ، أو ممدوداً مثال : سماء وهناء ودُعاء وحرَاء ولِقَاء وضيَاء وحمراء وكِبرياء وسُعداء وأنبياء ، أو محذوف اللام على غرار : أب وأخ ويند ودم وغد ، واسم وشقة وفئة ومائة وشاة .

ومن حيث الجنس يكون الاسم مذكراً حقيقياً ، نحو : رَجُل وطفل وجَمَل وكلب وقِرَد ونَمِر ، أو مذكراً مجازياً مثال : نَجْم وقمر ومسح وقُرْب ورُجوع وامتحان واستقبال . وقد يكون مؤنثاً حقيقياً ، نحو : سعاد وزينب ونعامة وغصفورة ، أو مجازياً نظير : مِلْعَقَة وصحراء وذكري وعَيْن ونار وسماء ، أو لفظياً كالأسماء الأعلام : حمزة وأسامة وطرفة وفاطمة وسلوى ، أو معنوياً مثل : مريم ودعد وهند وعُقاب وأتان وقدم .

ومن حيث النوع ^(٣٩) يكون الاسم جامداً ، كالأسماء الأعلام : سعد ومِصر وحَلَب ودِجْلَة وتميم وعُثمان وعِمْران ، وأسماء الأجناس : إنسان وحيوان ونبات وحمار ونسر وبَطِيخ وزيتون وجِدَار وملعب ومِفْتَاح ومِرْآة ، وأسماء المعاني : فِهم وعِلْم وجلوس واحترام وتقديم واطمئنان وسلام وتسامح . ويكون أيضاً من المشتقات ، كأسماء الفاعلين : راكب ومُسَاعِد وسائل ومانع ومُنْتَصِر ومُتَوَاضِع ومُزَخْرِف ومُحْدَوِّب ، أو مبالغات اسم الفاعل : جَرَّاح وحَبَّور ومِقْدَام وشَهِيد وحَاطِوم وصِدِّيق وقِيدُوم ومِكْرٍ ومَلِك ومِسْكِين وهُمَزَة ومَدَاحَة .

ويكون أيضاً من أسماء المفعولين : مَعْدُود و مَدْفُوع و مَيِّمُون و مَسْذُول و مَهْيَب و مَرُوم و مُجَيَّد و مُعَاهَد و مُعْرِقَل و مُزْعَزَع و مُرَاد و مُسْتَطَاع و مُحَبَّ و مُسْتَرَدَّ ، أو مبالغات اسم المفعول : أَسِير و جَرِيح و طِاحِن و ثَقِب و قَنَص و قُدُوة و صَبُوح و نُثَار و شَرَاب و سِاسَاط و عُصَارَة و أعجوبة . أو يكون من الصفات المشبهة : بَطل و ضَخَم و فُطِن و كَرِيم و عَطِشَان و أَخْضَر و أَشِيب و سَيِّد و صَبِيف و كُبَار و طُوال و شَعْشَعَان و رَعَشَن و كُذْبُذُب و صُعْلُوك و سَيِّدَع و تَيْحَان ، أو يكون اسم تفضيل : أَوْسَع و أَكْرَم و أَجْوَد و أَكْبَر و فُضْلَى و عُظْمَى و صُفْرَى .

وقد يكون مشتقاً ، وهو من أسماء الأجناس ، كأسماء المكان أو الزمان : مَسْرَح و مَشْتَل و مَعْبَد و مَغْرِب و مَجْلِس و مَوْعِد و مَوْسِم و مُجْتَمَع و مُتَزَّع و مُسْتَوْدَع و مُسْتَقَرَّ و مُعْسَكَرَّ و مَدْرَسَة و مَطْبَعَة و مَغَارَة و مَصْحَحة ، أو من أسماء الآلة : مِصْعَد و مِلْف و مِسْن و مِسْطَرَة و مِصْحَحة و مِبراة و مِصْفَاة و مِيزَان و مِشَار و دَبَابَة و غَسَالَة و غِطَاء و حِزَام و نَاسِخَة و سَاقِيَة و سَاطُور و نَاقُوس و نَاعُورَة و طَاحُونَة و جَرَار و بَرَاد و مُحَرِّك و مُنْبِه و دِرْيَاس و جِلْبَاب و مِغْنَاط و تِلْفَاز و كِبَار .

وهذه الصفات الخاصة المتميزة المتعددة قد تكون أصلية ، في المفردات المدروسة ، وكثيراً ما تنتقل بين الصيغ المختلفة في السياقات النافذة . فالأسماء الأعلام : مُحَمَّد و عَلِي و عُثْمَان و حِسان و مِصْطَفَى و سَلِيم و هَاشِم و كَامِل و لَيْلَى و عَاتِكَة و زَهْرَاء ، هي في الأصل مشتقات يوصف بها . غير أنها نقلت من وظيفة الوصفية ، وأصبحت أسماء جامدة تدل على ذوات معينة من البشر . وكذلك ما يطلق على بعض الحيوان والنبات والأمكنة أو الأزمنة . وقد يرد عكس ذلك ، فيستعمل الاسم العلم في وظيفة الوصفية ، كقولك : هذا حَاتِمٌ في دياره ، و عُنْتَرَةٌ في الحروب .

وأمثال : الساعد والكاهل والوادي والسهل والبحر والنهر والقارب

والصاحب والناقذة والسماء والشارع والرصيف والكثيب والزميل والزبون والسكنين والخليفة والمعلم ، كانت مشتقات أيضاً ، ثم صارت في الاستعمال أسماء جنس ، يدل كل منها على فرد شائع من أفراد حقيقة ذهنية مجردة ، ولا يختص بواحد دون آخر من جنسه . ويتضح لك ذلك في مثل قول ليلي الأخيلية : (٤٠)

وَأَقْسَمْتُ ، لَا أَنْفَكَ أَبْكِيكَ ، مَا دَعَتُ عَلَى غُصْنٍ وَرَقَاءُ ، أَوْ طَارَ طَائِرُ
فَالْغُصْنُ : أصله يسكون الصاد ، وحركت بالضم إتياعاً لحركة ما قبلها .
وهو مشتق على صيغة « فَعَلَ » بمعنى اسم المفعول للمبالغة من مصدر :
غُصِنَ ، أي : مَدَّ وَطُوِّلَ ، ونقل إلى الدلالة على ما يُمدُّ من ساق الشجرة .
ويتضح هذا المعنى في قول المتنبّي مادحاً :

لَوْ تَعَقَّلَ الشَّجَرُ الَّتِي قَابَلَتْهَا مَدَّتْ ، مُحْيِيَةً ، إِلَيْكَ الْأَغْصَانَا

والورقاء : صفة مشبهة تفيد المبالغة من مصدر : وَرِقَ ، أي : اغْبَرَّ في سواد ، ثم غُبِرَ به عن الحمامة لونها الورقة لتوكيد المبالغة . والطائر : اسم فاعل من مصدر : طَارَ ، أصبح في الاستعمال يدل على الحيوان الذي يحلق في الهواء بجناحين .

والفعل أيضاً لا بد من بيان صفاته الخاصة ، إذ يكون ماضياً أو مضارعاً أو للأمر ، ومبنيًا للمعلوم أو المجنول ، ومتصرفاً أو جامداً . فمن الجوامد : ليس وعسى ونعم وبئس وتبارك وطالما ويسوى وهب وهات وتعال . ثم يتصف الفعل بأنه صحيح ليس في أصوله حرف علة ، نحو : جلس وكتب وأخذ وسأل وزلزل وطمان ، أو سالم ليس في أصوله حرف علة أو همزة ، مثل : سمع وفهم وخرج ودحرج وبعثر واشمخر ، أو مهموز أي : في أصوله همزة أو أكثر ، نظير : أسر وأكل ورأف وجار وقرأ وبدأ وطاقأ واشمأز ، أو مضعف من أمثال : شب وعد وجل وهم وقلقل وحمحم وقببته .

ويكون الفعل معتلاً ، أي : في أصوله واو أو ياء . فإذا كان ذلك في أوله قيل : إنه مثال ، نحو : وَعَدَ وَوَقَفَ وَوَلَدَ وَيَسَّ وَيَمُنَ . وإذا وقع ذلك في وسطه قيل إنه أجوف ، نظير : حَوَلَ وَهَيَّفَ وَيَعُودُ وَيَسِيرُ . وإذا توضع في طرفه قيل إنه ناقص أمثال : سَرَوْ وَبَقِيَ وَيرْجُو وَيرْمِي . فإن اعتل من الثلاثي فاؤه ولامه كان لفيثاً مفروقاً ، كقولك : وَلِيَّ وَوَرِيَّ وَوَشَى وَوَقَى وَيَدِي . وكذلك يسمى الرباعي إن اعتلت فاؤه ولامه الأولى ، أو عينه ولامه الثانية ، كما هو في : وَسَّوَسَ وَيَهَيَّهَ وَوَقَّى وَعَاعَى . وإن اعتلت عين الثلاثي ولامه قيل : إنه لفيث مقرون ، على غرار : رَوَّى وَقَوَّى وَشَوَّى وَطَوَّى .

ويتميز الفعل الثلاثي المجرد بأنه غالباً ما يكون متوضعاً في نمط معين ، حين يتصرف بين الماضي والمضارع والأمر ، فتكون حركة العين ذات طابع واحد يمثل وجهة محددة . وقد جُمعت تلك الأنماط في أبواب ستة . فإذا كان على وزن : فَعَلَ يَفْعُلُ ، وصف بأنه من الباب الأول ، نحو : شَكَرَ يَشْكُرُ وسما يسمُو . وإذا كان على وزن : فَعَلَ يَفْعِلُ ، وصف بأنه من الثاني ، مثل : عَرَفَ يَعْرِفُ وقَضَى يَقْضِي . وما انتظم في : فَعَلَ يَفْعَلُ ، قيل : إنه من الثالث ، نظير : سَحَبَ يَسْحَبُ ورَعَى يرْعَى . ويقال : إنه من الرابع ، إذا جاء من : فَعِلَ يَفْعَلُ ، نحو : عَلِمَ يَعْلَمُ ورَضِيَ يَرْضَى ونَامَ ينام . ومن الخامس ما ورد على : فَعَلَ يَفْعُلُ ، نظير : سَيْلَ يَسِيلُ وطَالَ يَطُولُ . ومن السادس ما انتظمه : فَعِلَ يَفْعِلُ ، مثل : حَسِبَ يَحْسِبُ ونَعِمَ يَنْعِمُ .

وللثلاثي المزيد صفات خاصة في التحليل الصرفي أيضاً . فهو قد يكون على وزن الرباعي وملحقاً به ^(٤١) ، أمثال : جَلَبَ وَهَيَّمَنَ وَجَوَهَرَ وَهَرَوَلَ وَتَدَافَعَ وَتَوَقَّفَ وَتَمَعَّدَ وَتَحَيَّرَ وَتَمَنَّقَ وَاقْعَنَسَ وَاسْلَنَقَ وَاسْوَدَّدَ . وقد يكون على وزن الرباعي وغير ملحق به ، نظائر : أَخْرَجَ وَصَارَعَ وَكَسَرَ وَاسْتَخْرَجَ وَاعْشَوْشَبَ وَاعْلَوَّطَ وَاشْتَابَ ، أو يكون غير موازن للرباعي ولا

ملحقاً به ، من نحو : انطلقَ واندفعَ واستمعَ واستقلَّ واصفرَّ واحوَّلَ .
وكثيراً ما تلحق الأفعال حروفُ الزيادة ، فتضفي عليها معاني صرفية
متعددة ، أشهرها : التعدية والتكثير والمبالغة والمشاركة والطلب
والصيرورة والمطاوعة والإغناء عن المجرد .^(٤٢) ولذلك وجب في إجراء
التحليل أن يُعَيَّن المعنى الذي اكتسبه كل فعل مزيد .

وبأنك لترى أن قول الله ، تعالى^(٤٣) : ﴿ وَاللَّهُ أَنْبَتُكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ،
ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا ، وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا ﴾ ، فيه الأفعال الثلاثة قد استمدت
معنى التعدية بزيادة الهمزة ، لنصبها ضمير المخاطبين . فَنَبَتَ وعَادَ وخرجَ :
أفعال لازمة . ولما صيغ منها « أَنْبَتَ وَأَعَادَ وَأَخْرَجَ »^(٤٤) صارت متعدية
تنصب المفعول به ، وعلى وزن الرباعي « دَحْرَجَ » وغير ملحقه به .

أما قوله ، عز وجل^(٤٥) : ﴿ نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ ، مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ
يَدَيْهِ ، وَأَنْزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ ﴾ ، فقد صار فيه الفعل « نَزَلَ » متعدياً مرة
بتضعيف الزاي « نَزَلَ » ، وثانية بزيادة الهمزة « أَنْزَلَ » . وكلاهما على وزن
الرباعي وغير ملحقين به .

هذا في حين أن الفعل « يُخَدِّشُ » من قول تميم بن مقبل :^(٤٦)
وَلَا أَقُومُ إِلَى الْمَوَلَى ، فَاشْتِمَهُ وَلَا يُخَدِّشُهُ نَابِي ، وَلَا ظَفْرِي
قد أصبح فيه بتضعيف الدال مع موازنة الرباعي معنى إضافي ، هو المبالغة
في التكثير . ونفي المبالغة غالباً ما يفيد المبالغة في النفي . وأما « تَجَلَّدُ »
من قول قطري بن النجاء :^(٤٧)

يَا رَبَّ ظِلِّ عُنَابٍ قَدْ وَقَيْتُ بِهِ

مُهْرِي مِنَ الشَّمْسِ ، وَالْأَبْطَالُ تَجَلَّدُ

فهو مضارع : اجْتَلَدَ . (٤٨) وزيادة الهمزة والتاء جعلت فيه معنى المشاركة ،

وصيرته على غير وزن الرباعي وغير ملحق به أيضاً .

وأما « تَزَعَزَعُ » من قول طارق بن ديسق : (٤٩)

وَنَحْنُ حَبَسْنَا الدُّهْمَ وَسَطَّ بَيُوتُكُمْ فَلَمْ تَقْرَبُوهَا ، وَالرُّمَاحُ تَزَعَزَعُ

فأصله « تَزَعَزَعُ » ، وهو مضارع : تَزَعَزَعَ . وزيادة التاء في أوله ، وهي محذوفة من المضارع للتخفيف ، للمطاوعة إذ يقال : زَعَزَعْتُهُ فَتَزَعَزَعَ .

وفي الأسماء ينبغي للمحلل أن يميز الأنواع بعضها من بعض . فقد يلتبس عليك أمر « الْمُصْطَفَيْنِ » من قول المولى ، سبحانه (٥٠) : ﴿ وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنِ الْأَخْيَارِ ﴾ ، أهو مثني أم جمع مذكر سالم ؟ غير أن فتح النون دليل على الجمع ، كما قال حاتم طي : (٥١)

تَحَلَّمْ عَنِ الْأَدْنَيْنِ ، وَاسْتَبِقْ وَدَّهْمَ وَلَنْ تَسْتَطِيعَ الْحِلْمَ ، حَتَّى تَحَلِّمًا

وفي الآية دليل ثان على ما ذكرنا ، هو الوصف بالجمع « الْأَخْيَارِ » . وثمة دليل ثالث ، هو دخول « من » التبعيضية على الاسم بعد قول « إِنَّهُمْ » بما فيه من ضمير الجماعة ، ومحال أن يكون الجمع بعض الاثنين .

وقد اختلف كثيراً في « ظَنَّا » من (٥٢) : ﴿ قُلْتُمْ : مَا تَدْرِي مَا السَّاعَةُ ، إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا ، وَمَا نَحْنُ بِمُستَيْقِنِينَ ﴾ ، فقليل : إنه مصدر أصلي للتوكيد ، إذ يحتمل الفعل قبله توهم تعدد من المعاني المجازية ، فكان المصدر في الحصر لتحقيق المعنى الوضعي للظن . وقيل وقيل وقيل ، والراجح أن المصدر هنا مبين للنوع ، حذفت صفته للمبالغة في الدلالة ، والتقدير : « إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا ضَعِيفًا » ، والجملة بعده تنيد التوكيد أيضاً ، والمراد بها استمرار الشيء المحقق .

٢- تفسير تطور الكلمة : عندما نحلل بنية الكلمة ، نكون قد وصفنا ما

هي عليه في ظاهر اللفظ والصفات والخصائص الصرفية ، ضمن السياق

التعبري للنص المدروس . وهذا يساعدنا على الانتقال إلى المرحلة التالية ، من الإجراءات التحليلية ، وهي أبعد غوراً وتدخلًا في التكوين الصوتي للمفردات ، لتكون مسيرتنا كما ذكرنا قبل ، من المعلوم إلى المجهول ، وداخل الزاوية الحادة شطر رأسها ، من العموميات إلى الخصوصيات .

وهنا نتفحص المفردات ، كلا منها على حدة ، لنتبين ما طرأ عليها من تبدلات صوتية في بنيتها ، لتكوين الشكل التاجز في الصياغة . وتتناول هذه التبدلات ما كان من قلب مكاني ، أو حذف أو زيادة ، أو إبدال أو إعلال أو إدغام . وفي الإعلال قد يكون قلب للحرف أو تسكين أو حذف ، وقد يشترك أكثر من عمل فيه . وفي الإدغام يتناول الإجراء كلاً من المثلين أو المتقاربين ، فيتعرضان لاندماج صغير أو كبير ، وجائز أو واجب ، ولفظي مجرد أو لفظي وكتابي .

فهـ أشياء « مثلاً من قول الله ، عز وجل ^(٥٣) : ﴿ لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ ، إِنْ تُبَدِّلْ لَكُمْ سَعُوكُمْ ﴾ » ، هي في الظاهر جمع « شيء » على وزن : أفعال ، بزيادة حرفين بينهما الفاء والعين ، كما ذكر بعض العلماء . ولكن منعها من الصرف يعني أن الهمزة في آخرها هي للتأنيث ، على غرار : عذراء وصحراء . وهذا يقتضي أن يكون الأصل على وزن : فَعْلَاءَ ، واللفظ هو « شَيْءاء » بزيادة حرفين في الطرف .

بيد أنه استقل تقارب الهمزتين ، وبينهما حاجز غير حصين كالحرف الساكن وهو الألف ، مع كثرة استخدام الكلمة في التعبير ، فجرى في الصياغة نقل مكاني ، أي : نقلت الهمزة الأولى إلى ما قبل الشين ، وصيغت الكلمة بما يناسب الشكل الظاهري للأصل ، في الحركات والسكون . أعني الوزن : فَعْلَاءَ . وبذلك صارت اسم جمع لـ « شيء » ، وحافظت على ما تحمله من صورة صوتية ، تحقق المنع من الصرف في التعبير .

ومن هذا القبيل ما يقع في جمع القلة للبئر . فهو إذا صغته على « أفعال » كان لفظه « آبَار » . أي : « آبَار » وفيه ، كما ترى ، زيادة حرفين بينهما الفاء والعين ، وهمزتان أيضاً بينهما حرف ساكن ، مع كثرة الاستخدام في التعبير . ثم إذا تتبععت كلام العرب رأيت مثل قول عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - في غزوة تبوك ، إن الرسول ﷺ نزل بالصحابة في الحجر ، عند ديار ثمود ، « فاستقى الناس من الآبار التي كان يشرب منها ثمود » . (٥٤)

وفي هذا الجمع قدمت الهمزة الثانية على الباء ، بقلب مكاني أيضاً ، فصارت ساكنة في صيغة « أعْقال » بعد همزة مفتوحة ، فأبدلت ألفاً على الوجوب . ومثل هذا يقال في « آرام » من جمع رنم ، إذ هو في الأصل « أرام » ، كما جاء في بعض كلام العرب ، وعليه بيت امرئ القيس : (٥٥)

تَرَى بَعَرَ الْأَرَامِ ، فِي عَرَصَاتِهَا ، وَقِيعَانِهَا ، كَأَنَّهُ حَسْبُ فُلْفُلٍ

ثم جرى فيه ما جرى في نظيره قبل ، من قلب مكاني . وبه روي قول زهير بن أبي سلمى : (٥٦)

بِهَا الْعَيْنُ وَالْأَرَامُ ، يَمْشِيَنَّ خِلْفَةً ، وَأُطْلَاؤُهَا يَنْقُضَنَّ ، مِنْ كُلِّ مَجْثِمٍ

والفعل « يبالى » ، من مثل قول كعب بن سعد : (٥٧)

قَتَى ، مَا يُبَالِي أَنْ يَكُونَ بِجِسْمِهِ ، إِذَا نَالَ خَلَاتِ الْكِرَامِ ، شُحُوبُ

يظهر أنه من البَلْو ، أي : الاختبار ، لما بين المبالاة والاختبار من تقارب في المعنى العلاجي ، كما جاء في أكثر المعاجم المعروفة . إلا أن اتصاله المعنوي بالبال ، وهو الخاطر والرُّوع ، و ورود البال والبالة مع المبالاة اسمي مصدر لهذا الفعل ، يعينان أن المادة اللغوية المشتركة هي « بول » . ومن ثمَّ يكون الوزن الصرفي للفعل هو : يُفَالِعُ ، والأصل في اللفظ « يُبَاوِلُ » من البال ، والزيادة في الفعل للمبالغة . ثم جرى فيه قلبان : مكاني بتقديم

اللام على الواو « يُيالو » ، وإعلالي بجعل الواو ياء لأنها في موقع لام الكلمة بعد كسر ، واستثقلت الضمة على الياء فحذفت : يُيالي .

واسم المصدر « بالة » ، وقد ذكرناه منذ قليل ، يمثل في التحليل الصرفي قاسماً مشتركاً بين القلب المكاني ولونين آخرين من التصرف . فهو في الأصل على وزن : فاعلة ، مثل : عافية وراغية وثاغية ، ^(٥٨) أي : كان لفظه « باولة » ، فتقدمت فيه اللام على الواو بالقلب المكاني ، وقلبت الواو ياء بالإعلال ، كما جرى في « يُيالي » ، فصار « بالية » ، ثم حذفت الياء للتخفيف . ومثل هذا ما يقال في « حانة » ، ^(٥٩) عدا القلب المكاني ، إذ هي في الأصل على وزن : فاعلة ، أي : « حانوة » ، فقلبت الواو ياء : « حانية » ، ثم حذفت الياء تخفيفاً .

فيذا يمثل ما وقع في اللفظ من اختزال . مع تصرفات أخرى صوتية تناسب صيغ المفردات . ومنه ما ترى من حذف واقتطاع في نحو « يد » ، إذ هو في الأصل « يدي » ، حذفت منه الياء الثانية تخفيفاً لكثرة الاستعمال ، وصارت الدال حرف الإعراب ، تتلقى الحركات وما كان في التثنية من ألف أو ياء . وعليه فإن وزن الكلمة هو : فَعْ . وكذلك الشأن في « أب وأخ وحم » وغد ، مع اختلاف في الحرف المحذوف ، إذ هو هنا الواو لا الياء ، والأصل من الأبوة والأخوة والحمو والغدو .

وقد يكون الحذف للفاء . نحو : يَعدُّ ، يَصِلُّ ، يَتَفُّ ، خُذُّ ، كُلُّ ، مُرُّ ، صِنُّ ، جِدُّ ، ^(٦٠) جِهَةٌ ، صِلَةٌ ، أو للعين مثل : قُلُّ ، رُمُّ ، سِرُّ ، مِلُّ ، أو للام كما في : ادعُ ، اسمُ . ارمِ ، اسقي ، ارتقي ، انتهِ ، استغنِ ، استبقِ ، أو للفاء واللام معاً ، كالذي تراه في نحو : قِ ، عِ ، لِ ، ^(٦١) من الوقاية والوعي والولاية . وربما اقتصر الحذف على الحركات ، مثل قولك : يهدي ، يبتئ ، نعدو ، يصفو ، ترتضي ، تقتفي ، أشكو ، أفدي .

وربما تناول الحذف جانباً صوتياً للحرف ، بإدغامه في آخر . فقول عمرو بن شأس : (٦٢)

أَلَمْ يَأْتِيهَا أَنِّي صَحَّـسُوتُ ، وَأَنِّي تَحَلَّمْتُ ، حَتَّى مَا أَعَارِمُ مَنْ عَرَمُ ؟
كان الفعل « تحلّم » منه أصله « تحلّلم » فأدغمت اللام الأولى في الثانية .
وهو إدغام صغير واجب . وكذلك تقول في « أَنْ » و « حَتَّى » من إدغام للنون والتاء .

ولما وقف العلماء على قراءة أبي حيوة ، للآية المباركة (٦٣) : ﴿ وَيَا آخِرَةَ هُمْ يُوقِنُونَ ﴾ ، أشكل عليهم ظاهر الفعل وذكروا أن الهمزة فيه مبدلة من واو « يُوقِنُونَ » ، إعطاء لما يجاور الضمة حكم المضموم ضمّاً لازماً ، نحو : « جَوْهٌ وَأُقْتِتُ » . وقد غاب عنهم أن الواو إذا كانت من « يوقن » فهي منقلبة عن ياء « أيقن » . وليست أصيلة كما في : « جَوْهٌ وَأُقْتِتُ » . وهذا قياس مع الفارق . وغاب عنهم أيضاً أنه يقال : أَقِنَ ، بمعنى : أَيْقَنَ .

فالمراجع أن الفعل أصله « يُؤَاقِنُونَ » بزيادة الهمزة الأولى للمبالغة ، وقد حذفت منه للتخفيف ، كما تحذف في نحو : يُؤْمِنُ وَيُؤْلِمُ ، ويعكس ما ذهب إليه أولئك العلماء قراءة قُئِلَ (٦٤) : ﴿ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ » ، وَأَمِيتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ ﴾ ؟ فقد توهم أن الواو قبل الفعل حرف استئناف ، والصواب أنها مبدلة من همزة الاستفهام ، لتحريكها بالفتح بعد ضمة الراء .

أما نحو « أَيَّامٌ » فأصله « أَيَّوَامٌ » قلبت منه الواو ياء وأدغمت فيها الياء الأولى . وهو إدغام للمتقاربين واجب . وأما نحو « الشَّيْرُ » ففيه إدغام للمتقاربين في اللفظ وحده ، إذ أبدلت منه اللام شيناً وأدغمت في الشين الثانية ، وبقيت اللام في الرسم اصطلاحاً . وعلى هذا الغرار كل لام للتعريف تدخل على الحروف الشمسية المعروفة ، كالتاء والثاء والراء والزاي والصاد والنون . . . فإذا اتصلت بها لام الجر حذفت الهمزة رسماً .

وأما مثل « مُصَدِّق » فيجمع ضريين من التصرف ، إذ أصله « مُتَصَدِّقٌ » :
 في الأول سكنت التاء وأبدلت صادًا وأدغمت فيما بعدها ، وهو إدغام
 للمتقارين جائز . وفي الثاني أدغمت الدال الأولى فيما بعدها أيضًا ، وهو
 إدغام للمثليين واجب . وربما كان الإبدال مجردًا لا يصاحبه تصرف آخر ،
 نحو : ثَرَاث واصطَبَرَ ودينار وكاس وشُوم وذِيب ، حيث أبدلت التاء من
 الواو ، والطاء من التاء ، والياء من التون ، والألف والواو والياء من الهمزة .
 وعندما تتفحص عبارات ناجزة ، تجد في صيغ مفرداتها ألوانًا متعددة من
 التطورات الصوتية الذاتية . خذ مثلاً قول مجنون ليلَى : (٦٥)

فيا لَيْلَ ، كَمْ مِنْ حَاجَةٍ لِي ، مُهِمَّةٌ
 إِذَا جِئْتُكُمْ ، بِاللَّيْلِ ، لَمْ أَدْرِ : مَا هِيَ ؟

وإنك لو اجد فيه أن لَيْلَ : اسم علم للمرأة أصله « لَيْلَى » ، فحذفت منه
 الألف في النداء للترخيم . وحاجة : اسم ذات أصله « حَوَاجَةٌ » ، فقلبت
 واو ألفًا . ومِهمَّة : اسم فاعل مؤنث أصله « مُهِمَّةٌ » ، فأدغمت ميمه
 الثانية في الثالثة . وجئت : فعل ماض مع فاعله أصله « جِئْتُ » ، فنقلت
 حركة الياء إلى ما قبلها ، وحذفت الياء لالتقاء الساكنين . والليل : اسم ذات
 أصله « اللَّيْل » ، فأدغمت اللام الأولى في الثانية ، وبقيت في الرسم
 ظاهرة . وأدر : فعل مضارع أصله « أَدْرِ » ، فسكنت الياء للتخفيف ، ثم
 حذفت بالجزم .

وقد يكون الحذف في الأصوات أحيانًا للتخفيف ، من دون سبب صرفي
 أو إعرابي . وذلك نحو قول الله ، تعالى (٦٦) : ﴿ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ
 نُكْرٍ ﴾ ، حيث ذهبت واو « يدعو » وياء « الداعي » لمجرد التخفيف الصوتي ،
 وليس ثمة سبب نحوي يقتضيه . ومن هذا ماجاء عن العرب ، في مثل قولهم :
 لم يكُ بأس ، ولا أدر ، ولم أبل ، والأصل أن يقال : لم يكن بأس ، ولا

أدري ، ولم أبال . فحذفت النون من الفعل الأول ، والياء من الثاني ، والكسرة من الثالث ، فكان حذف الألف منه لالتقاء الساكنين .

٣- بيان ما تحتمله الكلمة : إنَّ المفردات ، وهي مستقلة ، تتوارد عليها احتمالات صوتية مختلفة ، تبعاً لللهجات العربية . ثم إذا دخلت في سياق التركيب تعرضت لمؤثرات جديدة ، وانفعلت بما حولها ، لتقيم بين عناصر النظم انسجاماً ظاهراً . فهي تحتمل درجتين من التصرفات الصوتية فعلاً ، ويجب على المحلل أن يرقب تلك الظواهر الذاتية والمستجدة ، وما يضاف إليها من احتمالات ، في الوصل والوقف والإمالة والتخفيف للهمز .

فقولك « لسان » تجوز فيه إمالة الألف نحو الياء . وكذلك الألف من مثل : كاتب وساحل وجبال وسليمان وشيبان وديباج وهدي وقتي وحبلى وكسالى ، وباع ونال ورمى وينبى وينادم . وفعل الأمر « شدَّ » مثلاً يجوز أن تضم الدال منه إتياعاً لحركة الشين ، وأن تكسر أيضاً على الأصل في التقاء الساكنين ، ويجوز أن يقال فيه : اشدُّ . ومثل قولنا : شابة وجان وهام ، تبدل فيه الألف همزة للتخلص من التقاء الساكنين : شابة وجان وهام .

أما نحو : داب وفال وسؤل ومؤمن ورتم وذنب ، فيرد فيه إبدال الهمزة حرف مد من جنس الصوت قبلها : داب وفال وسؤل ومومن وريم وبير . ومع هذا الإبدال يكون الإدغام أيضاً في : هُدوء ومقروء ونبيء وبريئة ، إذ يقال : هُدوء ومقروء ونبيء وبريئة . وأما أمثال : ساءل وتشاءب وبائع ومتلائم وتناؤل وتشاؤم ، فتجعل الهمزة منه بين بين ، أي : بين الألف والهمزة في الأولين ، وبين الياء والهمزة في المتوسطين ، وبين الواو والهمزة في الآخرين . وأما نظائر : مرأة ومسألة وتوأم وجيئل ومسؤول وميدئيل ويرأف ويلوؤم ويؤسم ، فيحتمل أن تحذف همزته بعد نقل حركتها إلى ما قبلها : مرّة ومسئلة وتووم وجيئل ومسؤل وميديل وييرف ويلم ويؤسم .

وعندما تتلو قول الله ، عز وجل ^(٦٧) : ﴿ وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ ، وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ : يَا بُنَيَّ ، ارْكَب مَعَنَا ، وَلَا تَكُن مَعَ الْكَافِرِينَ ﴾ ، ترى أن وصل الكلام سقطت فيه همزات الوصل من « ابنه » و « اركب » و « الكافرين » ، وأبدلت باء « اركب » ميماً وأدغمت في الميم بعدها ، وكذلك جرى في نون « تكن » .

وإذا قرأت قول النبي ﷺ ، يوم الخندق : ^(٦٨) « اللَّهُمَّ ، لَا عَيْشَ إِلَّا عَيْشُ الْآخِرَةِ . فَأَكْرِمِ الْأَنْصَارَ وَالْمُهَاجِرَةَ » تبين لك أن الوقف اختزل الميم المشددة مع الفتحة بعد المنادى ، وأبدل التاء هاء ، من « الآخرة » و « المهاجرة » ، مع حذف الكسرة والفتحة . وبإنشاد قول عمرو بن كلثوم مثلاً : ^(٦٩)
مَتَى نَنْقُلُ ، إِلَى قَوْمٍ ، رَحَانَا يَكُونُوا ، فِي اللُّقَاءِ ، لَهَا طَحِينَا
يصبح التنوين في آخر « طحيناً » ألفاً للوقف .

وفي مثل قول الله ، سبحانه ^(٧٠) : ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ ﴾ ، يرد حذف الهمزة بعد نقل حركتها إلى اللام : قُلْ عُوذُ . ويرد أيضاً الوقف على « الناس » بالسكون المجرد مع زيادة مد الألف . وللوقف على آخر قول المرار بن منقذ ، في وصف ترف المرأة : ^(٧١)

تَطَأُ الْخَزَّ ، وَلَا تُكْرِمُهُ وَتَطِيلُ الذَّلِيلَ ، مِنْهُ ، وَتَجُرُّ

تحذف الراء الثانية من الفعل « تجرُّ » لتحقيق التسكين في الراء الأولى .

والتنوين في صدر هذا البيت ، من قول الربيع بن ضبع : ^(٧٢)

كَأَنَّهَا دُرَّةٌ ، مُنْعَمَةٌ مِّنْ نُّسُوءٍ ، كُنَّ قَبْلَهَا ، دُرَرًا

تراد يغيب في اللفظ ، إذ يبدل ميماً مرتين : أولاهما من « درة » ليدغم في ميم « منعمة » ، وثانيتها من « منعمة » ليدغم في ميم « من » . ثم إن نون « من » تدغم لفظاً في نون « نسوة » ، وتنوين « درراً » يبدل ألفاً للوقف .

وفي قول النبي ﷺ لمن كان كثير الإلحاف : (٧٣) « إِنَّ هَذَا الْمَالَ خَضِرٌ حَلُوءٌ . فَمَنْ أَخَذَهُ بِسَخَاوَةِ نَفْسٍ بُورِكَ لَهُ فِيهِ ، وَمَنْ أَخَذَهُ بِإِشْرَافٍ تَفَسَّرَ لَمْ يُبَارَكْ لَهُ فِيهِ ، وَكَانَ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلاَ يَشْبَعُ . وَالْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى » ، يُلْحَظُ أَنَّهُ تَجُوزُ إِمَالَةُ الْأَلْفِ فِي « الْمَالِ » سَمَاعًا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي السِّيَاقِ مَا يَجِيزُهَا . وَتَجُوزُ أَيْضًا فِي « الْعُلْيَا » لِنُطْرَفِ الْأَلْفِ فَوْقَ الثَّالِثَةِ وَلَوْجُودِ الْيَاءِ قَبْلَهَا ، وَفِي « السُّفْلَى » لِنُطْرَفِ الْأَلْفِ فَوْقَ الثَّالِثَةِ ، وَلِمَشَاكَلَةِ « الْعُلْيَا » فِي اللَّفْظِ أَيْضًا . أَمَّا « السَخَاوَةُ » فَلَا تَجُوزُ الْإِمَالَةُ فِيهِ ، رَغْمَ الْكُسْرَتَيْنِ فِي الْبَاءِ وَالنَّاءِ مِنَ الطَّرْفَيْنِ ، لِمَا تَقْتَضِيهِ الْخَاءُ مِنَ الِاسْتِعْلَاءِ فِي اللَّفْظِ . وَ« الْإِشْرَافُ » مِثْلُهُ فِي الْحُكْمِ ، لِمَا تَتَطَلَّبُهُ الرَّاءُ مِنَ التَّكْرَارِ .

نماذج من الاستدلال

لَقَدْ أَصْبَحَ فِي مَكْتَنَّا ، بَعْدَ مَا بَسَطْنَاهُ مِنْ ظَوَاهِرِ التَّحْلِيلِ الصَّرْفِيِّ ، أَنْ نُرَدَّ نَمَازِجَ عَمَلِيَّةٍ تَبَيَّنَ أَسَالِيبُ الِاسْتِدْلَالِ لِتَعْيِينِ الْأَحْكَامِ فِي الْمَفْرَدَاتِ ، مِنْ سِيَاقَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ . ذَلِكَ لِأَنَّ الْمَفْرَدَاتِ كَثِيرًا مَا تَحْتَمِلُ فِي صَيَغِهَا مَعَانِي صَرْفِيَّةً مُخْتَلِفَةً ، فَتَحْتَاجُ إِلَى أَدَلَةٍ وَقَرَائِنٍ تَحَدِّدُ حَقِيقَةَ الْوُضُوعِ الَّتِي تَشْغُلُهَا فِي النَّصِّ .

فَقَوْلُكَ « بَدِيعٌ » يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَبَالِغَةً اسْمٍ فَاعِلٍ ، وَاسْمَ فَاعِلٍ أَيْضًا . وَاسْمَ مَفْعُولٍ ، وَصِفَةً مُشَبَّهَةً ، وَاسْمًا عَلَمًا ، وَمَصْطَلَحًا بِلَاغِيًا . وَمُثْنًى : يَتَوَارَدُ عَلَيْهِ أَسْمَاءُ الْمَفْعُولِ وَالزَّمَانِ وَالْمَكَانِ ، وَالصِّفَةُ الْمَشَبَّهَةُ ، وَالْمَصْدَرُ الْمِيمِيُّ ، وَالْإِسْمُ الْعِلْمُ . وَمُخْتَارٌ : يَجُوزُ أَنْ يَحْتَمِلَ أَسْمَاءَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ وَالْمَكَانِ وَالزَّمَانِ ، وَالصِّفَةُ الْمَشَبَّهَةُ . وَالْمَصْدَرُ الْمِيمِيُّ ، وَالْمَصْطَلَحُ الْعِلْمِيُّ ، وَالْإِسْمُ الْعِلْمُ . وَكَذَلِكَ أَحْوَالُ كُلِّ مِنْ « مُشْتَقٌّ » وَ« مُصَاحِبَةٌ » ، مَعَ خِلَافٍ يَسِيرٍ .

وَقَوْلُكَ « أَسْعَدٌ » قَدْ يَكُونُ فِعْلًا مَاضِيًا ، أَوْ فِعْلًا مُضَارِعًا ، أَوْ اسْمًا

تفضيل ، أو اسم ذات ، أو اسماً علماً . وجلوس : ربما كان مصدراً أو جمع جالس . وتعلم : يحتمل كونه فعلاً ماضياً أو مضارعاً محذوف التاء ، أو فعل أمر ، أو اسماً علماً . وأرى : يجوز أن يكون فعلاً ماضياً من الإراءة ، أو فعلاً مضارعاً مسنداً إلى المتكلم من الرؤية .

وإذا وقفت على قول الله ، سبحانه ، في وصف المنافقين^(٧٤) : ﴿ وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا : آمَنَّا ﴾ ، تردد في ذهنك أن الألف في « آمَن » تحتمل أنها زائدة أو مغيرة من أصل ، إذ لا يجوز أن تكون أصلاً في فعل . ولو زعمت زيادتها لصار وزن آمَن : فاعَل ، ووجب أن يكون مضارعه على وزن : يُفَاعِلُ ، أي : يُؤَامِنُ . ولما كان المضارع هو « يُؤْمِنُ » دلَّ على أن الألف ليست زائدة .

وهذا يعني أن « آمَن » وزنه : أفْعَل ، والهمزة مزيدة في أوله للإغناء عن المجرد ، والألف هي فاء الكلمة مقلوبة عن واو أوياء أو مبدلة من همزة . فليس من الصواب أن تكون مقلوبة عن واو أوياء ، لأنها في موقع السكون ، ولا تقلب كل منهما ألفاً في مثل هذا الموقع . وإذا لم يجز انقلابها عن الواو أو الياء ثبت أنها مبدلة من همزة ، والأصل في الفعل أنه « أَمَّن » . وإنما أبدلت الهمزة هنا ألفاً ، على الوجوب ، لأنها ساكنة في كلمة واحدة بعد همزة مفتوحة ، نحو : أتى وأجر وأخر وآدم .

وكلمة « تُنَوِّف » في مثل قول الشاعر ، يصف عمل المطايا في انطلاقها : (٧٥)

يُتَرَّبْنَ مَا قُدَّامَنَا ، مِنْ تُنَوِّفَةٍ وَيَزْدَدْنَ ، مِنْ خَلْفَيْنِ ، بِنَا بُعْدَا

قد يقال : إنها على وزن : تَفْعُلَة ، مثل « تَنْضُبَة » اسماً لنوع من الشجر ضخام ، والواو أصلية من : نَفَّ يَنْوِف - وهو فعل مشهور في الكلام - نقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها للإعلال . غير أن هذا القول يردّه مجيء

الجمع على : تنائف ، إذ أبدلت الواو همزة ، ومثل هذا الإبدال قياسه أن تكون الواو زائدة . فلا بد أن تكون الكلمة على وزن : فَعُولَة ، ^(٧٦) وإن لم يكن ثمة استعمال مشهور لمادة « تنف » في الكلام .

ثم لو نظرت في قول الله ، عز و جل ^(٧٧) : ﴿ وَهُوَ شَدِيدُ الْمِحَالِ ﴾ ثوهمت أن المِحال من الحول بمعنى القوة ، فالميم مزيدة فيه ، وهو على وزن : المِنْعَل ، كما زعم ابن قتيبة . ^(٧٨) والحق أنه لو كانت الميم زائدة لوجب أن تصح الواو ، كما جاءت في « مَنْعَل » من القول والخور والدور والعول والدوم والزود ، إذ المعروف في الكلام : مَقُولٌ وَمَحْوَرٌ وَمِدْوَرٌ وَمِعْوَلٌ وَمِدْوَمٌ وَمِزْوَدٌ . ومادامت الحال هذه فلا مفر من القول بأصالة الميم وزيادة الألف ، لتكون الكلمة على وزن : فِعَال ، من المَحَل بمعنى النعمة والجَدَل ، وكان أصله من المَحَل بمعنى القحط ، مصدرًا للفعل : مَا حَلَ يُمَاحِلُ .

وكلمة « مُهْرَاقَة » في بيت امرئ القيس : ^(٧٩)

وإن شِغَانِي عَبْرَةً ، مُهْرَاقَةً

فَقِيلَ عِنْدَ رَسَمٍ ، دَارِسٍ ، مِنْ مُعْوَلٍ ؟

إذا زعمت أن الألف فيها مزيدة أشكل عليك الأمر من وجهين : أحدهما أن الوزن الصرفي يكون : مُتَعَالَة ، وهو لا نظير له في الكلام . والثاني أن مادة « هرق » ليس لها في العربية نصيب أصيل من الاستعمال .

فإذا استدللت بإبدال الهاء من الهمزة ، كما في : هَيْتَاكَ وَهَيْنَ وَهَيْنَ وَهَيَا وَهَمَا ، بدلاً من : إِيَّاكَ وَإِنَّ وَإِنَّ وَأَيَا وَأَمَّا ، صحَّ لديك أن المِهْرَاقَة من مصدر : أَرَاقُ يُرِيقُ ، إذ يقال : أَرَقْتُ الدَّمَعةَ وَهَرَقْتُهَا ، فبني مُرَاقَة ومُهْرَاقَة .

فأصل الكلمة « مُؤَرِّقَة » ، كما قيل : مُؤَكَّرَمٌ ومُؤَكَّرَمَةٌ . وعوضاً من حذف الهمزة على القياس ، أبدلت هاء للمبالغة في الدلالة « مُهْرَاقَة » . ثم

نقلت حركة الياء إلى الساكن قبلها ، وقلبت الياء ألفاً لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن .

أما لفظ « تَيْهُورَة » ، في مثل قول ساعدة بن العجلان ، يذكر الجبل : (٨١)

فَطَلَّعْتُ ، مِنْ شِمْرَاحِهِ ، تَيْهُورَةً شَمَاءَ ، مُشْرِفَةً ، كَرَأْسِ الْأَصْلَعِ

فيحتمل أنه : فِعُولَةٌ مِنْ « وَهَر » أَوْ « تَهَر » ، وَ تَعْفُولَةٌ مِنْ « هِير » أَوْ « هُور » ، وَ تَفْعُولَةٌ مِنْ « يَهَر » . وَيُسْتَبْعَدُ الْأَوَّلُ لِارْتِكَابِ إِدْالِ الْوَاوِ ثَاءً ، وَ وَرُودِ نَحْوِ : تَاهُورٍ وَتَوْهَرِيٍّ ، وَفَقْدِ تَأْنِيثِ « فِعُول » ، (٨١) وَيُضْعَفُ الثَّانِي بِفَقْدِ الثَّانِيثِ أَيْضًا وَعَدَمِ تَصْرِفِ « تَهَر » ، وَيُرْفَضُ الثَّالِثُ وَالرَّابِعُ لِلِاتِّزَامِ تَقْدِيمِ الْعَيْنِ وَقَلْبِ الْوَاوِ يَاءً بِلا دَاعٍ . وَلِهَذَا يَتَرَجَّحُ الْخَامِسُ بِثَبُوتِ النِّظِيرِ فِي « تَفْعُولَةٍ » وَتَصْرِفِ « يَهَر » ، وَالْعَلَاقَةُ الْمَعْنَوِيَّةُ بَيْنَ التَّيْهُورَةِ وَالْيَهَرِ : التَّمَادِي .

تلك نماذج مفردة ، تلمسنا أحوالها والأدلة المساعدة على تحقيق الأوضاع الصرفية لها . ومثل هذه الأحوال يتكاثر في النصوص ، لما تمتاز به العربية ، من غنى وطواعية للتنوع والتردد بين الأنماط المختلفة للمفردات ضمن التركيب . ولكي نتضح لنا هذه الأبعاد ، نأخذ على سبيل المثال قول أبي تمام ، في وصف الأبل الميزولة من شدة العناء : (٨٢)

عَرِيكَةُ الْعَلْيَاءُ ، وَانْبَدَّ حَالِبُهُ	عَلَى كُلِّ رَوَادٍ الْمِلَاطِ ، تَهْدَمَّتْ
رَعَاهَا ، وَمَاءُ الرُّوْضِ يَنْبُلُ سَاكِبُهُ	رَعْنَتُهُ الْغِيَا فِي ، بَعْدَمَا كَانَ حَقْبَةُ
وَكَانَ زَمَانًا ، قَبْلَ ذَلِكَ ، يُلَاعِبُهُ	فَأَضْحَى الْقَلَا قَدْ جَدَّ فِي بَرِي نَحْضِيهِ
وَيَا الْأَمْسِ ، كَانَتْ أُنْعَكَّتُهُ مَذَانِبُهُ !	فَكَمْ جَذَعٍ وَادٍ جَسْبٍ ذِرْوَةَ غَارِبٍ ،

ف « كُلِّ » هنا اسم بدلالة الجر والإضافة ومعنى اسم الذات وصيغة الاسمية . وهو في الأصل مشتق على وزن : فُعْلٌ ، بمعنى اسم المفعول

للمبالغة من مصدر : كُلَّ يُكَلُّ ، أي : جُمِعَ يُجْمَعُ . يوقِف عليه بالسكون المجرد ، ويجوز الروم والتقاء الساكنين في الوقف ، أو حذف اللام الثانية .

وَرَوَّاد : اسم بدلالة الجر والإضافة مع الإضافة إليه والوصفية لما بعده وصيغة الاسمية . وهو على وزن « فَعَال » ، وأصله « رَوَّادٌ » ، فيه إدغام صغير واجب . وهو مشتق على صيغة مبالغة اسم الفاعل ، من مصدر : رَادَّ يَرُوِّدُ . وصار هنا بمعنى الصفة المشبهة لتوكيد المبالغة ، لأنه مضاف إلى فاعله في المعنى . يوقِف عليه بالسكون المجرد ، ويجوز الروم والتقاء الساكنين في الوقف . وتجاوز إمالة الألف للكسرة بعدها ، على الرغم من وجود الراء المفتوحة ، لأنها بعيدة من الألف .

والمِلاط : اسم بدلالة التعريف والإضافة والجر ومعنى الذات وصيغة الاسمية . وهو في الأصل مشتق على وزن : فَعَال ، بمعنى اسم المفعول للمبالغة من مصدر : مَلِطَ ، أي : سَوَّى وَسَطَحَ ، عُبِّرَ به عن اسم الذات لتوكيد المبالغة . ولام التعريف ساكنة ، فجاء بهمزة الوصل للتمكن من النطق بالساكن ، وتسقط في الدرج . يوقِف عليه بالسكون المجرد ، ويجوز الروم والتقاء الساكنين في الوقف . ولا تجوز الإمالة ، رغم الكسرتين ، لوجود حرف الاستعلاء .

وتَهَدَّمَتْ : فعل بدلالة الاتصال بتاء التانيث والإسناد إلى فاعل ومعنى الحدث الماضي وصيغة الفعلية . وهو على وزن : تَفَعَّلَ ، وأصله « تَهَدَّدَمَ » ، وفيه إدغام صغير واجب ، والزيادة فيه للمطاوعة والمبالغة في التكثير . يوقِف عليه بالسكون المجرد .

وعَرِيكَةُ : اسم بدلالة الإسناد إليه والإضافة ومعنى الذات وصيغة الاسمية . وهو على وزن : فَعِيلَة ، بمعنى اسم المفعول للمبالغة من مصدر : عَرِكَ ، أي : ضَغَطَ وَكثَّفَ ، عُبِّرَ به عن اسم الذات لتوكيد المبالغة ، لأنه من

الصفات الغالبة ، والتاء مزيدة فيه للنقل من الوصفية إلى الاسمية . يوقف عليه بالسكون المجرد مع حذف الواو التي هي بعد هاء الضمير في اللفظ . ولا يجوز الروم ولا الإشمام في الوقف ، لوجود الضمة قبل الهاء .

والعلياء : اسم بدلالة التعريف والتأنيث والوصفية مع الموصوف وصيغة الاسمية مع الرفع . وهو على وزن : فعلاء ، مشتق على صيغة الصفة المشبهة ^(٨٢) للمبالغة من مصدر : عَلِيَ يَعْلَى ، ^(٨٤) أي : ارتفع يرتفع . وأصله « عِلْيَاي » بالفتن ، أبدلت الثانية - وهي ألف التأنيث - همزة لالتقاء الساكنين . ولام التعريف ساكنة ، فجاء بهمزة الوصل للتمكن من النطق بالساكن ، وتسقط مع الواو قبلها في الدرج . يوقف عليه بالسكون المجرد ، ويجوز الروم والتقاء الساكنين في الوقف ، أو حذف الهمزة . وتجاوز إمالة الألف للياء قبلها .

وانضمَّ : فعل بدلالة الإسناد إلى فاعل ومعنى الحدث الماضي وصيغة الفعلية . وهو على وزن : انفعَلَ ، وأصله « انضمَمَ » ، وفيه إدغام كبير واجب ، والزيادة فيه للمطاوعة . والنون ساكنة ، فجاء بهمزة الوصل للتمكن من النطق بالساكن ، وتسقط في الدرج . يوقف عليه بالسكون المجرد ، ويجوز الروم والتقاء الساكنين في الوقف ، أو حذف الميم الثانية .

وحالبٌ : اسم بدلالة الإسناد إليه والإضافة ومعنى الذات وصيغة الاسمية مع الرفع . وهو مشتق على صيغة اسم الفاعل من مصدر : حَلَبَ ، أي : أعانَ وأمدَّ ، عبَّرَ به عن اسم الذات للمبالغة ، لأنه من الصفات الغالبة . يوقف عليه بالسكون المجرد . وتجاوز إمالة الألف للكسرة بعدها .

ورعتهُ : فعل بدلالة الاتصال بتاء التأنيث وضمير المفعول والإسناد إلى فاعل ومعنى الحدث الماضي . وهو على وزن : فَعَتَ ، وأصله « رَعِيَ » ، فيه إعلال بالقلب والحذف لالتقاء الساكنين . وحذف المد بعد الهاء لسكون

ما قبلها . يوقف عليه بالسكون المجرد ، ويجوز الروم والإشمام والتقاء الساكنين في الوقف .

والقيافي : اسم بدلالة التعريف والتأنيث والجمع والإسناد إليه ومعنى الذات وصيغة الاسمية . وهو جمع تكسير وزنه : فعالي ، مفرده قِيَاءٌ على وزن : فعلاء ، صفة مشبهة للمبالغة من « فيف » فعله مهمل ، عُبِّرَ به ^(٨٥) عن اسم الذات لتوكيد المبالغة ، لأنه من الصفات الغالبة . وأصل المفرد : « قِيَاءٌ » بالثين ، أبدلت الثانية - وهي ألف التأنيث - همزة لالتقاء الساكنين . وفي الجمع قلبت الألف ياء لوقوعها بعد كسر ، وأبدلت الهمزة ياء وأدغمت فيها الياء الأولى : قِيَافِي . ثم حذفت الياء الأولى للتخفيف ، ويوقف عليه بالسكون المجرد . وتجاوز إمالة الألف لما حولها من ياءين وكسر .

وبَعْدَ : اسم بدلالة الإضافة ومعنى الذات والظرفية وصيغة الاسمية . وهو مشتق على صيغة الصفة المشبهة للمبالغة من مصدر : بَعْدَ يَبْعُدُ ، عُبِّرَ به عن اسم الذات لتوكيد المبالغة . يوقف عليه بالسكون المجرد ، ويجوز الروم والتقاء الساكنين في الوقف .

وكانَ : فعل بدلالة الإسناد إلى الضمير المستتر ومعنى الحدث الماضي ^(٨٦) وصيغة الفعلية . وهو على وزن : فَعَلَ ، وفيه إعلال بقلب الواو ألفاً . يوقف عليه بالسكون المجرد ، ويجوز الروم والتقاء الساكنين في الوقف .

وحَقْبَةٌ : اسم بدلالة التنوين والتأنيث والظرفية ومعنى الذات وصيغة الاسمية . وهو على وزن : فَعْلَةٌ ، بمعنى اسم المفعول للمبالغة من مصدر : حَقَبَ ، أي : جُمِعَ وحُشِدَ ، عُبِّرَ به عن اسم الذات لتوكيد المبالغة ، لأنه من الصفات الغالبة ، والتاء مزيدة فيه للنقل من الوصفية إلى الاسمية . وفي الدرج يبدل التنوين راء وتدغم في الراء بعدها . يوقف عليه بالسكون المجرد مع حذف التنوين وإبدال التاء هاء . وتجاوز إمالة الفتحة بعد الباء في الوقف .

وماء : اسم بدلالة الإضافة والإسناد إليه ومعنى الذات وصيغة الاسمية مع الرفع . وهو على وزن : قَعْل ، وأصله « مَوَّة » فيه قلب الواو ألفاً وإبدال الهاء همزة للتخفيف . وهو اسم جنس إفرادي مصدر بمعنى اسم الفاعل للمبالغة من : ماءَ يَماءُ ، أي : سَالَ يَسيلُ ، عُبِّرَ به عن اسم الذات لتوكيد المبالغة . يوقف عليه بالسكون المجرد ، ويجوز الروم والإشمام والتقاء الساكنين في الوقف .

والرَّوض : اسم بدلالة التعريف والجر والإضافة إليه ومعنى الذات والجمع وصيغة الاسمية . وهو على وزن : الثَّغْل ، وأصله « الرَّوض » ، وفيه إدغام اللام في الراء باللفظ وجوباً ، مع بقاء اللام في الرسم اصطلاحاً . وهو اسم جنس جمعي واحده روضة ، ومصدر بمعنى اسم المفعول للمبالغة فعلة : رُبِضَ ، أي : وُسِعَ وَلُبِنَ ، عُبِّرَ به عن اسم الذات لتوكيد المبالغة . ولام التعريف فيه والوقف مثل : الملاط .

وَيَنْثَلُ : فعل بدلالة الإسناد إلى فاعل والاتصال بياء المضارعة ومعنى الحدث المستمر وصيغة الفعلية . وهو على وزن « يَنْثَعِلُ » وأصله « يَنْثَلِلُ » ، والزيادة فيه للمطاوعة ، وفيه إدغام كبير واجب ، مع حذف همزة الوصل حملاً على ما أسند إلى ضمير المتكلم . يوقف عليه بالسكون المجرد . ويجوز التقاء الساكنين في الوقف أو حذف اللام الثانية .

وساكيه : اسم بدلالة الإسناد إليه والاتصال بضمير الجر والإضافة ومعنى الذات وصيغة الاسمية . وهو مشتق على صيغة اسم الفاعل من مصدر : سَكَبَ ، بمعنى : سَالَ ، عُبِّرَ به عن اسم الذات للمبالغة . والوقف فيه والإمالة مثل : حاله .

وأضحى : فعل بدلالة الإسناد إلى الاسم ومعنى الحدث الماضي . وهو على وزن « أفْعَل » والزيادة فيه للإغناء عن المجرد ، وأصله « أَضْحَوَ » قلبت

الواو ياء لتحركها متطرفة فوق الثالثة بعد فتح ، وقلبت الياء ألفاً . يوقف عليه بالسكون المجرد . وتجاوز إمالة الألف لانقلابها عن ياء . وفي الدرج تسقط الألف مع همزة الوصل بعدها .

والثَّلا : اسم بدلالة التعريف والجمع والإسناد إليه ومعنى الذات . وهو اسم جنس جمعي واحده ثَلا ، مصدر بمعنى اسم الفاعل للمبالغة فعله : قَلِي ، أي : انقطع ، عُبِّرَ به عن اسم الذات لتوكيد المبالغة . وهو على وزن « فَعْل » ، وأصله « قَلَو » وفيه قلب الواو ألفاً . ولام التعريف فيه مثل : الملاط . يوقف عليه بالسكون المجرد .

وجَدَّ : فعل بدلالة الإسناد إلى الضمير ومعنى الحدث الماضي و دخول « قد » عليه . وهو على وزن « فَعْل » ، وأصله « جَدَدَ » فيه إدغام كبير واجب . وفي الدرج يجوز إبدال الدال قبله جيماً وإدغامها في الجيم . يوقف عليه بالسكون المجرد ، ويجوز الروم والتقاء الساكنين في الوقف ، أو حذف الدال الثانية .

ويَرِي : اسم بدلالة الجر والإضافة ومعنى الحدث المجرد وصيغة الاسمية . وهو اسم جنس معنوي جامد ، مصدر : يَرِي يَرِي . يوقف عليه بالسكون المجرد ، ويجوز الروم والتقاء الساكنين في الوقف ، أو نقل حركة الياء إلى الساكن قبلها .

ونَحْضِهِ : اسم بدلالة الجر والاتصال بضمير الجر والإضافة إليه مع الإضافة ومعنى الذات وصيغة الاسمية . وهو مصدر بمعنى الصفة المشبهة للمبالغة فعله : نَحَضَ ، أي : اكَتَرَ ، عُبِّرَ به عن اسم الذات لتوكيد المبالغة . يوقف عليه بالسكون المجرد .

وزَمَانًا : اسم بدلالة التووين ومعنى الذات والظرفية وصيغة الاسمية . وهو صفة مشبهة للمبالغة من مصدر : زَمِنَ ، أي : امتدَّ ، عُبِّرَ به عن اسم

الذات لتوكيد المبالغة . يوقف عليه بالسكون المجرد مع إبدال التنوين ألفاً .
وتجوز إمالة الألف لأنها فوق الثالثة ، وتجوز إمالة الألف الأولى أيضاً إتباعاً
لذلك .

ويُلاعِبُهُ : فعل بدلالة الإسناد إلى الضمير والاتصال بياء المضارعة
ومعنى الحدث المستمر وصيغة الفعلية . والزيادة فيه للمشاركة . والوقف
فيه مثل : حالبه . وتجوز إمالة الألف للكسرة بعدها .

وجذع : اسم بدلالة الجر والإضافة إليه مع الإضافة ومعنى الذات
وصيغة الاسمية . وهو على وزن : فَعَلَ ، بمعنى اسم المفعول للمبالغة من
مصدر : جَذَعَ ، أي : قَطَعَ ، عُبِّرَ به عن اسم الذات لتوكيد المبالغة . يوقف
عليه بالسكون المجرد ، ويجوز الروم والتقاء الساكنين في الوقف ، أو نقل
حركة العين إلى الذال .

و وادٍ : اسم بدلالة الجر والتنوين والإضافة ومعنى الذات وصيغة
الاسمية . وهو على وزن : فاعٍ ، اسم فاعل من مصدر : وَدَى ، أي : سال ،
عُبِّرَ به عن اسم الذات للمبالغة . وأصله « وادي » استثقلت الضمة على الياء
فسكنت ، وحذفت الياء لالتقاءها بسكون التنوين . يوقف عليه بالسكون
المجرد مع حذف التنوين ، ويجوز الروم والتقاء الساكنين في الوقف .
وتجوز إمالة الألف للكسرة بعدها .

وجَبَّ : فعل بدلالة الإسناد إلى الضمير ومعنى الحدث الماضي . وهو
على وزن : فَعَلَ ، وأصله « جَبَّ » وفيه إدغام كبير واجب . والوقف فيه
مثل : جدّ .

وذُرْوَةٌ : اسم بدلالة المفعولية والتأنيث ومعنى الذات وصيغة الاسمية .
وهو على وزن : فُعْلَةٌ ، بمعنى اسم الفاعل للمبالغة من مصدر : ذَرَأَ ، أي :

عَلَا وأشرفَ ، عُبِّرَ به عن اسم الذات لتوكيد المبالغة . يوقف عليه بالسكون المجرد مع إبدال التاء هاء ، وتجاوز إمالة الفتحة قبل الناء في الوقف .

وغَارِبَ : اسم بدلالة الجر والتنوين والإضافة ومعنى الذات وصيغة الاسمية . وهو على وزن : فاعِل ، اسم فاعل من مصدر : غَرَبَ ، أي : غابَ ، عُبِّرَ به عن اسم الذات للمبالغة . وفي الدرج يبدل التنوين واواً ، وتدغم الواو في واو العطف بعدها . يوقف عليه بالسكون المجرد مع حذف التنوين ، ويجوز الروم والتضعيف في الوقف . وتجاوز إمالة الألف لكسر الراء بعدها .

والأَمْسِ : اسم بدلالة التعريف والجر ومعنى الذات وصيغة الاسمية . وهو مصدر بمعنى اسم المفعول للمبالغة فعله مِمْل : أَمَسَ ، أي : خُلِفَ ، عُبِّرَ به عن اسم الذات لتوكيد المبالغة . يجوز حذف الهمزة بعد نقل حركتها إلى الساكن قبلها ، وفي الدرج تسقط همزة الوصل . يوقف عليه بالسكون المجرد ، ويجوز الروم والتقاء الساكنين في الوقف .

وَأَتَمَّكَتُهُ : فعل بدلالة الإسناد إلى الفاعل والاتصال ببناء التانيث وضمير النصب ومعنى الحدث الماضي وصيغة الفعلية . والهمزة مزيدة فيه للجعل . يجوز حذفها في الدرج بعد نقل حركتها إلى الساكن قبلها . والوقف فيه مثل : رَعَتْهُ .

وَمَذَانِبُهُ : اسم بدلالة الإسناد إليه والإضافة والاتصال بضمير الجر والجمع ومعنى الذات وصيغة الاسمية . وهو جمع تكسير على صيغة تنتهي الجموع ، مفردة مَذْنَب ، مبالغة اسم الفاعل من مصدر فعل مِمْل : ذَنَبَ ، أي : وَطَأَ وَذَلَّلَ ، عُبِّرَ به عن اسم الذات لتوكيد المبالغة . والوقف فيه مثل : حَالِبُهُ . وتجاوز إمالة الألف للكسرة بعدها .

لقد استطعنا في هذه الجولة أن نبين الأدلة المحددة لأنواع المفردات ، ونتبع ما طرأ على اللفظ من تغير ، وما يحتمله من تلون تصوريته ضمن سياق التعبير . وكان في ذلك كثافة من العمليات الصرفية ، احتشد الكثير منها في عبارة واحدة أو بيت واحد ، مما يحقق غنى العربية بالانفعالات الصوتية في صياغة المفردات ، وفي نطاق التركيب الكلامي . وهذا كله دون أن نتعرض للانفعالات الإعرابية المعروفة . وقد رأينا ، من خلال ذلك ، أن الظواهر الصوتية الصرفية ليست بمعزل عن العلاقات الإعرابية للمفردات في التركيب ، وأنها كثيراً ما تكون صدى لتلك العلاقات .

بل إنك لترى أن بعض المفردات تكون وظائفها الإعرابية دليلاً ، على تحديد وظائفها ومعانيها الصرفية . فالأصل في التمييز هو اسم الذات أو اسم المعنى ، وفي الصفة والحال والخبر هو المشتق ، وفي المفعول المطلق والمفعول لأجله هو المصدر ، وفي المفاعيل : به وفيه ومعه ، هو اسم الذات . وقد تتوارد على هذه المعاني الصرفية ، في التركيب ، وظائف تخالف هذا الأصل . ويمكننا أن نقف على شيء من هذا فيما يلي :

فقول الله ، جلّ وعلا^(٨٧) : ﴿ اَعْمَلُوا - آلَ دَاوُدَ - شُكْرًا . وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ ﴾ ، ترى أن « شكرًا » يكون مفعولاً لأجله ، والمعنى : لتشكروا الله على النعم ، إذ من حق العمل أن يكون للشكر ، لا للرجاء والخوف . فهو اسم جنسي معنوي ، أي : مصدر أصلي . وكذلك شأنه إذا قدرت أن « اعملوا » مضمّن معنى : اشكروا . فإن جعلت « شكرًا » حالاً من الفاعل قبله ، أي : اعملوا شاكرين ، لأن الشكر يعم القلب والجوارح ، صار بتأويل اسم الفاعل للمبالغة . وإن قلت : إنه مفعول مطلق ، لأن الشكر نوع من العمل ، صار التقدير : اعملوا عَمَلَ شُكْرٍ ، أو عملاً شكرًا ، فهو مصدر نوعي .

وإذا ادعيت أنه مفعول به ، والتقدير : اعملوا ما هو شكر ، أو زعمت أنه تمييز ، لما في العمل من الإبهام والتنوع ، أصبح مؤوَّلاً بمعنى اسم الذات للمبالغة . فهذه الصور الصرفية المتنوعة تتوارد على المفردة الواحدة ، بحسب الوظائف الإعرابية المتعددة . والراجح منها هو الصورة الأولى لعدم الحاجة إلى تأويل أو تقدير . ثم إذا كان « قليل » أو « الشكور » مبتدأ فهو اسم ذات منقول من مشتق للمبالغة ، وإن كان خبراً فهو على أصله من الاشتقاق .

وما رأيناه من التنوع في « شكراً » يرد كثيراً في الكلام . فقولك : انتبهتُ من النوم فرحاً ، يحتمل الفرح فيه الحالية . وذلك إذا كنت قد استيقظت في حالة فرح . أما إن كان الفرح بحلم هو الذي أيقظك ، فهو مفعول لأجله ، أي : سبب للانتباه . وأما إذا كان الانتباه في صورة الفرح فالوظيفة تكون المفعولية المطلقة نيابة عن مصدر : انتبهتُ . فإن أردت أنك تبين نوع الانتباه ، لما قد يكون فيه من إبهام ، فالفرح تمييز لذلك .

وإذا كان هذا التنوع يغلب في المنصوبات فإنه كثيراً ما تضيق درجته فيها ، أو تُفقد منها أصلاً . ففي الحديث الشريف أن النبي ﷺ قال : « إني لأعلمُ آخرَ أهلِ النارِ خُرُوجاً منها ، وآخرَ أهلِ الجنةِ دُخُولاً الجنةَ . رَجُلٌ يُخْرَجُ مِنَ النارِ حَبْوًا . . . ذاك أدنى أهلِ الجنةِ منزلةً » .^(٨٨) فـ « حبوا » يحتمل الحالية مؤوَّلاً باسم الفاعل ، والمفعولية المطلقة مصدراً نوعياً ، في حين تتعين في « آخر » المفعولية اسم ذات منقولاً من اسم التفضيل ، معطوفاً عليه نظيره ، والمفعولية أيضاً في « الجنة » ، والتمييز في : دخولاً وخروجاً ومنزلة .

وقول يزيد بن الحكم :^(٨٩)

تُكاشِرُنِي كُرْهًا ، كَأَنَّكَ نَاصِحٌ
وَعَيْنُكَ تُبْدِي أَنَّ صَدْرَكَ ، لِي ، دَوِي

يتعين فيه أن كرهًا : حال من الفاعل قبله ، وتقديره إما « مضطرًا » - فهو مصدر مؤوّل باسم المفعول - وإما « كارهاً » . فهو مؤوّل باسم فاعل .

ومثل « ادخار » ، في قول حاتم الطائي : (٩٠)

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ، ادْخَارُهُ وَأَعْرِضُ ، عَنْ شَتَمِ اللَّئِيمِ ، تَكْرُمًا
يتعين أنه مفعول لأجله . فهو مصدر أصلي . وقولك : تَمَيَّزْتُ غِيظًا ،
يترجح فيه أن « غِيظًا » مفعول لأجله أيضًا ، استثناءً بقول الله - عز وجل -
في وصف نار جهنم (٩١) : ﴿ تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ الْغَيْظِ ﴾ .

والمنصوبات في قول النبي ﷺ : « رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ ، مِلءَ السَّمَاوَاتِ
وَمِلءَ الْأَرْضِ ، وَمِلءَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ ، أَهْلَ النَّاءِ وَالْمَجْدِ » ، (٩٢)
يتوضع منها الأول والأخير في النصب على النداء ، ويكون نصب الثاني على
الحال من الحمد ، والثالث والرابع بالعطف . و « ملء » في المواضع الثلاثة
على وزن : فِعْلٌ ، بمعنى اسم الفاعل للمبالغة من مصدر : مَلَأَ . وجازت
الحالية في الأول منها ، رغم إضافته إلى معرفة ، لأن هذه الإضافة لفظية
مجازية ، والتتوين مَنَوِيٌّ ، إذ التقدير : مَالَتَا السَّمَاوَاتِ .

الفصل الثاني

أدلة التحليل الإعرابي

لقد تبارى العلماء واللغويون والشحاة في تشقيق الكلام ، عند الحديث عن الإعراب ، فكان لديهم بضعة عشر معنى لغويًا ، يدور هذا المصطلح في فلكها . ثم اختلفوا في الأصل الذي يمكن أن يعود إليه ، لينال مفهومه الاصطلاحي المعهود . وعندى أن أوضح معنى وضعي ، انحدر عنه الإعراب النحوي ، هو التحسين والتجويد ، إذ يقال : أعربتُ الشيء ، إذا حسنته وجودته . فالإعراب في الأصل تجويد في التعبير وتحسين له ، والعربي : من أتقن البيان وجود صياغته وأدائه ، على أحسن ما يكون .^(١)

ولم ينج المفهوم الاصطلاحي للإعراب ، من اختلاف أنظار الباحثين والدارسين ، فكان له أيضًا عشرات من التفسير أو التعريف أو التحديد أو البيان . فقبل : هو تبيُّن الكلمة لتغيُّر آخرها باختلاف العوامل عليها .^(٢) وقيل : هو أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة .^(٣) وقيل : تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظًا أو تقديرًا .^(٤) وقيل وقيل ، توجهات كثيرة مختلفة ، دارت داخل تلك الزوايا الثلاث ، تحاول وضع تعريف لمفهوم مصطلح الإعراب ، فضيقت على الباحث سبل النجاة ، لكثرة ما زرعت من تشتت واضطراب .^(٥)

ولعلنا ندخل البيوت من أبوابها ، إذا رجعنا إلى علم الإعراب ، نتلمس فيه سبيلًا إلى فهم حقيقة المصطلح المذكور . والحق أن علم الإعراب^(٦)

هو: « الأصول التي تُعرفُ بها أحوال تركيب كلام العرب » . وهذا يعني أنه لا ينحصر في افعال أو أواخر المفردات ، أتتبعاً كان أم أثراً أم تغييراً ، وإنما يشمل جميع الأصول التي تضبط سلوك المفردات والجمل وأشباهها ، حين تنتظم داخل التعبير .

وعندما يمارس العربي الكلام ، يستخدم أحكام هذه الأصول ويجريها في التركيب ، ليكون فيما ينجزه من ثر أو شعر تحقيق لعمليات الإعراب . وعلى هذا يصح أن نقول : إن الإعراب هو « التعبير عن الوظائف التركيبية ، والمعاني النحوية ، والعلاقات الإعرابية ، لعناصر العبارة ، بالنسق والنمط والصوت » .

أعني أنه يصاغ التركيب اللغوي في الإعراب ، بحيث تحمل كل كلمة أو جملة ، أي : كل عنصر تركيبى ما يقتضيه ، في سياقه التعبيري ، من وظيفة أو معنى أو علاقة بما حوله . ويتضح ذلك بالنسق الذي تنتظم فيه تلك العناصر ، والصيغ التي تملؤها ، والأصوات التي تبدو أو تقدر في أواخرها . فليس ما دار حوله خلاف النحاة ، من التعريف ، إلا زاوية محدودة من ميدان الإعراب ، تمس الجانب الأخير منه . ألا وهو أصوات الضم والنصب والكسر والسكون ، وما ينوب عنها من أحرف أو حذف .

التحليل الإعرابي

بعد أن تعرفنا المدى الذي يدور في فلكه الإعراب ، نستطيع أن نعبر عن التحليل الإعرابي بأنه : « تمييز العناصر اللفظية للعبارة ، وتحديد وظائفها التركيبية ، ومعانيها النحوية ، وعلاقاتها الإعرابية ، وذكر الأدلة على ذلك بالنسق والنمط والصوت ، لفظاً أو تقديراً أو محلاً » . إنه يتناول العناصر الحاضرة والمقدرة من المفردات معربة ومبنية ، ومن الجمل التي لها محل والتي لا محل لها ، ومن الأدوات أيضاً ، لبيان وظيفة كل منها في تكوين

العبارة ، والمعنى النحوي الذي تؤديه في نظمها ، والصلات القائمة بينها وبين العناصر التعبيرية المتقدمة والمتأخرة .

فهو يبدأ بالنصل بين تلك العناصر ، ليستقل كل منها عما حوله بالتميز والوضوح ، ويتيسر تبين ما له من قيم إعرابية محققة . والمراد بالعناصر هذه ما كان من الأسماء والأفعال ، والمصادر المؤولة والمنتزعة ، وحروف المعاني ، والجمل وأشباهها . ولكل من هذه المفردات والتراكيب نشاط ، في النظم التعبيري ، يتبعه المحلل ويعبر عنه بما يؤديه ، من موقع حقيقي أو اعتباري ، وصورة لفظية واقعية أو مستعارة ، وعلامات صوتية ظاهرة أو مقدرة .

أما الوظائف التركيبية فتشمل مفاهيم كثيرة جداً ، أهمها : الاسمية والفعلية والحرفية ، والتشبيه بالفعل أو الحرف ، والجُمليّة وشبّهِها ، والابتداء والخبر ، والفاعلية والمفعولية والموصولية ، والظرفية والتعليل والسببية ، والتميز والتوكيد ، والوصفية والحالية والمعية والمصاحبة والاقتران الزماني والمكاني ، والاستثناء والحصر والإضراب ، والاستدراك والتوطئة ، والأصالة والنيابة والتعويض .

وأما المعاني النحوية فهي ما تحمله العناصر اللفظية في النظم الناجز . ومنها : التعريف والتكثير والتخصيص ، والتبيين والتفسير والتحقيق ، والتقديم والتأخير ، والإضمار والذكر والحذف والتأويل ، والإعمال والإهمال ، والإفراد والثنائية والجمع ، والتذكير والتأنيث ، والبناء والإعراب ، والرفع والنصب والجر والجزم ، والضم والفتح والكسر والسكون ، والقسم والنداء والتعجب والندبة ، والأمر والنهي والإثبات والنفي والاستفهام ، والاختصاص والإغراء والتحذير ، والمضي والاستقبال والحال ، واللزوم والتعديّة ، واللفظية والمعنوية والمحلية ، والمعلومية والمجهولية ، والبساطة

والتركيب ، والكبروية والصغروية والبيئية . (٧)

وأما العلاقات الإعرابية فهي الصلات التركيبية التي تتحقق في التعبير .
نحو : الإستناد والشرط ، والإضافة والتبعية بوصف أو بدلية أو عطف أو
توكيد ، والوصل والاستئناف والاعتراض والإقحام ، والجواب والتعليق
والإلغاء ، والربط بالمبتدأ والشرط والقسم والفعل والمتبوع ، والاقتضاء
والترتب ، والتأثير والتأثر ، والتقيد بمفعولية أو حالية أو زمان أو مكان أو
سبب أو علة . (٨)

وللتعبير عن هذه الوظائف والمعاني والعلاقات ، يكون الانتقال في
الإجراء ، من الأعم إلى العام ، فالخاص فالأخص ، ضمن زاوية حادة نحو
رأسها ، كما ذكرنا في مراحل التحليل الصرفي . وفي ذلك يتدرج التحليل
من الظاهر إلى الخفي فالمقدر والمؤول . وتنفيذاً لهذه المعالم المتباينة
المتكاثرة ، نقف عند الآية الكريمة (٩) : ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾ ، فنرى أن :

لكن : حرف استدراك .

وأنا : ضمير رفع منفصل حذفته همزته للتخفيف ، مبني على الفتح
الظاهر على النون ، في محل رفع مبتدأ أول . والألف : حرف زائد في
الرسم للوقف .

وهو : ضمير الشأن مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ ثان .

ولفظ الجلالة : مبتدأ ثالث مرفوع .

وربي : خبر للمبتدأ الثالث مرفوع . وعلامة رفعه الضمة المقدرة على ما
قبل ياء المتكلم ، منع من ظهورها الحركة المناسبة . وهو مضاف . والياء :
ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه .

وجملة : الله ربي : في محل رفع خبر للمبتدأ الثاني ، وهي جملة اسمية

صغرى .

وجملة هو الله ربي : في محل رفع خبر للمبتدأ الأول ، وهي جملة اسمية كبرى ذات وجه واحد بالنسبة إلى التي بعدها ، وصغرى بالنسبة إلى جملة الآية كلها .

وجملة أنا هو الله ربي : ابتدائية لا محل لها من الإعراب ، وهي جملة اسمية كبرى ذات وجه واحد .

ثم نستعرض تحليل قول النبي ﷺ : ^(١١) « إِنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - يُحِبُّ ، إِذَا عَمِلَ أَحَدُكُمْ عَمَلًا ، أَنْ يُتَّقَنَهُ » ، فيكون ما يلي :
 إن : حرف مشبه بالفعل .

ولفظ الجلالة : اسم « إن » منصوب . وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

وتعالى : فعل ماض مبني على الفتح المقدر على آخره للتعذر . والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره : هو ، يعود على لفظ الجلالة .

ويحب : فعل مضارع مرفوع . وعلامة رفعه الضمة الظاهرة . والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره : هو ، يعود على لفظ الجلالة أيضاً .

وإذا : اسم مبني على السكون الظاهر في محل نصب مفعول فيه ظرف زمان ، متعلق بالفعل « يتقن » . وهو مضاف .

وعمل : فعل ماض مبني على الفتح الظاهر .

وأحدكم : أحد : فاعل مرفوع . وعلامة رفعه الضمة الظاهرة . وهو مضاف . والكاف : ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه .
 والميم : حرف لجمع الذكور ، غلبوا فيه على الإناث ، لأن المراد هم الرجال والنساء .

وعملاً : مفعول مطلق منصوب . وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

وأن : حرف ناصب .

ويتقنه : يتقن : فعل مضارع منصوب . وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .
والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره : هو ، يعود على أحد . والهاء : ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به .

والمصدر المؤول من « أن يتقنه » : في محل نصب مفعول به للفعل :
يحب . والتقدير : يحب إتقانه .

والحديث كله في محل نصب مفعول به للمصدر « قول » قبله .

وجملة إن الله يحب : ابتدائية لا محل لها من الإعراب . وهي جملة اسمية كبرى ذات وجهين .

وجملة تعالى : اعتراضية لا محل لها من الإعراب . وهي جملة فعلية بين بين .

وجملة يحب : في محل رفع خبر « إن » . وهي جملة فعلية صغرى .

وجملة عمل أحدكم : في محل جر مضاف إليه . وهي جملة فعلية بين بين . والتقدير : حين عمله .

وجملة يتقن : صلة الحرف المصدرى لا محل لها من الإعراب . وهي جملة فعلية بين بين .

وأخيراً نعرض قول عنترة : (١١)

هَلَا سَأَلْتُ الْخَيْلَ ، يَا بَنَّةَ مَا لَكَ ، إِنْ كُنْتُ جَاهِلَةً ، بِمَا لَمْ تَعْلَمِي
يُخْبِرُكَ مَنْ شَهِدَ الْوَقَانَ عَ أَنْبِي أَغَشَى الْوُغَى ، وَأَعْفُ عِنْدَ الْمُغْنَمِ

فيكون تحليله الإعرابي أيضاً على الشكل التالي :

هـلاً : حرف تحضيض لأن الفعل بعده معناه المستقبل .
وسألت : فعل ماض مبني على السكون الظاهر لاتصاله بضمير رفع متحرك . والتاء : ضمير متصل مبني على الكسر الظاهر في محل رفع فاعل .

والخيل : مفعول به منصوب . وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .
ويا : حرف نداء .

وابنة : منادى مضاف منصوب . وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .
ومالك : مضاف إليه مجرور . وعلامة جره الكسرة الظاهرة .
وإن : حرف شرط جازم . وقد حذف جواب الشرط لدلالة ما قبله عليه .
والتقدير : فاسألني . وفي هذا تأكيد بتكرار الجملة مذكورة ومقدرة .
والتاء المقدرة : رابطة لجواب الشرط .

وكنت : فعل ماض ناقص مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك ، وهو في محل جزم بـ « إن » . والتاء : ضمير متصل مبني على الكسر الظاهر في محل رفع اسم « كان » .

وجاهلة : خبر « كان » منصوب . وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .
وبما : الباء : حرف جر . وما : اسم موصول مبني على السكون الظاهر في محل جر . والجار والمجرور متعلقان بالفعل : سأل .
ولم : حرف جازم .

وتعلمي : فعل مضارع مجزوم . وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة . والياء : ضمير متصل مبني على السكون الظاهر في محل رفع فاعل .

ويخبرك : يخبر : فعل مضارع مجزوم ، لأنه جواب شرط محذوف مع فعله . وعلامة جزمه السكون . والتقدير : إن سألتِ يخبرك . وفي هذا أيضاً تأكيد بتكرار الجملة مذكورة ومقدرة . والكاف : ضمير

متصل مبني على الكسر الظاهر في محل نصب مفعول به أول مقدم .
ومن : اسم موصول مبني على السكون الظاهر في محل رفع فاعل مؤخر .
وشهد : فعل ماض مبني على الفتح الظاهر . والفاعل ضمير مستتر
جوازاً تقديره : هو ، يعود على « مَنْ » .

والوقائع : مفعول به منصوب . وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .
وأنتي : أن : حرف مشبه بالفعل . والنون : حرف وقاية . والياء :
ضمير متصل مبني على السكون الظاهر في محل نصب اسم « أن » .
والمصدر المؤول من « أن » ومعمولها في محل نصب سد مسد
المفعولين الثاني والثالث للفعل : يخبر .

وأغشى : فعل مضارع مرفوع . وعلامة رفع الضمة المقدرة على آخره
للتعذر . والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره : أنا .
والوغي : مفعول به منصوب . وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على آخره
للتعذر .

والواو : حرف عطف .
وأعف : فعل مضارع مرفوع . وعلامة رفعه الضمة الظاهرة . والفاعل
ضمير مستتر وجوباً تقديره : أنا .

وعند : مفعول فيه ظرف زمان منصوب ومضاف . وعلامة نصبه الفتحة
الظاهرة متعلق بالفعل : أعف .

والمعتم : مضاف إليه مجرور . وعلامة جره الكسرة الظاهرة .
والبيتان : في محل نصب مفعول به للمصدر « قول » قبلهما .
وجملة سألت : ابتدائية لا محل لها من الإعراب . وهي جملة فعلية بين
بين .

وجملة يا بنه مالك : اعتراضية لا محل لها من الإعراب . وهي جملة
فعلية بين بين .

- وجملة إن كنت جاهلة فاسألي : في محل نصب حال من فاعل : سأل .
وهي جملة شرطية .
- وجملة : كنت جاهلة : جملة الشرط غير الظرفي لامحل لها من الإعراب . وهي جملة فعلية .
- وجملة « اسألي » المحذوفة : في محل جزم جواب الشرط . وهي جملة فعلية .
- وجملة لم تعلمي : صلة الموصول لا محل لها من الإعراب . وهي جملة فعلية بين بين .
- وجملة إن سألت يخبرك من : في محل نصب حال ثانية من فاعل : سأل . وهي حال مقدرة ، والجملة شرطية .
- وجملة « سألت » المحذوفة : جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب . وهي جملة فعلية .
- وجملة شهد : صلة الموصول لا محل لها من الإعراب . وهي جملة فعلية بين بين .
- وجملة أغشى : في محل رفع خبر « أن » . وهي جملة فعلية .
- وجملة أعف : معطوفة على جملة « أغشى » في محل رفع بالعطف . وهي جملة فعلية .

الأدلة والقرائن في التحليل الإعرابي

يعتمد المحلل للإعراب أيضاً على أدلة وقرائن ، حالية ومعنوية ولفظية وتركيبية ، منها العامة ومنها الخاصة ، لتمييز العناصر الاسمية والفعلية والحرفية في النظم ، وتعيين وظائفها ومعانيها وعلاقاتها . وقد تتضافر هذه القرائن أو بعضها ، للوصول بالعمليات الإعرابية إلى الدقة والصواب .

وقد كنا ، في الفصل الثاني من الباب الأول ، عرضنا لكثير من الأدلة

والقرائن العامة والخاصة ، حين بسطنا الحديث عن أصول التحليل النحوي .
ومما يجب ذكره هنا بعض الأدلة الخاصة بالنص ، نحو : المعنى العام
للموضوع كله ، والمعنى الخاص للعبارة أو التركيب . فقول الله ، تعالى (١٢) :
﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾ ، ينتصب فيه « يومًا » على أنه
مفعول به ، لا على الظرفية ، إذ المراد هو طلب التأهب ليوم القيامة بالعمل
الصالح ، وليس المراد هو حصول التقوى في ذلك اليوم . ومثل هذا كثير
في الآيات الكريمة .

والضمير « هو » في قوله ، عز وجل (١٣) : ﴿ وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى ،
وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا ، وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى ﴾ ، يكون للفصل
والتوكيد في الموضعين ، لا محل له من الإعراب . وإنما وردا هنا للحصر ،
إذ كثيراً ما يزعم بعض الناس أنه يضحك ويبكي ، وهذا النمرود يقول
لإبراهيم ، عليه السلام : أنا أحيي وأميت . وإنما خلت الآية الثالثة من ضمير
الفصل ، لعدم حاجة التوكيد أو الحصر ، إذ لم يدع أحد أنه يخلق البشر بما
فيه من الجنسين .

وقول جعفر بن علبة الحارثي : (١٤)

فَقَالُوا لَنَا : ثِتَانٍ ، لَا بُدَّ مِنْهُمَا : صُدُورُ رِمَاحٍ أَسْرَعَتْ ، أَوْ سَلَالِيلُ
ذكر الشاعر فيه أن الأعداء خيروا قومه في شيئين : القتل أو الأسر . فهو يريد
: لا بد منهما على طريق التعاقب ، لا على طريق الجمع . والمعنى : لا بد من
أحدهما . وهذا يعني أنه حذف المضاف « أحد » وأقام المضاف إليه مقامه .

والكاف في النص الكريم (١٥) : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ يجب أن تكون
حرفاً زائداً للتوكيد ، ليصح معنى التركيب ، ويتحقق مقصود توحيد الألوهية .
وذلك لأنك إذا أنكرت الزيادة صارت الكاف للتشبيه ، وأثبت للمولى - جل
وعلا - مثلاً في الوجود ، وزعمت أنه ليس لهذا المثل شيء . وهذا فاسد

من وجهين : أولهما مخالفة التوحيد بإثبات مثل في الألوهية . والثاني هو فساد المعنى وإحالة ، لأن المماثل للشيء يكون الشيء نفسه مماثلاً له أيضاً . وفي هذا ما يناقض معنى النفي المحقق في الآية المباركة .

ثم نقف عند دلائل المقال في التحليل ، وهي تشمل الجوانب الآتية :

١ - الأدلة التركيبية : فالنص المقصود تحليله إعرابياً يتضمن وظائف ومعاني وعلاقات ، في النظم والسياق ، توجه الدارس إلى تحديد الصفات الحقيقية للمفردات . وأول ما يذكر هنا هو الإسناد . كالفعل والفاعل أو نائب الفاعل ، والفعل الناقص واسمه ، والمبتدأ والخبر ، واسم الفعل وفاعله ، والمصدر أو المشتق وفاعله أو نائب الفاعل . نحو : جاء الشتاء ، وجميع الطلاب ، وكان الإنسان عجولاً ، والدئين النصيحة ، وهيئات الصفاء .

فعندما تقرأ قول الله ، تبارك وتعالى (١٦) : ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ قِيَمًا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ، رِجَالٌ ﴾ ، تجد الفعل المبني للمجهول في حاجة إلى المسند إليه ، أي : النائب عن الفاعل ، إذ لا يصح أن يكون « رجال » هو نائب الفاعل . وإلا جعلت التسييح موجهاً إلى المخلوقات ، وهو مما لا يجوز أصلاً . ولذا يحكم على الجار والمجرور « له » بأنهما في محل رفع نائب فاعل ، ثم يكون « رجال » فاعلاً لفعل محذوف ، أي : يسبحه رجال . وهذه الجملة استنافية تفيد البيان والتوكيد . وإنما ساغ ذكر الفاعل بعد حذف فعله ، لأنه قد ذكر في جملة قبله ما يدل على المحذوف .

وفي قول الفرزدق يفتخر بالسيادة : (١٧)

وَبَيْتَانِ : بَيْتُ اللَّهِ نَحْنُ وَلَاتُهُ وَبَيْتٌ ، بِأَعْلَى إِبِلِيَاءَ ، مُشَرَّفُ

يظهر في أول شطريه كلمتان كلتاها في حاجة إلى عنصر تركيبى ، يعتقد به الإسناد . ولوزعمت أن « بيتان » خبر مقدم للمبتدأ : « بيت الله » وما عطف

عليه لاستحالة المعنى ، إذ يصير خبراً بما هو تحصيل حاصل ، لا فائدة فيه .
وليس في نظم القصيدة ما يعطف « بيتان » عليه . فهو مبتدأ لخبر مقدم
محذوف ، أي : كائنان لنا بيتان .

أما « بيت » فهو مبتدأ أيضاً ، ولا يصح أن يكون ما بعده خبراً له ، لئلا يرد
تحصيل الحاصل أيضاً ، ويُجاز الابتداء بنكرة دون فائدة . فالجار والمجرور
متعلقان بصفة محذوفة لبيت ، ومشرف : صفة ثانية له ، والخبر محذوف ،
أي : وبيت صفته كذا وكذا نحن ولاته أيضاً . وإنما جاز حذف الخبرين هنا ،
لدلالة الجملة بينهما « نحن ولاته » على ذلك ، ليتحقق الفخر بالسلطان
والشرف في أبلغ إيجاز .

ثم يرد الشرط علاقة تركيبية ، تبين صلة الجمل بعضها ببعض . فيكون
الترتب بين الجملتين إيجابياً ، كما في الشرط الجازم ، وإذا ولما ولو ، أو
سلبياً كما في : لولا . فالظاهر من قول الله ، سبحانه (١٨) : ﴿ وَإِنْ تَوَلَّوْا
فَأِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴾ ، أن صيغة « تَوَلَّوْا » فعل ماضٍ . إلا
أن جملة الجواب المترتبة على الشرط يرد في « عليكم » منها ضمير
المخاطبين ، وهذه قرينة لفظية تعني أن الضمير في الفعل الأول هو
للمخاطبين أيضاً . فالفعل إذا مضارع كان لفظه « تَتَوَلَّوْا » ، فحذفت منه التاء
الثانية للتخفيف . ومثل ذلك يقال في فعل الشرط من : ﴿ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا
عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ ، وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ ﴾ ، (١٩) بقرينة ما في الجملة المعطوفة
على الجواب .

والاقتضاء دليل تركيبى كثير الحضور في الكلام ، ويتضمن قرائن لفظية
تساعد في تحديد المقاصد . وهو إما أن يكون لغوياً ، فيراد به طلب الكلمة
ما يتم معناها الدلالي . نحو قولك : جناح الذل ، وماء الوجه ، وماء
النوى ، وعين المال ، وسويداء القلب ، وعنان السماء ، ولمح البصر ،

وذو النون ، وذات النطاقين ، وأبولهيب ، وابن آوى ، وأمُّ القُرى ، والمدينة المنورة ، والمسجد الحرام ، والمسجد الأقصى ، وبعليك ، وحضرموت ، ومعديكرب ، ونفطويه ، وعمرويه ، وتأبط شرّاً ، وجاد المولى ، وبينَ بينَ وصباح مساءً ، وحَيَصَ بَيْصَ وشَذَرَ مَذَرَ ، وقلّما وطالما ، وما عدا وما خلا ، وحيثَئذ ويومئذ ، وسيّما وكلّما . . .

وأما أن يكون نحويّاً ، فيراد به طلب الكلمة ما يتم معناها في النظم . وهو عندي ^(٢٠) سبب العمل الإعرابي ، ويتضمن جمهور الوظائف النحوية المعروفة ، كالتعديّة والتعليل والظرفيّة والمعيّة ، والتوكيد والتبيين والملايسة والتفسير والتضمين ، والإخراج والحصر والتحقيق ، والمشاركة والمخالفة والاعتراض ، والرفع والنصب والجر والجزم ، والوصل والجواب . مثال ذلك قول جرير : ^(٢١)

يا صاحِبِيَّ ، ذنّا الرّواحُ ، فسيّرا لا كالعشيّة زائراً ، ومزوّرا

فإن الاسم « زائراً » منصوب ، وليس في البيت أو ما حوله ما هو صاحب هذه الوظيفة ، ولا بد له من فعل أو ما يشبهه يقتضي هذا العمل الإعرابي ، من التعديّة ، بالإضافة إلى افتقار المعنى إلى التمام . وعليه يكون التقدير : لا أرى زائراً ومزوّراً له ، مثل ما أراه في هذه العشيّة . وقد جاز حذف ذلك لما في الكلام من الدلالة عليه .

وفي النصّ الكريم ^(٢٢) : ﴿ لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرِيصٌ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ ﴾ ، يبدو فيه الجار والمجرور « من نساء » في حاجة إلى ما يتعلقان به ، لأن « يؤلون » يتعدى بـ « على » . فإن قلت : كيف عدّتي بـ « من » ؟ قلنا : قد ضُمِّنَ ههنا معنى البعد . فكأنه قيل : يبعدون من نسائهم مقلّين . فتضمن الفعل لمعنى غيره يقتضي تعدّيته بمثل ما يتعدّى به الآخر . والجملة الأخيرة من قوله ، عز وجل ^(٢٣) : ﴿ فَاتُّوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ - إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ

الْمُتَطَهِّرِينَ - نَسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ ﴿٢٤﴾ ، هي تفسير لـ « من حيث أمركم الله » ،
فهي ذات صلة تركيبية به ، وتقتضي أن الجملة الكبرى قبلها هي اعتراضية
للحث على الطاعة .

واللفظ الأول من الآية الكريمة ^(٢٤) : ﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ﴾ ؟ قد يبدو
للقارئ فعلاً ماضياً ، لغياب صورة اسم الاستفهام الأصلية . غير أن تركيب
« عن » الجارة مع « ما » الاستفهامية يقتضي حذف الألف ، للفرق بين
الاستفهام والخبر . وهو قرينة لفظية ظاهرة . وبذلك يكون تعلق الجار
والمجرور بالفعل بعدهما ، وقداً عليه لما فيهما من معنى يتطلب التصدير .
وكذلك الشأن من : ﴿ فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا ﴾ ؟ ^(٢٥)

والوصل بالعطف في قول أبي دؤاد الإيادي : ^(٢٦)

أَكَلْتُ أَمْرِيَّ تَحْسِينِ أَمْرًا وَنَارٍ ، تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ ، نَارًا ؟

يقتضي أن يكون بعد الواو اسم منصوب ، يتبع « كل » في الإعراب ، كما أن
جر « نار » يتطلب ما هو مضاف يستوعبه . فكان الشاعر أراد : وكل نار ،
فحذف « كل » من الشطر الثاني ، وهو يريد بها ، وجرَّ بها أيضاً ، واكتفى
بذكر ذلك في أول البيت . ومن هذا القبيل ما جاء في قول العرب : ما كلُّ
سوداء تمر ، ولا بيضاء شحمة .

والفعل الناقص يقتضي عنصرين ليتم معناه التركيبي ، وأنت ترى في قول
النبي ﷺ : ^(٢٧) « مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ » عدم
ظهور العنصر الثاني ، أي : الخبر . فقد حلت محله عبارة التوحيد ، وهي جملة
« لا إله إلا الله » ، فتكون في محل نصب على الحكاية ، أي : قول . . .

وقول العوام بن عتبة ^(٢٨) : « وَخُبِرْتُ سُودَاءَ الْقُلُوبِ مَرِيضَةً » ترى فيه
أن الفعل يقتضي ثلاثة مفاعيل . فالثاني : سواد ، والثالث : مريضة ، والأول

صار نائب فاعل : الضمير المتصل بالفعل . وقول الشاعر الآخر : (٢٩)
فَجِئْتُ قُبُورَهُمْ بَدَأُ ، وَلَمَّا فَنَادَيْتُ الْقُبُورَ ، فَلَمْ يُجِبْنِي
يقتضي فيه « لَمَّا » أن يكون بعده فعل مضارع يجزمه . ولهذا نقدر : لَمَّا أَكُنْ
بَدَأُ ، أَوْ : لَمَّا أَسُدُّ .

ولأن القول محتاج إلى جواب أحياناً فإنه ، حين يرد بعده قول آخر متعلقاً
به ، يتحقق تأمين تلك الحاجة . ومن ذلك مثلاً (٣٠) : ﴿ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا :
سَلَامًا . قَالَ : إِنَّا مِنْكُمْ وَجِلُونَ ﴾ . فجملة القول الثانية تكون من الاستئناف
البياني ، كما يرى علماء البلاغة ، لأنها جواب لسؤال مقدر ، أي : فماذا
قال لهم ؟ ولهذا فصلت عن الأولى ولم تعطف عليها .

والعلاقة بين القسم وجوابه يظهر مقتضاها ، في قول المولى الكريم (٣١) :
﴿ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ . فاللام
ونون التوكيد مع الفعل المضارع تعنيان أنه جواب قسم ، وهذا يقتضي قسمًا
محدوفاً مع اللام الموطنة أيضاً ، والتقدير : والله لئن لم ينتهوا . ونظير هذا
قوله : ﴿ وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ . (٣٢)

٢- الأدلة اللفظية : وهي ظواهر التصويت والتنسيق والصيغة والتوفيق .
ففي التصويت نذكر العلامات الإعرابية ، كالحركات والأحرف والحذف
للحركة أو الحرف . ومعلوم أن الإعراب أصلاً هو للاسم والفعل المضارع ،
والبناء أصل في الحرف والفعل الماضي وفعل الأمر .

فالبيت المشهور عند النحاة ، وهو قول طرفة بن العبد : (٣٣)

لَنَا هَضْبَةٌ ، لَا يَنْزِلُ الذَّلُّ وَسَطُهَا وَيَأْوِي إِلَيْهَا الْمُسْتَجِيرُ ، فَيُعَصِّمُ

ورد فيه الفعل الأخير منصوباً بالفتح . وهذا يقتضيه ما يتطلب النصب من
الأدوات ، وليس قبله طلبٌ يُضمَرُ له ناصب بعد . ومع ذلك فلا بد من

إضمار « أن » بعد الفاء ، ليستقيم النظم ويتحقق نسق الكلام ، وإن كان هذا قد لا يرد إلا في الضرورة .

والفعل المضارع ورد في قول الله ، جل و علا ^(٣٤) : ﴿ إِنْ شَاءَ جَعَلْ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ . . . وَتَجْعَلَ لَكَ قُصُورًا ﴾ ، مجزومًا بحذف حركة الضم وهو معطوف . فالجزم يعني أن يكون قبله ما هو مجزوم أيضًا ليشنى العطف عليه . ولما كان « جعل » جوابًا للشرط الجازم ، وهو مبني على الفتح وفي محل جزم ، فقد جاء الفعل « يجعل » بالجزم تبعًا لمحل المعطوف عليه .

والنصب لـ « سوق » ، في قول الرسول ﷺ : « رُوَيْدَكَ سَوْقَكَ بِالْقَوَارِيرِ » ، ^(٣٥) دليل على أنه مفعول به ، وليس في ظاهر الكلام ما ينسب ذلك النصب إليه . والمعروف أن « رويد » اسم فعل يحتاج إلى مفعول ، وتتصل به الكاف حرفًا لتبيين المخاطب المخصوص ، والتقدير : أمهل سَوْقَكَ . وبهذا يكون « سوق » مفعولاً به لـ « رويد » .

وغياب الحركة أيضًا بعد « أن » الناصبة ، في قراءة طلحة بن سليمان والفيض بن غزوان ^(٣٦) : ﴿ أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى ﴾ ؟ دلالة لفظية على تصرف تعبيرى في حاجة إلى بيان ، تتضح منه العلاقات الإعرابية . ولهذا يقال : إن الفعل المعتل الآخر بالياء أجري النصب فيه هنا مجرى الرفع ، للتخفيف بحذف الياء لفظًا فقط بسبب التقاء الساكنين . وعلى ذلك جاء قول الأعشى ، ^(٣٧) وإن لم يكن بعده ساكن :

فَأَلَيْتُ ، لَا أُرِثِي لَهَا ، مِنْ كَلَالَةٍ وَلَا مِنْ حَنْئٍ ، حَتَّى تُتَلَقِّيَ مُحَمَّدًا

وغياب نون الإعراب أيضًا من الفعل المضارع ، في الآية الكريمة : ﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ ، ^(٣٨) دلالة تحتاج إلى تعيين سبب الحذف . وفي مثل هذا يُخَصُّ الجزم ، ويحمل على المعنى . لأن التقدير :

إن ثقل لهم يقيموا الصلاة .

ثم إن كثيراً من الأدوات له علامة فيما بعده ، كحروف الجر والجزم والنصب ، والأحرف المشبهة بالفعل التام أو الناقص . وعندما تختفي العلامة ، كما هي حال المبني والمعرّب تقديرًا أو محلًا من اسم وفعل ، يستبدل بأحدهما مرادف له ظاهر الإعراب ، لتحديد العلامة الدالة على المراد ، وتحقيق التحليل الإعرابي .

والرتبة التي يحددها نظم الكلام دليل مهم جدًا في هذا التحليل . وهي قد تكون محفوظة تلازم التنسيق في التركيب ، فتبقى مع صوحيباتها في مواقع معينة لا تخرج عليها . وأشهر ما يذكر هنا الأدوات ، لأنها تقوم بوظائف ومعان نحوية ، وليس لها صيغ قياسية محدّدة ، ولا علامات إعرابية فيها ، وقد تظهر تلك العلامات فيما بعدها أحيانًا . فالظاهر ، في الآية الكريمة : ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى ، وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ﴾^(٣٩) ، أن الفعلين متماثلان . بيد أن الحرف الجازم « لا » يميّز بينهما ، فيجعل الثاني مضارعًا لوروده قبله ، إذ النهي لا يدخل إلا عليه . ولأن الأول خال من أدوات الجزم فهو فعل أمر .

والمخصصات والمتمّمات لها رتب محفوظة غالبًا ، كالوصف والتوكيد والبدل والمعية . فالصفة^(٤٠) المشتقة مفردة أو مركبة تركيب إسناد تخصص اسم الذات ، وتميّزه مما سواه ، وتحتصر الوصف فيه ، وتكون بعده في النظم غالبًا وثابة له في الإعراب ، كقولك : استعنتُ برجلٍ كريمٍ ، أو برجلٍ كريمٍ أبوه . فإذا كان تركيبها إضافيًا حصرت الوصف في الاسم أيضًا ، مع بيان السبب الذي صيره كذلك . نحو : استعنتُ برجلٍ كريمٍ الأب . وإنما بقي النعت كله للرجل ، لأن في الصفة ضميرًا يعود عليه لتحقيق ذلك فيه .

وإذا كان التركيب تفسيريًا ، بالتمييز مثلاً ، تحقق عموم الوصف لاسم

الذات مع التخصيص ، ثم كان من الوصف ملحظ لما بعده . فعندما تقول : استعنتُ برجلٍ كريمٍ أبًا ، أو كريمٍ الأب ، ترى أنه قد انسحب بعض معنى الكرم على الأب أيضًا . وكذلك إن كان التركيب جملة اسمية ، فإنها تخصّص اسم الذات وتميزه ، وينسحب بعض معنى الوصف بها على عنصر منها ، ولكن تغيب فيها المطابقة ، كأن تقول : استعنتُ برجلٍ كريمٍ أبوه .

ومن الرتب المحفوظة أيضًا ما يكون بين الفعل وفاعله أو نائب فاعله ، والمتضايقين والمتعاطفين ، والفعل الناقص واسمه ، والحرف المشبه بالفعل واسمه وخبره ، والشرط أو القسم مع الجواب . وقد تكون الرتبة ذات نشاط وتنقل ، ليس لها موقع لازم ، كما هو الشأن في المفعولات والحال والمبتدأ والخبر وأشياء الجمل .

وصيغة المفردات تقدم أدلة في الإجراء الإعرابي ، وتوجه إلى تحديد كثير من الوظائف والعلاقات . فلكل من الفعل اللازم والمتعدي ، والمبني للمعلوم والمبني للمجهول ، والناقص والتام ، والمصادر والمشتقات اللازمة والعاملة ، أنماط لفظية تميز بعضها من بعض ، وتعين المقصود الذي له مقتضياته وحاجاته .

فأنت ترى في قول عبد مناف الهذلي : (١)

وما لي فيهم معتبٌ ، إن عتبْتُ

عليهم ، وما فيهم لدى الظلم منصرٌ

أن الفعل « عتب » هو لازم لا يحتاج إلى مفعول به ، ولكنه متصل بضمير النصب للغائب المفرد . وفي هذا قرينة تعني أن الهاء المذكورة ضمير يعود على المصدر « معتب » ، وهو في محل نصب مفعول مطلق نائب عن المصدر . فكان الشاعر قال : إن عبتُ عتبًا عليهم . فأضمر للدلالة فعله عليه ، كما جاء في قول زهير الكلبي :

مِنْ كُلِّ مَا نَالَ الْفَتَى قَدْ نَلْتُهُ ، إِلَّا التَّحِيَّةَ

يعني : قد نلتُ من كل شيء نيلاً . والفعل هنا متعدّ ، غير أنه استوفى ما يقوم مقام المفعول بالجار والمجرور .

أضف إلى هذا أن صيغ الصفات تكون للخبر والوصف والحال ، وصيغ المصادر تختص بالمفعول المطلق والمفعول لأجله ، والأسماء الجامدة تلازم المفعول به والمفعول معه والتمييز ، والمبتدأ والفاعل ونائبه ، واسم الفعل الناقص والحرف المشبه بالفعل ، وأن المعرفة تكون للمبتدأ والفاعل ، ولأسم الفعل الناقص ، ولصاحب الحال ، في حين أن النكرة تتوضع في الخبر والتمييز والمضاف ، وأن الفعل مستأثر بالجزم ، والأسم مستأثر بالجر .

فَإِذَا زَعَمْتَ أَنَّ « حَلَقًا » ، مِنْ قَوْلِ عَمْرٍو بْنِ مَعْدِيكَرْبَ : (٤٢)

قَوْمٌ ، إِذَا لَبِسُوا الْحَدِيدَ لَدَ تَنَمَّرُوا ، حَلَقًا وَقَدْ

هو مفعول مطلق ، كان ما يتطلب تقدير مصدر محذوف : « تَنَمَّرَ حَلَقٌ » ، لتصح هذه المفعولية . وهذا يعني أنه حذف المصدر ، وقام المضاف إليه مقامه . فهو نائب عن المصدر في هذه الوظيفة .

ومن ناحية أخرى ، فإن قول الله ، تبارك وتعالى (٤٣) : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ . . . كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ ، لا يحتمل أن يكون « عليكم » اسم فعل أمر ، خلافاً لما ذهب إليه الكسائي ومن تابعه ، إذ ينقطع به النظم الكريم ، ولا يظهر اتصال بين العبارتين . ولذا يحمل « كتاب » على أنه مصدر : كَتَبَ ، فيكون قرينة على فعل محذوف ، والتقدير : كَتَبَ كِتَابًا اللَّهُ عَلَيْكُمْ . وإنما قُدِّرَ هذا الفعل للدلالة ما تقدم من التحريم المذكور .

والمطابقة بين المتلازمات في التركيب تساعد على توضيح العلاقات . فكثيراً ما تجد بين الفعل وفاعله ، أو المبتدأ وخبره ، أو الموصوف وصفته ،

أو اسم الإشارة والمشار إليه ، عناصر وخصائص لفظية مشتركة ، من تحديد الشخص والعدد والنوع ، أو التعريف والتشكير ، أو الإعراب .

تري من هذا نحو^(٤٤) : ﴿ فَأَنْذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى ﴾ . قال الفعل هنا مسند إلى ضمير النار ، وفيه ضمير مستتر يعود عليها ، وفي ذلك قرينة لفظية تحقق أن الفعل مضارع ، كان في اللفظ « تَلَظَّى » فحذفت التاء الثانية للتخفيف . ولو كان ماضياً كما هو ظاهر ، والنار موصولة ومقدمة عليه ، لوجب في المطابقة أن يتصل بتاء التانيث ، فيقال : تَلَّظَّتْ .

ولهذا يقال في بيت قصي بن كلاب مفتخرًا :^(٤٥)

وَقَدْ شُئِيتُ ، بِهَا ، الْأَقْوَامُ قَبْلِي فَمَا شُئِيتُ أَبِي ، وَمَا شُئِيتُ

إن « أَبِي » جمع ، ودل على صحة ذلك اتصال الفعل قبله بتاء التانيث . وإنما لحقت التاء لأن هذا الجمع ، وهو من المذكر السالم بمعنى : آباء ، محمول على جمع التكسير ، وكل جمع مؤنث . وقد جاز هذا الحمل ، لأن تغير نظم المفرد في صياغة الجمع شبهه بجمع التكسير ، فسهل اعتداده لغير العاقل ، كما قيل في تفسير الآية الكريمة : ﴿ الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ ﴾ .^(٤٦)

وإذا كان يجوز ، في الظاهر ، أن تجعل « كافة » حالاً عن الفاعل أو المجرور ، من قول الله تبارك وتعالى : ﴿ ادْخُلُوا فِي السَّلَامِ كَافَّةً ﴾ ،^(٤٧) كما زعم الزمخشري ، فإن ما تلازمه هذه الكلمة يدفع الوجه الثاني ، ويعين وجوب الوجه الأول . ذلك لأنها مختصة بمن يعقل ، فهي تطابق المخاطبين ، ولا يصح جعلها قيداً للسلم أبداً . أما احتجاج الزمخشري بالتانيث المعنوي للسلم ، ومطابقة « كافة » لها بالتاء ، فإنه وهم منه لأن التاء ههنا ليست للتانيث ، وإنما هي منقولة مع الكلمة بال لزوم لمعنى : جميع وكل ، كما هي في « قاطبة وعامة » لهذا المعنى أيضاً .

وقد تكون المطابقة معنوية لا لفظية . وهي أيضاً دليل يساعد المحلل في إجراءاته العملية . ومن ذلك ما تجده في قول المولى - عز وجل - عن اليهود ^(٤٨) : ﴿ لَيْسُوا سَوَاءً ﴾ . فالخبر لـ « ليس » هنا مفرد ، مع أن صاحبه جماعة ذكور بدلالة الواو . وإنما كان هذا المفرد خبراً لجماعة الذكور لأنه مصدر بمعنى المشتق : متساوين . وإذا استعمل المصدر للوصف جازت ملازمته للإفراد ، وقد يكون مطابقاً للمثنى والجمع بما فيه من مقاصد المبالغة .

وكذلك تساهم وسائل الربط في تقديم أدلة ، لتعيين الصلات والوظائف الإعرابية . فأدوات العطف والجواب ، والضمائر العائدة على المبتدأ أو الاسم الموصول أو الموصوف أو صاحب الحال ، وأساليب الشرط والقسم والنداء والإضافة ، وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة ، و « أل » العهدية أو الموصولة ، كل هذا أدلة لفظية ، يستعين بها المحلل ليصل إلى الإعراب السليم .

فالجملية الأخيرة ، من هذه الآية المباركة ^(٤٩) : ﴿ نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَاللَّهُ أَبَانُكَ . . . وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ﴾ فيها ضميران رابطان : أولهما « نحن » وهو عائد على فاعل « نعبد » ، والثاني المتصل في « له » وهو عائد على المفعول . فهي تحتل في الحالية وجهين : أن تكون في محل نصب حالاً من الفاعل ، أي : مُستسلمين لنبيه وأمره في كل أمورنا ، وأن تكون في محل نصب حالاً من المفعول ، أي : مُستسلمًا لنبيه وأمره في كلها . والأولى أن تجعل حالاً من الفاعل والمفعول ، لتضمنها الضميرين الرابطين .

وقراءة الرفع للكلمة الأخيرة ، من : ﴿ يَسْأَلُونَكَ : ماذا يُنْفِقُونَ ؟ قُلِ : الْعَفْوَ ﴾ ^(٥٠) تعني أن « ماذا » مركبة من كلمتين : « ما » اسم استفهام في محل رفع خبر مقدم ، و « ذا » اسماً موصولاً في محل رفع مبتدأ مؤخر ،

ويكون التقدير : ما الذي ينفقونه ؟ قل : إنفاقكم العثو . وقد ترجح هذا لأن الأصل تطابق صياغتي السؤال والجواب ، في الاسمى والفعلية . ولما كان الجواب جملة اسمية حسن أن يكون في السؤال كذلك . وإنما تعين في « ذا » أنه اسم موصول ، في هذه القراءة ، بدليل افتقاره للجملة بعده صلة تكمل معناه .

وربما كانت الروابط غير ظاهرة أحياناً ، ويحتاج النص إلى تدقيق لاكتشافها . فالقراءة السريعة ، لقول النبي ﷺ : ^(٥١) « ما من رجل مسلم ، يموت له ثلاثة من ولده لم يبلغوا الحنث ، إلا أدخل الله عز وجل - أبويهم الجنة بفضل رحمته إياهم » ، توهم أن المبتدأ المجرور لفظاً « رجل » ليس في جملة « أدخل » ضمير يعود إليه ، ليكون الربط بين المسند والمسند إليه . والحق أن الضمير في « أبويهم » يشمل المبتدأ ، لأن الرجل المسلم هنا هو أحد أبوي الأولاد ، وقد وُضع الاسم الظاهر موضع المضمَر ، لإضافة الأم أيضاً في حسن الجزاء .

وقد يقابل هذه الوسائل الإيجابية ظواهر سلبية ، يكون لها أثر واضح في عمليات التحليل الإعرابي . فالتنافي بين الوظائف قرينة مهمة جداً في التركيب ، تميز أنواع الوظائف والعلاقات . ومن ذلك عدم اجتماع الوظيفتين المتنافرتين ، كالتنوين والإضافة ، وحرف الجر والفعل ، وحرف الجزم والاسم ، و « أل » والإضافة المحضة . وكذلك حال الوظيفتين المتوافقتين أحياناً ، كالفعلين ، وحرفي الجر أو العطف أو الشرط أو الاستفهام أو النفي أو الجزم أو النصب . . . في غير مقاصد التوكيد .

ثم إن نعمة الأداء تكون دليلاً على تعيين كثير ، من وظائف المفردات والعبارات . فالإطار الصوتي الخاص للكلمة والجملة والعبارة في سياق النظم يقدم خدمة كبيرة لفهم العلاقات والمعاني التركيبية . وهو يظهر في

الكلام المنطوق والمقروء جهرًا ، ويقوم مقام علامات الترقيم وإعادة النظر في النص المكتوب ، لاكتشاف الأدلة والقرائن . ولهذا الإطار المذكور أنواع من المظاهر ، كتغنيم الصوت ، والنبر الوظيفي ، وتلوين الوقفات .

أما تغنيم الصوت فهو التصرف في نغمة اللفظ تبعًا لمقاصد التعبير . مثال ذلك أن قول الكميّ : (٥٢)

طَرِبْتُ ، وما شوقًا إلى البيضِ أطربُ
ولا لعبًا مِنِّي ، وذو الشَّيبِ يلعبُ

يجوز أن ينشد آخره بنغمة الاستفهام ، فيكون فيه معنى الإنكار والنفي للعب ، ويجب تقدير همزة استفهام محذوفة : أو ذو الشيب يلعب ؟ ويجوز أن ينشد أيضًا بنغمة الإخبار ، فيصير المراد أن لعب الشيب أمر مألوف ، ولكن الشاعر لم يكن لاعبًا ، ولا حاجة حينئذ إلى تقدير شيء .

ويتضح بعض هذا أيضًا ، في الفرق بين قولك بالشرط : مَنْ نجح فأكرمه ، وبين قولك بالاستفهام : مَنْ نجح فأكرمه ؟ وبين قولك بالاسم الموصول : مَنْ نجح فأكرمه . وعندما تنشد بيت المتنبي : (٥٣)

أحادٌ ، أم سداسٌ في أحادٍ لُيِّلَتَا المَنُوطَةُ ، بالتَّنادي

بأسلوب الاستفهام ، تعني أن الشاعر استطال ليلة الرحيل ، فشك : أو واحدة هي أم ست اجتمعت في واحدة ؟ فطلب التعيين . وعلى هذا يكون قد حذف همزة الاستفهام في أول البيت ، وتكون « أم » متصلة لطلب التعيين أيضًا . فإن أنشدته بأسلوب الخبر عنيّت أن الشاعر أخبر عن ليلته بأنها واحدة ، ثم نظر إلى طولها فشك في ذلك ، وجزم أنها ست في ليلة ، فكان له « أم » معنى الإضراب .

وأما النبر الوظيفي فهو ضرب من التصويت لدلالة المقال ، أي : تضخيم

الصوت في بعض عناصر الكلام ، بقوة اندفاع الزفير ، ليكون بارزاً واضحاً في النطق والسمع ، ويتميز بمعانيه النحوية ووظائفه .^(٥٤) وذلك أنك إذا قصدت النفي بقولك « هذا ما أردته » قلت : هذا ما أردته . فيكون في نبر « ما » بيان أنها حرف نفي . وإذا قصدت الإخبار قلت : هذا ما أردته . فيصير نبر « هذا » دليلاً على أن « ما » اسم موصول . ولو أردت بقولك « إن ما طلب أخوك هوى » الحصر لوصلت « إنما » مع النبر ، لتشير أن « ما » كافة ، في حين أنك تفصل « إن » : « وتبر » إن « وحدها » إن قصدت موصولية « ما » .

وعلى هذا فإن قراءة^(٥٥) : « إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدًا سَاحِرًا » ، للآية الكريمة ، تُبرِّقنا « إنما » بلفظ واحد ، ليتضح أنها كافة ومكفوفة تفيد الحصر ، وأن « ما » مهيئة لدخول « إن » على جملة فعلية ، وأن « كيد » مفعول به للفعل قبله . أما في القراءة المشهورة : « إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدًا سَاحِرًا » فيكون النبر خاصاً بـ « إن » مفصولة عن « ما » للإشعار بالموصولية أو المصدرية ، وعندما تنشدد قول الفرزدق :^(٥٦)

كَمْ عَمَةٍ لَكَ ، يَا جَرِيرُ ، وَخَالَةٍ

فَدَعَاءٌ ، قَدْ حَلَبْتُ عَلَيَّ عِشَارِي ؟ !

فأنت بين الاستفهام والتعجب . فإن توجهت إلى الأول وجب أن يكون نبر « كم » قوياً ، يشعر بمقصد الاستفهام والتحقير . ويكون النبر أخف ، إذا أردت أسلوب التعجب . ثم يجب تضخيم النبر في « علي » للإشعار بما تفيد به الجملة هذه من الحالية ، إذ المعنى : خَدَمْتَنِي عَلَى كُرْدٍ مِنِّي ، ولم أكن راضياً بذلك لخِستين ولؤمهن .

والبيت المشهور في وصف الخمر لعمر بن كلثوم :^(٥٧)

مُسْتَعْتَبَةٌ . كَأَنَّ الْحُصْنَ فِيهَا ، إِذَا مَا الْمَاءُ خَالَطَهَا سَخِينَا

يختلف نبر آخره تبعاً لوظيفته الإعرابية . فَإِنْ كَانَ « سَخِينَا » جَوَابًا لِلشَّرْطِ ،
أَي : مُؤَلَّفًا مِنْ فِعْلٍ وَفَاعِلٍ ، احتاج لفظه إلى تضخيم أقوى منه ، إِنْ كَانَ
حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَرَفِي « خَالَطَ » ، أَي : كَلِمَةً وَاحِدَةً هِيَ صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ
عَلَى وَزْنٍ : فَعِيلًا . وَيُظَاهِرُ ذَلِكَ أَيْضًا مَا يَرِدُ فِي النَّبْرِ الصَّرْفِيِّ ، إِذْ يَتَوَضَّعُ
فِي السَّيْنِ وَ « نَا » مَعَ الْجَوَابِ ، وَيَقْتَصِرُ عَلَى « خِي » مَعَ الْحَالِيَةِ ، ^(٥٨)

وَأُظْهِرَ مَا يَبْدُو النَّبْرِ الْوُظُفِيُّ مَعَ مُفْرَدَاتٍ : الْقَتْرُ وَالتَّوَكُّيدُ وَالْأَمْرُ وَالنَّهْيُ
وَالِاسْتِفْهَامُ وَالتَّحْضِيضُ ، وَالنَّفْيُ ، وَالتَّعْجِبُ وَالشَّرْطُ وَالِاسْتِثْنَاءُ وَالتَّمْنِي
وَالْتَرَجِي . وَتَخْتَلِفُ دَرَجَاتُهُ فِي هَذِهِ الْعِبَارَاتِ ، مِنْ حَيْثُ ضَخَامَةُ التَّصْوِيتِ ،
وَتَمْدِيدُ أَصْوَاتِ الْحُرُوفِ ، وَيَقْوَى هَذَا النَّبْرُ مَعَ أَلْفِ الْاِثْنَيْنِ وَضَمِيرِهِمَا .
لِيَتَمَيَّزَ مِنَ التَّعْبِيرِ عَنِ الْمَفْرُودِ إِذَا كَانَ قَبْلَ سَاكِنٍ .

فَعِنْدَمَا يَأْخُذُ أَمْرٌ كِتَابًا ، تَعْبِرُ أَنْتَ عَنْ ذَلِكَ بِقَوْلِكَ : أَخَذَ الْكِتَابَ . فَإِذَا
كَانَ الْآخِذُ اِثْنَيْنِ قُلْتَ : أَخَذَا الْكِتَابَ ، بِنَبْرِ الْمَقْطَعِ الْوَاصِلِ بَيْنَ الْكَلِمَتَيْنِ .
وَكَذَلِكَ الشَّأْنُ حِينَ تَرِيدُ التَّعْبِيرَ عَنِ اسْتِشْهَادٍ وَهُوَ يَفْجُرُ قُنَابِلَ ، وَعَمِنَ
اسْتِشْهَادًا وَمَهْمَتُهُمَا ذَلِكَ التَّفْجِيرُ . فَتَقُولُ عَنِ الْأَوَّلِ : مَاتَ مَفْجَرُ الْقُنَابِلِ ،
وَعَنِ الْاِثْنَيْنِ : مَاتَ مَفْجَرَا الْقُنَابِلِ ، بِتَضَخِيمِ ظَاهِرٍ أَيْضًا .

وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ مَا يَرِدُ ، لَتَمْيِيزِ وَאו الْمَذْكُورِ السَّالِمِ وَبِأَنَّهُ وَضَمِيرُ جَمَاعَةٍ
الذَّكَورِ وَضَمِيرُ الْمُخَاطَبَةِ ، عَنْ مَقْصَدِ الْمَفْرُودِ الْمَذْكُورِ فِي التَّعْبِيرِ . وَيُمْكِنُ أَنْ
نَلَاحِظَ ذَلِكَ فِي الْفُورَاقِ النَّبْرِيَةِ الظَّاهِرَةِ بَيْنَ قَوْلَيْنَا : سَيَنْتَصِرُ طَالِبُ الْحَقِّ ،
وَسَيَنْتَصِرُ طَالِبُ الْبُورِ الْحَقِّ ، أَوْ بَيْنَ قَوْلَيْنَا : نَحْنُ مَعَ طَالِبِ الْحَقِّ ، وَنَحْنُ مَعَ
طَالِبِي الْحَقِّ ، أَوْ بَيْنَ : سَاعِدِ الْمَظْلُومَ ، وَسَاعِدِي الْمَظْلُومَ .

وَأَمَّا تَلْوِينُ الْوَقْفَاتِ ^(٥٩) فَيَرِدُ أَيْضًا فِي الْكَلَامِ الْمَنْطُوقِ أَوِ الْمَقْرُوءِ . وَهُوَ
يَتَضَمَّنُ التَّعْبِيرَ عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الْوُظَائِفِ الْإِعْرَابِيَةِ . وَالْأَصْلُ فِي الْوَقْفَةِ أَنَّهَا :

انقطاع الصوت بقصد أو بغير قصد . فالوقف المقصود ذو وظيفة دلالية في النبر ، لأنه يطيل الحرف الساكن وحركة المتحرك ، عند إرادة قطع التصويت ، وهو يتوزع في درجات . فالوقفة الداخلية ترد ضمن الجملة الواحدة ، والخارجية ترد بين الجمل في العبارة الواحدة ، ولكل منهما درجتان .

وأوضح تلك التلوينات هي وقفة الاستئناف ، تكون قبل السكتة مطوّلة . تحدد نهاية النطق وتتمام الكلام ، وتسمى الوقفة النائية . وفيها يتلبس المقطع الموقوف عليه والحرف الأخير منه ضرباً من الطول والنبر . كالذي نلاحظه في مقاطع النواصل القرآنية ، نحو : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ (٦٠) و ﴿ أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾ (٦١) و ﴿ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ (٦٢) .

وفي هذه السكتات يخضع التصويت لأحكام الوقف عند فصحاء العرب ، من حيث السكون المجرد . وحذف مدة هاء الغائب ، وحذف تنويني الرفع والجر . وإبدال تنوين النسب ألفاً ، وإبدال تاء التانيث هاء ، والتقاء الساكنين أو نقل الحركة المحذوفة إلى ساكن قبلها ، والتضعيف أو الروم أو الإشمام أو الحذف . ومد الحركات في قوافي الشعر للإطلاق . (٦٣)

وعلي هذا يكون الوقف في مثل قول الله - تعالى - من الحديث القدسي : (٦٤) ﴿ إِذَا أَحَبَّ عَبْدِي لِقَائِي أَحَبَّتْ لِقَاءَهُ ﴾ ، وقوله على لسان أحد عباده : (٦٥) ﴿ لِيُعَذِّبَنِي عَذَابًا ، لَا يُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِهِ ﴾ ، وقول الرسول ﷺ : (٦٦) « كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَفَتْهُ حَرَامٌ » ، وقوله : (٦٧) « وَيَأْكُلُ الْكَافِرُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءَ » ، وقوله حين اشتد عليه وجعه قبيل وفاته (٦٨) : « اتُّوْنِي أَكْتُبُ لَكُمْ كِتَابًا ، لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ أَبَدًا » ، وقوله عندما ملك الفرس عليهم بنت كِسْرَى (٦٩) : « لَنْ يَفْلَحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرْتُمْ أَمْرًا » .

والتقاء الساكنين تجدد في الوقف على مثل قول قيس بن ساعدة : « أُنْهَا
النَّاسُ ، مَنْ عَاشَ مَاتَ » . وقول العرب في المثل : (٧٠) « أَدْهَى مِنْ قَيْسِ بْنِ
زُهَيْرٍ » ، وقول الرسول ﷺ : « حُبُّكَ الشَّيْءَ يُعْمِي وَيُصِمُّ » . (٧١) ثم يجوز
نقل الحركة المحذوفة في نحو : لقد نجح سعدٌ ، وهذا صوت بشرٌ ، أو
تضعيف الحرف الأخير من مثل : الطفل يلعبُ ، والعلم ينفعُ .

والحذف للحرف الموقوف عليه يظهر في آخر الشطر الأول ، من قول
طرفة : (٧٢)

أَصْحَوْتَ الْيَوْمَ ، أَمْ شَاقَّتْكَ هِرٌّ وَمِنْ الْحَبِّ جُنُونٌ ، مُسْتَعِرٌّ ؟

وفي قافية بيت أبي دواد الإيادي : (٧٣)

وَفُتُّورٌ ، حَسَنٌ أَوْجُهُنَّاهُمْ مِنْ إِيَادِ بْنِ نِزَارِ بْنِ مَعْدُ

ومدة الإطلاق مشهورة جداً ، تكون في جميع الحركات ، كإشادك قول ابن
زيدون :

مَا عَلَيَّ ظَنِّي بِاسْوَر يَجْرَحُ الدَّهْرُ ، وَيَاسُو

وقول جرير : (٧٤)

أَقْلِي اللَّوْمَ ، عَاذِلَ ، وَالْعِتَابَا وَقُولِي ، إِنْ أَصَبْتُ : لَقَدْ أَصَابَا

وقول عنترة : (٧٥)

هَلْ غَادَرَ الشُّعْرَاءُ ، مِنْ مُتَرَدِّمِي أَمْ هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ ، بَعْدَ تَوْهَمِي ؟

وقد يختلف موضع الوقف في النص الواحد . تبعاً للمعنى المراد ، كما
في هذه الآية : ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ ؟ (٧٦) إذ يكون
المصدر المؤول من « أَنْ » وما بعدها في محل نصب سد مسد المنعولين
الثاني والثالث « يُشْعِرُ » ، والاتصال مستمر في القراءة ، لأن الاستثنام
منسحب على آخر الآية ، وإذا جعلت « أَنْ » بمعنى « لَعَلَّ » كانت سكتة قبلها ،

حيث ينتهي الاستفهام ، ويشكل التركيب الجديد جملة استئنافية ، تبين
تعنت الكافرين في اقتراح المعجزات .

ويلي هذه النماذج من السكتات ضرب أقل منها ظهورياً وحدة ، وهو وقفة
خارجية تستمر معها متابعة الكلام ، وترد بين الجمل المتواصلة في العبارة
الواحدة . وإذا اعتُدت في النشر وقفة استئناف خضعت للحكم الذي ذكرناه
قبل . فأنت تقول مثلاً :

تُشرق الشمس صباحاً ، فتضيء الكون ، وتفرّد العصافير ، ويستيقظ
النائمون .

وقد سافر الطلاب ، يحملون الكتب ، ولن يعودوا قبل شير ، لِمتابعة
الدراسة .

فيكون بين الجمل ما لاحظت من الوقفات الخفيفة ، لتدل على العطف أو
العلاقات التركيبية الأخرى .

وإذا كنت تطلب كتابين ، وسهوت فذكرت واحداً ، ثم استدركت
فأضربت عن السهو ، فإنك تقول : « أريد كتاباً لا كتابين » . والمعنى : لا
أريد كتاباً ، بل أريد كتابين . وهنا يبدو الفرق واضحاً بين قراءة (٧٧) : « إنَّ
الأمرَ كُلُّهُ لِلَّهِ » ، وقراءة « إنَّ الأمرَ - كُلُّهُ لِلَّهِ » ، إذ تكون في الثانية جملتان :
كبرى تشمل العبارة كلها ، وصغرى هي في محل رفع خبر « إنَّ » . ويحسن
في مثل هذا أن تفصل سكتة خفيفة قبل الجملة الثانية ، لتدل على العلاقة
الفرعية بين الجملتين . وقريب من هذا أن قولك « زيد وعلي كلاهما صادقان »
تصل فيه اللفظ ، إذا أردت التوكيد بـ « كلا » . فإن أردت أن « كلا » مبتدأ
خبر « صادقان » ، والجملة في محل رفع خبر ، وجبت وقفة لطيفة بعد
« علي » لتوضيح ذلك المراد .

وإنك لترى أن قراءة (٧٨) : ﴿ وامرأته - حمالة الحطب - في جديها حبلٌ من مسدٍ ﴾ تتطلب وقفين ، للدلالة على الجملة الاعتراضية بالوصف الذميمة ، في حين أن قراءة ، حمالة ﴿ تكتفي بوقفة واحدة بعد « الحطب » ، للإشعار بأن الجملة التالية ذات علاقة تركيبية بالمبتدأ : امرأة . وأعقد من ذلك ما يتميز به مذهب القراء ، فيما يعرف عندهم بتعائق الوقفين . وهو يعني تتابع وقفين في سياق واحد ، فإذا أجرى أحدهما امتنع إجراء الآخر . ويتمثل هذا في قول الله ، تبارك وتعالى (٧٩) : ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ﴾ .

فإذا وقفت على « لا ريب » وجب الوصل في الباقي ، لأن الجار والمجرور « فيه » يصيران متعلقين بالخبر المقدم المحذوف للمبتدأ المؤخر « هدى » . وإذا وقفت على « فيه » كان الوصل فيما تقدم ، لأن الجار والمجرور متعلقان بالخبر المحذوف لـ « لا » . ولا يجوز الوقف معاً بينها وبينهما في اللفظ . ثم يرد في هذه الآية أن يكون « ذلك الكتاب » جملة من مبتدأ وخبر ، أو « لا ريب فيه » جملة في محل رفع خبر لاسم الإشارة ، والكتاب : بدلاً منه ، أو هدى : خبراً لمبتدأ محذوف ، أي : هو هدى ، أو خبراً لاسم الإشارة ، أو بدلاً من جملة « لا ريب فيه » ، أو منصوباً على القطع من اسم الإشارة ، أو من الضمير المتصل في « فيه » . . . ولكل من هذه الأوجه الإعرابية وقفات تناسب دلالاتها المقصودة .

والضرب الثالث من الوقفات الطنف من جميع ما مضى ، وهو وقفة الكلمات المتميزة . فيما لا يكون للتالية تنمة لمقطع في المتقدمة . وهنا يشعر القارئ أو المتكلم بتميز بعض عناصر التعبير من بعض ، على الرغم من الاتصال التركيبي ، والسرعة في الأداء . فهو يقول مثلاً : دخل - طالبان - مسرعان - بلا استئذان . ويقول أيضاً : أريد - كتاباً - لا - كتابين ، إذا كان يطلب كتاباً واحداً فقط . ثم ينشد مثل هذا البيت ، كما يلي :

دَعِيَ - ماذا - عَلِمْتَ - سَأَتَقِيهِ وَلَكِنْ - بِالشَّغِيبِ - نَبِيْنِي

وعلى هذا فإن الكلمات الظاهرة التماثل ، في الآيات التالية ، يكون بينها وقفات لطيفة تعين الانفصال :

عَضَّسْنَا الدَّمْرَ بِنَابِهِ	لَيْتَ مَا حَسَلُ بِنَا - بِهِ
وَكَمْ لِحِبَاءِ الرَّاغِبِينَ لَدَيْهِ مِنْ	مَجَالٍ - سُجُودٍ فِي مَجَالِسٍ - جُودٍ !
وَهَدَمَ بُيُوتًا مَبْرُورِي بِهِ	فَمَا أَحَدُهُمْ - مَا هَدَمَا
إِلَى خَسْفٍ ، سَعَى قَدَمِي	أَرَى - قَدَمِي أَرَأَى - دَمِي

وكذلك ما يحتمل أكثر من شكل في الرسم تبعاً للمعنى المراد ، لأنه يتطلب وقفة تناسب ذلك الرسم . فالآية المباركة ^(٨٠) : « وَيَوْمَ كَانُوا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ » ! يظهر التلبث فيها بعد « وي » ، ليتضح انفصالها عما بعدها ، ويتبين معنى التعجب في اسم الفعل المضارع ، ومعنى الظن اليقيني في « كَانْ » . فإن أريد بالكاف حرف خطاب يلحق فعل التعجب ، أو أريد « ويلك » مع حذف اللام ، قرئ « وَيْلَكَ - أَنَّهُ » ، والمصدر المؤول في محل نصب بنزع الخافض . وإن أريد اتصال الأحرف الستة مكونة كلمة واحدة هي بمعنى : « أَلَمْ تَرَ » وجبت القراءة بالوصل : « وَيَكَاَنَّهُ » ، ويكون ضمير الشأن المتصل في محل رفع مبتدأ خبره الجملة بعده .

وحسبك أن تستقري الوقفات المختلفة ، في نص قوله - سبحانه - عن الطيات ^(٨١) : « هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا ، فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا - خَالِصَةٌ ، يَوْمَ النِّيَامَةِ » . ففي هذه القراءة ، أي : نصب « خالصة » ، تكون مكتة لطيفة قبله لأن الجملة قد تمت بخير محذوف تعلق به « للذين » ، والجار والمجرور « في الحياة » متعلقان بالفعل « آمن » . والنصب بالحالية من الضمير المستتر في الخبر المحذوف ، و « يوم » يتعلق بخالصة .

أما قراءة « خالصة » بالرفع فتحتمل صوراً من السكتات متباينة . فقد

تكون ثلاث : أولاها بعد « هي » والثانية بعد « آمنوا » والثالثة بعد « الدنيا » ،
للدلالة على أن « خالصة » خبر ثان للمبتدأ ، وأن « للذين » متعلقان بهذا
الخبر ، و « في الحياة » متعلقان بالخبر الأول المحذوف . ويجوز أن يكتفى
بالثانية والثالثة ، لبيان أن للمبتدأ خبرين هما : « خالصة » ، والمحذوف أي
ما تعلق به « للذين » و « في الحياة » . ويجوز أن يكتفى بالأولى والثالثة ،
فيصير للمبتدأ خبر واحد يتعلق به « للذين » ، ويتعلق « في الحياة » بـ « آمن » .
ويجوز الاكتفاء بالثالثة وحدها ، فيكون للمبتدأ خبران أيضا ، مع تعلق « في
الذين » بـ « آمن » .

وآخر ضروب الوقفات وأختاها ما يكون بين الكلمات المتصلة بمقاطع
متمايزة . وهو سكتة خاطفة جدًا ، تيسر بيان التركيب والصيغ والسياق
والعلاقات والوظائف . نحو قولك : أخذت ، وأخذنا ، وأخذن ،
وعمهم ، وفيهم ، وقد أخذ . ويمثل هذه الوقفات السريعة الخافطة ،
يتميز المراد مما فيه جناس ، من مثل قول الشاعر :

فدارهم ، ما دمت في دارهم وأرضهم ، ما دمت في أرضهم

وهي بين المضاف والمضاف إليه اللفظ منها بين الفعل ومنعوله .

نماذج من الاستدلال والتوجيه

لقد بسطنا فيما مضى أنواع الأدلة والقرائن ، لتعيين الوظائف والعلاقات
والمعاني الإعرابية . ويمكننا بعد هذا أن نستفيد من تلك الوسائل المختلفة ،
لتحقيق المعادلات الإعرابية التي حددتها قواعد التحليل . فلتقف أمام قول
عمرو بن كلثوم ، في معلقته : (٨٢)

الاهبي ، بصحكك ، فاصبحنا ولا تبقي خمور الأندرينا
مُشعشة ، كأن الحُصَّ فيها إذا ما الماء ، خالطها ، سخينا

تَرَى اللَّحْزَ الشَّحِيحَ ، إِذَا أَمِرْتُ عَلَيْهِ ، لِمَالِهِ فِيهَا مُهِنًا

ولنحاول اختبار بعض مفرداته ، لنرى ما يتعين فيه من وجود الإعراب .

ففي أوله تجد : « ألا » ، وهو يحتمل أن يكون : فعلاً ماضياً ، وحرف عرض ، وحرف تحضيض ، وحرف توبيخ ، وحرف تمن ، وحرفي استفهام ونفي ، وحرفي استفهام وجواب ، واسماً مبتدأ أو خيراً ، وحرف نداء ومنادى ، واسم صوت لزجر الخيل أصله « هلا » أبدلت الهاء همزة . . . غير أن وروده جامداً في أول القصيدة ، قبل فعل أمر ، يحجب تلك الاحتمالات ما عدا حرف التحضيض ، فيكون لدينا المعادلة التالية :

كلمة جامدة في أول النص معناها الطلب قبل فعل أمر = حرف تحضيض .

وهي : يجوز أن يكون : منادى ومبتدأ وخيراً وفاعلاً ، ومفعولاً به مقدماً ، وفِعْلاً وفَاعِلاً ، وفِعْلاً ناقصاً مع اسمه . ولكن ما فيه من الطلب الأمرى مع وقوعه بعد حرف تحضيض يعني أنه فعل أمر وفاعله . ولا يصح الفعل الناقص هنا لأنه لا يصاغ للأمر ، ولا وجود للخبر بجمله فعلية :

تركيب طلبي بالأمر مع ضمير المخاطبة = فعل أمر مبني على حذف النون ، وضمير متصل في محل رفع فاعل . وبصحن : متعلقان بـ « هب » أو « أصبح » أو بحال محذوفة عن فاعل « هب » ، أو بشعل مقدر مع الفاعل والمفعول به : اسقينا . ولا معنى للتعلق بالفعل « هب » لأنه لا يتعدى مباشرة بالباء ، وليس المراد أن تهب داخل الصحن . ولا يعلق بالفعل « أصبح » للفصل بالفاء . ولا حاجة إلى تقدير فعل وفاعل لأن الحالية مغنية عن ذلك :

جار ومجرور يدلان على المصاحبة بعد فعل يقتضي الحالية = متعلقان

ينحال محذوفة عن فاعل : هب .

والفاء : حرف عطف ، حرف زائد ، حرف استئناف ، رابطة لجواب شرط مقدر : إن تبني . ولا تكون الفاء هنا زائدة ، ولا للاستئناف ، وليس في السياق ما يشير إلى محذوف ، ثم هي تصل بين فعلين اتصالاً سببياً ، بحيث يترتب الثاني منهما على الأول :

حرف وصل يفيد السببية بين فعلين = حرف عطف .

ولا : نافية للجنس ، مشبهة بـ « ليس » ، حرف نفي بعده فعل مخاطب أو غائبة ، حرف جازم ، حرف زائد . وليس لنفي الجنس أو التشبيه موقع هنا للدخول على فعل ، وليس للنفي معنى إذ المقصود الطلب لا الإخبار ، ولا تصح الزيادة لفساد المعنى ولأن الفعل « تبني » مجزوم :

حرف يفيد الطلب قبل فعل مضارع مجزوم = حرف جازم .

وخمور : خبر لـ « لا » المشبه بـ « ليس » ، منادى مضاف ، تمييز ، مفعول به ، منصوب بنزع الخافض . وقد استحال أن يكون تشبيه بـ « ليس » ، ولا معنى للنداء هنا ، وما في النص شيء مبهم يميز ، والتمييز لا يضاف إلى معرفة ، ولا حاجة إلى تقدير فعل محذوف ، إذ لدينا فعلاً متعديان : « اصبحي » و « تبقي » أولهما يتعدى إلى اثنين ، ولا يحتاجان إلى تقدير حرف جر أيضاً :

اسم منصوب بعد فعلين يقتضيان المفعول = مفعول به منصوب ، تنازع فيه الفعلان ، فيكون للثاني لأنه أقرب .

ومشعشة : مفعول به لمحذوف ، مفعول مطلق لمحذوف ، مفعول ثانٍ لـ « اصبحي » أول « تبقي » ، بدل من خمور ، منادى ، وصف لخمور ، وهو لا يكون مفعولاً به لمحذوف لعدم الحاجة إلى تقدير ، والمصدر لا يرد

على هذه الصيغة لتصح المفعولية المطلقة ، وفعلاً « اصبحي » و « تبقي » استوفيا المفعول . والبديلية والنداء غير متحققين . والوصف واضح هنا لكنه لا يصح هنا لعدم المطابقة :

اسم منصوب نكرة يصف معرفة = حال من خمور الأندرين منصوبة .

وكان : حرف ينصب ويرفع يفيد الظن . أو مركب من اسم بمعنى « مثل » ومن « أن » ، نحو : وي كأنه . وكان الأرض ليس بها هشام . ونحو :

و أنت تبارزه ، بالذئب
و تركب ، منها ، الذي تركب
كأنك ، في كسبها ، محسن
و أنك ، في تركبها ، مذنب

فعطفت « أن » هنا يعين التركيب في « كان » . (٨٢) والتركيب في قول عمرو غير وارد لأن المعنى لا يتقبله :

حرف ينصب ويرفع معناه الظن قبل منصوب ومتعلق بمرفوع = حرف مشبه بالفعل .

وفيها : فعل أمر للمخاطبة ومفعول به ، جار ومجرور متعلقان بـ « كان » ، أو بخبر محذوف لها ، أو بحال من الحص أو الماء ، أو بـ « خالط » أو بـ « سخين » . وفعل الأمر لا يكون خبراً لـ « كان » ، والتعلق بـ « كان » هنا لا يصح موقعه ، والحالية من الماء والتعلق بأحد الفعلين ممنوعان للفصل بـ « إذا » ، والتعلق بحال من الحص يفقد خبر « كان » أيضاً :

جار ومجرور بعد « كان » واسمها ، يفيدان المكان للاسم = متعلقان بالخبر المحذوف لـ « كان » .

وإذا : فعل أمر مع فاعله مثل « عدا » ، حرف مفاجأة ، أو ظرف متعلق بـ « كان » أو بخبرها ، أو بـ « خالط » أو بـ « سخين » ، أو اسم شرط متعلق بـ « سخني » . والفعلية مردودة لأنه ليس في اللغة تركيب « إذا » .

والمفاجأة غير واردة هنا ، والتعلق بـ « كَان » أو بخبرها مدفوعان لمعنى الشرطية ، والتعلق بـ « خالط » ممتنع لأنه تفسير لمحذوف ، والتعلق بـ « سخين » مرفوض لأنه إذا كان حالاً من الماء فهي متممة لفعل الشرط أو الجملة المضاف إليها ، لايجوز تعلق الظرف بها :

اسم يفيد الشرطية والظرفية ، قبل جملتين ترتب ثانيتهما على أولاهما = اسم شرط غير جازم متعلق بالجواب .

وما : اسم موصول ، اسم استثناء ، اسم شرط جازم ، نكرة موصوفة ، نكرة تامة ، حرف مصدري ، حرف نفي ، حرف مشبه بالفعل ، حرف زائد . والاسمية مردودة هنا لأنها لا تكون بعد « إذا » ، وكذلك الحرف للمصدرية أو النفي أو التشبيه بالفعل :

حرف لفظه « ما » بعد « إذا » الشرطية الزمانية = حرف زائد .

والماء : مبتدأ ، خبر لمحذوف ، فاعل لـ « خالط » ، فاعل لمحذوف . والابتداء والخبرية لا معنى لهما هنا لأن « إذا » تختص بالجمال الفعلية ، والفاعلية لـ « خالط » مردودة لتأخر الفعل :

اسم مرفوع بين « إذا » الشرطية وفعل مسند إلى ضميره = فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور .

وسخينا : فعل أمر للمخاطبة مع الفاعل والمفعول مثل « ذرينا » ، فعل وفاعل . مفعول به لـ « أصبح » ، حال من فاعل « خالط » ، أو من مفعوله وعدم التأنيث ضرورة . ولا يصح الأول لأنه لا يتصرف « وسخ » هذا التصرف ، وقد استوفى « أصبح » مفعوليه ، والحالية للمذكورين تُفقد الشرط جوابه :

تركيب فعلي يفيد الترتب على مضمون جملة بعد اسم شرط غير جازم =

فعل ماض وفاعل .

والشحيح : مفعول لمحذوف على الاختصاص ، مفعول ثان له « ترى » ، حال من اللحز ، أو صفة له . والمفعولية مردودة لعدم الحاجة إلى تقدير فعل محذوف ، ولأن فعل « ترى » لا يتم اقتضاؤه بالشحيح ، والحالية مدفوعة لتعريف الشحيح :

اسم يصف ما قبله وفيه ضميره ومطابق له في التعريف والتذكير والإفراد والنصب = صفة للحز منصوبة .

وإذا : بعض الاحتمال المذكورة في « إذا » قبل ، والتعلق بـ « ترى » ، أو بـ « مئين » ، والاحتمالات الأولى مردودة أيضاً ، ومعنى الشرطية مفقود هنا ، والتعلق بـ « ترى » و « مئين » محتملان ، لكن الثاني أصح ، لأن إهانة المال مقيدة بإدارة الخمر وشربها :

اسم يفيد الزمانية ومقيد إهانة المال = في محل نصب مفعول فيه ظرف زمان متعلق باسم الفاعل : مئينا .

وعليه : متعلقان باللحز أو الشحيح أو مئين أو « أمر » . ولا يكون التعلق بالحز أو الشحيح للفصل بـ « إذا » ، ولعدم وجود علاقة معنوية ، ولا التعلق بمئين لفقد العلاقة المعنوية أيضاً ، والإمرار يقتضي « على » :

حرف جر يفيد الاستعلاء وضمير في محل جر = متعلقان بـ « أمر » .

ولمال : الاحتمالات المذكور في « عليه » وكلها مردودة ، لأن اللام حرف جر زائد لا يحتاج إلى تعليق ولا يفيد حدثاً في التعبير ، مع أن الإهانة تقتضي ذكر المال :

حرف زائد واسم مجرور قبل ما يقتضي المفعولية = حرف جر زائد واسم مجرور لفظاً منصوب محلاً مفعول لمئين .

وفينا : الاحتمالات الواردة في « عليه » ، والصواب هو التعلق بمهين ،
لأن الجار والمجرور يفيدان معنى السببية لتقيد إهانة المال .
والجمل أيضا ترد فيها احتمالات ، وبالأدلة والقرائن يترجح بعض ذلك
دون الآخر :

فجمله هي : تحتل الاستئناف والابتداء . لكن الاستئناف مردود لعدم
كلام سابق تمّ معناه وتركيبه :

فعل وفاعل في أول بيت من مطلع القصيدة : جملة ابتدائية لا محل لها
من الإعراب ، وهي فعلية .

وجملتا اصبحي ولا تبقي : يرد فيهما الاستئناف والعطف . ولكن
الاستئناف مردود بما قبلهما من حرف رابط بما قبل :

فعل وفاعل بعد حرف عطف على جملة متقدمة = جملة معطوفة لا محل
لها من الإعراب ، وهي فعلية .

وجملة كأن : استئنافية أو اعتراضية ، أو صفة لمشعشة ، أو حال من
نائب فاعل مشعشة ، أو صفة لخمور . والاستئناف والاعتراض مردودان
لأن الكلام متصل ، ومشعشة لا يوصف لأنه مشتق ، ونائب الفاعل ليس له
علاقة بالجملة بعده ، والمعرفة لا توصف بالجملة :

حرف شبه بالفعل مع اسمه وخبره بعد معرفة مقيداً لها = جملة في محل
نصب حال ثانية ، وهي اسمية .

جملة إذا . . . سخينا : استئنافية أو اعتراضية أو صفة أو حال . والأوجه
الثلاثة الأولى مردودة ، لأن الجملة شرطية في محل نصب حال ثالثة من
خمور الأندرين .

وجملة « خالطها » المحذوفة : استئنافية أو اعتراضية أو مضاف إليها .

وكلا الاستئناف والاعتراض مردودان ، لوجود « إذا » قبل :

فعل وفاعل بعد ظرف زمان مضاف = جملة في محل جر مضاف إليه ، وهي فعلية .

جملة خالطها : الاحتمالات الواردة قبل ، أو تفسيرية . والاحتمالات الأولى مرفوضة لاقتضاء الجملة المحذوفة قبل ما يفسرها ويبين لفظها ومعناها :

فعل وفاعل يفسران نظيرين لهما محذوفان قبل = جملة تفسيرية لا محل لهما من الإعراب ، وهي فعلية .

وجملة سخينا : يتعين أنها جواب الشرط غير الجازم ، لا محل لها من الإعراب ، وهي فعلية . لأنها من فعل وفاعل وتفيد ترتب مضمونها على حدوث مضمن الشرط .

وجملة ترى : يتعين أنها في محل نصب حال رابعة من خمور الأندرين ، لأنها تقيدها أيضاً ، وهي فعلية .

وجملة أمرت : مثل جملة « خالطها » المحذوفة .

وهكذا نكون قد تتبعنا ما يحتمل كثيراً من المفردات والجمال ، في سياق تركيب كامل ، ضروب الوظائف والعلاقات الإعرابية ، وبيننا ما يتعين من ذلك وما يبطل ، بالأدلة والقرائن الكثيرة المختلفة . والحق أن المحلل المتن ، في مثل هذه المواقف ، تتوارد على ذهنه تلك الاحتمالات ، ويقاضل بينها بمختلف الوسائل ، ليصل إلى قبول الصواب ، ودفع ما سواه .

ثم لناخذ بعض الأمثلة ، نتبين من خلالها أدلة واقعية أخرى ، لتحقيق وجود الإعراب . هذا قول عمرو بن قنساس ، في مطلع غزلي : (٨٤)

ألا يا بَيْتُ ، بالعلياء بَيْتُ ، ولولا حُبُّ أهليكَ ما آتَيْتُ

و « بيت » الأول : منادى نكرة مقصودة مبني على الضم في محل نصب . وفي هذا دليل على عدم اتصاله بالجار والمجرور « بالعلواء » . فلا يجوز أن يعلقا بصفة له أو بحال منه . ولو أراد الشاعر تقييد المنادى بشبه الجملة لنصبه منوناً - وهو ما يعرف بالمنادى المطول - كما جاء في قول ذي الرمة : (٨٥)

أدارا بخزوي . هجت للعين عبرة فماء النوى يرقض ، أو يترقق

ونظير ما في بيت عمرو تراة في قول الطرماح : (٨٦)

يا دار ، أقوت بعد أصرامنا عامنا . وما يعينك من عامنا ؟

فجملة « أقوت » ليست قيدا للمنادى . وهي ابتدائية في اعتراض آخره نهاية البيت . لأن جواب النداء سيرد في بيت تال من القصيدة . فتقول الطرماح مثل قول عمرو في عدم التقييد . لا في موقع الجملة بعد النداء . ذلك أن شبه الجملة « بالعلواء » تتعلق بالخبر المقدم المحذوف للمبتدأ المؤخر : بيت . وهذه الجملة استئنافية جوابا للنداء .

وقول الله ، جل وعز (٨٧) : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادُونَ : لَمَتَّ اللَّهُ اكْبَرُ مِنْ مَّتَكُمْ أَنْفُسُكُمْ . إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ ﴾ . يكون منه « لَمَتَّ ... فتكفرون » في محل نصب مفعول به ثانٍ للثعل « يُنادى » . لتضمنته معنى القول والإعلام . أما المفعول الأول فقد صار نائب فاعل . وهو الضمير المتصل واور الجماعة . مبني على السكون في محل رفع . وجملة « لَمَتَّ اللَّهُ اكْبَرُ » : ابتدائية في مقول القول لورودها في أوله ، وليست في محل نصب ، خلافا لما يزعمه المعربون . وأنفس : مفعول به منصوب ومضاف . تنازع فيه المصدران : مَتَّ اللَّهُ ومَتَّكُمْ . وكل منهما مضاف إلى فاعله في المعنى . فيكون المفعول للثاني لأنه أقرب .

أما « إذ » فقد اضطرب المفسرون والمعربون في تحديد وظيفته وموقعه من الإعراب . فجمهورهم متفقون على أن « إذ » اسم في محل نصب ظرف زمان ، ثم اختلفوا فيما يتعلق به : المقت الأول هو أم الثاني ، أم اسم التفضيل أكبر ، أم مصدر مقدر « مقتكم » بدلالة ما ذكر قبل ، أم فعل بتقدير : اذكروا ؟ وقد كان لكل وجه أدلته وقرائنه المؤيدة أو المنكرة ، مع احتجاج واعتلال وتفسير .

والحق أن « إذ » هنا : حرف استئناف معناه السببية ، وهو لا يحتاج إلى تعليق البتة ، والجملة بعده استئنافية ضمن المفعول الثاني . والمعنى : لأنكم كنتم تدعون إلى الإيمان فتكفرون . وإنما عُبرَ بالمضارع عن الماضي إشارة إلى الاستمرار التجديدي ، وحكاية للحال الماضية تستحضر لدى السامع ، حتى كأنها تحصل الآن . وكذلك يحكم على « إذ » ، في : ﴿ وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ - إِذْ ظَلَمْتُمْ - أَنْتُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾ .^(٨٨) فهو حرف معناه السببية أيضاً ، إلا أنه هنا حرف اعتراض ، والجملة بعده اعتراضية .

وبيت الألفية لابن مالك :^(٨٩)

و « أَيْبَا » مَصْحُوبٌ « أَل » بَعْدُ صِفَةٌ

يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ ، لَدَى ذِي الْمَعْرِفَةِ

أورد العلماء في توجيه إعرابه عدة أوجه ،^(٩٠) نذكر بعضها فيما يلي :

فأحدها : أَيْبَا : في محل رفع مبتدأ على الحكاية ، خبره جملة « يلزم » في محل رفع ، والفاعل ضمير مستتر يعود على « أَيْبَا » . ومصحوب : مفعول به مقدم للفعل « يلزم » ، و « أَل » : في محل جر مضاف إليه على الحكاية أيضاً ، ويعد : مبني على الضم في محل نصب ظرف زمان متعلق بحال محذوفة عن مصحوب ، وصيفه : حال ثانية منصوبة ، وبالرفع : متعلقان بحال ثالثة محذوفة ، ولدى : في محل نصب ظرف مكان متعلق بـ « يلزم » .

والمعنى : لفظ « أيها » يلزم مصحوب « أل » حال كونه واقعاً بعده صفة مرفوعة ، عند صاحب العلم .

والآخر : أن « أيها » : في محل رفع مبتدأ أول ، ومصحوب : مبتدأ ثان مرفوع ، وبعد : متعلق بمصحوب أيضاً ، وصفه : خبر لمصحوب ، والجملة في محل رفع خبر للمبتدأ الأول . وجملة تلزم : في محل رفع صفة لـ « صفه » ، وبالرفع : متعلقان بحال محذوفة عن فاعل : تلزم . والمعنى : كلمة « أيها » مصحوب « أل » بعدها صفة لازمة لها حال كونها مرفوعة ، عند صاحب العلم .

والثالث : كالذي قبله ، مع خلاف تكون فيه جملة « يلزم » : في محل رفع خبراً لمصحوب ، والجملة الكبرى في محل رفع خبر للمبتدأ الأول ، وبعد : متعلق بحال من مصحوب ، وصفه : حال ثانية من مصحوب . ويتخلل المعنى خلافٌ يناسب توجيه الإعراب .

والرابع : أن « أيها » : في محل رفع مبتدأ ، ومصحوب : مبتدأ ثان ، وبعد : متعلق بحال محذوفة عن مصحوب ، وصفه : حال ثانية منه ، وجملة يلزم : في محل رفع خبر مصحوب ، والجملة الكبرى في محل رفع خبر للمبتدأ الأول ، وبالرفع : متعلقان بحال محذوفة عن فاعل : يلزم . والمعنى : كلمة « أيها » مصحوب « أل » ، حال كونه بعدها صفة ، يلزمها مرفوعاً ، عند صاحب العلم .

والخامس : أن « أيها » : في محل رفع مبتدأ ، ومصحوب : مبتدأ ثان أيضاً ، وبعد : متعلق بصفة محذوفة لمصحوب ، وصفه : خبر لمصحوب ، والجملة في محل رفع خبر للمبتدأ الأول ، وجملة يلزم : في محل رفع خبر ثان لمصحوب ، والباء : حرف جر زائد ، والرفع : مجرور لفظاً منصوب محلاً مفعول به للفعل قبله . والمعنى : كلمة « أيها » مصحوب « أل » الواقع

بعدها صفة ليا ، لازم الرقع ، عند صاحب العلم .

وقد ذكر المكوذبي والأشموني الوجنين الأول والثالث ، والشاطبي ذكر الثاني ، والسيوطي والنواري ذكر الرابع ، والأزهري ذكر الخامس ، والظاهر أن الرابع هو الذي يناسب عبارة ابن مالك ، لأن بؤرة التعبير هي « أينا » ، والتركيب كله منساق للحديث عنها ، ولزوم المصحوب خبر ليا . هذا مع العلم أن عبارة ابن مالك في شرح الكافية^(٩١) ترجح توجيه الأزهري ، وعبارته في التسهيل^(٩٢) ترجح توجيه الشاطبي .

وإذا كان هذا البيت من الألفية قد احتمل عدة أوجه فإن قول ابن مالك أيضا :

بالجر والتَّوِينِ ، والتَّداوِءِ أَلْ ، ومُسْتَدِلَّاسِم ، تَمِيْزُ حَصْلُ

توصل في إعرابه أصحاب الشروح والحواشي إلى احتمال أكثر من ٧٠ وجها . يكون بينها اختلاف كبير لتفسير المعاني ، وفي بعضها نظر يُعلم بالتأمل فيما كتبه .^(٩٣)

وقد وقف النحاة عند قول سيوريه . في أول كتابه « هذا باب علم ما الكلم من العربية » ،^(٩٤) فذكروا لإعراب « ما » ٥٠ وجها ، ولإعراب العبارة كلها ٧٠ وجها ، مع بيان المعاني المترتبة على تلك الوجود ، والأدلة والقرائن المؤيدة لكل منها أما ابن أصبغ إبراهيم بن عيسى القرطبي (ت ٦٢٧) فقد أملى على ذلك ٢٠ كراسا .^(٩٥)

وعندما ترجم السيوطي لشيخة محيي الدين الكافيجي ، قال عنه : لزمته أربع عشرة سنة ، فما جئته من مرة إلا وسمعت منه من التحقيقات والعجائب ما لم أسمع من قبل . قال لي يوما : أعرب « زيد قائم » . فقلت : قد صرنا في مقام الصغار ، ونسأل عن ههنا ! فقال لي : في « زيد قائم » مائة وثلاثة

عشر بحثاً . فقلت : لا أقوم من هذا المجلس حتى أستفيدها . فأخرج لي تذكرة ، فكتبتها منها . (٩٦)

وقد استقرى بعض النحاة ما يحتمل . من صور الصياغة والإعراب . في تركيب الصفة المشبهة مع معمولها ، في مثل قولنا : « أنت كريم النفس » . (٩٧) فصار لديهم ١٤٤٠٠ نموذج احتمالي . وإذا استقطت منها ما لا يجوز في اللغة من التركيب - وهو ١٤٤ نموذج - بقي بين يديك ١٤٢٥٦ . وهذه خاصة بتركيب واحد بسيط . ولا شك أن المركبات المطوّلة تحتل أضعاف ذلك .

والدليل على هذا أن ابن العَرِيف الأندلسي (ت ٣٩٠) صنع للتدريب هذه العبارة (٩٨) : « ضرب الضارب الشاتمُ القاتلُ مُحِبُّكَ وأدُّكَ قاصدَكَ ، مُعْجِبُكَ خالداً . في داره يومَ عيدٍ » . ثم تتبع ما تحتمله بالأسلوب الرياضي من صور تخريج للإعراب . فكان لديه ٦٠٠ ٢٧٢١ صورة . هذا ما ذكره السيوطي ، والظاهر خلاف ذلك بناء على ما فصل من الوجوه .

فالضارب : يحتمل وجنين من الإعراب ، فاعلاً أو مفعولاً به .

والشاتم : يحتمل ستة أوجه : الرفع والنصب صفة للضارب ، والنصب بفعل محذوف : أعني ، والرفع مبتدأ أو خبراً ، والجر تشبيهاً بـ « الوجهُ الحسنُ » .

والقاتل يحتمل ستة : ما كان للشاتم .

ومحب : يحتمل أربعة : النصب مفعولاً للقاتل أو لـ « أعني » . والرفع بالابتداء أو الخبر .

وواد : يحتمل سبعة : النصب صفة لمحِب وحالاً من القاتل أو الضارب . ومفعولاً لـ « أعني » أو للضارب ، والرفع مبتدأ أو خبراً .

وقاصد يحتمل سبعة : ستة مثل « واد » . والسابع : صفة لواد . بدلاً من

المفعولية .

ومعجب : يحتتمل سبعة أيضاً : النصب مفعولاً لـ « ضرب » أو حالاً من قاصد أو من الضارب أو من الكاف في « قاصدك » ، والجر تشبيهاً ، والرفع خبراً لمبتدأ محذوف أو صفة لقاصد .

وخالد : يحتتمل تسعة : النصب مفعولاً لـ « ضرب » أو لـ « الضارب » أو لـ « معجب » أو لـ « أعني » ، والرفع فاعلاً لـ « ضرب » أو بدلاً من « الضارب » أو عطف بيان له أو مبتدأ أو خبراً .

وفي : يحتتمل خمسة : التعلق بـ « ضرب » أو بمحب أو واد أو قاصد أو بحال من الضارب .

وكذلك يحتتمل الظرف « يوم » خمسة أوجه .

وبالحساب الرياضي يكون جُداء ذلك كما يلي :

$$22226400 = 5 \times 5 \times 9 \times 7 \times 7 \times 7 \times 4 \times 6 \times 6 \times 2$$

ولو تابعنا وجود الاحتمال لظهر لدينا عدد ، هو أضعاف ما تحقق الآن .
فحسبنا هذا نموذجاً من ذلك .

الفصل الثالث

أدلة التحليل لمعاني الأدوات

لكل علم أو عمل أدوات يستعان بها ، لتنفيذ مقاصده وتحقيق غاياته . وهي في الأصل نوع بسيط من الوسائط ، يكون وسيلة لتأدية عمل ما . وأعقد منها في الاستعمال هو الآلة ، لأنها ذات تكوين مركب وعمل متعدد الأوجه . وإذا احتشد في الوسيلة أدوات وآلات صار جهازاً ذا شكل معقد جداً ، وأعمال كثيرة ضخمة . ولو رجعت إلى الأصل اللغوي ، تبحث عن الدلالة الوضعية لهذه الكلمة ، رأيت نفسك بين أصليين متقاربين : ^(١)

فأدى الشيء : كثر . وأدى السقاء : أمكن مخضه ، وأدى اللبن : خثر ، وأدى الرجل : قوي وصار ذا أداة ، وأدى للسفر : تهيأ له وأخذ أدواته ، وأدى القوم : كثروا ، وأدى الشيء : أوصلته وسلمته ، والعمل : قمت به ، والأمانة : وفيت بها ، وتأدى الخبر إلينا : وصل وانتهى . والأداء هو التأدية أي : فعل الواجب في الوقت المعين له .

وأدا الثمر : أئنع ونضج ، وأدا الإنسان للأمر : قوي عليه وثبت ، وأدا اللبن : مخضه ، والصيد : ختله وراوغه ، وأدى : تهيأ واستعد ، فتمت أدواته للعمل أو السفر أو الحرب ، وأدى الإنسان غيره : أعانه وقواه ، وتأدى : أخذ العدة التي تقويه ، واستأدى على غيره : استعدى عليه واستعان .

وأنت ترى أن الدلالات اللغوية للأصليين اليائي والراوي متقاربة ، تكاد

تكون في خندق واحد ، ^(٢) مما يسر جمعهما في بذرة مشتركة ، هي التمام والقوة . فكل ما ذكر من المعاني يرجع إلى حصول ذلك أو تحصيله وإدراكه ، مع تبينة الوسائل اللازمة والسبل الموصلة إلى التحقيق والضبط . وبهذا يكون الأداء هو الإيصال والتنفيذ ، ثم يعبر به عن آلة للحزم والشدّة هي الوكّاء للسقاء . وهي أداة أيضا .

على أن الخليل قد قطع الاحتمال باليقين . ^(٣) وذكر أن الألف التي في « أداة » لاشك أنها واو ، بدلالة الجمع على أدوات . ومن ذلك قيل لآلة الشيء : إداوة . وهي أيضا القربة ، أي : إناء صغير يتخذ للماء . وأنت تقول : أدوتُ لنفعل كذا ، ^(٤) إذا احتلت له . وأدوتُ لذلك إذا تناولت الأداة التي بها تتوصل إليه . فالأداة على وزن : فَعَلَة . بمعنى اسم المفعول المؤنث للمبالغة من مصدر : أدَّى . عبّر بها عن اسم الذات لتوكيد المبالغة ، أي : ما يؤدّي به ويحقق . وبقيت الاء مزيّدة فيه للإشعار بالنقل من الوصفية إلى الاسمية ، وتثبيت معنى ذلك التوكيد .

الحروف والأدوات

لقد بين لنا ، مما مضى ، أن الأداة وسيلة يستعان بها لتأدية عمل ما . وهي عند المناطقة لفظ لا يدل على معنى إلا عند اقترانه بغيره . ثم اختلف الباحثون في تحديد المفهوم النحوي لها ، فقبل ^(٥) : إن الأدوات هي حروف المعاني وما شاكلها من الأسماء والأفعال والظروف . وقيل : هي كلمات تستعمل للربط بين المفردات ، أو للدلالة على معنى في غيرها . وقيل : إنها تقتصر على حروف المعاني ، أو تشمل معها الظروف ، أو هي مبني تقسمي يؤدي معنى التعليق بين الأجزاء المختلفة من الجملة . أو هي الحروف التي تحمل معنى نحويًا ، والأسماء والأفعال التي تحمل معنى تلك الحروف ، وتكون مبنية مثلها .

١- علم الحروف

يظهر من تلك المقولات اضطراب في التحديد ، مع الخلاف الكبير في الشكول والاستيعاب من ناحية ، والمنع والاستبعاد من ناحية ثانية . والحق أن مفهوم الأداة مرتبط بالمعنى الاصطلاحي للحرف ، ولا تتضح حدود الأدوات إلا ببيان المقصود بالحروف والعلم الذي ضمينا . وهنا نجد أنفسنا في العشرينات والثلاثينات من تاريخ الهجرة ، إذ يعرف الإمام عليّ الحرف بأنه « ما جاء لمعنى » ، ويفسره بأنه « ما أتى عن معنى ليس باسم ولا فعل » .^(٦)

وقد سرت هذه المقولة العلمية ، في أوساط النحاة ، حتى إذا جاء عصر التدوين مختصراً ومطولاً رأيناها رائجة متداولة . فخلف الأحمر (ت ١٨٠) يقول : العربية على ثلاثة : اسم وفعل وحرف جاء لمعنى .^(٧) و سيبويه يفتح كتابه بقوله المشهور : « فالكلم : اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل » .^(٨) ثم اضطربت مذاهب المتأخرين في توضيح المفهوم ، فكانت لهم عدة محاولات ، أشهرها أن الحرف^(٩) : « ما دل على معنى في غيره » .

بيد أن التفسير التي طرحت ، لبيان المراد من قولهم هذا ، تنقل أكثر من وجه . فقولهم « في غيره » مفاده أن الدلالة المعنوية للحرف ليست له ، بل للكلمات التي تختص به . فالمراد بـ « أل » ، حين ترد للتعريف ، أن الاسم المتصل بها هو المعروف ، وليس له « أل » نصيب في ذلك . كأن تقول : القمر والأرض والشمس والجنة والنجاة . وكذلك الشأن في الشرط مثلاً ، إذ يكون مضمونه في قولك : « إن تجتهد تنجح » هو لما بعد « إن » ، أي : ترتب النجاح على الاجتهاد . وإذا قلت : « ذهبت إلى الجامعة » فإن التباء الغاية هو للجامعة ، كما ترى .

هذا هو المنادى إلى الذهن ، من تعريفهم المذكور . وقد عززه الزجاجي

بقوله : إن « من » تدخل في الكلام للتبويض . فهي تدل على تبويض غيرها ، لا على تبويضها نفسها . . . وكذلك : إلى ، تدل على المنتهى . فهي تدل على منتهى غيرها ، لا على منتهياها نفسها . وكذلك سائر حروف المعاني » .^(١٠) وشبه بهذا ما ذكره السيرافي ، من أن الحروف ترد لمعنى في الاسم والفعل . فهي تكون لتوكيد الجملة أو نفي مضمونها ، أو عطف بعض الكلام على بعض . وإنما تجيء مؤثرة في غيرها بالنفي والإثبات ، والجمع والتفريق ، وغير ذلك من المعاني .^(١١)

ولكنك إذا طالعت ما شاع بين المتأخرين والمعاصرين رأيت أن دلالة الحرف ، على معنى في غيره ، يراد بها أن الحرف ليس له معنى إفرادي . فإذا قلت « آل » لم يفهم منه معنى ، ثم إذا قرن بالاسم أفاد التعريف . وكذلك باء الجر ، و « من » التي للتبويض . فإن كلا منهما لا تدل على المعنى حتى تضاف إلى الاسم الذي بعدها . فالمعنى يتحصل بما تدخل عليه ، ولا يتحصل منها وحدها . وتصوره متوقف على خارج عنها^(١٢)

والحق أن ما قاله الإمام علي ، ومن تأثره من العلماء ، هو الفهم الأصيل لمصطلح الحرفية . فالحرف ذو دلالة معنوية متميزة ، ليست مما تختص به الأسماء أو الأفعال . ذلك لأن ما يتضمنه من المعنى هو مستقل وخاص له ، يتجسد في الذهن مع ذكره . وقد أوضح هذه الناحية ابن فارس ، وهو يفسر عبارة سيويه ، بأننا إذا قلنا « زيد ينطلق » ، ثم قلنا « هل زيد ينطلق » ؟ نكون قد أفدنا بـ « هل » ما ليس في « زيد » ، ولا في « ينطلق » .^(١٣)

ثم إن للحرف خاصة دلالية ، هي تميزه أيضا بمعنى نحوي يعينه التركيب ، في حين أن قسيمه لكل منهما معنيان معجمي ونحوي قبل التركيب . فالفعل مثلاً يدل على مفهوم وضعي في نفسه ، نحو : جلس وسافر ويذهب وادخل ، وعلى مفهوم زماني تحدده صيغته . والاسم أيضاً يدل على المقصد الوضعي ،

مثل : جبل وطفل ونسر وزهرة ، وآخر ذاتي موصوف تعينه صور المشتقات التي يتصب فيها . ثم هو يتضمن دلالة أخرى ، إذا كان أداة ، كـ « مَنْ » تشمل الذات مع الاستفهام أو الشرط أو الموصولية ، و « كم » تحوي العدد مع الاستفهام أو التعجب ، و « إذا » تجمع الزمان والشرط ، و « كيف » ترد للحال مع الاستفهام أو التعجب أو التوبيخ .

أما الحرف فليس له معنى معجمي ، لأن ما يتضمنه من الدلالة إنما يحدده التركيب . نعم إن الحرف ، كما قال أبو علي الفارسي ، ذو دلالة معنوية ظاهرة . فالإلصاق والتعليل اللذان يدل عليهما باء الجر ولامه قد يُتوهمان منفردين عن الأسماء .^(١٤) غير أن هذه الدلالة غالبًا ما تبقى ذات توجهات مختلفة محتملة ، حتى ينتظم الحرف في عبارة تجرده لمقصد معين ، وتزيل ذلك الاحتمال .

فـ « أل » مثلاً تفيد الجنس والعبد والموصولية والنيابة ولمح الأصل والتزيين والتعظيم . . . ثم غالبًا ما تكون في التركيب ذات وجه واحد من الوجوه . و « ليت » موضوع لكل نوع من التمنيات ، تتعين بما يذكر بعده . فتقولك : « ليت الصدق دائم » يحدد في الذهن بذكر المتعلقة نوع التمني وموضوعه .^(١٥) وعندي أن هذا منطلق الدلالة الاصطلاحية للحرف . فهو يتضمن حافات المعاني النحوية ، وقد سمي حرفًا لأنه طرف من المعنى لا يتم به وحده ، كحرف المبني الذي هو عنصر من عناصر البناء للكلمة وجزء منها .

وعلى هذا ، فقد اتضحت صورة حروف المعاني ، وأصبحت متميزة ، لبعدها الكبير عن الأفعال والأسماء ، وعن حروف المباني . ولكن بعض القدماء والمعاصرين غابت عنهم هذه المعالم ، ونسوا أن التقسيم الثلاثي للكلم مبني على الوظائف التركيبية للمفردات ، فجعلوا من حروف المعاني أيضًا ما كان له وظيفة صرفية أو صوتية .^(١٦) ومن ثم أقحموا فيها ما ليس

منها .

لقد أقحموا حروف الزيادة من الأفعال والأسماء ، ونونى التثنية والجمع .
وأحرف المضارعة ، وعلامات التصغير والنسبة وتأنيث الأسماء ، وعلامات
الإعراب في الأسماء الخمسة والأفعال الخمسة ، والتثنية والجمع السالم ،
وحروف الإطلاق والإلحاق والإشباع والفصل بين همزتين والوقف . . . مع
العلم أن هذه عناصر تشكيلية يمتزج أكثرها في بنى المفردات ، ويصبح جزءاً
منها ، وليست كلمات مفردة ، أي : عناصر دلالية متميزة .

ثم إنك لو اجد في المصادر التراثية عبارات تصف الأسماء أو الأفعال
والجمل بالحرفية . فقد ذكر خلف الأحمر في الحروف التي يُرفع الاسم
بعدها ^(١٧) : « هو ونحن ، وأين وحيث ومتى وكم ، وذاك وذاك وأولئك ،
وحبذا ونعم وبئس » ، وفي التي يُنصب بعدها : « رأيت وظننت وحسبت
وأبصرت ، وأرى وأظن وأحسب » ، وفي التي يُجر بعدها : « تحت و وراء
وعند و وسط ، وذو وذوا ، وكل وبعض وغير ومثل وأي ، وأعلى وأشرف
وأعلم وأحكم ، ومعاذ وسبحان » ، وفي حروف الإشارة : « هذا وذاك
وهذان وهاتان وأولئك ، وأنا ونحن وأنت وهو » ، وفي الحروف التي
تقتضي الفاعل : « أحب وإراد واشتبهى » ، وفي التي تقتضي المفعول :
« أوقف وأعجب وساء و غاظ » . ثم قال : وأشياء ذلك ، فقس عليه .

وقريب من هذا ما تراء عند الخليل وسيبويه والزجاجي ^(١٨) في « سمعتُ
وقرأت و وجدت و كتبت ، ومبما ومتى وأيان » حروف عند الأول ، وكذلك
هذه التراكيب والمفردات : « عرفتُه وسميت وكنيت ، ولا ألقاك ولا أصوم
ولا أصيد ، ورويد وعلِمَ وحيثُ ، وخير وسلام وشر ولعنة ، والنحو
والناحية وخلقك وقصدك » هي عند الثاني . أما الثالث فقد جعل « كان
وأمسى وأصبح وصار وظل . . . وما زال وما انك وما فتى » حروفاً ترفع

الأسماء وتنصب الأخبار . وأورد بين الحروف التي يرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر ، وتسمى حروف الرفع : بينما وبين وأين وكيف ومتى .

وقد وقف إزاء هذه العبارات الموحدة شراح الآثار التراثية ، وأوضحوا ما تضمنته من مقاصد خاصة .^(١٩) ومن ذلك ما ذكره إبراهيم بن أحمد الغافقي (ت ٧١٠) . فقال عن الأفعال الناقصة المذكورة قبل : أطلق عليها الزجاجي حروفًا ، وهي أفعال ، لأمرين : أحدهما أنه أراد بالحروف الكلم . والآخر أن يكون أطلق عليها حروفًا لضعفها ، وكونها لاتنصب مصادرها . فلا يقال : أصبح عبد الله شاخصًا إصباحًا .

والحق أن الوجه الأول هو الصواب . ولو كان الثاني واردًا لتعذر قبوله فيما جاء ، عن الزجاجي . من نحو : بينما وبين وأين وكيف ومتى . أضف إلى هذا أنه ذكر « عسى وكاد وكرب وجعل وأخذ وقارب وطلق ، وما أشبه ذلك » تحت عنوان : أفعال المقاربة ، وعندما تحدث عن دخول التنوين على الأفعال ، جاء بشاهد من فعل النكون أيضًا .^(٢٠)

تلك هي الحقيقة التي غفل عنها بعض المتأخرين والمعاصرين . فزعموا أن المراد بالحروف في أمثال تلك النصوص هو المصطلح النحوي المشهور . فقد زعم ابن العَرِيف أن الزجاجي جعل « كان وأخواتها » حروفًا لأنها لاتدل على حدث ، ولا تضارع الفعل المتعدي ، فضعفت لذلك فأشبهت الحروف . فسميها حروفًا لذلك . ثم جاء السيوطي فكان أبعد في التوهم والضعف . حيث قال : وذهب الزجاجي إلى أن « كان وأخواتها » حروف .^(٢١)

أما عدم الدلالة على الحدث فمردود . وقد أثبت أبو حيان أن الأفعال الناقصة تدل على ذلك ، وأن الحدث مسند إلى الجملة ، وأن لهذه الأفعال مصادر ميملاً بعضها ، وما جاء من البعض الآخر أعطلته العرب إعمال الأفعال . في نحو : كونك مطيعًا مع الفقر خيرٌ من كونك غاصيًا مع الغنى . وحكى أبو

زيد عن العرب : ظَلَلْتُ أَفْعَلَ كَذَا ظُلُولًا ، وَبِتُ أَفْعَلَ كَذَا يَتَوْتَةً .^(٢٢) وأما أنها ضعيفة لقصورها عن مجازاة الفعل المتعدي فيشكل عليه أن الكثير الكثير ، من الأفعال غير الناقصة ، هو متسم بهذا القصور ، ولا يجوز أن يسمى حرفاً بالمصطلح المعروف .

وعلى هذا التحقيق ، يجب أن تفهم عبارات المتقدمين من النحاة ، إذا ورد فيها ما يتحجم في الحروف ما ليس منها . مثال ذلك أن الرماني (ت ٣٨٤) له مصنفان : كتاب معاني الحروف ، وكتاب الحروف ،^(٢٣) وقد أورد في الثاني : اللام الأصلية في مثل : لها يلهو ، والألف الأصلية في نحو : أتى وآن ، وألفي القطع والوصل ، وألف الأداة في نظير : إنَّ وأو وأُم ، وألف الجمع نحو : أنفس وأكلب ، وألف ما لم يسم فاعله نحو : أكرم واستضعف ، وألفي التخيير والتفصيل مثل : إمَّا وأَمَّا .

كما ذكر : هاءات الإضمار والتأنيث والعماد والأصالة والبدل ، وياءات الإضافة والأصالة والإلحاق والتأنيث والإطلاق والقلب والتثنية والجمع والعوض والخروج ، ونونات الرفع والتثنية والجمع والأصالة والزيادة ، وتاءات الجمع والتأنيث والأصالة والزيادة والعوض والبدل والإلحاق ، وماءات الجزاء والموصولية والموصوفية والتعجب ، و « مَن » الاستفهام والجزاء والموصولية والموصوفية والمحمولية على التثنية والجمع والتأنيث والموسومة بعلامة النكرة ، و « أي » الاستفهام والموصولية والموصوفية والحالية ، ورويد ، وأنواع الخبر ، والأسماء التي تعمل عمل الفعل .

كل هذا ، مع الاستشهاد والتمثيل والتفسير ، تحت عنوان « الحروف » . ونظيره ما تراد في صنيع علي بن محمد النهروي من علماء القرنين الرابع والخامس ، تأثرًا بمذهب الكوفيين الأوائل^(٢٤) الذين يخلطون الأسماء بالحروف ، إذ تحدث عن : « ما » في الجزاء والاستفهام والموصولية

والتعجب والموصوفية ، و « مَن » في الجزاء والاستفهام والموصولية و الموصوفية ، و « أيَّ » في الجزاء والاستفهام والموصولية والتعجب والنداء والوصف .

وتحدث أيضاً عن : « غير » في الاستثناء والنعت والحال والتحقيق والاستدراك والنفي والمخالفة ، و « كان » الناقصة والتامة والشأنية ، و « علا » الفعلية و « على » الاسمية ، و « ليس » الفعلية ، و « لَمَّا » الظرفية والشرطية ، و « متى » في الجزاء وبمعنى وسط ، و « إذا » في الجزاء ، و « ذو » بمعنى صاحب والإشارة والموصولية ، وهاءات التأنيث والجمع والإفراد والتوكيد والمبالغة والنسب والعجمة والعوض والعدد والوقف والازدواج ، وبعد ، ولغات « الذي » وأخواته .

وهذا كتاب ثالث لحروف المعاني ، صنّفه أحمد بن عبد النور المالقي (ت ٧٠٢) ، فكان فيه أيضاً مثل (٢٥) : ألف الإشباع والتأنيث والتثنية والوقف والفصل بين الهمزتين والإطلاق والفاصلة والبدل ، وهمزة الوصل والمضارعة والتعديّة والنقل والبدل ، وتاء المضارعة والتأنيث والتوكيد والنسب والعجمة والعوض والإقحام والبدل ، وكان فيه أيضاً : اللام الزائدة في « لعل » و « عبدل » ، والميم الزائدة والبدل ، ونون المضارعة والزيادة والإعراب والتثنية والعوض والترنم والغالي ، وسين الزيادة ، وهاء الإطلاق والعوض والزيادة والأصالة والبدل ، و واو الجمع والمد والإطلاق والزيادة والبدل ، وياء المضارعة والإعراب والتصغير والنسب والإشباع والإطلاق والأصالة والبدل .

كل هذا ، مع أن المالقي نفسه كثيراً ما وقف عند بعض الأصوات التركيبية ، لينفيها عن حياض حروف المعاني . وعلى الرغم من ذلك فأنت ترى ، فيما عرضتُ عليك ، خلطاً بين حروف المعاني النحوية والعناصر التشكيلية

للتعبير . وقد أطلت في العرض من كتب ثلاثة . ليتبين مدى الخلط والتكرار في المصادر التراثية . وهو مما سبب الاضطراب في أعمال الدارسين المعاصرين . فكان لديهم مفاهيم غائمة عن حروف المعاني . ودراسات وأبحاث وأحكام . ينقصها الدقة والتحقيق والسداد .

على أن التاج التراثي لحروف المعاني . في القرن السابع . اتضحت فيه حدود المفهوم الاصطلاحي . بعد أن أصبح في الميدان علم خاص بهذه الحروف . فصار المؤلفون يراعون تلك الحدود وأبعاد ذلك العلم . ويلتزمون ما تفرضه من الدقة والتحقيق . وهذا الحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩) . يصنف كتاباً تحت عنوان « الجنى الداني في حروف المعاني » . فيورد فيه ما هو من صلب الموضوع . وينص على ما يجب استبعاده . متعتباً بالنقد والتصويب لما وقع فيه هؤلاء المؤلفون . من التكرار والتخليط .

ففي معاني التاء يذكر القسم والخطاب وتأنيث الفعل . ثم يقول : (٢١) وما سوى هذه الأقسام فليس من حروف المعاني . كتاء المضارعة . ثم يبين أن جعل ميم التعريف . في لغة طيئ . حرف معنى فيه نظر لأنها بدل لا أصل . وفي الحديث عن النون يذكر أن لهذا الحرف مواضع كثيرة في الكلام . وهو سيقترن منها على ما يخص حروف المعاني .

ويستبعد إقحام واو البدل والضمير والرفع والإشباع والإطلاق والأصالة . وألف التأنيث والإطلاق والإلحاق والتثنية والتكسير والفصل بين همزتين والزيادة للوقف أو في المبهجمات . وياء التصغير والنسب والمضارعة والإطلاق والإشباع . و « كي » التي بمعنى : كيف . ثم يورد ما ظاهره الاسمية أو الفعلية . وهو حرف معنى . لأنه مستعمل للزيادة توكيداً أو فصلاً .

وإذا عرض لما هو مشترك بين الحرفية وغيرها أو مختلف فيه نص على ذلك . لتمييز في الأذهان الحرف مما سواه . وقد يقتصر في ذلك على

الجانب الحرفي . (٢٧) وقد يعرض معاني الأداة الاسمية أو الفعلية ، ثم يبين أنه إنما ذكر ذلك لما بين العلماء من خلاف في الموضوع ، (٢٨) أو لشدة الحاجة إلى تبين ذلك . (٢٩)

ثم جاء علاء الدين علي بن بدر الدين محمد الإربلي ، (٣٠) وقد كان والده حرّر مسائل الحرفية ، في جدول . يميز البسيط من المركب ، والمتمحض للحرفية مما عداه . (٣١) فكان أن عرض الابن اليار مشكلات الاشتراك في الأدوات والمفردات ، (٣٢) ثم بسط تلك المسائل والمشكلات في كتاب موسع ، فصل فيه بين مواقع الحرفية للأداة ومواقع الاسمية أو الفعلية ، وأوضح ما يكون فيه الحرف عنصراً تشكلياً مزيداً أو لمعنى نحوي ، مع البيان والتفسير والاستدلال . وقد ميز أيضاً في الأنواع ما كان حرف معنى محضاً ، عما اشتركت فيه الحرفية والاسمية أو الفعلية . ولذلك سمي كتابه : جواهر الأدب في معرفة كلام العرب . (٣٣)

فإذا اتخذت موضوع التيمزة من هذا الكتاب نموذجاً رأيت أنها ترد : فعل أمر ، أو حرف معنى ، أو حرف زيادة ، أو عنصراً تشكلياً لبنية الكلمة . (٣٤) فهي تكون فعل أمر من اللفيف المفروق « وأى » ، إذ يقال : إ وعدك ، بحذف الواو فاء والياء لاماً . وترد في حروف المعاني للنداء أو الاستفهام ، وزائدة للمضارعة أو في نحو : إكرام واستخراج وابن واسم ، وعنصراً مشاركاً في صيغة الكلمة لمعان صرفية كالتعدية .

والميم تكون من حروف الزيادة ، وعنصراً أصلياً في المفردات ، وحرف معنى للتقسم مختزلاً من « ايمن » يختص بلفظ الجلالة ، وحرف إبدال في « قم » وبعض المفردات . والألف ترد زائدة في صياغة الكلمات ، ومبدلة من حرف أصلي ، وحرف معنى مستقلاً ، وضميراً للمثنى . هذا في حين أن نحو « بل وفي ولا ولم ولن ولو ومن وهل ووا ويا » مثلاً هو حرف معنى

محض ، لا صلة له بالاسمية أو الفعلية . (٣٥)

أما المفردات الثلاثية فقد تكون حروف معنى محضة ، نحو : « آيا وإذن وإن وليت ونعم وبلى وسوف » ، أو مشتركة بين الحروف والأسماء ، مثل « على ومتى ومنذ » ، أو مشتركة بين الحرفية والنعلية ، كالذي في « عدا وخلا » . وأما المفردات الرباعية فتتوزع في : الحرفية المحضة ، والاشتراك بين الحرف والاسم ، أو بين الأقسام الثلاثة من الكلم . (٣٦)

وبهذا اتضحت تمامًا معالم حروف المعاني ، إذ بلغ عددها حوالي المائة مع خلاف يسير في بعضها ، (٣٧) وزال ما كان يلزمها من التباس وتخليط ، فما بقي عذر لمن يضطربون في البحث والدراسة والتصنيف . حين يتعرضون لمثل هذه الموضوعات . ولكنك تجد ، مع ما ذكرته من التفصيل والتمييز ، كثرة الخلاف والتداخل بين المعاصرين ، في مسائل التعيين لعناصر هذه الحروف المعروفة .

وقد بدأ التصنيف في هذا الموضوع ، منذ منتصف القرن الثاني ، إذ نرى في كتاب (٣٨) « الجمل في النحو » للخليل بن أحمد بعض الإشارات إلى شيء من ذلك ، ضمن العرض للألفات واللامات والهاءات والياءات والواوات واللام ألفات و « ما » والفاءات والثونان والباءات والياءات . ثم جاء « الكتاب » لسيبويه ، ليعرض بعض الحروف منشورة بين أسماء وأفعال . تحت باب « عدة ما يكون عليه الكلم » . (٣٩)

ولبت الحروف مبتسرة في اجتماع أو تفرق بين طيات المصادر النحوية ، كالمقتضب للمبرد ، والأصول لابن السراج ، والجمل للزجاجي ، والمصاحبي لابن فارس ، والواضح للزبيدي ، حتى صنف الزمخشري (ت ٥٢٨) كتابه « المنفصل » ، فإذا هو يجمعها تحت عنوان متميز فيه ، هو (٤٠) « القسم الثالث في الحروف » . ثم عرضها في أصناف ، هي حروف : الإضافة

والتشبيه بالفعل والعطف والنفي ، والتثنية والنداء والجواب والاستثناء والخطاب ، والصلة والتفسير والمصدرية والتحضيض والتقريب ، والاستقبال والاستفهام والشرط والتعليل والردع ، واللامات والتأنيث للمسند والتنوين والتوكيد ، والسكت والوقف والإنكار والتذكر . وهي كلها مبنية وجوامد لا تتصرف .

وبهذا تميزت أيضاً أقسام حروف المعاني ، وصار لها دائرة واضحة تحيط بها ، وأحياز تتوزعها في حلقات ، لتجمع كل عناصرها الدلالية المستقلة ، وتلتقي الأشياء والنظائر ، ويُستبعد عنها ما هو عنصر تشكيلي ، غالباً ما يمتزج في بنية المفردات ، ويصبح جزءاً مكوناً لها . فليس منها علامات : الإعراب والبناء والمضارعة والتصغير والنسب والتثنية والجمع السالم وتأنيث الأسماء ، ولا حروف : الإطلاق والإلحاق والإشباع والتكسير والفصل بين الهمزات .

ومع تلك الحركة التأليفية العامة ، في إطار البحث النحوي للتحديد والتعيين ، كانت تسير ظاهرة التصنيف لكتيبات ،^(٤١) تختص بهذا الموضوع أو ببعض منه ، فإذا للأخفش الأوسط « اللامات في القرآن » ، ولأبي زيد الأنصاري وابن كيسان وأبي جعفر النحاس وابن الأنباري أبي بكر والزجاجي وابن فارس والهروي « اللامات » ، ولأبي عثمان المازني والرماني « الألف واللام » ، ولابن الأنباري أيضاً وصاحب ابن كيسان وابن خالويه والسيرافي والرماني « الألفات » .

وقد تميزت بين هذه الكتيبات بعض المصادر ، فكانت تصنيفاً شبه جامع لـ « الحروف » ، كالذي ورد عن الكسائي وأبي عمرو الشيباني والمبرد وابن دريد والزجاجي والفارسي والرماني وأبي الحسين المازني وآخرين .^(٤٢) وقد كانت هذه المصنفات رسائل موجزة . ولذلك أمر المعز الفاطمي سنة ٣٦١

عامله على إفريقية . أن يطلب من محمد بن جعفر القزاز النحوي القيرواني (ت ٤١٢) تأليف كتاب ، لشرح الحروف النحوية مرتبة على النسق المعجمي ، فكان أن بلغت جملة الكتاب ألف ورقة . ثم اقترح المعز إضافة ما يتشاكل من الألفاظ ، في الأمر والنهي والصفة والجحد والاستفهام . . .

فاستجاب القزاز للاقتراح ، واستوفى ذلك كله ، وأصبح ما بين يديه مصنفًا علميًا جامعًا ، حتى إنه قال فيه : « ما علمت أن أحدًا سبق إلى تأليف مثل هذا الكتاب ، ولا اهتدى أحد من أهل الصنعة إلى تقريب البعيد ، وتسهيل المأخذ ، وجمع المفرق ، على مثل هذا المنهاج » . ثم قدمه للمعز ، فأعجب به أيما إعجاب ! وأكرمه على ذلك . (٤٣)

ثم تلى هذه البادرة ما كان في (٤٤) « الأزهية » للبروي ، و « معاني الحروف » لعبد لجليل الغزنوي ، و « شرح معاني الحروف » لعلي بن فضال المجاشعي ، و « رصف المباني » للمالقي ، و « الجنى الداني » للمرادي . أما « مغني اللبيب عن كتب الأعاريب » لابن هشام الأنصاري فهو كتاب خاص بإعراب القرآن ، أورد فيه كثيرًا من معاني الحروف . إلا أنه نقل معظم ذلك من « الجنى الداني » ، (٤٥) وأقحم بين الحروف ما ليس منها ، فلم يكن فيه تحرير وتحقيق ، خلافاً لما هو شائع الآن بين الدارسين . يوضح هذا قوله (٤٦) : « الباب الأول في تفسير المفردات وذكر أحكامها . وأعني بالمفردات : الحروف وما تضمن معناها من الأسماء والظروف . . . وربما ذكرت أسماء غير ذلك وأفعالاً ، لميسس الحاجة إلى شرحها » .

وإذا جمعت مقولة ابن هشام هذه وما رأيت ، لدى الرمانى والبروي والمالقي وأمثالهم ، تبين لك أن ما أقحم بين حروف المعاني ، من عناصر تشكيلية وأسماء وأفعال بعيدة عن ميدان البحث ، مصدره واحد من ثلاثة : إما عدم وضوح المفهوم الاصطلاحي للموضوع ، وإما تقليد الكوفيين

الأوائل ، وإما القصد لاستيفاء ما يشبه حرف المعنى ، في جانب لفظي أو تركيب .

٢ - علم الأدوات

بعد أن عرفنا طبيعة حروف المعاني ، وحدود ميدانها ، والمفهوم الذي يتضمن عناصرها ، نستطيع الوقوف إزاء مصطلح الأدوات ، لتبين تلك المعالم فيه . فقد نشأ هذا المصطلح غائم الدلالة في إطار دلالي وضعي ، إذ أقدم ما وصل إلينا منه هو قول الخليل ، في أبنية المفردات : « كلام العرب مبني على أربعة أصناف : على الثاني والثلاثي والرباعي والخماسي . فالثاني على حرفين نحو : قد ولم وهل ولو وبل ، ونحوه من الأدوات » .^(٤٦)

وهذا تحديد لغوي ذكي ، يشعر بالاصطلاح القاصد والمفهوم المعين . ثم جاء خلف الأحمر ، وذكر ما يؤكد هذه الحقيقة في معرض البحث النحوي ، وإن كان قد حصر ذلك في ميدان العمل الإعرابي . فهو حين قسم المفردات إلى : اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ، قال : وهذا الحرف هو الأداة التي بها ترفع وتنصب وتخفص الاسم وتجزم الفعل .^(٤٧)

والظاهر أنه قد شاع المصطلح المذكور بين أوساط العلماء ، وصار يتردد في مجالسهم ومصنفاتهم ، بشكل ملحوظ . ففي الكتاب يقول سيويه : « وللقسم والمقسم به أدوات في حروف الجر » .^(٤٨) والمبرد يورد في باب القسم قوله : « اعلم أن للقسم أدوات توصل الحلف إلى المقسم به ، لأن الحلف مضمّر مطّرح لعلم السامع به . . . وذلك قولك : أحلف بالله لأفعلن . وإن شئت قلت : بالله لأفعلن . فالباء موصلة كما كانت موصلة في قولك : مررت بزيد » .

وقد يعبر عن ذلك بلفظ أعم ، فيقول عن « لدن » : « ويدلّك على أنه اسم دخول الآلات ، كقولك : من لدنك ، كما تقول : من عندك » .^(٤٩) ثم

إن الاصطلاح الخاص تجده مألوفاً عند ابن السراج . فهو حين يفرق بين أقسام المفردات ، من حيث التغير ، ويبين أنواع ذلك ، يذكر أن تلك الأنواع تتعاور الأسماء والأفعال دون الحروف ، « لأن الحروف أدوات تغير ولا تتغير » . (٥٠)

أما ابن جني فيضع مصطلح الأدوات موضع الحروف ، عندما يفسر الحرف بأنه الحد والجانب ، ثم يقول : « ومن هذا سمي أهل العربية أدوات المعاني حروفاً ، نحو : من وقد وفي وهل وبلى . وذلك لأنها تأتي في أوائل الكلام وأواخره ، في غالب الأمر . فصارت كالحروف والحدود له » . (٥١) وأما علي بن محمد الهروي فيستخدم المصطلح في مفهومه المعروف ، بقوله : « وجميع الألفات التي في أوائل الأدوات هي ألفات القطع . نحو : إلى وإلا وإما وأم وإن وأن . وما أشبه ذلك » . (٥٢)

ومع هذا كله . فإن الدارسين المعاصرين غاب عنهم الواقع التاريخي ، فزعموا أن الأداة اصطلاح كوفي ، (٥٣) ثم راحوا يعددون ضروب المقاصد العالية التي امتاز بها علماء الكوفة ، في اختيارهم له ، وتخصيصهم إياه بديلاً من حرف المعنى . والحق أن استعمال « الأداة » ، في الدرس النحوي ، كان عاديًا مألوفًا ، إذ يرد بين طيات الكلام في كثير من المواطن ، ويعرف العلماء دلالة مفهومه ومداه .

فقد ذكر الزجاجي ، في حديثه عن شبه الفعل للاسم والأداة في المجال النحوي ، أنه وقع الفعل بين الأداة والاسم . فأشبه الأداة بوقوعه على دائم الفعل بأنه لا يلزم المعنى في كل الحالات كما يلزم الاسم صاحبه ، فصار « ليت » وما شاكلها من الأدوات ، وأشبه الاسم أيضاً بوقوعه على دائم الفعل . فأعطي بشبه الاسم حقَّ الرفع والنصب ، وخص بالجزم وترك التنوين لشبهه الأداة ، لأن الأداة حقها السكون . (٥٤) وقد جاء في عبارته

هذه قوله : يعني بالأداة حروف المعاني .

والجدير بالذكر أن تفسير الأداة بالحرف لا يعني تتطابق مفهومي المصطلحين ، ولا بد من بيان الفرق بينهما . فالأداة هي ، في الحقيقة ، أعم وأوسع مدى ، إذ كل حرف أداة ، لأنها تشمل حروف المعاني وما شابهها من الأسماء والأفعال ، وليست كل أداة حرفاً . وعلى هذا فإن الأسماء : « إذا وإذا وأنى وأي و أيان وأين وأينما وبله وبيد وحيث وحيثما وسوى وغير والكاف وكذا وكل وكلا وكلتا وكم وكيف ولما وما وماذا ومتى ومع ومذ ومن ومنذ ومهما ومهمن ومهيم » ، والأفعال : « حاشى وخلا وعدا وعسى ولا يكون وليس » هي من الأدوات ، ولكنها ليست من حروف المعاني ، ما دامت تلازم الاسمية أو الفعلية . ثم إن ضمائر الفصل ، والأفعال الناقصة التي ترد زائدة ، هي من الأدوات ، فلامحل لها من الإعراب ، ولا تقتضي عاملاً أو معمولاً .

وإنما دخلت هذه المفردات ميدان الأدوات لأنها شابهت حروف المعاني ، في عدة أوجه . فالشبه ^{اللفظي} الوضعي يكون الاسم على حرف أو اثنين ، نحو : الكاف وإذا وكم وما ومع ومذ ومن . والشبه المعنوي يتضمن دلالة حرف المعنى حقيقة - كأسماء الاستفهام تتضمن معنى الهمزة ، وأسماء الشرط تتضمن معنى : إن - أو افتراضاً مثل : مع و « ما » و « كم » التعجيبيتين ، إذ ليس للمصاحبة أو التعجب حرف معنى ، وإنما يفترض أنهما من المعاني التي تؤديها الحروف . والشبه الافتقاري بأن تكون الكلمة في حاجة إلى ما حولها ، لتحديد معناه النحوي وتعيينه ، نحو : من وإذا وأي ولما ومتى . والشبه الاستعمالي هو أن تكون وظيفة الكلمة مثل وظيفة حرف المعنى . ومن ذلك أسماء الاستثناء وأفعاله وأسماء الشرط . (٥٥)

تلك هي حدود الأدوات ، من حيث الاستيعاب للمفردات الحرفية

والاسمية والفعلية . ومن ثم نستطيع أن نعرفها بأنها : حروف المعاني وما شابهها من الأسماء والأفعال . وهي تمتاز بخصائص ست ، أولها : الجمود . فلا يدخلها تصرف الأسماء والأفعال ، ما عدا قبول التأنيث في « أي » ، وبعض التصرف في : ليس وعسى . فإذا نقلت إلى الاسمية دخلت حين التصرف الكامل ، نحو قولنا : لامات وفاءات ، وكتبت نفسه ، ولوليت ، ولا تسوق عملاً ، والعننة في الإسناد ، والتثوين للأسماء . ولهذا فهي متصلة عقيم ، تلازم صورها السماعية ، ولا يجوز فيها التغير أو التجديد ، ولا تتوالد بتفرعات كما يكون من سائر المفردات ، ولا يكون فيها معرب أو مرتجل أو مولد . (٥٦)

وثانية الخصائص هي : البناء . فاطراف الأدوات تلازم صورة صوتية سماعية ثابتة ، ولا تدخلها علامات الإعراب . وشذ عن ذلك : أي وبله وحيث وغير وكل وكلا وكلتا ومع . وثالثها : فقد الصيغ الصرفية الضابطة . فليس لها أبنية أو أوزان خاصة كالأسماء والأفعال ، توحد بينها في الأنماط . ورابعها : افتقاد الأصل اللغوي الذي تلتحق به ويشاركها فيه بعض المفردات . فالمشهور أن الأداة بئمة ، مفتقرة إلى الجذور وغفل في الاشتقاق .

بيد أن هذه الخصيصة الأخيرة فيها نظر ، وإن كثر دورانها في المصادر والمراجع المعروفة . فالراجع أن الأدوات ، بشكل عام ، هي بقايا أسماء أو أفعال أو تراكيب أو تصويغات إشارية ، اختزلت في الاستعمال مع الزمن ، فذهب كثير من أصواتها ، وبقيت في هذه الصور الغفل من الارتباط بأصل أو فرع . ولهذا ترى بعض اللغات الأعجمية تستخدم أفعالاً أو أسماء أو تراكيب ، للدلالة على معاني أدوات عربية . فلا غرابة أن تكون الأدوات عندنا ذات أصل اشتقاقي ، ضاعت معالمه في المسيرة اللغوية عشرات

وتستطيع الآن تتبع كثير من هذه الألفاظ المكثفة ، لترى لها صلاته لفظية ملحوظة ، مستأنساً بما عُرف في اللغات من المصطلحات الرمزية المختصرة ، للأعمال والأعلام والمعدات والمستحضرات . (٥٨) ولا بأس أن أعرض هنا بعض النماذج ، في محاولات تستحق التأمل والنظر ، ومتابعة الدرس لها لاستيفاء ما يتيسر فيه ذلك .

فالهزمة تحتمل أن تكون مقتطعة من بعض تصرفات السؤال . وحرف الجواب « أجل » أصله مصدر للفعل : أجلّ ، أي : بلغ الغاية النهائية له ، فتحقق وانتهى أمره . (٥٩) و « إذ وإذا وإذا » (٦٠) يحتمل أن تكون من الأذ ، وهو القطع بالأمر اليقيني ، مترتباً على شيء قبله ، خففت بأشكال من التصرفات . و « ألا » لعلها من قولهم : ألا يألو ، والمراد به الجِدّ والاجتهاد في الأمر . و « أم » في العطف مختصرة من الأم بمعنى الجمع والاقتران . فإن لم تسبق باستفهام ، وكانت استئنافية ، فهي مركبة من الهزمة والميم الزائدة . (٦١)

و « إلى » قريبة جداً من الألية ، وهي مؤخرة الشيء ، تفيد معنى انتهاء الغاية . و « أن وإن وأن وإن » مصوغة من معنى المنة . وهي الجدارة بتحقيق الشيء وحصول وقته . و « أنى » تتصل بالفعل : أنى ، أي : أبداً وقصر وتأخر . و « أو » ترجع في معناها إلى : أوى ، بمعنى : عاد ورجع . و « أي وإي وأي » تلتقي بدلالة : تأيا ، وما فيها من القصد والتوجه . و « أين » مصدر : آن يئين ، بمعنى : الحين ، عبّره عن المكان مجازاً .

ثم تجد أن الباء مكررة في لفظ السبب . فلا غرو أن تكون مقتطعة منه . و « بجل » تردُّ للتصديق والكفاية ، من الإيجال وهو الكفاية . و « بل » تفيد الانقطاع ، وهي راجعة إلى قولك : بَلَّ الإنسانُ بَللاً ، إذا برئ وانقطع مرضه . و « بله » من البلئية ، وهي الرخاء والسعة بحيث لا مجال لسؤال أو

حساب . و « بَلَى » هي من البَلَى ، أي : انتهاء الأمر برده وتحقق ضده . (٦٢)
و « بيد » ظاهر فيها معنى البيدودة ، وهي الانقطاع والانفصال .

و « ثُمَّ » ترجع في معناها إلى الثَّم والثَّمثة ، أي : الاجتماع في تنفيذ
ولين مع الرد والإبطاء . (٦٣) ولذا كان لـ « ثُمَّ » الظرفية معنى البعد المكاني .

و « جَلَل » في التصديق هي من الجلل بمعنى : السير اليقين يَرْضَى ويسهل
تنفيذه . و « جَبَر » تفيد تحقيق الجزم في الجواب . وهو من الجَبَر ، أي :

الشدة . أما « حاشا وخلا وعدا » فأمرها واضح لا يحتاج إلى بيان . وأما
« حَتَّى » فقد تكون من الحث . وهو الفراغ من الشيء بعمل متواصل . (٦٤)

وأما « حيث » فيقال فيها « حَوْث » . وهو الأصل كما ذكر ابن سيده . (٦٥)
فهي من الاستحاث ، أي : البحث في المكان لاستخراج ما ضاع فيه .

و « رَبَّ » ترجع في معناها الأصلي - وهو التكثر - إلى الرَبِّ ، أي :
ضم الشيء إلى نظيره ، خلافاً لما ذهب إليه ابن فارس . (٦٦) ومنه التريبة
والتريب . والسين مقتطعة من « سوف » ، وهذه أصلها مصدر للفعل :
ساف سوف . والمعروف أن الدليل يسوف التراب ، أي : يشمه ، ليعلم
بُعدَه عن القصد . ومنه المسابقة ، وهي البعد أو الزمن اللازم لقطع مرحلة
من العمل . (٦٧) وسَوَى : اسم مصدر من الإساء . وهو الترك والإغفال
والنسيان .

و « عسى » تفيد معنى الرجاء ، وهو شدة الأمل والترقب ، حتى قيل :
إنها تكون بمعنى التحقق والوجوب . وهذا يشعر بقربها من قولنا : عَسَى
النباتُ عَسَى ، إذا اشتد وغلظ . فهي منقولة من المصدر لتوكيد المبالغة .
وكذلك تجد أن « على » هي في الأصل مصدر : عَلِيَّ يَعْلَى ، بمعنى العلو
والارتفاع . ولهذا تستعمل بمعنى الفوقية والاستعلاء ، وقد ترد اسماً لهذا
المعنى بعد حرف الجر : مِنْ . و « عن » مختلفة من العَن . وهو الإعراض

والانصراف عن الشيء . وقيل أصلها « عَنَّا » وهو بمعنى الأخذ للشيء والإبعاد له عن مكانه . و « غير » تعني الشيء المغاير لآخر . فهي واضحة الاتصال بالمغايرة .

والفاء تبدو مقتطعة من العطف ، وهي حرفه الأخير . و « في » مصوغة من الفينة بمعنى الزمن والحين ، و « قد » مخففة من القَد بحذف الدال الثانية . والأصل في المعنى هو القطع محققاً ، ثم إن التوقع والتقليل فيهما معنى القطع بالجزم أو التفريق . والكاف واردة من المحاكاة ، إذ هما تدلان على معنى واحد . و « كيف » هي من لفظ الكيف . وهو جعل الشيء على حال معينة . واللام هي حرف من « لعل » ، و « لعل » هذه واضحة الدلالة على التعليل . ولهذا قيل : إن اللام الأولى مزيدة فيها . (٦٨)

و « لم ولما » يمكن أن تكونا من اللَم - وهو الجمع الشديد ، ينفي الأشياء عما هو قريب منها - فخففت الأولى بحذف الميم ، وزيدت الألف في الثانية لإفادة التقريب . و « لا ولو » كلتاهما شديدة الصلة باللي ، مصدر : لوى فلان الأمر ، أي : جعده ونفى حصوله أصلاً . فالأولى للنفي المطلق ، والثانية تدل على النفي لمضمون الجملتين . ومجيء « لا » في « لولا » حقق مضمون الجملة الأولى ، وجعل النفي مقتصرًا على مضمون الثانية . و « ليت » أصلها مصدر : لاتَ يَلِتُ ، بمعنى : الحبس والنقص ، مما يتطلب الخلاص والتمام بالتمني . ولعلك تلمس صلة ل « ما » بالفعل : مات ، لما فيه من معنى الذهاب عن الوجود . وهو النفي والاستبعاد .

و « متى » قريبة الاتصال بالإمتاء ، وهو طول العمر وامتداد الرزق . فالزمن وأصل بينهما ، وميسر وضوح العلاقة الدلالية . و « مع » ترتد إلى ما في المعى ، من الدلالة على الاتصال والامتداد . و « مِن » أصلها « مِنَّا » حذف منها الألف . وهي تفيد التقدير تقدير الزمان أو المكان ، (٦٩) وتيسر

تقدير الذات في « مَنْ » . أما التوين فهو رمز للقطع ، قطع الاسم بالاستقلال ، وقطع الفعل بالتحقق . وهذا يعني أنه يعود إلى المَنْ أي : القطع .

وأما « نعم » فهي من النعمة ، ^(٧٠) لما تفيد من التيسير والإنعام بالمراد .
وأما « ها » فمخففة من الهاهأة : دعوة الحيوان إلى الشيء . وأما « هل » فمخففة أيضاً من الهل ، أي : الظهور والتحقق ، لما فيها من طلب ذلك .
والواو هي الحرف الأول من الوصل ، وهو يعني العطف على ما تقدم والربط به . و « يا » مصوغة من ياء « أنادي » ، مع زيادة للتنبيه . و « آو أي »
وأي وأيا وهيا ، منها ومن همزة النداء ، مع تصرف في اللفظ ظاهر .

ثم إذا نظرت في الأدوات المتعددة الأحرف لمست ظاهرة التركيب .
نحو : إذا و إنما و أنما و أينما و حيثما و كآئن و كيفما و لات و لَمَا و لوما
وماذا و منذ و مئمن و مئيم . و « ألا » تحتل التركيب من همزة الاستفهام
و « لا » النافية ، فصارت تفيد التحقيق في التنبيه . ^(٧١) و « إلا » ركبت من
« إن » و « لا » النافيتين ، فأصبحت بمعنى التحقيق . ^(٧٢) و « إِمَّا » التي
للتخير دخلت فيها « إن » على « ما » ، للدلالة على التردد . ^(٧٣) و « أَيَّان »
جاءت من « أي » الاستفهامية وظرف الزمان « آن » ، مع حذف الهمزة من
الثاني . ^(٧٤)

و « كَانَ » اتصلت فيها الكاف بـ « أن » لتوكيد التشبيه . ^(٧٥) و « كآئن »
عرضنا لها بالتفصيل من قبل . و « كل » هي من التكليل . وهو الإحاطة
بالشيء ، كالإكليل أي : السحاب يدور بالمكان . ^(٧٦) وعن ذلك تفرعت :
كِلَا و كِلْتَا . و « كَلَّا » جُمع فيها بين كاف التشبيه و « لا » النافية ، وشددت
اللام للدلالة على المبالغة في الزجر . ^(٧٧) و « كم » حصلت من الكاف و « ما »
الاستفهامية ، بعد حذف الألف وتسكين الميم . ^(٧٨)

و « لات » تركبت من « لا » المشبهة بـ « ليس » ، ومن تاء التانيث

للحروف . ^(٧٩) و « لكن » مركبة من ثلاثة أحرف : « لا » وكاف التشبيه و « إن » المؤكدة . وقد صارت كلمة واحدة تفيد الدلالة على التنافي ، بعد حذف الهمزة وقلب فتحة الكاف كسرة . ^(٨٠) و « لما » التي هي للحصر ركبت من « لم » و « ما » النافيتين ، فصارت للتوكيد والتحقيق . ^(٨١) و « لن » أصلها « لا » و « أن » ، بحذف الألف والهمزة ، لتفيد النفي في المستقبل . ^(٨٢)

و « لولا » التحضيضية هي مركبة من « لو » و « لا » النافية أيضاً ، وفيها معنيان ، لأنك إذا قلت : لولا أكلت عندي ، أردت عرضاً وإخباراً عن سرورك بذلك لو فعل ، مع إرادة نفي الامتناع . ونظير ذلك تركيب « هلاً » من « هل » و « لا » ، لنفي الاستفهام وتحقيق العرض والتحضيض . ^(٨٣) و « ليس » ضمت فيها « لا » النافية إلى « ليس » بمعنى : حصل ، فحذفت الهمزة وسكنت الياء للتخفيف ، فصار المعنى نفياً للوجود . ^(٨٤) و « منذ » ركبت فيها « من » مع « ذو » الطائية أو « إذ » الحينية أو « ذا » الإشارية ، بعد تصرفات صوتية بالحذف للتخفيف . ^(٨٥) و ظاهر للبيان أن « مذ » اختصار لـ « منذ » ، بحذف النون .

و « ميمما » ركبت من « ما » الشرطية مرتين ، أي « ماما » ، مع إبدال ألف الأولى هاء لمنع التكرار اللفظي ، فصارت لإفادة توكيد الشرط . ^(٨٦) أما « من » الاستفهامية و « هل » فقد تكونان مختصرتين من « أمن » و « أهل » ؟ بحذف الهمزة ، بعد تضمن معناها فيما بقي . ^(٨٧) وكذلك يقال في سائر أسماء الاستفهام ، نحو : ما وأين وكيف ؟ وقولك « وا » في الندبة هو في الأصل « يا » ، قلبت الياء واواً للدلالة على التفجع والتأوه . ^(٨٨)

هذه محاولات تأويلية ، قام ببعضها علماء أجلاء في عدة قرون ، ^(٨٩) ثم تابعنا نحن خطاهم ، نيسط ما فاتهم التعرض له . وبذلك ندفع عن الأدوات خصيصة اليتيم ، ونرد إليها نسباً عربياً خالصاً ، يحقق تواصل جميع

المفردات في حيز العروبة الخالصة . ولعلكم واجدون في هذا متغذاً لتأصيل صياغة الأدوات ، وربط أصول معانيها بالدلالات الوضعية لبعض المفردات أو التراكيب ، فتستطيعون أن تتابعوا البحث ، لتحقيق ما يدفع عن هذه العناصر التركيبية سمة الانفصال عن حوض الصياغة القاصدة .

وخامسة الخصائص للأدوات هي وظيفة التحقيق . فالمعنى الذي تردُّ له الأداة في النظم يكون مؤكداً ، بخلاف ما يقابلها من الأسماء أو الأفعال للمعنى نفسه ، إذ ترد هذه للدلالة على تأديته خالصاً من التوكيد . وآخر مائدة من الخصائص المميزة هو التزام الأدوات للتركيب . فهي مفتقرة إليه ، ليتحدد معناها الدقيق وتصبح ذات شخصية دلالية كاملة . وسبب ذلك أننا تتضمن معاني نحوية تركيبية لا معجمية ، فحضورها اللغوي متحقق في النظم والتعبير ، خلافاً لتسميها : الأسماء والأفعال . ثم إن الأدوات ، لحاجتها إلى التركيب ، كثيراً ما تفتقر إلى الوصل في الرسم ، إذا كانت على حرف أو اثنين . وهي أيضاً يرد فيها ما هو مركب من كلمتين أو أكثر .

وعلى هذا فإن أفعال التعجب والمدح والذم ليست من الأدوات ، إذ هي ذوات معان معجمية في الأصل ، ودلالات صرفية محددة قبل التركيب ، في حين أن معاني الأدوات نحوية تركيبية . وإذا كانت المعاجم تعرض للأدوات في صفحاتها ، بين المواد اللغوية ، فذلك من قبيل الرغبة في الاستيعاب ، ولا يكون إلا من خلال عبارات ناجزة ، أو جمل كاملة ، توضح المقاصد الدقيقة . أما هذه الأفعال فبعيدة جداً عن خصائص الأدوات ، خلافاً لما ذكر ابن الخشاب وغيره . (٩٠)

ثم هي ذات صيغ قياسية ، يُحمل عليها كل ما يصلح للتعجب أو المدح أو الذم ، فيعامل معاملتها في المعنى الدلالي والنظم التعبيري . فتقول من الحساب والعُود : ما أحسبه ! وأحسب به ! وما أعنده ! وأعنده ! وحسب

زيدٌ ، وعَنْدَ أخوك . وهذا كثير ميسور في نحو : العلم والجبنل ، والسمع والصمم ، والذكاء والغباء ، والحسن والقبح ، والكرم واللؤم . . . يصاغ منه ما يراد به التعجب أو المدح أو الذم ، بنظام قياسي محدد .

والأفعال الناقصة قد التبس أمرها على المعاصرين ، لتأثرهم بالدرس اللغوي الأجنبي ، فذهبوا إلى أنها قاصرة عن الفعلية ، لتضمنها معنى الزمن ، دون الحدث . فهي تصنف إذاً في قسم الأدوات .^(٩١) ومنهم من وجد شبهات في أقوال بعض النحاة ، فكان له احتجاج واستدلال وتأيد . فعند سيويه مثلاً : « تقول : كان عبد الله أخاك . فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة ، وأدخلت (كان) لتجعل ذلك فيما مضى » .^(٩٢)

وقريب من هذا ما تراه عند المبرد ، مع زيادة موحية بالإيهام . فقد قال : « إنما أدخلت (كان) لتخبر أن ذلك وقع فيما مضى ، وليس بفعل وصل منك إلى غيرك » .^(٩٣) ثم أضاف إلى الإيهام ، في حديثه عن الأفعال الناقصة ، ما يشبه دفع الفعلية . وذلك في قوله : « إنما أدخلت [كان] على قولك : زيد منطلق ، لتخبر أن هذا فيما مضى ، والأصل الابتداء والخبر ، ثم تلحقهما معانٍ بهذه الحروف » ،^(٩٤) وفي قوله أيضاً : « كان : في وزن الفعل وتصرفه ، وليست فعلاً على الحقيقة . تقول : ضرب زيد عمراً ، فتخبر بأن فعلاً وصل من زيد إلى عمرو . فإذا قلت : كان زيد أخاك ، لم تخبر أن زيداً أوصل إلى الأخ شيئاً ، ولكن زعمت أن زيداً أخوه ، فيما مضى من الدهر » .^(٩٥)

ثم توالى عبارات من نحاة آخرين ، توهم أن الأفعال الناقصة حروف ، كالذي رأيناه من قبل عند الزجاجي ، أو من أورد بعض هذه الأفعال فيما صنف من حروف المعاني . وبهذا تغلبت الظنون لدى نفر من المتأخرين ، وترجح لديهم أن المراد من تلك الأقوال هو كون الأفعال هذه حروفاً خالصة . فابن الخشاب (ت ٥٦٧) يفسر عبارة الزجاجي المتقدم ذكرها قبل بما يلي :

« من الأفعال أفعال تستعمل استعمال الأدوات - والأدوات هي الحروف - وتختص بأحكام تنفرد بها عن جمهور الأفعال ، فلا بد من تبينها . فمن ذلك : كان ، وأخواتها » . (٩٦)

وأبو البركات الأنباري يضيف إلى ذلك توضيحات لنسبتها إلى الحرفية ، فيقول : « كان ، وأخواتها : أفعال غير حقيقية . وذهب الزجاج وأبو العباس المبرد إلى أنها حروف تتصرف تصرف الأفعال ، لأنها لاتدل على الحدث الذي هو المصدر ، ولأن كل فعل متعد يكون فاعله غير مفعوله ، وهذه الأفعال فاعلها هو المفعول ، ولأن المرفوع بها يسمى اسماً ولا يسمى (٩٧) فاعلاً ، ويسمى المنصوب خبراً ولا يسمى مفعولاً . فدل على أنها حروف . والذي عليه الأكثرون هو الأول » ، أي : أنها أفعال غير حقيقية .

وقد عرض لنا في كتاب آخر ، فذكر خروجها عن الفعلية ، « لأنها لا تدل على المصدر . ولو كانت أفعالاً لكان ينبغي أن تدل على المصدر . ولما كانت لاتدل على المصدر دل على أنها حروف » . (٩٨) و يبدو أنه أطلق على « كان » وأخواتها اسم أفعال العبارة ، في قوله : « أفعال العبارة هي التي تدل على الزمان المجرد من الحدث » . (٩٩) إلا أنه قد خص « كان » بذلك ، في قوله : « كان » تصلح لجميع الأفعال ، وهي عبارة عنها ، وليست أخواتها كذلك .

وكانت قد انتشرت أصداء من مثل هذه المقولات ، بين جمهور المتأخرين ، حتى أصبحنا نرى شبه تواتر على إخراج تلك المفردات من حيز الفعلية ، أو من الدلالة على الحدث الذي هو أصل في مضمون الأفعال ، كما ذكرنا عن الأنباري منذ قليل . وعندما وقف الدارسون المعاصرون على بعض ذلك ، مع ما لاحظوه من دخول هذه المفردات على أفعال ، وكونها مثل « إن » وأخواتها غير متعدية ولا لازمة ، رأوا فيه تأييداً لما تلقفوه عن العجمة ، من

توظيف فعل الكون في الربط بين المبتدأ والخبر ، كأداة فاقدة لمعنى الفعلية ، فتحقق لديهم أن الأفعال الناقصة هي أيضاً أدوات في لغة العرب . (١٠٠)

وأنت لو رجعت إلى تلك النصوص المتقدمة ، رأيت لدى القدماء غير ما استنتجته المتأخرون والمعاصرون . فمأجاء عن سيبويه يفسره كلامه ، فيما حول النص نفسه ، إذ العنوان الذي حواه هو « باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول » . وقد نص في ذلك الباب على فعلية هذه المفردات مراراً ، وقارنها كثيراً بالفعل « ضرب » ، ليبين التشابه في الحدث ، والخلاف في الدلالة والعمل ، مضمناً ذلك قوله « لأنها فعل مثله » .

ثم إن عبارته التي أوردناها قبل لا تعني تجرد « كان » من الحدث ، وصيرورتها للزمان وحده . فهو يصرح بأن الخبر ، فيما أورد من المثال ، قد تحول إلى الأخوة ، على حين أنه في « عبد الله أخوك » هو للمبتدأ ، مع حدوث تلك الصيرورة بوجود الفعل الناقص . وعندما شرح السيرافي ذلك الباب ذكر أن الأفعال المعنوية به تفيد ، مع الزمن المحصل ، نفياً أو انتقالاً أو دواماً ، وأن « كان » تدل على الانقطاع ، وأضحى وأمسى وبات : تدل على عدم الانقطاع ، في حين أن « مادام » مثلاً تدل على الإيجاب والتحقيق . (١٠١)

أما أقوال المبرد فما جاء فيها ، من ذكر للحروف ، مراد به الكلمات لا المصطلح النحوي المشهور . وهذا قد أفضنا في توضيحه من قبل ، فليرجع إليه في موطنه . ولذلك فإن أبا طالب العبدى (ت ٤٠٦) استبعد الفهم الخاطئ لعبارة المبرد ، ولما حكى ما شاع عنه ، من أن « كان » حرف ، (١٠٢) قال : وهذا أطرف من قول من قال : إن « ليس وعسى » حرفان .

وما ورد في نصوص المبرد ، من نفي الفعلية عن « كان » وأخواتها ، فهو نفي مقيد مرتين : الأولى هي قوله « وصل منك إلى غيرك » . والمراد أن الفعلية هنا ليس فيها وقوع شيء من فاعل على مفعول ، كما ترد في نحو :

أخذ عليّ الكتاب ، وسأل الطفل أباه . فقولك « كان زيد أخاك » لم يقع فيه فعل من زيد على الأخ ، بخلاف ما كان من أخذ عليّ للكتاب ، وسؤال الطفل للأب .

والقيّد في المرة الثانية هو في قوله « ليس فعلاً على الحقيقة » . وهذا قد فسره المبرد نفسه بما ذكرنا نحن في الفقرة المتقدمة ، ثم حقق ذلك بإثبات الفعلية الصحيحة قائلاً : « كان وصار وأصبح وأمسى وظل . . . وليس وما كان في معناه » . وهذه أفعال صحيحة كـ (ضرب) ، ولكننا أفردنا لها باباً ، إذ كان فاعلها ومنعولها يرجعان إلى معنى واحد . وذلك أنك إذا قلت : كان عبد الله أخاك ، فالأخ هو عبد الله في المعنى » . (١٠٣)

ثم إن هذه المسألة تقتضي بسطاً لمعنى الفعل الحقيقي ، من جانب آخر ، وهو دقيق جداً يخفى على كثير من الدارسين . وقد عرض لهذه الزاوية ابن سيده ، (١٠٤) مميزاً بين نوعين من الأفعال : الحادثة وغير الحادثة . فالأولى أفعال حقيقية ، بمعنى أنها تتضمن حَدَثًا واقعيًا قابلاً للتحصيل فعلاً ، ويقوم به فاعل معين . وهي إما أن تكون بالقلب نحو : فيم واغتم واشتهى ، وإما أن تكون بالجوارح مثل : جلس وذهب وضرب .

والثانية من الأفعال تدل على حَدَثٍ غير حقيقي ، نحو : تضادّ الشيطان ، وعَدِمَتُ الخلود . (١٠٥) فالتضاد ليس بحادث يوقعه أحد ، وكذلك العدم ، لأن الخلود ليس له وجود في حياة الخلق ، حتى يقع عليه شيء من الفاعل . وهذا العدم المذكور مطلق لا يتحقق لا ذهنًا ولا خارجًا ، ولا يتصور له حدوث أصلاً ، ولا يقوم به أحد . (١٠٦) والأفعال الناقصة تتوضع في هذه الزمرة من النوع غير الحادث ، لأنها تتضمن حدثًا غير قابل للإيقاع . فبهي لهذا غير حقيقية ، إذ تخلو من الحدث الذي يمكن تحقيقه في الواقع اللغوي ، ليقوم به فاعل معين . إلا أنها في الوقت نفسه أفعال صحيحة ، كما قال

المبرد، وإن أُطلق علينا فيما بعدُ مصطلح : الأفعال الناقصة .

فالحديث أصل متحقق في هذه الأفعال ، ذكرنا دليله من قبل . وقد أوضح حضوره فيها الرضي الأستراباذي ، حين أنكر الزعم بتجردها للزمن ، وأثبت أن « كان » ، من قولك « كان زيد قائماً » ، تدل على الحصول المطلق ، وخبرها يدل على الكون المخصوص ، فجيء أولاً بلفظ دال على حصول ، ثم عيّن بالخبر ذلك الحاصل . فكأنك قلت : حصل شيء ، ثم قلت : حصل قيام زيد . فالفائدة هنا تخصيص بعد تعميم ، مع تعيين الزمن لذلك الحصول . وعلى هذا فدلالة « كان » على الكون والزمان المحصل وضعية ، ودلالة الخبر على القيام والزمان المطلق عقلية . وكذلك سائر هذه الأفعال . (١٠٧)

ثم تلبث تقي الدين الشُّمْنِي (ت ٨٧٢) إزاء هذه المسألة . وذكر لإبطال التجرد من الحدث عدة وجوه ، ملخصاً ما ذهب إليه ابن مالك ومن تابعه ، فكان منها : أن الدلالة على الحدث أصل في كل فعل ، وأن مجيء المصدر من « كان » وبعض أخواتها يفيد تضمنها إياه ، وكذلك صياغة اسم الفاعل والفعل المضارع وفعل الأمر ، وأن الأفعال عامة تمتاز بالحدث ، وإن تساوت في الزمان . فإذا فُقد ما تمتاز به ، على زعم التجرد من الحدث ، وجب أن يصير القولان : « كان زيد مريضاً » وصار زيد مريضاً « متساويين ، إذ كلاهما للماضي . والحق أن هذا باطل ، والفرق بين القولين ظاهر ، فلا بد من سبب له . وهو الحَدَث المختلف بين الفعلين . (١٠٨)

والأنباري نفسه كثيراً ما نص ، في مواضع متفرقة من كتبه ، على تضمن هذه المفردات للحدث . وقد ختم السيوطي هذه المسألة : فقطع دابر الإشكال ، وهو يتكلم على الخلاف في حديثينا ، إذ المشهور والمتصور - كما قال - هو دلالتنا على الحَدَث والزمان كسائر الأفعال ، خلافاً لما نسب إلى المبرد وابن السراج والفارسي وابن جنّي وابن برهان والجرجاني والشَّكْوِين .

ثم ذكر بعض الأدلة على صحة هذا القول ، مع الأمثلة الموثقة . (١٠٩)

والحق الذي لا مرأى فيه أن الأفعال الناقصة هي كالفعل اللازم ، (١١٠)

ومرفوعها كالفاعل . غير أنها تدل على حدث عام ناقص ، يتم معناه بالخبر ، وفاعلها في الحقيقة هو مصدر خبرها . فقولنا : « كان أخوك مريضاً ، وأصبح زيد عالماً » يعني : حصل مرض أخيك فيما مضى وانقطع ، وحصل علم زيد فيما مضى ولم يزل . وهذا خلاف ما يرد في « إن » وأخواتها ، إذ يكون الحدث فيها بالتأويل ، وفاعل الحقيقتي في الغالب هو المتكلم . فقولك : إن العلم مفيد ، يعني : أؤكد فائدة العلم . وكذلك ما تجده في نحو : كأن وليت ولعل . . .

وقد تبين مما فسرناه هنا أن الفعل الناقص قد يتضمن معنى حدثين : الحصول مع الانقطاع ، أو مع الاستمرار . فقولك : بات الطفل نائماً ، معناه : دام نوم الطفل فيما مضى وانقطع ، أو لم ينقطع بعد . وبعض هذه الأفعال قد يتضمن مع الحدث دلالة على زمنين أيضاً . فنحو : أضحى الجندي شهيداً ، وأمسى الطالب ناجحاً ، قد يراد به : حصلت شهادة الجندي ضحى ، وحصل نجاح الطالب مساء .

وعندما تُستخدم هذه الأفعال تامة تفيد الحدث مع الزمن بشكل آخر . فمثل : كان النصر ، وأصبح الناس ، وبات المريض ، معناه : حصل النصر ، ودخل الناس في الصباح ، وقضى المريض الليل ، كل هذا فيما مضى من الزمن . وإذا وردت زائدة في التركيب لمجرد الزمان ، نحو : ما كان الطف الرياح ! وما أصبح أبردها ! وما أمسى أدفأها ! ففيها خلاف بين النحاة ، والراجح أنها تصير أدوات ، والقول بحرفيتها غريب أيضاً . (١١١)

وهو الذي ضلل زاعمي حرفية الأفعال الناقصة كلها .

ثم إن هذه الأفعال لها معانٍ معجمية حقيقية ، وتدل على وقوع فعل

حقيقي ماضٍ أو حاضر أو مستقبل ، قبل التركيب ، وتعرب في حال المضارعة بالرفع والنصب والجزم ، وتتصل بينها ضمائر الرفع وتاء التانيث ، ومنها ما يكون له تصرف تام أو جزئي ، وبعضها أكثر من مصدر ، مثل : الكون والكيان والكينونة ، والصَّير والصيرورة والمَصير ، والبيات المَبِيت والمَبَات والبيتوتة ، والظَّل والظُّلُول ، وقيل : كَادَ كَوْدًا وَمَكَادًا وَمَكَادَةً . ويشق من هذه المصادر أيضًا ، نحو : كائن وصائر وباتت وظال وموشك ، وأوشك به وأخلق به وأحر به . وما أخلقه وما أحرأه ! وتحوي هذه المشتقات معانيها الصرفية المناسبة لصيغها ، مع مضمون الحدث الذي هو أصلها .

والأفعال الناقصة أيضًا تنسخ الجملة الاسمية ، التي تدل على الثبوت ، فتنتقل معناها إلى الحدوث الفعلي ، في زمن محصل أيضًا ، كأفعال القلوب والتصير . ويجوز فيها القياس ، فيحمل عليها كل فعل يقتضي منصوبًا هو في المعنى نفس مرفوعها . ^(١١٢) ومن ذلك قولك : قام زيد كريمًا ، وذهب عمرو متحدثًا . وقد جعل من أفعال الشروع نحو : قعدَ وأضَ وعادَ وغداَ ورجعَ وحارَ وجاءَ ، وأسحرَ وأفجرَ وأظهرَ ، وارتدَّ وانقلبَ واستحالَ وتحولَ ، مع تصرف في بعضه بالمضارع والأمر واسم الفاعل أيضًا .

أما وقوع بعض الأفعال الناقصة قبل فعل ، من مثل : كان يقرأ زيد ، وصار يتكلم عمرو ، وظل يشكو علي ، فهو تعبير ظاهره ذلك . والحق أنها لم تدخل على الأفعال ، وإنما بعدها أسماء مقدرة ، هي ضمائر مستترة تعود على الفاعل المذكور بعد ، وجملة فعله في محل نصب خبر لما قبلها .

وهذه السمات الدلالية والوظيفية والاشتقاقية والتركيبية كليًا من خصائص الأفعال ، وهي ظاهرة الحضور في الأفعال الناقصة . فلا مجال للظن أنها أدوات أو حروف ، وكل ما ورد عن النحاة القدماء والمتأخرين ، مما يوهم ذلك ، هو في حاجة إلى نظر وتبصر ، قبل اعتماده نصوصًا للتأصيل والتعديد .

وبهذا نكون قد أنهينا بيان أكبر عدد ممكن من خصائص الأدوات ، وأزلنا ما كان يعتورها من الاختلاط أو الغموض . فإن بعض الأقلام كانت وما تزال تتعثر ، في تبين معالم الأداة النحوية ، وتتحم فيها الغرائب ، وتتزع عنها الأصائل والأقحاح . (١١٣)

فالمعروف ، في مسيرة التصنيف النحوي ، أنه قد تأخر صدور المؤلفات التي تختص بالأدوات ، تبعاً للواقع التاريخي في الحضور والسلطان . فحروف المعاني كانت هي المسيطرة ، في ميادين البحث والحوار ، ومجالس العلماء ، وكتب التفسير والشروح اللغوية والأدبية ، مع شذرات من ذكر للأدوات . وعندما ظهرت صورة هذه الآلات على الألسنة والأقلام ، وأصبح لها حيز كبير في الاستخدام والجمع والتنظير ، توجت الأنظار إلى تصنيف ما يحيط بها ، ويميز شخصيتها ، كبديل من أبعاضها ، أعني الحروف .

ومما ورد في المصادر التراثية : الأدوات لأبي منصور الأزهري (ت ٣٧٠) ، والهادي في الحروف والأدوات للميداني (ت ٥١٨) ، والأدوات في النحو لابن حميدة محمد بن علي (ت ٥٥٠) ، ومعاني الأدوات والحروف لابن قيم الجوزية (ت ٧٥١) . وعندما صنف بدر الدين الزركشي (ت ٧٩٤) كتابه « البرهان في علوم القرآن » ، جعل ختامه (١١٤) لـ « الكلام على المفردات من الأدوات » ، فكان أن ورد فيه أيضاً : الآن وأف ودون وذو وذوات ، ورويداً وعند وكان وكاد ، ولا جرم ولدن وهينات وويل . وإنما أجاز لنفسه إقحام هذه الكلمات ، لأنه أضاف إلى العنوان أيضاً أنه سيعرض . للبحث عن معاني الحروف ، مما يحتاج إليه المفسر ، لاختلاف مدلولها .

ثم صنف السيوطي (ت ٩١١) كتابه « الإتيان في علوم القرآن » ،

فخصص قسمًا لهذا الموضوع .^(١١٥) وقال عنه : إنه « في معرفة معاني الأدوات التي يحتاج إليها المفسر ، وأعني بالأدوات : الحروف وما شاكلها من الأسماء والأفعال والظروف » . وقد ورد بين المفردات التي عرضها : أحد وأف والآن واللىم وأولى ، وبش وبين وتبارك وجعل ، وذو ورويد وسواء وسبحان ، وظن وعند وكاد وكان وكذا ولاجرم ، ولدى ولدن ونون النسوة ، وهما ضمير الغائبة واسم الفعل ، وهات وهنا وهيت وهيئات وويل . وأخيرًا جمع محمد عبد الخالق عزيمة « دراسات لأسلوب القرآن الكريم » ، وجعل قسمه الأول للحروف والأدوات ، فجاء ذلك في ثلاثة أجزاء من الكتاب . وقد كان ما أورده أقرب إلى المفهوم الاصطلاحي ، إذ اكتفى بالأدوات المشهورة ، مع ذكر ما تجتمع فيه أحيانًا ، نحو : حتى إذا وكلما وماذا .^(١١٦)

التحليل السياقي للأدوات

يقتضي هذا التحليل تمييز الأدوات في العبارة ، وتحديد أنواعها ، وعلاقاتها التركيبية ، ومعانيها النحوية . فالأدوات تمتاز ، كما ذكرنا ، بأنها تضم الحروف وبعض الأسماء والأفعال ، وأنها مفردات ذات ارتباطات ودلالات تركيبية سياقية ، تتحقق كاملة في النظم فتصبح محدّدة بدقة ، خلافًا للأفعال والأسماء ، التي هي (غالبًا ما تكون ذات علاقات ودلالات معجمية .

١ - العلاقات التركيبية

عندما يستخدم العربي أداة في التعبير ، يقيم بينها علاقة بينها وبين ما حولها من الكلام ، ليصير للنظم مقاصد ذات فائدة وبيان . وقد تعددت هذه العلاقات ، في الحياة اللغوية ، وصارت لها أشكال مختلفة جدًا ، ومصطلحات استحدثها العلماء لاستيعاب المفاهيم النحوية المقصودة . وما نحن أولاء

نورد بعض تلك المصطلحات ، مع أشهر الأدوات التي تتوضع في مبادئها :

فللابتداء : اللام والواو ، ولابتداء الغاية الزمانية : مِنْ وَ مَذ وَ مِنْذَ ،
وللاستفتاح : ألا و أما ، وللاستثناء : إلا و غير وعدا ، وللاستدراك : لكن
ولكن ، وللاستئناف : الواو والفاء وحتى ، وللإضراب : بل ، وللاعتراض :
الواو والفاء واللام ، ولانتهاء الغاية : إلى واللام وحتى ، وللترتيب : الفاء
و ثم ، وللتعدية : الباء ، وللتعقيب : الفاء ، وللتفسير : أن و أي و إذا ،
وللتفصيل : إما و أمّا و أو ، وللتمام : التتوين ، وللتوطئة : الكاف واللام
وما .

وللجواب : نعم وبلى وإذن والفاء واللام ، وللحال : الواو ، وللحصر :
إلا و غير ، وللزيادة : اللام والباء و مِنْ ، وللشرط : إن و إذا و لو ولولا
و لَمّا ، وللعطف : الواو والفاء و أم ، وللعماد : الميم و أنا و هو وهي ،
وللفرق : اللام ، وللقسم : الباء والواو والتاء ، وللكف : الألف وما ،
وللمصاحبة : مع و الباء و في ، وللمصدرية : أن و أن و ما و كي و لو ،
وللمعية : الواو ومع ، وللمفاجأة : إذا ، وللموصولية : من و ما و ذو و
الذي و آل و ماذا ، وللوقف : الهاء .

فواو « رَبِّ » عندما ترد في أول النص تكون حرف ابتداء ، إذ لا كلام
قبلها تصل به . وعلى هذا نحو قول صخر بن عمرو بن الشريد : (١١٧)

و عاذِلَةَ هَبَّتْ ، بَلِيلٍ ، تَلُومُنِي أَلَا لَا تَلُومِينِي ، كَفَى اللَّوْمَ مَا يَبِيا

وكثيراً ما ترد هذه الواو في مقطعات ، للوصف والهجاء والفخر والألغاز .

فالواو في مثل هذا حرف ابتداء تدل على « رَبِّ » المحذوفة ، والجملة
بعدُ هي ابتدائية أيضاً ، خلافاً للكوفيين والمبرد وغيرهم . فالمبرد وأهل
الكوفة يزعمون أن الواو حرف جر ، وغيرهم يدعون أنها حرف عطف ،

يُعطف على كلام سابق في نفس الشاعر أو محذوف . (١١٨) أما أبو العلاء المعري فقد خالف هؤلاء وأولئك ، وذكر أن الواو في مثل هذا حرف ابتداء ، ثم قال : « والابتداء بها كثير في الرجز . فاما القصائد من غير الرجز فلا يكثر ابتداؤها بالواو ، كما يكثر في الأراجيز » . (١١٩) ثم إذا وقعت هذه الواو بين أبيات كانت حرف استئناف .

وقد تكون الواو لهذه الوظيفة الابتدائية ، وإن لم تكن واو « رُبَّ » ، كما في قول أبي دؤاد الإيادي : (١٢٠)

وَقَدْ اغْتَدِي ، فِي بَيَاضِ الصَّبَاحِ وَأَعْجَازِ لَيْلٍ ، مُؤَلِّي الذَّنْبِ

وقوله أيضاً : (١٢١)

وَكُلُّ حِصْنٍ ، وَإِنْ طَالَتْ سَلَامَتُهُ ، يَوْمًا سَتَدْخُلُهُ الثَّكْرَاءُ ، وَالْحُوبُ

وكذلك قول طريف العنبري : (١٢٢)

أَوْ كُلَّمَا وَرَدَتْ عُكَازُ قَبِيلَةٍ ، بَعَثُوا إِلَيَّ رَسُولَهُمْ ، يَتَوَسَّمُ ؟

وقول إبي زبيد الطائي : (١٢٣)

وَلَقَدْ مِتُّ ، غَيْرَ أَنِّي حَيٌّ ، يَوْمَ بَأَنْتُ ، بِوَدَّهَا ، خَنْسَاءُ

وقول الأسود بن يعفر : (١٢٤)

وَخَالِدٌ يَحْمَدُ أَصْحَابَهُ ، بِالْحَقِّ ، لَا يُحْمَدُ ، بِالْبَاطِلِ

إذ كانت هذه الأبيات في أوائل القصائد والمقطعات ، مما يحقق أن المراد بها هو الابتداء . (١٢٥) وكثيراً ما ترد هذه الواو مطالع ثرية في القصص والأخبار ، كالذي تراه مراراً في طبقات فحول الشعراء ، (١٢٦) ومنه : « قال ابن سلام : وأبو محجن رجل شاعر شريف » .

واللام تكون للابتداء ، إذا تقدمت جملة اسمية ، أو تقدمت دون قسم فعلاً جامداً ، أو متصرفاً مسبوقاً بـ « قد » . (١٢٧) فمن دخولها على الاسم

قوله ، تعالى (١٢٨) : ﴿ لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِمْ مِنْ اللَّهِ ﴾ ، وما جاء في الحديث الشريف عن أخوين أسلما ، وقد جاهد أحدهما واستشهد ومات الثاني بعد صلاح وتقى ، فرأهما صحابي في النوم يدخل ثانيهما الجنة قبل الأول ، وذكر ذلك للنبي ﷺ ، فأجابه بتفضيل الثاني على الأول قائلا : « فلما يَبْنِيَانِ أَبْعَدُ مِمَّا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ » (١٢٩) والجوامد نحو : نَعَمْ وَنَسْ وَسَاءَ .

والهمزة تكون للابتداء أبداً لأن لها تمام التصدير ، في الجملة التي تدخل عليها . ولذلك تتقدم على الواو والفاء و « ثم » . ومن ذلك قول الله ، عز وجل (١٣٠) : ﴿ أَوَلَمْ أَصَابِكُمْ مُصِيبَةٌ ، قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَيْهَا ، قُلْتُمْ : أَنَّى هَذَا ﴾ ؟ و ﴿ أَفَبِعَذَابِنَا يَسْتَعْجِلُونَ ﴾ ؟ (١٣١) و ﴿ أَأَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ ﴾ ؟ (١٣٢)

وعلى هذا يخرج ما جاء في الأثر ، حين وفاة النبي ﷺ . فقد هال المُصَابُ عمر بن الخطاب ، حتى أنكره وقال : : إن رسول الله ﷺ لا يموت حتى يفني الله المنافقين . فاعترضه أبو بكر وتلا الآية الكريمة (١٣٣) : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ، قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ . أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ ﴾ ؟ فقال عمر : « أَوَ إِنِّهَا فِي كِتَابِ اللَّهِ » ؟ والهمزة الأولى للاستفهام ، والواو : زائدة لوصل الكلام بما قبل القول ، لا عاطفة خلافاً لما ذكره العُكْبَرِيُّ . (١٣٤)

فإن رأيت الهمزة مؤخره أحياناً ، كالتي قبل « إنا » في (١٣٥) : ﴿ إِنْ آتَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا ، أِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴾ ؟ فاعلم أن « إذا » تتعلق بـ « مبعوثون » ، والهمزة قبلها زائدة لفظاً لتوكيد الاستفهام الإنكاري ، و كليهما مع جملة « كنا » موقعهما التركيبي هو بعد المتعلق به المذكور ، إذ لا تكون « إذا » شرطية ، لأن إجابة الشرط بالهمزة ضعيف ، وإن حصل اقتضى بعدها الفاء الرابطة . وعلى هذا فـ « أِنَّا لَمَبْعُوثُونَ » مرتبه قبل الهمزة و « إذا » ، وإنما قُدِّمَ عليه لمزيد العناية ، وللمبالغة في الإنكار والاستبعاد .

والاستئناف بـ « حتى » يكون ، عندما يرد بعدها جملة اسمية أو شرطية أو فعل مضارع مرفوع ، والنحاة يسمون ذلك بالابتداء . ومن الأول قول جرير : (١٣٦)

فما زالتِ القَتلى تَمْسُجُ دِمَاءَها بِدِجَلَةٍ ، حَتَّى ماءُ دِجَلَةٍ أَشْكَلُ

ومن الثاني نحو : ﴿ قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَبُوا بِلِقَاءِ اللَّهِ . حَتَّى إِذَا جَاءَ تُهْمُ السَّاعَةِ بَغْثَةٌ قَالُوا : يَا حَسْرَتُنَا عَلَى مَا فَرَّطْنَا ﴾ . (١٣٧)

أما التوطئة بالكاف فشائعة جدًا على ألسنة المعاصرين وأقلامهم ، نحو القول : « إنا في ميدان التعليم ، كأساتذة ، مطالبون باتقان الفصاحة ، لنقل العلوم والمعارف بالبيان العربي الأصيل » . وقد كان الأوصياء على اللغة يخطئون ورود الكاف ، في مثل هذا المقام . (١٣٨) والحق أن الكاف هنا مزيدة توطئة وتوكيدًا للحال ، أعني أن الاسم بعدها مجرور لفظًا منصوب محالًا على أنه حال من الضمير قبله . فالمجرور جمع لاسم الجنس ، صلح للحالية بدخول الكاف عليه . وأما العماد بمثل « أنا وأنت وهو وأخواتها » فيكون عندما يرد أحدها ضمير فصل ، كالحرف الزائد للتوكيد ، نحو : ظننتُني أنا الرابع ، والكتاب هو الصديق ، وإنك أنت الرقي ، وكنا نحن الصادقين ، وأصبحتم أنتم الخاسرين .

فحسبنا ما بسطنا من صور العلاقات للأدوات ، مما هو ذو إشكال يحتاج إلى البيان . وسوف ترى في الصفحات القادمة ، إن شاء الله تعالى ، نماذج وافرة تبين حضور كثير من العلاقات الأخرى ، وتكشف مدى أهميتها في تحديد المقاصد التركيبية للأدوات من ناحية ، وللتعبير كله ومفرداته من ناحية ثانية . وإنما يتبدى هذا كله في نصوص لغوية ناجزة ، يتوزعها القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب من شعر ونثر .

٢ - المعاني النحوية

كل أداة ، وهي مجردة ، تحمل بالقوة معنى (١٣٩) الفعل أو المصدر أو

المشتق ، أي : الحَدَث المَضْمَن في أحد هذه العناصر الثلاثة . ثم ترى ذلك يتحقق فيها حين تدخل حيز التعبير ، فتصبح حاضرة المقاصد . وهذا ما يبدو في مثل قولك :

كَانَ الْعِلْمُ نُورًا ، أي : أَشْبَهُ الْعِلْمُ بِنُورٍ
ليس الشباب دائمًا ، أي : أَتَفِي دَوَامَ الشَّبَابِ
الخروج من الباب ، أي : الخروج ابتداءً غايته البابُ
الباطل إلى زوال ، أي : الباطل نهاية غايته زوالُ
إن تجتهد تنجح ، أي : شرط النجاح الاجتهادُ
رجعتُ بسرعة ، أي : رجعتُ مصاحبًا سرعةً
كن مع الله أي : كن مصاحبًا لله
الحمد لله ، أي : الحمد مستحقُّ الله
العلم في الصدور ، أي : العلم مكانه الصدورُ
كم كتابًا قرأتُ ، أي : كثيرَ كتبٍ قرأتُ !
مَنْ آمَنَ نَجَى ، أي : كل إنسان شرطُ نجاته الإيمانُ

ففي هذه العبارات ، تبدت معاني الأدوات داخل التركيب ، فإذا كل منها يمثل مُهمّةً وظيفية نحوية ، تساعد على إنجاز مقاصد الكلام . وقد اتخذ العلماء للتعبير عن تلك المعاني مصطلحات عامة ، تجمع الكثير من المتفرقات ، في زمر من الأشباه والنظائر . وها نحن أولاء نورد نماذج من ذلك ، مع ذكر بعض الأدوات التي ترد فيه أو تشارك غيرها فيه . (١٤٠)

فللاختصاص : اللام ، وللإستثبات : أيّ ومن ، وللإستحقاق : اللام ،
وللإستعانة : الباء ، وللإستعلاء : على وفي ، وللإستغاثة : يا واللام ،
وللإستغراق : كل وكلا وكلتا و آل ، وللإستفهام : الهمزة وهل وأسماؤه
المعروفة ، وللإستقبال : السين وسوف ونونا التوكيد ، وللإلصاق : الباء ،

وللامتناع : لو ولولا ولوما ، وللأمر : اللام ، وللإنكار : الهمزة وكيف .
وللتبعض : الباء ومن ، وللتبليغ : اللام ، وللتملك : اللام ، وللتبيين :
من واللام ، وللتجريد : الباء ومن ، وللجنسية : أل وأم ، وللتحضيض :
ألا ولولا ولوما وهلا ، وللتحقيق : قد ، وللتخير والإباحة : أو وإما ،
وللترجي : لعل ، وللتزيين : أل وأم ، وللتسوية : الهمزة وأم ، وللتشبيه :
الكاف وكأن ، وللتعريف : أل وأم ، وللتعجب : كم وما والهمزة والتاء ،
وللتعليل : اللام وكي وحتى ، وللتقليل : ربّ وقد ، وللتقوية : الباء
واللام ، وللتمني : ليت ، وللتكثير : كم وربّ ، وللتنبيه : الهمزة وأو آو
أي وأيا وها ويا وألا ، وللتنصيص : من ولا وكل واللام ، وللتوكيد : إن
وأن والنونان واللام .

وللمجحد : لا وما واللام ، وللخطاب : الكاف ، وللزجر : كلا والهمزة
وكيف ، وللسبية : الباء واللام وإذ ومن ، وللظرفية : في والباء وإذ وعلى
ولما ، وللعرض : ألا وأما وهلا ، وللعهدية : أل وأم ، وللمجاوزة : عن
وباء ، وللندبة : وا والألف ، وللنفي : لا ولم ولما وليس وما ، وللنفي
الجنس : لا ، وللنهي : لا ، وللوعد : نعم وأجل وبجل .

ومن هذا العرض الموجز ، ترى أن بعض المعاني يشترك فيه أكثر من أداة ،
وبعض الأدوات يشارك في كثير من المعاني . ومن ثمّ كان علينا أن نبسط
المعاني النحوية المشهورة ، التي تخصّ جمهور هذه المفردات الحيوية ،
فإليك هذا البيان المختصر ، لتجد فيه أنه تكون : (١٤١)

الهمزة : للتنبيه ونداء القريب ، واستفهامية : لطلب التصديق أو طلب
التعين ، وللتذكير والترهيب ، وللتوقيف والتعليم ، وللتسوية ،
وللنفي ، وللإنكار التوبيخي ، وللتوجع ، وللتفجع ، وللتقرير ،
وللتحقيق ، وللتنكّم ، وللتعجب ، وللتعجيب ، وللأمر .

وأجل : جوابية للتصديق وللوعد .

وإذ : اسمية : ظرفية للماضي ، وظرفية للمستقبل ، وزمانية للماضي ، وزمانية للمستقبل ، وفجائية زمانية للماضي ، وحرفية : للمفاجأة والحال ، وللاستئناف والسببية ، وللاعتراض والسببية .

وإذا : اسمية : شرطية ظرفية للمستقبل ، وشرطية ظرفية للماضي ، وشرطية ظرفية للحال ، وشرطية ظرفية للتكرار ، وشرطية ظرفية للخبر المجازي ، وظرفية للمستقبل ، وظرفية للحال ، وظرفية للماضي ، وظرفية للتكرار ، وحرفية : للمفاجأة والحال ، وجوابية للمفاجأة والحال ، وزائدة للتوكيد .

وإذن : جوابية للسببية والمستقبل ، وجوابية للسببية والحال ، وجوابية للسببية والتوكيد ، وزائدة للتوكيد .

وأل : جنسية : للاستغراق الحقيقي ، وللاستغراق العرفي ، وللاستغراق المجازي ، وللمبالغة والكمال ، ومجازية للمبالغة والكمال ، ولتعريف ماهية الجنس ، ولتعريف حقيقة الجنس ، ولتعريف أفراد الجنس ، وعيدية : ذكرية ، وذهنية ، وحضورية ، ونائية عن ضمير المتكلم أو المتكلمين أو الغائب أو الغائبة أو الغائبين أو الغائبات أو الغائبات ، وزائدة لازمة للترزين اللفظي ، وللمح الأصل ، وحرفية موصولة للعاقل ، ولغير العاقل ، واسمية موصولة .

وآلا : استفتاحية للتنبيه والتوكيد والإشارة ، وللإنكار التوبيخي ، وللتمني ، وللعرض ، وللتحضيض .

وإلا : للاستثناء ، واستثنائية للحصر ، وللاستدراك ، وللاستدراك والتحقيق ، ووصفية للمغايرة ، وعاطفة لمطلق الجمع ، وللبعدية ، وزائدة للتوكيد .

وأم : عاطفة لطلب التعيين ، وللتسوية ، وللإضراب الانتقالي ،

وللإضراب الإبطالي ، واستثنائية للإضراب الانتقالي . وللإضراب الإبطالي ، واستثنائية للإضراب الانتقالي ، وللإضراب الإبطالي ، وللتعريف بمعانيه المختلفة في « أ ل » ، وزائدة للتوكيد .

وأما : للاستئناف والتوكيد ، وللاستئناف والقصر .

وأما : للتفصيل والتوكيد .

وأما : للتفصيل ، وللتخير ، وللإباحة ، وللتقسيم ، وللإبهام ، وللشك .
وأن : مصدرية ، ومصدرية للمستقبل ، ومصدرية للتوكيد ، وتفسيرية ، وجوابية للتوكيد ، وزائدة للتوكيد .

وإن : شرطية للمستقبل ، وللماضي ، وللحال ، وللتكرار ، وللتخير المجازي ، ونافية للحال ، وللحال اللازمة ، وللمستقبل ، وللماضي ، وزائدة لتوكيد النفي ، ولزامة للتعميم وانتهاء الغاية ، وللتوكيد ، وللتفصيل .

وأن : مصدرية للتوكيد ، وللترجي .

وإن : للتوكيد ، وجوابية للتصديق .

وأما : مصدرية للحصر ، ومصدرية للمبالغة .

وإنما : للحصر ، وللمبالغة .

وأو : عاطفة لأحد الشئين ، ولمنع الخلو ، وللتقسيم ، وللشك ، وللإبهام ، وللاختيار ، وللتخير ، وللإباحة ، ولمطلق الجمع ، وللإضراب الإبطالي ، وللاستثناء ، ولانتهاء الغاية الزمانية .

وأي : للتفسير .

وأي : جوابية للتصديق .

وأيا : للتشبيه ونداء البعيد . وكذلك : آ و آي .

وأي : شرطية للعاقل وغيره ، واستثنائية لطلب التعيين ، وللتعجب ، وللاستثبات ، وموصولة للعاقل وغيره ، وللمبالغة والكمال والتعجب ،

و وُصلة لنداء ما فيه « أل » . و وُصلة لاختصاص ما فيه « أل » .
 والباء : للإلصاق : الحقيقي ، والمجازي ، والمعنوي ، وللتعدية ،
 وللاستعانة ، وللسببية ، وللتعليل ، وللمصاحبة ، وللمجاورة ،
 وللمقابلة ، ولانتهاء الغاية ، وللبدل ، وللتبويض ، وللقسم ،
 وظرفية مكانية أو زمانية ، وزائدة لازمة للتوكيد والتعجب ، وللتوكيد
 والتزيين اللفظي ، ولتوكيد النفي ، ولتوكيد النفي وتحقيق ما بعدها ،
 ولتوكيد الاتصال الإسنادي ، وللتقوية والتوكيد .
 ويل : استثنائية للإضراب الانتقالي ، وللإضراب الإبطالي ، وعاطفة
 للإضراب الإبطالي ، وللتقرير والتحقيق ، وزائدة للوصل والإضراب
 الإبطالي .

ويلى : جوابية لتحقيق ما بعد النفي .
 والتاء : لتأنيث المسند إليه ، وللتأنيث اللفظي .
 وثم : عاطفة للترتيب مع التراخي ، وللترتيب والتعقيب والسببية ،
 ولمطلق الجمع ، واعتراضية ، واستثنائية ، وزائدة للتزيين ، وزائدة
 للتوكيد ، وللوصل والترتيب مع التراخي .
 وجير : للقسم ، وجوابية للتصديق .
 وحاشا : حرفية للاستثناء ، وفعلية للاستثناء .

وحتى : لانتهاء الغاية الزمانية أو المكانية ، وللسببية وانتهاء الغاية ،
 وللتعليل ، وللتقريب ، وللمصاحبة ، وللاستئناف ، وللاستئناف
 والسببية وانتهاء الغاية في الشرف أو النقصان ، وعاطفة لانتهاء الغاية
 مع التراخي ، واستثنائية للاستدراك ، واستثنائية للاستدراك
 والتحقيق ، واستثنائية للحصر .

وحيث : للظرفية المكانية أو الزمانية ، وشرطية ظرفية للمكان أو الزمان ،
 واسمية للمكان .

- وحيثما : شرطية ظرفية للمكان أو الزمان .
- وخلا : حرفية للاستثناء ، وللاستثناء والاستدراك ، وفعلية للاستثناء .
- ورب : للتكثير ، وللتقليل ، وللتفخيم .
- وسوى : للاستثناء ، واستثنائية للحصر ، ووصفية للمغايرة .
- والسين وسوف : للاستقبال والتحقيق ، وللاستقبال والوعد .
- وعدا : حرفية للاستثناء ، وفعلية للاستثناء .
- وعلى : للاستعلاء الحقيقي ، والمجازي ، والمعنوي ، وظرفية للزمان أو المكان ، وللمجاوزة ، وللمصاحبة ، وللسمية ، وللاستدراك والتحقيق ، وللتعليل ، وللمقابلة ، وللبعدية .
- وعن : للمجاوزة الحقيقية أو المجازية ، وللبدل ، وللسمية ، وللبعدية .
- وغير : للاستثناء ، واستثنائية للحصر ، وللاستدراك ، وللاستدراك والتحقيق ، ووصفية للمغايرة .
- والفاء : عاطفة للترتيب والتعقيب ، وللترتيب اللفظي ، وللترتيب والتعقيب والسمية ، واستثنائية ، وفصيحة للاستئناف والسمية ، وللاستئناف والتعليل ، وللاعتراض والسمية ، وللاعتراض والتعليل ، وجوابية للتوكيد ، وللترتيب والتعقيب والسمية ، وللترتيب والسمية ، وللتعليل ، وزائدة للتوكيد ، وللفصل ، وللسمية ، وللتعليق ، وللوصل ، وللتزيين .
- وفي : للظرفية المكانية أو الزمانية ، والمجازية ، وللتعليل ، وللسمية ، وللاستعلاء ، وللمقايضة ، وللمصاحبة ، ولتين المفعول ، وللبدل ، وللتعدية .
- وقد : للتحقيق ، وللتقليل ، وللتوقع ، وللتقريب .
- والكاف : اسمية للتشبيه ، وللتعجب ، وللتحقيق والتقرير ، وللقران

والوقوع ، وحرفية للسببية ، وللتعليل ، وللاستعلاء ، وللخطاب ،
وزائدة للتوكيد ، ولتوكيد الخطاب ، وموطئة للحال .

وكان : لتوكيد التشبيه ، وللظن ، وللتقريب ، وللتحقيق ، وزائدة
للتوكيد .

وكلا وكلتا : للاستغراق ، وللتنصيص على الاستغراق ، ولتوكيد
الاستغراق .

وكل : لاستغراق أفراد النكرة ، وأفرد الجمع المعرفة ، وأجزاء المفرد
المعرفة ، وللتنصيص على الاستغراق ، ولتوكيد الاستغراق ،
وللمبالغة والكمال والتعجب .

وكلّا : جوابية لنفي ما قبلها وإثبات ما بعدها ، وللردع والإنكار التوبيخي ،
وللتشبيه ، وللتوكيد .

وكم : استئنافية للعدد ، وخبرية للتكثير والتعجب .

وكي : مصدرية للمستقبل ، وللتعليل ، وزائدة لازمة للتوكيد .

وكيف : استئنافية للحال ، وللتعجب ، وللإنكار التوبيخي ، وللتوكيد
والتحقيق ، وشرطية للحال .

وكيفما : شرطية للحال .

واللام : للاستحقاق ، والاختصاص ، والتعليل ، والإرادة ، وتوكيد

النفي ، والتبليغ ، والتعجب ، والسببية ، والبعدية ، والعندية ،

والتنصيص على الاستغناء ، والتبيين ، وتوكيد البعد ، والتقوية

والتوكيد ، وتوكيد الإضافة ، والمجاوزة المجازية ، وطلبية : للأمر ،

وللدعاء ، والمخبر المجازي ، وجوابية للتوكيد ، وللفرق والتوكيد

والتعويض ، وللفرق بين إيمان الخلاص والتصديق ، وابتدائية

للتوكيد ، واعتراضية موطئة لجواب القسم .

ولا : لنفي الجنس ، ونفي العدد ، ونفي الحال ، ونفي الحال اللازمة ،

والنفي مبالغة في النفي ، والتنقيص على نفي الجنس ، وعاطفة للتوكيد والنفي ، ولنفي المستقبل ، ولنفي الماضي . وللدعاء ، وطلبية للنفي ، وللدعاء ، وللالتماس ، وللتهديد ، وللعتاب والتوجيه ، وللتوبيخ والإلثاب ، وجوابية للنفي ، وزائدة لتوكيد النفي ، وللازمة لتوكيد النفي ، وموطئة لنفي الجواب ، ولنفي الاحتمال ، ولاقتضاء التكرار ، وللتوكيد والإضراب ، ولتوكيد التقرير للنفي .

ولكن : للاستئناف ، والاستدراك ، والتحقيق ، والإضراب ، وعاطفة للاستدراك والتوكيد ، وزائدة للوصل والاستدراك .

ولكن : للاستدراك ، والتحقيق ، والاستدراك والتوكيد .

ولعل : للترجي ، وللتوقع ، وللإشفاق ، وللتعليل ، وللتفليل ، وللنفي والاستبعاد والتحريض .

ولم : للنفي والقلب ، ولتحقيق النفي في المستقبل ، والنفي الدائم .
ولما : اسمية شرطية ظرفية للماضي ، وظرفية للماضي ، وحرفية للنفي والقلب والتقريب من الحال ، وشرطية للسببية ، والاستثناء ، وللحصر .

ولن : لتوكيد النفي في المستقبل ، ولتوكيد النفي الدائم .
ولو : شرطية امتناعية لامتناع في الماضي ، وامتناعية ، وللمستقبل ، وللتمني ، ومصدرية للمستقبل ، ومصدرية ، وللتمني ، وزائدة لازمة للتعميم وانتهاء الغاية في الزيادة أو النقصان .

ولولا : شرطية امتناعية لوجود في الماضي ، وللعرض ، وللتحضيض ، وللتوبيخ ، وللتمني والابتهال ، وللتعنت .

وليت : للتمني .

وليس : فعلية نافية للحال اللازمة ، ونافية للحال ، ونافية للماضي ،

ونافية للمستقبل وللإستثناء ، وحرفية نافية للحال .

والميم : لجمع الذكور ، وللعماد .

وما : اسمية استفهامية لغير العاقل ، وللتعجب ، وللمبالغة والتحويل ، وللإنكار التويخي ، وللإستحسان ، وللثناء ، وللسخرة والتهم ، وشرطية لغير العاقل ، وموصولة لغير العاقل ، وحرفية نافية ، ونافية للحال ، ونافية للحال اللازمة ، ونافية للتقريب من الحال ، ونافية للمستقبل ، ومصدرية ، ومصدرية زمانية ، وزائدة لتوكيد النفي ، وللكف ، وللازمة لتوكيد النفي ، ولتوكيد التعميم ، وموطنة ، ومسألة .

ومتى : استفهامية ظرفية زمانية للتوقع ، وللتمني ، وللدعاء ، وشرطية ظرفية زمانية للمستقبل ، وزمانية .

ومع : اسمية ظرفية للمصاحبة الزمانية أو المكانية ، وللتبعيض ، وحرفية للعندية .

وماذا : استفهامية لغير العاقل ، وللتعجب .

ومن : استفهامية للعاقل والتعيين ، والتعجب ، وشرطية للعاقل ، وموصولة للعاقل .

ومن : لابتداء الغاية المكانية أو الزمانية ، والمكانية المجازية ، ولابتداء غاية التفضيل ، وللتبيين ، وللتبعيض ، وللبدل ، وللسمية ، وللنصل ، وللتعليل ، وللمجاوزة ، وللبعدية ، وللإستعانة ، وللمصاحبة ، وللإستعلاء ، وللظرفية المكانية أو الزمانية ، وزائدة للتنصيص على عموم النفي ، ولتوكيد العموم .

ومنذ أو مذ : اسمية لابتداء الغاية الزمانية في الماضي ، وظرفية زمانية للحال ، وحرفية لابتداء الغاية ونهايتها .

والنون : للتكثير ، وللتوكيد ، وللتوكيد وإخراج مضمون الفعل عن

الحال ، ولجمع الإناث .

ونعم : جوابية للتصديق ، وللإعلام ، وللوعد ، وللتوكيد .

وبالناء : للغيبة ، وللإستراحة والتبيين ، ولتوكيد الندبة .

وها : زائدة لتوكيد التنبيه ، وللتنبيه وتوكيد النداء والتعويض من الإضافة .

وهل : استغنامية لطلب التصديق ، وللعرض والمناصحة ، وللنفي ،

وللتعجب ، وللإنكار التوبيخي .

وهلأ : للعرض ، وللتحضيض ، وللتوبيخ ، وللتمني .

والواو : عاطفة لمطلق الجمع ، وللمصاحبة ، وللإستئناف ، وللإبتداء ،

وللاعتراض ، وللحال والاقتران ، وللقسم ، وزائدة للترزين ،

وللإقحام ، وللوصل ، وفصيحة .

ووا : للنداء والندبة .

والألف : للتثنية ، وزائدة موطئة ، وزائدة لتوكيد الندبة ، وزائدة للتفريق .

ويا : للتنبيه ، وللتنبيه ونداء البعيد أو القريب ، ونداء البعيد وتوكيد

التنبيه ، وللنداء والاستغاثة ، وللنداء والندبة ، وللتعجب .

هذه أشهر المعاني النحوية التي ترد في الكلام . ويمكننا أن ننظر إليها من

زاويتين : العامة والخاصة . أما العامة فيكون فيها للأداة إضافة معنى إلى ما

تدخل عليه ، كالتعريف في : القمر ، والتحقيق في : قد فهمت ، والتقليل

في : قد نجتمع ، والنفي في : ليس النجاح محالاً . ويكون لها أيضاً تعليق

كلمة بغيرها أو جملة بأخرى ، كالعطف والجبر والشرط والتسم والظرفية ،

وتوكيد لمعنى الجملة أو الأداة ، أو التقوية للمصدر والمشتق والفعل

المتأخر ، أو الترزين للفظ المفرد : العباس والحارث ، أو للتركيب : كل

نعمة فمن الله ، وكفى بالشيب واعظاً .

وأما المعاني الخاصة فتتوزع بين الأدوات في النصوص المختلفة ، وهي

كثيرة جدًا ، كما رأينا قبل . وإذا كان متعذرًا علينا إيراد الشواهد والأمثلة
على ذلك ، لضيق المجال وسعة أفق الدلالات والتعبير عنها ، فإنه لا بد من
الوقوف عند الأصالة ، وتعدد المعاني . تجدد الأصل في التحليل للمعاني الواحد
ففي الأصالة غالبًا ما تجد للوظيفة العامة أداة ، تحتل فيه المركز
الأساسي ، ومن حولها فروع تتضمن حمل شيء من دلالتها . فالأم في
الاستثناء مثلاً : إلا ، وفي الاستفهام : الهمزة ، وفي التحضيض : هلاً ،
وفي التشبيه : الكاف ، وفي التعليل : اللام ، وفي التفسير : أي ، وفي التشبيه
والنداء : يا ، وفي الجواب : نعم ، وفي السببية : الباء ، وفي الشرط : إن ،
وفي الظرفية : في ، وفي العطف : الواو ، وفي القسم : الباء ، وفي النفي :
لا .

وهذا يعني أن الأم هي الأصل في ذلك الميدان ، حاملة المعنى الأساسي
والوظيفة المركزية منه ، فيتردد ذكرها فيه بسعة وسلطان ، وقد يجوز لنا أن
نتحمل معاني جانبية ، بالإضافة إلى المركزية التي هي فيها ، كما رأينا
له « إلا » والهمزة والكاف واللام و « يا » والباء و « إن » و « في » والواو و
« لا » .

وقد يجوز حذف الأم هذه مع احتفاظها بدلالاتها ضمن السياق . ومن
ذلك أن تقول في النداء : إخواني وعبد الرحمن ، وفي الاستفهام : رأيتَ
الكتاب ؟ وفي الجواب المنفي للقسم : والله أنسى الظلم ما حييت ، وفي
جواب الطلب : ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء ، وفي
اجتماع القسم والشرط : لكن صبرت لتظفرن . فقد حذفت ما يلي بالترتيب :
حرف النداء « يا » ، وهمزة الاستفهام ، و « لا » النافية ، وأداة الشرط « إن »
مع فعل الشرط . وباء القسم مع فعله وجواب الشرط .

ومن ثم تصبح هذه الأميات أساسًا ركنيًا في ميادينها الخاصة ، لتحمل

عليها الفروع المذكورة ، مع ظلال دلالية أخرى تناسب التخصص والافتراء .
 ولذلك تجد مثلاً أن « أ و آ و أي و أيا و هيا و وا » تحمل معنى التثنية والنداء
 مع تمييز بالتقريب أو البعد أو التثنية ، و « هل و من و ما و كيف و أين و متى و أيا »
 وأي « تقوم بوظيفة الاستفهام الأساسية ، مضافاً إليها خصوصيات في
 الحصر والذات والحال والزمان والمكان والتعميم ، و « الفاء و أو و أم و ثم
 و بل و لكن و حتى » ترد لمقاصد العطف ، ومعها توجهات في الترتيب
 والتعقيب والسببية والتراخي والتسوية والإضراب والاستدراك وانتهاء الغاية .

وهذه الفروع يتضمن كل منها المعنى الأصلي للباب تضمناً حقيقياً . ثم
 قد يكون بين الأدوات المشتركة في معنى أصلي واحد تقارض ، في
 الاستعمال والدلالة على المقاصد السياقية ، بحيث يتضمن بعضها معاني
 بعض ويحل محله فيها ، لينوب عنه في أداء وظيفته الوضعية بتضمين
 مجازي . وغالباً ما يتيسر هذا التضمين في أدوات الجر والعطف والنفي
 والشرط والاستثناء ، حين يكون بين الأدوات تقارب ظاهر في الوظيفة
 والدلالة التركيبية ، وفي بعض السياقات المحدودة المواتية . وقد أجاز ذلك
 جمهور النحاة واللغويين والمفسرين . (١٤٢)

فقول العرب (١٤٣) : « الذَّوْدُ إِلَى الذَّوْدِ إِبْلٌ » حلت فيه « إلى » محل « مع » ،
 لأن المراد : إذا ضُمَّتْ الذُّودُ إِلَى الذُّودِ صَارَتْ إِبْلًا . وليس كل مكان
 يصلح فيه هذا التعاقب ، فلا تقول : قَدِمَ زَيْدٌ وَإِلَيْهِ مَالٌ كَثِيرٌ ، وأنت تريد
 معنى : مع . وقول الله تعالى عن موسى : ﴿ وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَمْلَةٍ
 مِنْ أَهْلِهَا ﴾ (١٤٤) وقعت فيه « على » موقع « في » للظرفية الزمانية . وإنما
 سوغ ذلك ورود « حين » بعدها .

أما قول ليلي الأخيلية في الرثاء : (١٤٥)
 وَأَقْسَمْتُ لَا أَنْفَكُ أَبْكِيكَ ، مَا دَعَتُ عَلَى غُصْنٍ وَرَقَاءُ ، أَوْ طَارَ طَائِرُ

فتجد فيه « أو » بمعنى الواو ، عاطفة لمطلق الجمع . وأما قول أمية بن أبي الصلت : (١٤٦)

إِنْ تَغْفِرَ ، اللَّيْمُ ، تَغْفِرُ جَمًّا وَأَيُّ عَبْدٍ ، لَكَ ، لَا أَلْمَا ؟

فـ « لا » تتضمن فيه معنى « ما » ، لورودها قبل الماضي غير مكررة . ولذلك جاءت الرواية أيضاً : « ما أَلْمَا » .

وقد ضمنت « لو » معنى « إن » ، للدلالة على الشرط الاستقبالي ، في الآية الكريمة (١٤٧) : ﴿ وَلَيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا ، مِنْ خَلْفِهِمْ ، ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ ﴾ . وفي الحديث الشريف : « إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ أَسْمَاءً ، مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا » ، (١٤٨) ضمنت « إلا » معنى « غير » ، فصار التركيب « إلا واحد » صفة مرفوعة لـ « مائة » .

والغالب أن يُفقد المعنى الدقيق للأداة ، إذا وقعت موقع غيرها ، كما رأينا فيما مضى من الشواهد . وربما بقي من ذلك المعنى شيء يضاف إلى الفائدة المجازية المستجدة . فقول الله - عز وجل - مما يحكيه عن وعيد فرعون للسحرة (١٤٩) : ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾ ترى منه « في » مضمنة معنى « على » لتفيد الاستعلاء ، مع احتفاظ بالدلالة الظرفية ، إذ كان هذا التصليب بشد الأجساد إلى الجذوع شداً عنيفاً ، حتى كأنها دخلتها وصارت فيها .

ثم للأدوات عامة صفة مهمة جداً في التعبير ، هي تعدد المعاني للأداة الواحدة في سياق محدد ، وقد بدا كثير من هذا فيما سردناه من قبل ، وهو بحاجة إلى شيء من التمثيل والتنظير . فقد يكون للأداة معنيان معاً ، نحو : لا تشرب وتضحك ، إذ تكون الواو عاطفة للمصاحبة . و « أل » في : الشمس مفيدة العينية الذهنية ، والباء في : « ليس زيد بعالم » زائدة لتوكيد

النفي ، و « إلى » في : ذهبت إلى الجامعة ، تدل على انتهاء الغاية المكانية .
وقد تجتمع في الأداة ثلاثة معان ، نحو الفاء في : « زرت المدرسة فالملعب » تراها عاطفة للترتيب والتعقيب . وقولك : ما تريد ؟ تجد فيه « ما » استنهامية لغير العاقل ولطلب التعيين . وقولنا : ما هذا صديقاً ، وردت فيه « ما » نافية للحال اللازمة . و « أل » في : إن الإنسان ضعيف ، تفيد الجنسية للاستغراق الحقيقي . وربما اجتمع في الأداة أربعة معان دُفعة واحدة ، نحو : لو سألت لأجبتك . ف « لو » هنا شرطية امتناعية لامتناع في الماضي . وقولك : من غش فهو ظالم ، ترد فيه الفاء جوابية للترتيب والتعقيب والسببية .

وهذا كله وارد بكثرة ظاهرة ، في نظم الكلام العربي ، ومحصور في النصوص التي للأداة في كل منها تفسير واحد مفرد . أما إذا كانت الأداة تحتل أكثر من تفسير فإن المعاني إذ ذاك تنتشر تبعاً للتعدد المحتمل . فنقول المولى ، سبحانه (١٥٠) : « ما أصابكم ، من مُصِيبَةٍ ، فيما كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ » ، تكون « ما » فيه موصولة لغير العاقل - والفاء زائدة لشبه الموصول بالشرط في العموم والترتب ، ولتوكيد تعليق الجملة الخبرية بالمبتدأ - أو شرطية لغير العاقل أيضاً ، والفاء جوابية للتعليل إذ الجملة بعدها سبب للشرط . فالوجهان جائزان ، وإن كان الثاني أرجح .

وفي الحديث الشريف أن موسى سلم على الخضر ، فقال له الخضر (١٥١) : « وأنى بأرضك السلام » ؟ و « أنى » هذه تحتل وجهين : أحدهما معنى : من أين ؟ فهي استنهامية للظرفية المكانية ، في محل نصب ظرف مكان يتعلق بالخبر المقدم المحذوف . والثاني معنى : كيف ؟ أي : كيف بأرضك السلام ؟ فهي استنهامية للحال والاستبعاد ، في محل رفع خبر مقدم . وقول المتنبى : (١٥٢)

أَحَادٌ ، أم سُدَّاسٌ في أَحَادٍ لِيُثَلَّثَنَا المَنُوطَةُ بالتَّشَادِي

إن قَدَرَتَهُ خَيْرًا كانت « أم » : عاطفة للإضراب الإبطالي ، وإن قَدَرَتَهُ استثناءً بيمزة في أوله محذوفة كانت « أم » : عاطفة لطلب التعيين .

ومبما يكن من أمر فإن التحليل السياقي للأدوات تسير خطواته ، في الإجراء العملي ، على غرار ما رأينا في قسميه : التحليل الصرفي ، والتحليل الإعرابي . أعني أن يكون المسير من الأعم إلى العام فالخاص فالأخص ، كأننا نتوجه ضمن زاوية حادة من طرفي ضلعيها إلى نقطة التقائهما ، لنورد الوظائف التركيبية والمعاني النحوية متسلسلة ، التالي منها أخص مما قبله ، حتى قمة الاختصاص لمفاهيم الأداة المحللة . وبذلك نحقق أيضاً معادلات ، طرفها الأول هو معطيات النص في مقتضى الحال ، والطرف الثاني نتيجة حتمية لتلك المعطيات ، كما ذكرنا من قبل بالتفصيل .

وليكن نموذجنا في هذا أبيات خالد بن عبد الله الطائي : (١٥٣)

وعاذِلَةٌ قامتْ عَلَيَّ ، تَلُومُنِي	كأَنِّي ، إِذَا أُعْطِيتُ مَالِي ، أَضِيمُهَا
أَعَادِلَ ، إِنَّ الْجُودَ لَيْسَ بِمُهْلِكِي	وَلَا يُهْلِكُ النَّفْسَ الشَّجِيحَةَ لَوْمُهَا
وَتَذَكُّرُ أَخْلَاقِ النَّفْسِ ، وَعِظَامُهُ	مُعَيَّةٌ فِي اللَّحْدِ ، بِالرَّمِيمِهَا
وَمَنْ يَتَدَعُ خِيَمًا سِوَى خِيَمِ نَفْسِهِ	يَدْعُهُ ، وَيَغْلِبُهُ عَلَى النَّفْسِ خِيَمُهَا

فالواو : واو « رَبِّ » للابتداء ، و « رَبِّ » المحذوفة : للتكثير . والتاء في « قامت » : للتأنيث . وعلى : للاستعلاء المجازي . والنون : للوقاية . وكأن : للظن والتقريب . وإذا : اسمية ظرفية للحال . والهمزة : للتنبيه ونداء القريب . وإن : للتوكيد . وأل : نائبة عن ضمير المتكلم . وليس : فعلية نافية للحال اللازمة . والباء : زائدة لتوكيد النفي وتحقيق ما بعدها . والواو : عاطفة لمطلق الجمع . ولا : نافية للحال اللازمة . وأل : عهدية

ذهنية . وآل : حرفية موصولة . والواو : عاطفة لمطلق الجمع . وآل : جنسية للاستغراق الحقيقي . والواو : للحال والاقتران . وفي : للظرفية المكانية . وآل : نائبة عن ضمير الغائب . والواو : عاطفة لمطلق الجمع . ومن : شرطية للعاقل . وسوى : وصفية للمغايرة . والواو : عاطفة لمطلق الجمع . وعلى : للاستعلاء المعنوي . وآل : نائبة عن ضمير الغائب .

أدلة تحليل الأدوات

لقد تبين لنا ، فيما مضى ، أن الأداة تتضمن معنى بالقوة وهي منفردة ، وأن هذا المعنى لا يتجلى إلا في التركيب ، حيث تبرز حدوده وتعين معالمه . وهذا يعني أن في مقتضى الحال ، أي : ظروف إنجاز الكلام وسياق المقال ، من المعطيات ما يوجه المحلل إلى تعيين تلك الحدود والمعالم . ويمكننا أن نقسم هذه المعطيات إلى قسمين : الأدلة المعنوية ، والأدلة اللفظية .

١- الأدلة المعنوية

بالإضافة إلى ما في المقام ، من وقائع وإشارات معينة على التحليل لمعاني الأدوات ، نذكر هنا الأساليب النحوية التي تتوزع في النصوص ، وتمثل وظائف معينة محددة ، تدل على وظائف الأدوات ومقاصدها . فمن خصائص الأدوات أيضاً أن كثيراً منها يدخل في التركيب ، لتشكيل منظومات تعبيرية متناسقة ، يولف بينها المعنى المشترك زيادة على النظم الكلامي ، فيكون للأداة أثر كبير في توحيد المفهوم العام للعبارة ، أي : الأسلوب الناقد في التعبير . وقد تغني بمفردها في الكلام ، كقولك : نعم ، وبلى ، وكلاً ، ولا ، وربما . وكثيراً ما تحذف هذه المفردة الحيوية ، ويبقى أثرها واضحاً في التركيب ، كأنها حاضرة بكامل أبعادها ، بل يكون في حذفها القياسي مبالغة في توكيد المعنى المقصود .

ولشهر هذه الأساليب ، في حيز الأدوات ، هو : الخبر والاستثاف

والوصل ، والعطف والمصاحبة والتوكيد ، والنفي والإنكار ، والأمر والنهي والعرض والتخصيص ، والتمني والترجي والدعاء والاستفهام والتوبيخ ، والنداء والاستغاثة والتعجب والندبة والاختصاص ، والشرط والجواب ، والتشبيه والتقريب ، والتقليل والتكثير ، والتشخيم والمفاجأة ، والاستثناء والحصر والاستدراك والتحقيق . ولكل من هذه المفاهيم أداة أو أكثر لتحقيق وجوده ، وتشكيل صور مختلفة له ، بحسب مقتضى المقام . ولكل من هذه الأدوات أيضاً مشاركة في أكثر من أسلوب . ثم تكون هي بما حولها من المعطيات أدلة في التحليل ، لتعيين الوظيفة والأسلوب الناجز في نظم الكلام .

فالاستئناف مثلاً ، أي : مباشرة تركيب جديد بعد قطع ما قبله ، له أكثر من أداة تعبر عنه . والواو هي الأصل في ذلك ، غير أنها يشاركها فيه بعض الأخوات . وفي الآية الكريمة : ﴿ قُلْ : سِيرُوا فِي الْأَرْضِ ، فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ؟ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ ﴾ ^(١٥٤) ، يتحقق قطع المعنى بعد « الخلق » ، لأن النشأة الآخرة لما تحصل ليؤمروا بتأملها والاعتبار بها . ولذا تكون « ثم » للاستئناف . وكذلك تجد في قول ابن الزبير : ^(١٥٥)

تَخَيَّرَ ، فإِذَا أَنْ تَزُورَ ابْنَ ضَابِيٍّ عُمَيْرًا ، وَإِذَا أَنْ تَزُورَ الْمُهَلَّبَا

أن الأمر انتهى بالجملة الأولى ، ونشأ تعبير بالتخيير مجدد مستقل ، فتبين أن الفاء قد فصلت بين الجملة الأولى والثانية ، لتقطع الكلام وتستأنف تعبيراً آخر .

والمصاحبة أي : اقتران شيئين بالوقوع معاً حقيقة ثابتة ، أو مجاز للمبالغة في التقريب ، تتضح مراعاتها في قول النبي ﷺ : « بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةُ كَهَاتَيْنِ » ، وأشار بالسبابة والوسطى ^(١٥٦) . فلو توهمت العطف لكنت بعيداً في الخطأ ، لأن الساعة لا تبعث ، ولم تقع بعد . وهذه مقارنة مجازية للتقريب والتمثيل ،

كانت الواو أداة معناه . أما في قول أبي حاتم السجستاني : « أتيتُ أبا عُبَيْدَةَ ، ومعني شعراً عروة بن الورد » (١٥٧) فالمصاحبة حقيقية بالزمان والمكان ، الأمر الذي يؤكد أن الواو هنا تفيد الاقتران الواقعي .

والنهي - وهو طلب الكثرة عن الفعل - تراء في قول زفر بن الحارث مرتين : (١٥٨)

فَلَا تَحْسِبُونِي ، إِذْ تَغَيَّبْتُ ، غَافِلًا ، وَلَا تَفْرَحُوا ، إِنْ جِئْتَكُمْ ، بِلِقَائِي
لأنه يهدد أعداءه بالاستعداد والانتقام . وهذا يعني أن « لا » ههنا طلبية للنهي .
وإذا كان ظاهر الفعل الأول غير دال على ذلك بلفظه ، لوجود النون بعد الواو ، فإن هذه النون هي حرف وقاية ، وليست حرف الإعراب .
والتمني - ويراد به الرغبة في تحقق شيء محبوب - (١٥٩) تلحظ بيانه في حديث النبي ﷺ ، وهو بحث على التنافس في العمل الكريم ، يسعى المؤمن برغبة أن يكون لديه مثل ما عند غيره ، من وسائل العبادة ، فيقول :
« لَوْ أَنَّ اللَّهَ أَعْطَانِي مِثْلَ مَا أَعْطَى فَلَانًا ، فَأَقُومَ بِهِ كَمَا يَقُومُ بِهِ » . (١٦٠)
وبذلك تجد الدليل على أن « لو » هي في العبارة المروية : حرف تمنٍّ ، ليس لها في أدوات الشرط من نصيب .

والدعاء ، أي : طلب الأدنى من الأعلى أن يفعل شيئاً أو يتركه ، يتبدى لنا شطره الثاني في قول المولى - سبحانه - على لسان المؤمنين (١٦١) : « رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا ، إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ، رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا ، كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا » ، لأنهم يطلبون إعفاءهم من مسؤولية التسيان والخطأ ، وعدم التكليف بما لا يحمّلون . وهذا يدل على أن « لا » في الموضعين طلبية للدعاء .

والتوبيخ - أعني التذمير على ما فات والزجر عن مثله بشدة وعنف - يظهر

في تعنيف الله أصحاب الإفك ، وتوجيههم إلى السداد والصلاح في تقبل الافتراء : ﴿ وَلَوْلَا ، إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ، قُلْتُمْ : مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا ﴾ . (١٦٢) وفي هذا تكون « لولا » للتوبيخ والتبكيت ، وليست الشرطية الامتناعية المعهودة . فهي تكتفي بجملة واحدة « قلتم » ، ولا تحتاج إلى جواب يترتب امتناعه على وجود شيء قبل .

ومن ذلك أيضاً ما كان من اقتال غلام من المهاجرين وآخر من الأنصار ، واستغاثة كل منهما بقومه ، حتى كادت تكون فتنة . وإذا ذلك خرج الرسول ﷺ إلى الناس قائلاً (١٦٣) : « دَعَوَى جَاهِلِيَّةٌ ؟ فَاعْتَذِرِ الصَّحَابَةُ مِمَّا كَانَ . وَإِنَّكَ لَتَلْمَحُ فِي هَذِهِ الْعِبَارَةِ الشَّرِيفَةِ مَقْصِدَ الْإِنْكَارِ وَالزَّجْرِ ، مِمَّا يَحْتَقِقُ أَنْ ثَمَّةَ هَمْزَةٍ مَحذُوفَةٍ ، هِيَ لِلْإِنْكَارِ التَّوْبِيخِي . وَقَدْ صَحَّ ذَلِكَ فِي رَوَايَةٍ ثَانِيَةٍ ، جَاءَ فِيهَا : أَدْعَوَى جَاهِلِيَّةٌ ؟

والمفاجأة ، أي : حصول الشيء بغتة من دون توقع ، تلقاك في حديث جابر بن عبد الله ، حين ذكر أنه كان في سفر مع النبي ﷺ ، يوم مقتل أحد المنافقين ، بقوله : « فَنَبَّتْ رِيحٌ شَدِيدَةٌ ، فَقَالَ [أَيْ : النَّبِيُّ ﷺ] : هَذِهِ لِمَوْتِ مُنَافِقٍ . فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ إِذَا هُوَ قَدْ مَاتَ عَظِيمٌ مِنْ عِظْمَاءِ الْمُنَافِقِينَ » . (١٦٤) فقد فاجأ وصولهم إلى المدينة خبر المقتل ذاك ، مما يعني أن « إذا » وردت هنا للمفاجأة والحال ، وليست من الشرط في شيء .

والاستدراك الذي أصله لـ « لكن » ينصب مع التحقيق أحياناً ، ليصير المراد رفع ما يتوهم من كلام متقدم ، وتوكيد ذلك أو توكيد بعضه مع تثبيت ما بعده محققاً . فقول عبد الله بن الدمينه : يذكر القرب والبعد من الحبيب : (١٦٥)

يَكُلُّ تَدَاوَيْنَا ، فَلَمْ يُشَفَّ مَا بَيْنَا عَلَى أَنْ قُرْبَ الدَّارِ خَيْرٌ مِنَ الْبُعْدِ
عَلَى أَنْ قُرْبَ الدَّارِ لَيْسَ بِنَافِعٍ ، إِذَا كَانَ مَنْ تَهْوَاهُ لَيْسَ بِذِي وَدٍّ

يريد بعجز البيت الأول أن في قرب الدار بعض الشفاء من الجوى ، وبالبیت

الثاني أن ذلك الشفاء إنما يتحقق مع المودة والصفاء . وبهذا يتبين أن « على » في الموضعين كالإضراب عما قبلها ، والاستدراك لما فيه من التعميم ، بإبطال العموم الظاهر وتحقيق شيء من الخصوص ، مع قيد في عجز البيت الثاني لتعيين المراد .

٢ - الأدلة اللفظية

تلك صورة من بعض الظواهر الأسلوبية ، توجه التحليل النحوي وتحدد الوظائف والمعاني للأدوات ، ضمن النصوص الناجزة . ثم إن في التركيب السياقي لنظم الكلام ظواهر صوتية ، تساعد في ذلك التوجيه ، فتكون أدلة وقرائن محققة أو مؤيدة أو مؤنسة . وهي متعددة الأشكال ، يتعذر حصرها في هذا المجال . وحسبنا أن نعرض أشهرها ، مع نماذج من النصوص توضح الخدمات التي تقدمها للإجراءات التحليلية .

أولاً هذه الأدلة هو ما يعرف بالرتبة ، والمراد بها : الموقع الذكري للمفردات والجمل في سياق الكلام . وهذا الموقع يحدد وظائف العناصر اللفظية ، وكثيراً من وظائف ما حولها أيضاً . فالأداة « غير » مثلاً تختلف أحوالها تبعاً لما تحتله من المنازل التركيبية : إذا كانت في موقع العُمَد والمفاعيل والأوصاف والإضافة ، كالمبتدأ والخبر والفاعل . . . والنعت والحال والمضاف إليه حرف أو اسم ، تعين أنها وصفية للمغايرة . وذلك نحو قول المعري : (١٦٦)

غَيْرُ مُجَدِّ ، فِي مِلَّتِي وَاعْتِقَادِي ، نَوْحُ بَاكِ ، وَلَا تَرْتَمُ شَادِي

وسواء أكانت « غير » خبراً مقدماً لـ « نوح » ، أم مبتدأ سدّ الفاعل « نوح » مسدّ خبره ، فهي تفيد الوصف بالمغايرة .

وكذلك أمثال (١٦٧) : ﴿ فَا نَهُمُ غَيْرُ مَلُومِينَ ﴾ ، و ﴿ أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ ﴾ ؟ (١٦٨) و ﴿ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ ﴾ ، (١٦٩) و ﴿ أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ

شيء ؟ (١٧٠) وقول النبي ﷺ : « غَيْرُ الدَّجَالِ أَخَوْفُ عَلَى أُمَّتِي مِنَ الدَّجَالِ » . ولما سئل عن ذلك الأخوف قال : « الأئمة المضلين » . (١٧١) وإنك لترى أن « غير » في هذه النصوص الكريمة توضع في مواقع ، تحقق لها الوصفية ، وإن كان الموصوف مفقوداً في اللفظ . وفيما سوى هذه المواقع تصبح « غير » للاستثناء ، أو استثنائية للحصر ، أو استثنائية للاستدراك ، تبعاً لما تحتله من الوظائف في نظم التراكيب .

وعندما تقع « إذا » الاسمية في أول التركيب الجملي يتعين أنها شرطية تقتضي جملتين - وهو كثير جداً في الكلام - فإن وقعت في وسط التركيب كانت للمفعولية . فقول أبي ذؤيب الهذلي : (١٧٢)

والنفسُ رَاغِبَةٌ ، إِذَا رَغَبَتْهَا وَإِذَا تَرَدَّدُ إِلَى قَلِيلٍ تَقْنَعُ

يقدم الحالتين المختلفتين : إنها في صدر البيت مفعول فيه للظرفية الزمانية تتعلق بـ « راغبة » ، وفي عجزه شرطية تتعلق بـ « تقنع » .

ويتعين فيها التجرد للظرفية الزمانية أيضاً ، من نحو (١٧٣) : ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ ﴾ ، وقول الرسول ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - يُحِبُّ ، إِذَا عَمِلَ أَحَدُكُمْ عَمَلًا أَنْ يُحِبَّهُ » ، (١٧٤) على حين أنها ، في قوله لأُم المؤمنين عائشة (١٧٥) : « إِنِّي لَأَعْلَمُ إِذَا كُنْتُ عَنِّي رَاضِيَةً ، وَإِذَا كُنْتُ عَلَيَّ غَضَبِي » ، تحتل موقع المفعول به . فبني في محل نصب لذلك .

ثم نذكر من الأدلة اللفظية ما هو معروف بالاقتران ، ونعني به مضامة الأداة لنوع من المفردات أو التراكيب . فإن هذه المضامة تكون دليلاً قطعياً أو قرينة ، في تعيين الوظائف والتضمنات النحوية للأدوات . ومثال هذا أن « أي » ، عندما تليها جملتان مترتبة ثانياً على الأولى ، تكون للشرطية نحو قول النبي ﷺ : « أَيُّمَا رَجُلٍ عَادَ مَرِيضًا فَإِنَّمَا يَخُوضُ فِي الرَّحْمَةِ » . (١٧٦)

فإن كانت للطلب ، واقرنت بجملة واحدة ولم تحتج إلى غيرها ، أو كانت عنصراً أساسياً في تلك الجملة ، تحقق فيها معنى الاستفهامية ، نحو قوله تعالى (١٧٧) : ﴿ فَبَآئٍ حَدِيثٌ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ ﴾ ؟ و ﴿ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً ﴾ ؟ (١٧٨) وقول رجل لأولاده ، كما جاء في الحديث الشريف : « أَيُّ أَبِ كُنْتُ لَكُمْ » ؟ (١٧٩) إذ المعروف أن الإضافة تُكسِبُ « أَيُّ » كثيراً من المعاني الوظيفية ، تبعاً للفظ المضاف إليه ومعناه ، كالتعبير عن التأنيث والتذكير ، والذات والعاقل وغير العاقل ، والزمان والمكان والمصدر والنعت . . .

وإن كانت للخبر ، وأضيفت إلى ضمير أو نكرة مع جملة واحدة أيضاً ، خلصت للموصولية ، نحو (١٨٠) : ﴿ ثُمَّ لَنَزِعَنَّ ، مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ ، أَثِيمٌ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴾ . وإن اتصلت بـ « هَا » وكان قبلها « يَا » ، ظاهرة أو مقدرة ، أصبحت وُصلة لنداء ما حُلِّيَ بـ « أَل » في الطلب ، ولاختصاصه في الخبر . وإن انفردت بعد كلام خبري ، صارت للاستثبات حكاية للنكرة . وذلك أن يقال : مرضَ صديقٌ ، فتقول : أيٌّ ؟ وصديقان ، فتقول : أيان ؟ أو يقال : أكرمتُ أخاً ، فتقول : أيّاً ، وزميلين ، فتقول : أيّين ؟ أو يقال : سافرنا إلى قرية ، فتقول : أية ؟ ومدينتين ، فتقول : أيّتين ؟

ومن هذا القبيل أن تقترن « لو » بفعل قبلها يتضمن معنى الرغبة ، فيتعين أنها مصدرية للتمني ، نحو قول الرسول ﷺ : « يَرْحَمُ اللَّهُ مُوسَى ، لَوَدِدْنَا لَوْ صَبَرَ » ، (١٨١) وأن تقول : حبذا لو توحد المسلمون . وإذا دخلت « إلا »

الاستثنائية على جملة اسمية غير وصفية كانت في استثناء منقطع للاستدراك ، كالذي جاء في الحديث الشريف : « مَا لِلشَّيَاطِينِ مِنْ سِلَاحٍ أَلْبَغَ فِي الصَّالِحِينَ مِنَ النَّسَاءِ . إِلَّا الْمُتَزَوِّجُونَ أُولَئِكَ الْمُطَهَّرُونَ الْمَبْرُؤُونَ مِنَ الْخَنَا » . (١٨٢)

الجملة الكبرى المكونة فيه من المبتدأ « المتزوجون » ، وخبره جملة « أولئك المطهرون »

المطهرون » ، هي في محل نصب مستثنى .

وأدوات الظرفية تكتسب تحديداً لنوع الظرف ، من الأسماء المجروورة بها . فتكون للزمان أو للمكان ، والحقيقي أو المجازي . وكذلك ابتداء الغاية ونهايتها يتحددان لما يحيط بهما من المفردات والتراكيب . بل إن كلاً من « منذ » و « قد » يكون لابتداء الغاية ، أو للظرفية الزمانية ، أو لابتداء الغاية ونهايتها معاً . وذلك بحسب الاقترانات التي ترد في التعبير معه ، وتسهم في البيان والتعيين .

والحرف « قد » تختلف دلالاته السياقية ، باختلاف الفعل الذي يليه : مضارعاً للمستقبل أو ماضياً أو مضارعاً للماضي أو الاستمرار . و « كان » ترد لتوكيد التشبيه ، إذا كان خبرها اسم جنس أو مشتقاً معرفة ، وللظن والتقريب ، إذا كان الخبر على غير ذلك . والإداة « كل » يتحدد معناها أيضاً تبعاً لما معها من المفردات : لاستغراق الأفراد أو الأجزاء ، وللتخصيص على الاستغراق أو توكيده ، وللمبالغة والكمال والتعجب .

والحرف « لا » يكون مع الماضي والمضارع الاستقباليين ، نافية يفيد الدعاء ، وفي الخطاب الطلبى للدعاء أو الالتماس أو النهي أو التهديد بحسب المتخاطبين ، وفي سياق نفي قبلها للزيادة المؤكدة ، وفي غير ذلك لنفي الحال اللازمة ، أو لنفي وجود الجنس أو للتخصيص على نفيه ، تبعاً لما بعدها . بل إن أكثر المعاني التي سردناها قبل ، لهذه العناصر التحوية ، هو ولید ما يحيط به من الكلام . وهذا ظاهر بوضوح في تعاريف الأدوات .

والروابط ^(١٨٣) بين المفردات والجمل ظواهر واضحة الدلالة ، على

توجيه التحليل للأدوات في الوظيفة والمعنى . فالمعروف أن حروف الجر تصل الأحداث بالأسماء ، وهي في مهمتها هذه تتضمن علاقات معنوية يحددها نوع الربط الذي تقوم به . فقول النبي ﷺ : « عُرِضَتْ عَلَيَّ أُمِّي بِأَعْمَالِنَا حَسَنَةً وَسَيِّئَةً » ^(١٨٤) وصلت فيه الباء بين الأمة والأعمال ، فكانت

تفيد المصاحبة . ولما كان الأول معرفة تحقق أن الجار والمجرور متعلقان بحال محذوفة عن الأمة ، أي : ملتبسة بأعمالها ، أو : ومعها أعمالها .

وفي حديث طلحة بن عبيد الله عن الأخوين الصحابين ، وقد ذكرنا بعضه قبل ، جاء قوله : « فرأيتُ في النَّومِ كأنِّي عندَ بابِ الجَنَّةِ » ، إذا أنا بهما » . (١٨٥) فالأداة « إذا » هنا تصل بين جملتين اسميتين ، فيتعين أنها للمفاجأة ، والتقدير : فاجأ وجودُهما كوني عند باب الجنة . والأداة الظرفية غالباً ما تكون في الواقع التعبيري رابطة بين جملتين ، وبذلك يتعين ما لها من وظيفة ومقصد .

بل إن الإضافة الحقيقية بين الاسمين هي في الأصل ارتباط تعبيري ، تشارك فيه الأدوات كروابط بين المتضائفات . وقد أوضح النحاة أن ذلك يكون بتقدير للأحرف : اللام أو « من » أو « في » ، قد كان لها ذكر في التركيب ، ثم زالت صورها اللفظية مع الزمن ، لتبقى معانيها حاضرة في مرامي الكلام . وهذا يحدّد ما هو محذوف منه بنوعي الكلمتين المتضائفتين . ثم إن ما ذكرناه من الأساليب ، في الأدلة المعنوية ، هو ظواهر غنية بوسائل الربط ، ودلالاتها على وظائف الأدوات ومعانيها في السياق .

والإعراب الصوتي للمفردات ترى فيه ، بالإضافة إلى بيان وظائفها النحوية ، أدلة على ما للأدوات من معان وتوجيهات . ففي مثل (١٨٦) : « أَلَمْ نُهْلِكِ الْأَوَّلِينَ ؟ ثُمَّ نُنَبِّئُهُمُ الْآخِرِينَ » يبرز الرفع للفعل « تبع » ليؤكد أن « ثم » قبله هي للاستئناف ، وليست عاطفة . إذ المراد أن إهلاك الآخرين لما يحصل ، وليس داخلاً في حيز الاستفهام التقريري المحقق .

والرفع للفعلين ، في قول النبي ﷺ : « لَا يَشْكُرُ اللَّهُ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ » ، (١٨٧) دليل قاطع على أن « لا » نافية للحال اللازمة ، و « مَنْ » موصولة بمعنى : الذي ، لا شرطية . وثبوت نون الرفع بعد « حتى » ، في الحديث الشريف من قول أحد الثلاثة أصحاب الصخرة في الغار ، عن إكرم والديه : « قُتُّ

على رأسيهما ، كراهية أن أردّ ستّيهما في رؤوسيهما ، حتّى يستيقظان متى استيقظا ، ^(١٨٨) قرينة تقتضي أن « حتّى » استنافية بمعنى الفاء ، والمراد أنه ينتظرهما ، فهما يستيقظان حينما يتيسر لهما ذلك . ونصب الاسم بعد « عدا وحاشا وخلا » يحقق أن كلا منها فعلية ، على حين أن جره يحقق فيها الحرفية .

ولفظ الأداة أيضاً قرينة دالة ، على حقيقة وظيفتها السياقية ومعناها النحوي ، في التركيب . فعندما ترى « أي » خفيفة ساكنة ، في غير الضرورة ، تتوجه إلى أنها تفسيرية أو للتنبيه ونداء القريب . وإذا وردت « مع » ساكنة أيضاً خرجت عن الاسمية وصارت حرف جر . و « أما » المخففة هي للابتداء والتوكيد ، بخلاف « أمّا » التي هي للتفصيل والحصر . وإذا وقعت « ما » مضافاً إليها حرف جر أو اسم ، وكانت بالألف ، تحقق أنها موصولة . فإن حذفت ألفها كان ذلك دليلاً على أنها للاستفهام . ^(١٨٩)

وربما كان لرسم الأداة أثر في تحديد شخصيتها ، كالذي نراه في « إذن » بالنون ، إذ تكون جوابية للمستقبل ، في حين أن « إذا » بتثوين الألف هي جوابية للحال ، وتوكيد النسبة في الجملة التي هي معناها . وأداة الاستثناء « حاشا » يرسم آخرها مقصوراً بالألف المشالة ، إذا كانت حرفاً ، ومقصوراً بالألف المشالة « حاشى » إذا كانت فعلاً . ويبدو الفرق واضحاً بين « إنما » و « إن ما » ، وكذلك الحال بين « أمّا » و « أم ما » ، وبين « مثلما » و « مثل ما » . ثم إن أداء اللفظ ، كما ذكرنا قبل ^(١٩٠) في التلاوة والقراءة والإنشاد ، بالفصل والوصل والوقفات المختلفة المقدار ، وبالتنغيم والنبر ، هو وسائل لفظية مينة جداً في تعيين مهام الأدوات ومعانيها السياقية . وتحل علامات الترقيم محل تلك الوسائل الصوتية ، في تحديد أنواع كثير من الأدوات ، ودلالاتها ومقاصدها التركيبية . فاستخدام الفاصلة والنقطة والنقطتين ،

وعلامات الاعتراض والاستفهام والتعجب ، تستبعد الاحتمالات المتعددة
للأدوات في النص ، وتوجه القارئ إلى الهدف المعين ، لما أراد منجز
الكلام .

وختاماً لهذه المحاولات المنهجية ، في « التحليل التحوي » لدى العرب ،
أرى من الضروري جداً الإلحاح على ثلاث زوايا مهمة جداً ، لتكون
المعادلات الواردة في معالجة النص متجانسة متوافقة ، تنساق في جدول
واحد :

أما الأولى فهي التعاون والتكامل بين مستويات الإجراء التحليلي ، بحيث
يكون تبادل ظاهر للتوجهات ، وتأثير حقيقي لكل مستويين في ثالثهما ،
خلافًا لما يتصوره كثير من الدارسين المعاصرين . فإذا كان الإجراء الصرفي
للاسم توجه إلى الاشتقاق وجبت مراعاة ذلك ، في الأدوات والإعراب .
وهذا يقتضي أن « أل » التي يحل بها الاسم المذكور هي حرفية موصولة ،
وأنه لا بد لذلك الاسم من عمل إعرابي ظاهر أو مقدر . وإذا تحقق فيه أنه
اسم ذات تكون « أل » جنسية أو عهدية أو زائدة ، ولا يحق له شيء من العمل
الإعرابي . والمسيرة نفسها تتحقق ، إذا بدأت بمعنى خاص لـ « أل » ، أو
بذكر عمل إعرابي للاسم ، إذ يكون لذلك حضور في إجراء المستويين
الآخرين . وأما الثانية فهي التزام خط المسار الواحد ، في إجراءات التحليل .
أعني أنه إذا اتخذ المحلل للنص توجهًا معينًا من الإجراء تحتم عليه متابعته ،
في جميع التفاصيل ، ليكون وحدة وانسجام في العمل الكلي . فحين
يتوجه الحكم ، على اليمزة مثلاً ، بأنها استئنافية للتسوية يجب أن تصبح
« أم » بعدها عاطفة للتسوية أيضًا ، وأن تؤول الجملتان اللتان بعدهما
بمصدرين ، أولهما ذو محل إعرابي معين ، والثاني معطوف عليه في محل

رفع بالعطف . هذا في حين أن توجه الاستفهام ، إلى طلب التعيين ، يقتضي تحليلاً آخر لعناصر التركيب .

وكذلك الحال إذا ترجحت الموصولية مثلاً في « ما » أو « من » ، وكان بعد كل منهما جملتان . ففي مثل هذا التوجه ينبغي للمحلل أن يتابع العمل بما يقتضيه . أعني أن تكون الجملة التي بعد الاسم صلة له ، والثانية المتأخرة هي في محل رفع خبر له ، وقد يكون بينهما فاء زائدة لتحقيق معنى الترتب . فإذا ترجحت الشرطية فالجملة الأولى لا محل لها من الإعراب لأنها جملة الشرط غير الظرفي ، والثانية لا محل لها أيضاً لأنها جواب الشرط الجازم . وإن كان بينهما فاء فهي جوابية للترتيب والتعقيب والسببية ، رابطة لجواب الشرط ، والجملة بعدها تكون في محل جزم . أما اسم الشرط فيكون مبتدأ أو مفعولاً به

وأما الثالثة فهي المنهجية في الاستخدام لمفردات المعجم التحليلي ، هذه المفردات التي تمثل عدداً محدوداً ، لا يتجاوز المائة من المصطلحات . وقد توزعت تلك الأعداد المحدودة في المستويات التحليلية الثلاثة ، فكان منها ما اختص به مستوى واحد ، ومنها ما اشترك فيه مستويان أو أكثر . والإجراءات العملية تقتضي استعمال كل من المفردات والتركيب التعبيرية المخصصة والمشاركة في حيزها المناسب ، والحفاظ على تمييز الاختصاص والاشتراك ، مع اطراد التعبير الموحد في تحليل المسائل الموحدة المعاني والوظائف والعلاقات . وبهذا نقدم للأجيال أساليب ميسورة الفهم والاستعمال ، حين الدرس والعمل التطبيقي في كل مجال .

الهوامش

الباب الأول : التحليل وأصوله

الفصل الأول : التحليل النحوي وبوادره

- (١) المعارف لابن قتيبة، ص ٤٢٧ والإصابة ٢ : ٦٣٣ وحلية الأولياء ٤ : ١٨١ .
- (٢) مستدرک نهج البلاغة ، ص ١٥٨ .
- (٣) لهذه المقدمة إسناده صحيح ذكره الزجاجي ، وآخر مصنوع مع زيادات في نص المقدمة أيضًا . أمالي الزجاجي ، ص ٢٣٨ والأشياء والنظائر ١ : ٧ - ٨ .
- (٤) نزهة الألباء ، ص ٥ - ٦ والبقية ٢ : ٣١٣ . وانظر الفهرست ، ص ٤٦ .
- (٥) الفهرست ، ص ٣٦ وكشف الظنون ، ص ٤٣٨ . وقد نُشر تفسير له برواية علي بن أبي طلحة ، في مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت . وهو أصح ما روي عنه ، وغير ما عرف باسم « تنوير المقباس في تفسير ابن عباس » . وعن موسى بن عقبة أن كُرب ابن مسلم وضع عنده جعل يعبر من كتب ابن عباس . فكان علي بن عبد الله بن عباس إذا أراد كتابًا منها كتب إلى موسى : « ابعث إلي بصحيفة كذا وكذا » . فيسخرها ويبعث بها إليه . تنقيح العلم للبغدادي ، ص ١٣٦ .
- (٦) إنباء الرواة ٢ : ٣٨٠ - ٣٨١ . (٧) تاريخ التراث العربي ١ : ١٤٧ .
- (٨) نفس المصدر ، ص ١٧٣ والفهرست ، ص ٣٦ .
- (٩) مراتب النحويين ، ص ١٢ . (١٠) الفهرست ، ص ٣٩ .
- (١١) طبقات المفسرين للداودي ٢ : ٢٥٦ ومعجم الأدباء ١ : ١٠٧ - ١٠٩ .
- (١٢) الفهرست ، ص ٣٦ . (١٣) مراتب النحويين ، ص ٩٨ - ١٠٠ .
- (١٤) المصدر نفسه ، ص ١٠٠ - ١٠١ وطبقات النحاة ، ص ٧٣ وإنباء الرواة ٢ : ٣٨ .
- (١٥) وفيات الأعيان ٣ : ٤٨٦ وإنباء الرواة ٢ : ٣٧٤ .
- (١٦) بقية الرواة ٢ : ٢٣١ .

- (١٧) طبقات النحاة واللغويين ١ : ١٧٥ وبغية الوعاة ١ : ١٦٥ - ١٦٦ وإرشاد الإرب
١ : ٤ والفهرست ، ص ٩٥ ونور التبيين ، ص ٢ و ص ٣٠ - ٣٥ من مقدمته .
- (١٨) مقاييس اللغة ٢ : ٢٠ . وانظر العين واللسان والتاج (حلل) .
- (١٩) لغة العرب ١ : ٣٢٢ والصحاح في اللغة والعلوم ١ : ٢٩٢ - ٢٩٣ والمصطلحات
العلمية في لسان العرب المحيط ١ : ١٧١ - ١٧٢ .
- (٢٠) انظر الكلبيات لأبي البقاء ٤ : ٢١ - ٢٨ .
- (٢١) انظر تحليل النص النحوي ، ص ١٣ - ٣٠ .
- (٢٢) النحو الوظيفي ، ص ٤١٨ - ٤١٩ والتطبيق النحوي ، ص ١١ والعلامة الإعرابية
في الجملة بين القديم والحديث ، ص ٢١٧ وظاهرة الإعراب في النحو العربي ،
ص ٤٧ - ٤٨ و ٢٣٥ - ٢٣٦ وصور تأليف الكلام عند ابن هشام ، ص ٣ و ١٤٩
و ٢٠٩ والعربية والوظائف النحوية ، ص ٤١ و ١٧٠ والإعراب والبناء ، ص ٩ و ٨٦
- ٨٨ وتعليم النحو العربي عرض وتحليل ، ص ٢٨٣ . وانظر كتابي : نظرية التبعية
في التحليل النحوي لسعيد حسن بحيري ، والتحليل النحوي عند سيويه لمبخائيل
كارتر .
- (٢٣) المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها ٣ : ٤٦٢ - ٤٦٣ .
- (٢٤) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٨٢ - ١٩٢ .
- (٢٥) أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، ص ٢٦٩ .
- (٢٦) الإعراب لأحمد حاطوم ، ص ٣١ - ٣٢ و ٢١٣ والتطبيق في الإعراب والصرف ،
ص ٥ .
- (٢٧) انظر المورد النحوي الكبير ، ص ٨ - ١٢ .
- (٢٨) الصحاح في اللغة والعلوم ١ : ٢٩٢ والمصطلحات العلمية والفنية في لسان العرب
المحيط ١ : ١٧١ .
- (٢٩) المورد النحوي الكبير ، ص ٨ - ١٢ .
- (٣٠) شرح ديوان المتنبي ، ص ٨٣ ط دار مكتبة الحياة ١٩٨٦ .
- (٣١) مغني اللبيب ، ص ٧٤١ - ٧٤٣ . وانظر الإعراب عن قواعد الإعراب ، ص ١٤٧
- ١٦٠ وشرح قواعد الإعراب ، ص ٤٩٥ - ٥٢٩ والدروس النحوية ، ص ٣٨
والمحيط ٣ : ٢٦٣ - ٢٦٧ .
- (٣٢) أغفل ابن هشام أن الفعل هنا لم يسم فاعله .

- (٣٣) الآية ٥٠ من سورة الأنفال . (٣٤) الآية ٥٥ من سورة النمل .
- (٣٥) الآية ٢ من سورة يوسف . (٣٦) مفتي اللبيب ، ص ٧٤٠ .
- (٣٧) المورد النحوي ، ص ٢ - ٤ والمورد النحوي الكبير ، ص ٨ - ٢٤ .
- (٣٨) البرهان ١ : ٣١٠ .
- (٣٩) إذا كان التحليل يراد به التوسعة فلا بأس أن تورد الوجوه المحتملة في الحاشية ، مع بيان علاقات بعضها ببعض ، والمعاني المختلفة المتولدة عن تلك الوجوه .
- (٤٠) طبقات فحول الشعراء ، ص ١٢ ومراتب النحويين ، ص ٣ - ١٤ وأخبار النحويين البصريين ، ص ١٥ - ١٦ وإيضاح الوقف والابتداء ، ص ٤٢ - ٤٤ وطبقات النحويين ، ص ١٣ - ١٥ والفهرست ، ص ٤٥ - ٤٦ وأمالى الزجاجي ، ص ٢٣٩ - ٢٣٩ وإيضاح ص ٤٢ - ٤٣ ونور القبس ص ٤ - ٥ وأخبار النحويين للمقرئ عبد الواحد ، ص ٢٠ - ٢٣ ، والخصائص ٢ : ٨ - ٩ و ٣ : ٣٠٩ - ٣٢٠ ، واللمع ص ٩٧ ، والمصنوع ص ١١٨ ، والمحاسن والمساوي ٢ : ١٥٦ ، وإنباء الرواة ١ : ٤ - ٧ ونزهة الألباء ٨ - ١١ ، وسمط اللآلي ص ٦٦ ومعجم الأدباء ١٢ : ٣٤ والتحفة البهية ص ٥٠ - ٥٢ ومقدمة ابن خلدون ص ١٠٥٧ والأشباه والنظائر ١ : ٧ - ٨ والمزهر ٢ : ٢٤٦ ومفتاح السعادة ١ : ١٤٤ والاقتراح ص ١٠٠ وسبب وضع علم العربية ص ٣٤ - ٣٥ . وانظر تهذيب ابن عساكر ٧ : ١٠٤ - ١١١ . ومع هذا فإن بعض الدارسين يتكرومون تبويبات أبي الأسود وتلاميذه ، ويؤمنون أنه لم يكن يعرف مصطلحات الإعراب ، وأنه وضع ملاحظات وخطرات مشتة ، وأن مانسب إليه هو افتراء شعبي ، وضع بعد عهد سيويه . المصطلح النحوي ص ٣٤ - ٤٦ .
- (٤١) نزهة الألباء ص ٤٠٦ وإنباء الرواة ١ : ٦ - ٧ .
- (٤٢) نزهة الألباء ص ١٠ - ١١ . وانظر الفهرست ص ٤٥ وأخبار النحويين البصريين ص ١٥ و ٢٢ وإنباء الرواة ٢ : ١٧٢ و ٣٨٢ و ٣ : ٣٤٣ والمفصل في تاريخ النحو العربي ١ : ٤٨ .
- (٤٣) الحضارة الإسلامية ومدى تأثيرها بالنوثرات الأجنبية لفون كريم ص ٩٠ وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢ : ١٢٣ - ١٢٤ وأبو الأسود لركندورف ١ : ١٠٦ - ١٠٧ وضحي الإسلام ٢ : ٢٩٢ والعربية ص ١٠ ومحاضرات في علم اللغة ص ٧ والبحث اللغوي عند النحود ص ١٣٢ و ١٣٨ - ١٤٢ وتاريخ الدراسات اللغوية العربية لزيغيفسيف .

(٤٤) تاريخ آداب العرب ١ : ٣٣٦ . وانظر منه ١ : ٤٣٠ واللغة والنحو لحسن عون ص ١٩٨ وتاريخ الفلسفة في الإسلام ص ٥٤ - ٥٥ ودراسات في اللغة والنحو العربي ص ٦٣ والدراسات النحوية واللفظية عند الزمخشري ص ٢٣ - ٢٨ والمصطلح النحوي ص ٢٨ - ٢٩ .

(٤٥) ضحى الإسلام ٢ : ٢٨٥ - ٢٨٨ والجزآن ٧ و ٨ من مجلة المجمع العربي بدمشق لعام ١٩٣٦ ومجلة كلية الآداب بجامعة القاهرة ٢ : ١ - ٦ و ٧١ - ٧٤ لعام ١٩٤٨ وفي أصول النحو ص ٢ - ٨ ومن أسرار اللغة ص ١٩٨ - ١٩٩ ودراسات في اللغة ص ٢١٠ وعلم اللغة العربية ص ٦٠ وفي أصول اللغة والنحو ص ١١٠ - ١١٨ والمعاني الفلسفية في لسان العرب ص ١٥ والمدارس النحوية ص ١٣ - ١٦ والأصول لتمام حسان ص ٢٤ - ٢٥ و ٣٣ والمصطلح النحوي ص ٢٨ و ٣٤ - ٤٢ و ٥٠ - ٥١ .

(٤٦) تاريخ آداب اللغة العربية ١ : ٢٥١ - ٢٥٢ وعلم اللغة ص ٣٦ ومجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ٧ : ٢٤٧ - ٢٤٨ ومجلة كلية الآداب ١ : ١٣٣ من المجلد ١٣ و ٢ : ١٢ من المجلد ٢٤ والقواعد النحوية ص ٧٨ .

(٤٧) مجلة مجمع اللغة العربية ٨ : ١٣٨ - ١٣٩ ودراسات في اللغة والنحو العربي ص ٦٣ - ٦٤ ومدرسة الكوفة ص ٤٦ واللغة والنحو ص ٢١٤ و ٢١٦ والمصطلح النحوي ص ١٦ - ٢١ و ٥١ - ٥٣ والمدارس النحوية أسطورة وواقع ص ١٠ - ١١ . وانظر ص ٩٨ من سيويه إمام النحاة . وقيل أيضاً : إن الخليل هو أول من استخدم مصطلح النحو بمعناه العلمي . أبو الأسود الدؤلي ص ١٩ - ٢٤ .

(٤٨) مجلة كلية الآداب ١ : ١٣٦ لعام ١٩٥١ واللغة والنحو لحسن عون ص ٢٣٥ - ٢٣٨ ونظرات في اللغة والنحو ص ٧ وأبو علي الفارسي ص ٤٣١ - ٤٤٠ والقرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ص ٥٥ - ٥٧ ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ص ١٤ - ١٥ واللغة والنحويين القديم والحديث ص ١٨ - ٢٠ وفي اللغة ودراساتها ص ١٩٩ والوجيز في فقه اللغة ص ٣٣ والنحو العربي نقد وبناء ص ١١ - ١٦ ومدرسة البصرة النحوية ص ٥٤ - ٦٥ وابن عصفور والتصريف ص ٢٨ - ٣٠ والحلقة المفقودة في تاريخ النحو ص ١٩ - ٢٨ والمفصل في تاريخ النحو العربي ١ : ١١٠ وكتاب اللغة لبلمقيلد .

(٤٩) وفيات الأعيان ٦ : ٣٥٧ وتبتيه الألباب ص ٩٠ وإيضاح الوقف والابتداء ص ٢٥

- والبيان والتبيين ٢ : ٢٤٤ ومراتب النحويين ص ٦ والخصائص ٢ : ٨ وشرح
المفصل ٢ : ٩٥ .
- (٥٠) إنباء الرواة ١ : ١٦ ونور القيس ص ٨ .
- (٥١) مراتب النحويين ص ٩ . وانظر المصطلح النحوي ص ١٤ .
- (٥٢) سمط اللآلي ص ٦٦ و ٦٤٣ . وفي نور القيس ص ٨ أن أبا الأسود قال لابن
عباس : إني أرى أن السنة العرب قد فسدت ، فأردت أن أضع لهم شيئاً يقيمون به
الستيم . فقال له : لعلك تريد النحو . أما إنه حق .
- (٥٣) الآية ٢٤ من سورة سبأ .
- (٥٤) نور القيس ص ٩ - ١٠ والأغاني ١١ : ١١٣ وإنباء الرواة ١ : ١٧ وأمالى المرتضى
١ : ٢٩٣ وسمط اللآلي ص ٦٤٣ وديوان أبي الأسود ص ٧٤ - ٧٥ .
- (٥٥) العقد الفريد ٢ : ٤٨٥ . والبيت المذكور هو ليزيد بن الحكم . الأمالى ١ : ٦٨ -
٦٩ والخزانة ١ : ٤٩٥ - ٤٩٩ .
- (٥٦) انظر المصطلح النحوي ص ٤٠ - ٤١ .
- (٥٧) بغية الوعاة ١ : ٤٩٣ . وانظر المحتسب ١ : ١٧٧ و ٢ : ٩٤ .
- (٥٨) نسبته إلى النحو هي غير ما عُرف عن بعض العلماء ، من نسبة إلى قبيلة نحو بن
شمس الأزدية ، كيزيد بن أبي سعيد النحوي وآخرين . انظر نور القيس ص ٣٩
والتاج (نحو) . وما قيل من أن النقط أخذ عن الإمام علي ، وأنه أول عمل لأبي
الأسود ، يحتاج إلى دليل . انظر المصطلح النحوي ص ٣٢ - ٣٣ .
- (٥٩) إيضاح الوقف والابتداء ص ٤١ وإنباء الرواة ١ : ١٦ وطبقات فحول الشعراء
ص ١٢ والاقتراح ص ٨٤ ومفتاح السعادة ١ : ١٢٥ والأشياء والنظائر ٣ : ٢٥٦ -
٢٥٧ وسيبويه إمام النحاة ص ١٣٤ .
- (٦٠) طبقات النحويين واللغويين ص ٢ والأغاني ٧ : ١٦٣ ومعجم الأدباء ١٩ : ٢١٩
والبغية ٢ : ٣١٣ .
- (٦١) نور القيس ص ٢٣ وبغية الوعاة ١ : ٥٧٩ .
- (٦٢) في أصول النحو ص ١٣ وتاريخ ابن عساكر ١٠ : ١٤٢ .
- (٦٣) تنبيه الألباب ص ٦٦ وصبح الأعشى ١ : ١٧١ .
- (٦٤) المقتضب ١ : ٣٧١ و ٤ : ٤٣ ومعاني القرآن وإعرابه ١ : ٦١ وسر صناعة
الإعراب ص ٧٨٢ والخزانة ١ : ٥٣ .

- (٦٥) إنباء الرواة ٢ : ١٠٦ - ١٠٧ . وقد عاتب ابن أبي إسحاق محمد بن سيرين ، في هذا الكره ، واتبعه بالكفر لبعضه من يقيمون كتاب الله ، فقال ابن سيرين : إن كنت أخطأت فانا استغفر الله .
- (٦٦) كتاب السبعة في القراءات ص ٧٠ ونور القبس ص ٣٩ .
- (٦٧) معاني القرآن للقراء ٢ : ٧٩ .
- (٦٨) إيضاح الوقف والابتداء ص ٤٩ - ٥٠ .
- (٦٩) إرشاد الأريب ٢ : ٣٧١ - ٣٧٣ .
- (٧٠) المحبر ص ٤٧٥ - ٤٧٨ والمعارف لابن قتيبة ص ٥٤٧ - ٥٥٠ .
- (٧١) إنباء الرواة ٢ : ١٨ ونور القبس ص ٢٦٧ .
- (٧٢) إنباء الرواة ٢ : ١٨ .
- (٧٣) انظر الصاحب في فقه اللغة ص ٣٥ - ٣٨ و ص ١٠٩ من دروس في تاريخ آداب اللغة العربية لمعروف الرصافي .
- (٧٤) الآية ٩٨ من سورة الأنبياء . وانظر البحر ٦ : ٣٤٢ والكشاف ٣ : ١٣٥ - ١٣٦ وتفسير الألوسي ١٧ : ١٣٩ و ٢٧ : ٢١٤ والدر المنثور ٦ : ١٥٦ .
- (٧٥) بهجة النفوس وتحليلها لابن أبي جمرة ٤ : ٧٤ . وانظر ميزان الاعتدال ٤ : ٥٤١ وتفسير القرطبي ١ : ٢٣ وإيضاح الوقف والابتداء ص ١٦ .
- (٧٦) الآيتان ٩٠ و ٩١ من سورة المائدة . وانظر مسند أحمد ١ : ٣٧٦ والمستدرك ٢ : ٢٧٨ وأمباب النزول ص ٢٠٠ - ٢٠١ .
- (٧٧) الأحاديث ٣٤٢٨ و ٤٠٤٣ و ٤١٦٧ و ٤٦٨٥ و ٤٦٨٦ في البخاري ، ودلائل النبوة ٥ : ٤٤٧ ومسند أحمد ١ : ٢١٧ وتفسير الطبري ٣٠ : ٢١٦ وابن كثير ٤ : ٥٦٦ - ٥٦٧ والقرطبي ٢٠ : ٢٣٢ وفتح القدير ٥ : ٧٤٠ - ٧٤٣ .
- (٧٨) الآية ١١ من سورة المجادلة .
- (٧٩) البحر المحيط ٨ : ٢٣٧ والنهر الماد في حاشية البحر ٨ : ٢٣٦ .
- (٨٠) الآيات ١ - ١٢ من سورة البروج .
- (٨١) المستدرك ٢ : ٥١٩ والدر المنثور ٦ : ٣٣٤ - ٣٣٥ وتفسير الألوسي ٣٠ : ١٥٦ .
- (٨٢) الآية ٤٦ من سورة المائدة .
- (٨٣) البحر ٣ : ٤٩٩ .
- (٨٤) الآيتان ٣ و ٤ من سورة التكاثر .
- (٨٥) البحر ٨ : ٥٠٨ والدر المنثور ١١ : ٩٧ .

- (٨٦) الآية ٧٧ من سورة الزخرف . وهذه القراءة رويت عن بعض الصحابة أيضًا . انظر الدر المصون ٩ : ٦٠٧ .
- (٧٨) إرشاد الأريب ١ : ١٤ والكشاف ٤ : ٢٦٤ .
- (٨٨) الآية ٨٤ من سورة ص .
- (٨٩) شرح قواعد الإعراب ص ٦٣ - ٦٤ وتنوير المقباس ص ٢٨٤ ومعاني القرآن للفراء ١ : ١٥٥ و ٢ : ٤١٢ .
- (٩٠) الآية ٥٩ من سورة النحل . (٩١) البحر ٥ : ٥٠٤ .
- (٩٢) الآية ٦٦ من سورة النمل . (٩٣) البحر ٧ : ٩٢ .
- (٩٤) الآية ١٤٧ من سورة الصافات .
- (٩٥) تفسير الألوسي ٢٣ : ٢١٦ والبحر ٧ : ٣٧٦ .
- (٩٦) الآية ١٢٩ من سورة الشعراء . (٩٧) البحر ٧ : ٣٢ .
- (٩٨) الآية ١٤ من سورة النبا . (٩٩) البحر ٨ : ٤١١ .
- (١٠٠) الآية ١٠ من سورة القيامة . (١٠١) تفسير الطبري ٢٩ : ١١٣ .
- (١٠٢) الآية ١٣ من سورة العائدة . (١٠٣) تفسير الألوسي ٦ : ١٣٣ .
- (١٠٤) الآية ١٦ من سورة الأحزاب . (١٠٥) البحر ٧ : ٢١٩ .
- (١٠٦) النهاية في غريب الحديث والأثر ١ : ٢٧٠ والفائق ١ : ٢١٢ واللسان والتاج (جزم) . وانظر الجمل في النحو للخليل ص ٢٢٦ .
- (١٠٧) الآية ٣٥ من سورة الأحقاف .
- (١٠٨) البحر ٨ : ٦٩ . وفيه وفي الدر المصون ٩ : ٦٨١ : فلا تستعجل .
- (١٠٩) الآية ٢٧ من سورة الملك . (١١٠) تفسير القرطبي ١٨ : ٢٣٠ .
- (١١١) الآية ٦ من سورة القلم . (١١٢) البحر ٨ : ٣٠٩ .
- (١١٣) الآية ٢٠ من سورة محمد . (١١٤) تفسير الألوسي ٢٦ : ١٠٠ .
- (١١٥) الأيتان ٢٢ و ٢٣ من سورة الجن . (١١٦) البحر ٨ : ٣٥٤ .
- (١١٧) المصير نفسه ٨ : ٣٠٩ .
- (١١٨) الموشح ، ص ١٥٩ . وانظر المفصل في تاريخ النحو العربي ١ : ١٤٨ - ١٥١ .
- (١١٩) ديوانه ، ص ١٥٩ . والخطاب في البيت لزوجته النوار ، بعد أن تزوج عليها امرأة من حلفاء بني الحارث ، كيدًا وتبكيًا . الفرزدق ص ١٥٤ - ١٥٥ . وحية أي : متوقدة في منتصف النهار .

- (١٢٠) الموشح ص ١٦٥ - ١٦٦ .
 (١٢١) نزهة الألباء ص ٢٩ واللسان والتاج (لفب) .
 (١٢٢) الكتاب ١ : ٢٥ وتصريف الأسماء والأفعال ، ص ١٧٩ .
 (١٢٣) ديوانه ، ص ٥٥٦ . والمسحت : المستأصل لم يبق منه شيء . والمجلت : ما ذهب معظمه .
 (١٢٤) الخزانة ٢ : ٣٤٧ - ٣٤٨ . (١٢٥) البيت لذي الرمة في ديوانه ص ٢١٣ .
 (١٢٦) مجالس العلماء ص ٨٥ - ٨٦ والخصائص ٣ : ٣٠٢ .
 (١٢٧) الآية ٢٢ من سورة الحديد . (١٢٨) البحر ٨ : ٢٢٥ .
 (١٢٩) الآية ١ من سورة الدهر . (١٣٠) تفسير الألوسي ٢٩ : ٢٥٩ .
 (١٣١) الأبتان ٩ و ١٠ من سورة الطلاق .
 (١٣٢) البحر ٨ : ٢٦٨ . (١٣٣) الآية ١٧ من سورة الأنبياء .
 (١٣٤) تفسير القرطبي ١١ : ٢٧٦ . (١٣٥) الآية ٥ من سورة الفجر .
 (١٣٦) البحر ٨ : ٤٦٨ وتفسير القرطبي ٢٠ : ٤٣ .
 (١٣٧) الآية ٨ من سورة القصص . (١٣٨) تفسير ابن كثير ٣ : ٣٦٨ .

الفصل الثاني أصول التحليل النحوي

- (١) شرح قواعد الإعراب ص ٧ - ٩ . (٢) مغني اللبيب ص ١ - ٧٨١ .
 (٣) البرهان في علوم القرآن ١ : ٣٠٢ - ٣١٠ والإتقان في علوم القرآن ١ : ٣٨٢ - ٤٢٥ . وانظر المنصف للشمني ، والمحيط ٣ : ٢٨٧ و ٣٠٣ - ٣٠٤ ومجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة ٨ : ٣١٤ واللغة العربية مبناها ومعناها ص ١٨٠ - ١٩١ والعلامة الإعرابية ص ١١١ و ٢١٧ ودراسات في الإعراب ص ٩٩ و ١١٣ ونظرة في قرينة الإعراب من العدد الخامس لحوليات كلية الآداب بجامعة الكويت والعربية والوظائف النحوية ص ٢٠٢ - ٢٠٩ واللغة والنحو ص ٢٦١ والإعراب والبناء ص ١٣٧ .
 (٤) الآية ٤٧ من سورة ص . (٥) المغني ص ٧٤٧ .
 (٦) المحيط ٣ : ٢٦٧ و ٢٧٨ . وانظر تطبيق قواعد اللغة العربية صرفاً ونحواً والتطبيق الصرفي .

- (٧) الكلبيات لأبي البقاء ١ : ١٨٨ - ٢٠١ وتحريير التيه ص ٢٠٢ .
- (٨) التوقيف على مهمات التعاريف ص ٦٩ والتعريفات ص ٢٨ .
- (٩) المفردات في غريب القرآن ص ٢١ .
- (١٠) انظر مفتاح العلوم ص ١٦٨ - ١٦٩ ومحيط المحيط (قضي) .
- (١١) الآية ٢١٩ من سورة البقرة . (١٢) الآية ٩١ من سورة المائدة .
- (١٣) مسند أحمد ١ : ٣٧٦ والمستدرک ٢ : ٢٧٨ وتفسير الطبري ١٠ : ٥٦٦ وأسباب النزول ص ٢٠١ .
- (١٤) الآية ١٨٩ من سورة البقرة . وانظر الأحاديث ١٧٠٩ و ٤٢٤٢ في البخاري و ٣٠٢٦ في مسلم ، والمستدرک ١ - ٤٨٣ .
- (١٥) الآية ٣٣ من سورة يوسف . وانظر الآية ٣٢ وتفسير القرطبي ٩ : ١٧٦ - ١٨٥ .
- (١٦) الموطأ ص ١٣٢ وتنوير الحوالك ١ : ١٥٣ .
- (١٧) الموطأ ص ٩٥٢ وتنوير الحوالك ٣ : ١٢٧ .
- (١٨) بهجة المجالس ١ : ٤٨٠ . وانظر الشعر والشعراء ص ٥٢٨ والمعارف لابن قتيبة ص ٣٤٠ والعقد الفريد ٤ : ٤٠١ - ٤٠٢ .
- (١٩) الكتاب ١ : ١٧١ . (٢٠) الخصائص ١ : ٢٨٤ - ٢٨٥ .
- (٢١) الآية ٧٧ من سورة الزخرف . وانظر المعني ص ٢٤٦ .
- (٢٢) الآية ٢٨٦ من سورة البقرة . وانظر المعني ص ٢٧٣ .
- (٢٣) شعر الأخطل ص ٣٢ - ٣٦ و ٣٥٥ . (٢٤) الآية ٤ من سورة قاطر .
- (٢٥) انظر الكشف ٣ : ٥٩٨ . (٢٦) الأمالي ١ : ٢٨ .
- (٢٧) الآية ٧ من سورة المنافقون . (٢٨) الآية ٩١ من سورة طه .
- (٢٩) ديوان الأعشى ص ١٥٠ والمعني ص ١٠٦ و ١٥٣ . ونشب : ثوقد . والمقرور : من أصابه البرد الشديد . والمقروران هنا : الندى والممدوح . والمخلق : لقب للممدوح . وهو عبد العزى بن حنتم العامري .
- (٣٠) انظر القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلّي ، في ١ : ٢٤ من مجلة اللسان العربي للعام الحادي عشر ، واللغة العربية معناها ومبناها ص ٣٣٤ - ٣٤٧ والعلامة الإعرابية ص ٢٩٤ وخواطر في اللغة ٨ : ٣١٥ - ٣١٧ . والحق أن تلك المعارف هي أصول موضوعية للتحليل ، في حين أن مضامينها الجزئية تكون قرائن وأدلة لتحقيق الإجراء وتسدّد خطاه .

(٣١) المغني ص ٥٨٢ . وانظر البرهان ١ : ٣٠٢ والإتقان ١ : ٣٨٢ والإنصاف ص ١٥٣ و ١٥٦ و ١٨٠ و ٤٥٤ و ٤٦٦ و ٥٥٦ و ٦١٥ .

(٣٢) الآية ١٢ من سورة النساء .

(٣٣) انظر المغني ص ٥٨٢ والبرهان ١ : ٣٠٢ .

(٣٤) انظر الدر المصون ٣ : ٦٠٦ - ٦١٣ وتفسير الألوسي ٤ : ٣٥٨ - ٣٥٩ .

(٣٥) ديوان زهير بن أبي سلمى ص ١٩٠ .

(٣٦) المغني ص ٥٨٢ - ٥٨٣ وشرح آياته ٧ : ١٤٦ - ١٥٠ .

(٣٧) شرح اختيارات المفضل ص ٧٥٠ . والديان : المالك المتصرف . وتخزو : تقهر وتذل .

(٣٨) ديوان الكميت بن زيد ص ١٧٦ .

(٣٩) تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد ص ٥٥ وشرح الحماسة للمرزوقي ١١٥٨

وللتبريزي ٣ : ١٥٥ وللأعلم الشتمري ص ٧٢٩ .

(٤٠) الآية ١٢٤ من سورة الأنعام . وانظر المغني ص ٥٨٦ .

(٤١) شرح اختيارات المفضل ص ١٠٦٨ . والتلب : لبس السلاح كله . والخميس :

الجيش . ونعم أي : هذا نعم . فأغبروا عليه .

(٤٢) المغني ص ٥٨٢ . وانظر حاشية الدسوقي عليه ٢ : ١٦٦ .

(٤٣) شرح الحماسة للمرزوقي ص ٨٢٦ - ٨٢٧ وللتبريزي ٢ : ٣١٣ وللأعلم

الشتمري ص ٥١٥ .

(٤٤) انظر الكتاب ١ : ٣٣ - ٣٤ ومعاني القرآن ٢ : ٤ والمقتضب ٢ : ١٩ و ٣ : ٨

وتفسير الطبري ١٤ : ٣٢٥ والأزهية ص ٤٧ - ٤٨ ومجالس العلماء ص ٢٤٩

والكشاف ٤ : ٤٦٤ وشرح المفصل ١ : ٩٩ و ٢ : ٥٠ وشواهد التوضيح ص ٨٧ -

٨٨ وتفسير القرطبي ١٥ : ٥ وتفسير أبي السعود ٢ : ٤ والأشباه والنظائر ٢ : ١٨٤

والخزانة ١ : ٩٨ و ١٠١ و ١٤٥ والنحو والشعر قراءة في دلائل الإعجاز ص ٩ -

١٢ و ١٨٠ - ١٨٤ والنحو والدلالة ص ٣٨ و ١٧٣ - ١٧٦ واللفظة وبناء الشعر ص ٧

- ٢٤ والجزء ٣ من مجلة فصول لعام ١٩٨١ ودور النحو في تفسير النص الشعري .

(٤٥) ديوانه ص ٣٩ والكتاب ١ : ٤١ والخزانة ١ : ١٥٨ .

(٤٦) شرح أبيات سيويه ص ٣٨ - ٤٠ . وانظر الإنصاف ص ٩٣ .

(٤٧) الآية ٧٦ من سورة يس . وانظر تأويل مشكل القرآن ص ١٢ .

- (٤٨) ديوانه ١ : ٢٠٦ والمغني ص ٨٣ و ٥٦٨ .
- (٤٩) المغني ص ٣١٣ - ٣١٤ . ويرسم أول البيت بالإدغام : « لَمَّا رَأَيْتُ » ، فيكون فيه إشكال آخر ، لا يتحل إلا بتقدير الإظهار وفصل ما بين الكلمتين .
- (٥٠) الآية ٩٧ من سورة آل عمران . وانظر المغني ص ٥٩٠ - ٥٩١ .
- (٥١) الآية ٢٤٩ من سورة البقرة . وانظر إملأء مامن به الرحمن ١ : ١٠٤ والدر المصون ٢ : ٥٢٦ - ٥٢٧ والمغني ص ٥٨٨ .
- (٥٢) الآية ٥ من سورة مريم . وانظر المغني ص ٥٨٤ والدر المصون ٧ : ٥٦٦ .
- (٥٣) الخصائص ٣ : ٢٧٠ . والضولان : الضليل . يعني : أنا أقوم بحقوق حبي ، ولا آتي بما يعاب . وانظر المغني ص ٤٨٥ - ٤٨٦ .
- (٥٤) شرح الحماسة للمرزوقي ص ١٠٨٣ والخصائص ٢ : ٤٠٥ . والنبوة : الجفوة والمصيبة .
- (٥٥) انظر مقدمة في النحو ص ٦٩ - ٧٠ والمقتضب ٢ : ٢١ ومعاني القرآن ٢ : ١٥ والخصائص ١ : ٣٥ و ١٦٥ و ٢٨٨ والأزهية ص ٤٩ - ٥٠ والإنصاف ص ٢٣١ وشرح المفصل ١ : ٨٢ - ٨٣ وشرح الكافية ١ : ٧٢ - ٧٣ والمغني ص ٥٨٦ - ٥٨٧ والبرهان ١ : ٣٠٦ - ٣١٠ والإتقان ١ : ٣٨٣ - ٣٩٦ والخزانة ١ : ٢١ - ٢٢ .
- (٥٦) المحيط ٣ : ٢٨٧ - ٢٨٩ و ٣٠٣ واللغة العربية معناها ومبناها ص ١٤٨ و ١٨٠ - ٢٢٨ و ٣٥٤ وخواطري في اللغة ٨ : ٣١٤ - ٣١٨ ومن قضايا اللغة والنحو ص ١٥ - ٢٦ واللغة والنحويين القدماء والمحدثين ص ٢٦١ والتطبيق الصرفي ص ٨ والعلامة الإعرابية ص ١١١ و ٢٩٢ و ٣٠٩ - ٣١٩ وظاهرة الإعراب ص ٢٢٤ - ٢٢٥ ونظرة في قرينة الإعراب ص ١٥ - ٣٧ والعربية والوظائف النحوية ص ٢٠٩ .
- (٥٧) الآية ٢٦٠ من سورة البقرة . (٥٨) المغني ص ٥٨٦ .
- (٥٩) شرح الحياصة ص ٦٦٨ - ٦٦٩ والمورد النحوي الكبير ص ٤٥٣ .
- (٦٠) الدر المصون ١ : ٣٢٧ . (٦١) الآية ١٣ من سورة لقمان .
- (٦٢) الخصائص ٣ : ٢٨٣ - ٢٨٤ والممتع ص ٣٢ .
- (٦٣) الخصائص ٣ : ٢٨٤ والمزهر ٢ : ٣٧٠ .
- (٦٤) الآية ٦٣ من سورة يوسف . وانظر مجالس العلماء ص ٣٠٠ وإنباء الرواة ١ : ٢٥٠ والأشياء والنظائر ٣ : ٣٤ و ٢٣١ .
- (٦٥) الخصائص ٣ : ٢٨٤ والممتع ص ٣٢ .

- (٦٦) إعراب القرآن ١ : ١٦٧ والمغني ص ٦١١ والذر المصون ١ : ٢١ .
 (٦٧) الآية ١٨٦ من سورة آل عمران .
 (٦٨) تفسير الجلالين ص ٩٩ والأصول دراسة ايستمولوجية ص ١٦١ - ١٦٢ . وانظر
 معجم مفردات الإبدال والإغلال ص ٣٣٤ .
 (٦٩) انظر الأصول ص ١٦٣ - ١٦٤ وشذا العرف ص ١٤٨ .
 (٧٠) ديوان البحري ص ٣٠٨ . (٧١) انظر عبث الوليد للمعري ص ٩٨ - ٩٩ .
 (٧٢) المغني ص ٤١٩ - ٧٨١ والبرهان ١ : ٣٠١ - ٣١٠ .
 (٧٣) الآية ١٨ من سورة آل عمران .
 (٧٤) البصائر والذخائر ٣ : ٦٣٠ والبرهان ١ : ٣٠٦ . والنص مختل وناقص في البصائر .
 (٧٥) الآيتان ٥٠ و ٥١ من سورة النجم .
 (٧٦) المغني ص ٥٩٤ وحاشية الدسوقي ٢ : ١٧٦ .
 (٧٧) الآية ٢٤٦ من سورة البقرة . وانظر تفسير الطبري ٥ : ٣٠٤ والمغني ص ٦٠٢
 والذر المصون ٢ : ٥١٧ - ٥١٨ . وذكر ابن هشام أن التقدير : ومالنا وألا نقاتل ؟
 ليكون المصدر المذول من « أن » وما بعدها مفعولاً معه في محل نصب ، أي : مالنا
 وترك القتال ؟
 (٧٨) معاني القرآن للأخفش ص ٣٧٧ - ٣٧٨ .
 (٧٩) انظر الخصائص ١ : ١٠٠ واللغة بين المعيارية والوصفية ص ٤٠ .
 (٨٠) الآية ١٠٢ من سورة الصفات . وانظر الكشاف ٤ : ٥٣ ، والمغني ص ٥٨٦
 و ٤٨٧ - ٤٨٨ و ٧٧٣ - ٧٧٤ وحاشية الدسوقي ٢ : ١٦٩ .
 (٨١) انظر الجنى الداني ص ٢٠ - ٦٢٢ والمغني ص ٥ - ٤١٤ .
 (٨٢) الكتاب ١ : ٣١ .
 (٨٣) ديوانه ص ١٧٤ . والحجرة : الناحية والجانب . والرواحل : جمع راحلة . وهي
 ما يصلح للسفر والأحمال من الإبل .
 (٨٤) المقرب ١ : ١٩٥ - ١٩٦ .
 (٨٥) البحر ٧ : ٢٣٥ والارتشاف ٢ : ٤٤٩ و ٤٥٢ والمغني ص ٥٨٧ . وقد أغفل ابن
 هشام ذكر أبي حيان لينسب التعقب إلى نفسه . حاشية الدسوقي ٢ : ١٧٠ . وإنما
 تجوز هذه التعدية في أفعال القلوب ، وفي : فَعَقَدَ وَعَدِمَ وَأَبْصَرَ وَنَسِيَ . فإذا كان أحد
 الضميرين منفصلاً أو قدم على الفعل جازت التعدية المذكورة في غير هذه الأفعال

- أيضاً . فتقول : زيد ماضرب إلا إياه . وما ضرب زيد إلا إياه . وإياي أعني . وجاء في الحديث القدسي : « بي حلفت » . وانظر شرح الكافية ١ : ١٨٢ .
- (٨٦) الكشف ١ : ٥٠١ . ويحتمل أن يكون تعلق « علي » باسم التفضل « أخوف » ، كما هو مذهب الكوفيين في التنازع ، فلا يكون للفعل اتصال بهما .
- (٨٧) الآية ٣٧ من سورة الأحزاب . وكذلك ما كان في نحو الآيتين ٢٥ من سورة مريم و ٣٢ من سورة القصص .
- (٨٨) الآية ٥٧ من سورة النحل .
- (٨٩) معاني القرآن ٢ : ١٠٥ والكشاف ٢ : ٦١٢ وإملاء ما من به الرحمن ٢ : ٨٢ .
- (٩٠) البحر ٥ : ٥٠٣ - ٥٠٤ .
- (٩١) الدر المنثور ٧ : ٢٤٤ و ٩ : ١٢٥ - ١٢٦ .
- (٩٢) اللغة بين المعيارية والوصفية ص ٣٩ - ٤٠ . وقد ضلله الفهم القاصر لقول ابن جني : « العرب لا تقول إلا : قاعدان . متصل الضمير ، (أي : المستتر) ، والقياس يوجب فصله ، (يعني : أم قاعدتهما) ، ليعادل الجملة الأولى » . انظر الخصائص ١ : ١٠٠ .
- (٩٣) الآية ٥ من سورة الأنفال . وللکاف هنا نحو عشرين وجهًا من الإعراب . انظر الدر المنثور ٥ : ٥٥٩ - ٥٦٣ .
- (٩٤) مجاز القرآن ص ٢٤٠ . (٩٥) مشكل إعراب القرآن ص ٣١٠ .
- (٩٦) المعني ص ٦٠١ - ٦٠٢ والإتقان ١ : ٣٨٣ - ٣٨٤ .
- (٩٧) الخصائص ٢ : ٤٩١ . وثاب : يكافأ به .
- (٩٨) الإنصاف ص ٢٣٢ و ٣٣١ . وتيجر : سار في منتصف النهار . والرواح : ما بين منتصف النهار وقدم الليل . وهاجها أي : أزعج الأتقن في الحمل على الجري . والمعقب : الجاذ في المتابعة .
- (٩٩) شرح لامية العرب ص ١٩ - ٢٠ .
- (١٠٠) انظر دلائل الإعجاز ص ٨٠ و ١٣١ - ١٣٥ . وفيما ذكرناه بعض خلاف لما قاله الجرجاني هناك .
- (١٠١) نفس المصدر ص ٦٨ .
- (١٠٢) ديوانه ص ٣٨ . والسرحة : شجرة عظيمة طويلة . كنى بها عن امرأة في الغزل .
- (١٠٣) ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٦٣ .

- (١٠٤) انظر الوافي في العروض والقوافي ص ٧٢ .
- (١٠٥) ديوانه ص ٢٩٨ . والجسرة : النافذة الجسور على الأحوال . والأجد : الموثقة الخلق . وانظر ضرائر الشعر ص ١٤ .
- (١٠٦) الكتاب ١ : ١٢ وسعدى : اسم امرأة .
- (١٠٧) الإنصاف ص ٥١٢ . ويشري : يبيع . والملاط : الكتف .
- (١٠٨) الضرائر ص ٦٣ والمقاصد النحوية ٤ : ٥٤٣ ومع الهوامع ٢ : ٢٠٥ . وجمل : اسم امرأة . والدنف : المشرف على الموت .
- (١٠٩) الوافي ص ٢٠٢ والعقد الفريد ٥ : ٥٠٤ والأمالى ٢ : ٤٥ . وأيلي : اسم امرأة . ولم أسبه أي : لم يذهب عقلي من هرم . والمدة : اللاهب العقل من الهوى .
- (١١٠) ديوانه ١ : ٤٥٣ والألفاظ ص ٤٥١ . والقواطن : جمع قاطنة . وهي المستوطنة . والورق : جمع ورقاء . وهي التي بلون الرماد .
- (١١١) الكتاب ١ : ٤٠ والجمل للزجاجي ص ١١٦ والحلل ص ٢٢٨ والإنصاف ص ٨٥ و ٩٣ . وتغنى : تقيم . وبها : بالدار . ويقتدنا أي : يملن بنا إلى الصبا . والخرد : جمع خريدة . وهي المرأة الخفرة الحية . والخدال : جمع خدلة . وهي الناعمة الغليظة الساق .
- (١١٢) الإنصاف ص ٨٦ و ٩٣ . والبين : البعد والفرق . ونعب : صاح بصوته الكريه .
- (١١٣) الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ص ٢٦٨ . والمستهر : المفتون المقرئ لا يتعظ ولا يرعوي . والحظ : النصيب .
- (١١٤) شرح مايقع فيه التصحيف والتحريف ص ٥٥ .
- (١١٥) الجمل للخليل ص ١٥٦ وتذكرة النحاة ص ٥٩٤ والغاز ابن هشام ص ٤١ .
- (١١٦) شرح مايقع فيه التصحيف والتحريف ص ٣٤ - ٣٥ .
- (١١٧) جون : اسم رجل . وتداركها أي : حاول إدراكها قبل هلاكها . والقرى : الإكرام بالضيافة .
- (١١٨) التنبيه على حدوث التصحيف ص ٦٢ - ٦٣ وشرح مايقع فيه التصحيف ص ١٠٦ . وقرايبها أي : ما قارب بقية من حياتها .
- (١١٩) النبر الدلالي : تضخيم صوتي لمقطع أو أكثر لغايات دلالية . ويسمى نبر الياق .
- (١٢٠) ديوان لييد ص ٣١٤ وشرح القصائد السبع الطوال ص ٥٧٩ وشرح القصائد التسع

ص ٤٢١ - ٤٢٢ وشرح المعلقات العشر ص ١٩٤ . والصبوح : الخمر تشرب في الصباح . وهو هنا موصوف مضاف إلى صفة للمبالغة . والجذب : جذب الأوتار لتبيتها . والكريئة : القينة المغنية . والموتر : العود له أوتار . والإبهام : الإصبع الغليظة في اليد ، تؤنث وتذكر .

(١٢١) شرح الشافية ١ : ٦٨ - ٦٩ والمزهر ٢ : ٤٠ - ٤١ وتصريف الأسماء والأفعال ص ٩٩ .

(١٢٢) انظر المحكم واللسان والتاج (أول) و (أوي) ومقاييس اللغة ١ : ٥١ .

(١٢٣) الآية ٦٩ من سورة طه .

(١٢٤) النبر الوظيفي : نوع من نبر دلالة المقال ، للتفريق بين معاني الكلمات أو الحروف و وظائفها ، إذا تماثلت في الميزان المتطعي .

(١٢٥) مجالس العلماء ص ٦٠ ومعجم الأدباء ٣ : ٢٢٨ .

(١٢٦) ديوانه ص ٨٦ . والجبي : الماء المجتمع . والكلاب : اسم موضع .

(١٢٧) الآية ١٠٨ من سورة الأنعام . (١٢٨) الآية ٩٥ من سورة المائدة .

(١٢٩) الآية ٢٧ من سورة القمر . (١٣٠) الآية ٢٤٩ من سورة البقرة .

(١٣١) الآية ١٥ من سورة الدخان . (١٣٢) الآية ٢ من سورة المائدة .

(١٣٣) الآية ١١١ من سورة يوسف . (١٣٤) الآية ٤٤ من سورة النمل .

(١٣٥) الآية ٩٣ من سورة مريم . (١٣٦) الآية ١٢٤ من سورة البقرة .

(١٣٧) الآية ٨٨ من سورة ص . (١٣٨) الآية ٦٤ من سورة الزمر .

(١٣٩) الآية ٨٩ من سورة يونس . (١٤٠) الآيتان ٦ و ٧ من سورة الفاتحة .

(١٤١) الآية ٤٣ من سورة البقرة . (١٤٢) الآية ١٠٠ من سورة المائدة .

(١٤٣) الآية ٣٢ من سورة النساء . (١٤٤) الآية ١٥٣ من سورة الصافات .

(١٤٥) الآية ٦٥ من سورة الفرقان . (١٤٦) الآية ٩ من سورة التحريم .

(١٤٧) الآية ٦٥ من سورة يونس . وانظر المغني ص ٤٢٩ و ٤٦٤ وجمال القراء وكمال

الإقراء ص ٦٧٠ و ٦٩٣ .

(١٤٨) الآية ٢٤ من سورة يوسف . وهم : نوى وحدث نفسه . وانظر تفسير الرازي ٥ :

١١٧ - ١٢١ وإيضاح الوقف والابتداء ص ٧٢١ والدر المختور ٣ : ١٣ - ١٤

والمورد النحوي الكبير ص ٣٠٩ .

(١٤٩) شرح اختيارات المفضل ص ١٢٤٦ .

(١٥٠) المغني ص ٣١١ وحاشية الصبان ٤ : ٧ والمزهري ١ : ٥٨٩ وشرح أبيات المغني ٥ : ١٥٣ . والسقاء : وعاء من الجلد يكون للماء .

(١٥١) الأضداد ص ٦٣ - ٦٤ والمغني ص ٣١٣ والمزهري ١ : ٥٨٨ وشرح أبيات المغني ٥ : ١٥٥ . وعافته أي : كرهته وأعرضت عنه . وتصادف : تجد وتترى . والسخين : الساخن .

(١٥٢) الآية ٧٠ من سورة البقرة ، وفيها بضع عشرة قراءة . انظر المغني ص ٦٠٢ وجمع اليوامع ٢ : ١٥٧ والدرر اللوامع ٢ : ٢١٥ .

(١٥٣) ذكر ابن هشام الأنصاري عجز هذا البيت ، وزعم أنه لاحقيقة له . وهو في خرائر الشعر ص ٥٥ وشرح أبيات المغني ٧ : ١٧٥ . والعرف : المعروف والإحسان .

(١٥٤) الآية ١٨ من سورة الإنسان .

(١٥٥) تفسير القرطبي ١٩ : ١٤١ .

(١٥٦) الكشف ٤ : ٦٧٢ والبحر ٨ : ٣٩٨ والمغني ص ٦١٢ والدر المصون ١٠ : ٦١٣ وحاشية الدسوقي ٢ : ١٨٨ - ١٨٩ .

(١٥٧) الإيضاح في شرح سقط الزند وضوئه ص ٨٧٠ وشرح سقط الزند ص ١٦٨٣ - ١٦٨٤ .

(١٥٨) الإيضاح ص ٩ - ٣٣ .

(١٥٩) اللغة العربية مبناها ومعناها ، ص ١٨٢ - ١٨٤ . وقد هزت صاحب هذا الكتاب نشوة الطرب لما وصل إليه . فراح يسخر بحقائق العربية ورجالاتها ، مع استغلال معنى قرآني كريم ، لأنه كما قال ، « من حسن الحظ أن ابن إسحاق لم يتأخر به زمانه حتى يقرأ ما يبدو هنا أنه أريد به أن يكون من قبيل الشعر ولو قد حدث هذا لعدده من شعر الجن أو زعم أن آدم قاله قبل أن يعلمه الله الأسماء كلها ربما دون أن يردف ذلك بقوله : الله أعلم » . هذه عبارته بحذفها ، كما جاءت في كتابه ، بما فيها من خلل ونسب وسخرية وخلل . فهو يريد عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ، ولكنه لا يعرف كيف ينقل كنيته ، ويقول « ربما دون » ، ومثل هذا التعبير لا يكون من عربي . أما التركيب المصطنع فهو حقاً من وساوس الشياطين ، لأنهم يغرون بالباطل والفساد ويسولون للأنفس أنها حق مبین .

(١٦٠) مناهج البحث في اللغة ص ١٩٣ - ١٩٤ . ولعلك لاحظت وهمه في اصطلاح « اصطكف » ، على غير ما يُعرف في العربية ، واقتضاد جواب ما توهمه من شرطية في

«لما» . وفي هذا دليل واضح على المستوى اللغوي لديه ، عدا ما يكون عن ذلك من معرفة بالعلوم اللازمة . يضاف إلى هذا أيضاً أن كلمة «حكف» ليست هوائية ، كما زعم ، لأنها من الحكوف ، أي : الاسترخاء في العمل . انظر تهذيب اللغة واللسان والتاج (حكف) . وكذلك شأن «المستعص» فإنها من العص ، وهو الشدة والصلابة ، و«اتحكر» فإنها من الحكر . وهو الظلم والتقص . فتأمل ما تبقى .

(١٦١) انظر الصاحبي ص ١٩١ والمزهر ١ : ٣٢٩ .

(١٦٢) تفسير الطبري ١ : ٢٠٥ والقرطبي ١ : ١٥٤ والبحر ١ : ٣٥ والآلوسي ١ : ١٧٣ والدر المتنون ١ : ٧٩ .

(١٦٣) الصاحبي ص ١٩١ والمزهر ١ : ٣٣٠ .

(١٦٤) المزهر ١ : ١٤٠ - ١٤١ واللغة العربية مبناها ومعناها ص ١٨٤ .

الباب الثاني : أدلة التحليل النحوي

(١) الآية ٦٠ من سورة الرحمن .

(٢) ديوان الأخطل ، ص ٣٥٢ . وعجل : قبيلة من بكر بن وائل . وهلال : اسم قبيلة أيضاً .

الفصل الأول : أدلة التحليل الصرفي

(١) كثيراً ما يكون اللحن في أداء الأصوات والتركيب النحوي ، واختيار الصيغ للمعاني المخصوصة ، وقلمما يكون خروج على الصيغ . بل إن المتكلم لو حاول ذلك الخروج لتعثر محاولاته ، ولم تنجح في أكثر من لفظ واحد .

(٢) الآيتان ٣٤ و ٣٥ من سورة النمل .

(٣) يلاحظ في هذا الفعل أن مضارعه ليس على «يَفْعَلُ» ، رغم أن عينه حرف حلقي . وهو خلاف ما عرف في القياس . انظر ص ١٢٠ - ١٢١ من الممتع الكبير . والظاهر أن السبب في هذا الشذوذ هو تقدم حرف حلقي أيضاً في بنية الكلمة . أعني الهمزة . فلعل اجتماع الحرفين الحلقين كان سبباً في استبعاد الفتح ، لقربه من مخارج الحلقية . تخلصاً من تقارب الأصوات ، وتحقيقاً لتيسر التصويت بالتنويع . ولهذا كان مضارع نحو : أَحْ وَأَخَذَ وَأَهْ وَغَبَّرَ وَغَبَّنَ وَهَعَّ وَهَعَّ ، مخالفاً لذلك القياس أيضاً . أما إذا فصل حرف آخر بين الحلقين فإنه قد يكون وفاق للقياس نحو : أَلْهَ يَأْلَهُ وهذا يبدأ ، أو خلاف له نحو : أَرَحَّ يَارُحُّ وَأَنَحَّ يَانَحُّ .

- (٤) أما أسماء الأفعال فليس لها نصيب في هذا التقسيم ، لأنها جامدة ومبينة ، تُلحق بما ليس له تصريف كالحروف .
- (٥) الآيتان ٣٢ من سورة يوسف و ١٥ من سورة العلق . وانظر المغني ص ٣١٤ و ٣٧٥ و ٤١٢ وتصريف الأسماء والأفعال ص ٢٦٦ .
- (٦) انظر المحتسب ١ - ١٩٣ والخزاة ٤ : ٥٧٤ والجنى الداني ص ١٤٦ وتصريف الأسماء والأفعال ص ٢٦١ .
- (٧) الآيتان ٣٩ و ٤٠ من سورة النمل .
- (٨) البحر المحيط ٧ : ٧٦ والمغني ص ٤٢٦ والدر المصون ٨ : ٦١٥ وتفسير الألوسي ١٩ : ٣٠٢ .
- (٩) الآية ٣٨ من سورة النمل .
- (١٠) انظر الكتاب ١ : ٨٧ وشرح التسهيل ٣ : ٧٤ - ٧٥ والهمع ٢ : ٩٦ .
- (١١) الآية ٩٥ من سورة مريم . (١٢) شرح الحماسة للشتمري ص ٤٢٠ .
- (١٣) ديوانه ص ٦٢ - ٦٣ . (١٤) الآيتان ٣١ و ٥١ من سورة يوسف .
- (١٥) الحجة للقراء السبعة ٤ : ٤٢٢ - ٤٢٤ والمقتضب ٤ : ٣٩٣ والجنى الداني ص ٥٥٩ - ٥٦١ والمغني ص ١٣٠ و ٧٥٨ - ٧٥٩ وتفسير الألوسي ١٢ : ٣٤٦ - ٣٤٧ .
- (١٦) قيل : إن « حاشا » هي حرف جر في قراءة ابن مسعود : (حاشا الله) . انظر المحرر الوجيز ٩ : ٢٩١ - ٢٩٢ والجنى الداني ص ٥٦١ .
- (١٧) المقتضب ٤ : ٣٩٢ والدر المصون ٦ : ٤٨٣ - ٤٨٦ .
- (١٨) ديوان النابتة ص ١٦ والكتاب ٢ : ١٣٨ واللسان والناج (نضب) .
- (١٩) التكملة والذيل والصلة واللسان والناج (جلب) .
- (٢٠) انظر الممتع ص ٥١ و ٥٩ . ومن هذا أيضا قولهم : ناقةٌ يَعْمَلُ وَيَعْمَلَةٌ ، للنجبة ، ورجلٌ يَلْمَعُ ، للكذاب . الممتع ص ٦٢ و ٧٢ .
- (٢١) الجنى الداني ص ٢٠٢ والخزاة ١ : ١٤ . (٢٢) القاموس والناج (ترض) .
- (٢٣) انظر شرح التسهيل ١ : ٢٠١ - ٢٠٢ .
- (٢٤) شرح المعلقات العشر ص ٣٣٩ . والراثة : الدائمة . وغلوا أي : شربوا مرة بعد أخرى . ونهلوا أي : شربوا المرة الأولى .
- (٢٥) انظر الناج (هيت) و (أتي) . (٢٦) انظر إعراب الجمل ص ١٣٨ .

- (٢٧) ديوانه ص ٣٩٢ والألفاظ ص ٣٥٣ وتهذيبه ص ٤٨٧ . ويقرر : عجز وأعيا .
- (٢٨) ديوانه ص ١١٣ وشرح الحماسة للمرزوقي ص ٣١٥ .
- (٢٩) الآية ١ من سورة التكاثر . وانظر المغني ص ٧٤٤ .
- (٣٠) المعروف مما جاء على وزن « فاعل » هو : كابل وأجر وآخر وآمل وأُنك . وهي من الأشعبي المعرب . انظر الممتع ص ٦٢ والمزهر ٢ : ١٢ واللسان والناج (كيل) و (أجر) و (أمل) و (أنك) ومعجم البلدان (آخر) والمعجم الكبير ١ : ٦ و ١٥ و ١٧ .
- (٣١) الآية ٢ من سورة التكاثر .
- (٣٢) ديوانه ص ٧٥ وشرح معلقته لابن كيسان ص ٤٤ - ٤٥ وشرح القصائد التسع ص ٦١٥ وشرح المعلقات العشر ص ٢٥٣ . والمشعشة : المرققة من المزج بالماء . والخص : الورس .
- (٣٣) الألفاظ ص ٤٧٦ وتهذيبه ص ٦٤٢ واللسان والناج (جيب) . و رول الخبز أي : دلكه وغمره . وغلب أي : كان ظاهراً على غيره ممن لا يستطيع ذلك .
- (٣٤) انظر تصريف الأسماء والأفعال ص ١٦ - ٢٣ .
- (٣٥) علامة التكثير هنا هي التنوين ، وهو نون ساكنة .
- (٣٦) انظر الممتع في معرفة مرسوم مصاحف الأمصار ص ١٠ - ٢٦ و ١٣٨ - ١٤٠ و ضرائر الشعر ص ٨٤ - ١٤٣ .
- (٣٧) انظر المقنع ص ٣٨ - ٥٨ و ١٤٠ - ١٤٢ و ضرائر الشعر ص ٣٢ - ٥٥ والوافي في العروض والقوافي ص ٢٠٢ - ٢٠٤ و ٢١١ - ٢١٢ .
- (٣٨) تصريف الأسماء والأفعال ص ١٧٦ - ١٨٠ .
- (٣٩) المصدر السابق ص ١٢٥ - ١٧٥ .
- (٤٠) أمالي الزجاجي ص ٧٧ - ٧٨ .
- (٤١) انظر تصريف الأسماء والأفعال ص ١٠٦ - ١١١ .
- (٤٢) تصريف الأسماء والأفعال ص ١١ - ١٢٢ .
- (٤٣) الأيتان ١٧ و ١٨ من سورة نوح . وانظر المغني ص ٥٧٦ .
- (٤٤) حذفت همزة « أعاد وأخرج » في الفعل المضارع ، حملاً على حذفها من : أُعيد وأُخرج .
- (٤٥) الآية ٣ من سورة آل عمران . وانظر المغني ص ٥٧٨ .
- (٤٦) ديوانه ص ٨٠ وفيه : « فاشتمه » . وانظر المورد النحوي ص ١٩٢ - ١٩٤ .

- (٤٧) شعر الخوارج ص ٤٢ . والعقاب : الراية . والمهر : الفرس . وتجتلد : تتضارب بالسيوف وغيرها من السلاح . وانظر المورد النحوي الكبير ص ٣٤١ - ٣٤٥ .
- (٤٨) الظاهر عندي أن همزة الوصل تحذف في المضارع ، كما تحذف همزة القطع منه ، في نحو : يُخرجُ ويُدخلُ ، حملاً على ما يكون مع همزة المضارعة من ثقل الهمزتين .
- (٤٩) النوادر ص ٦٧ . والدهم : الإبل السود ، مفرداً أدهم . وترعز : تهتز وتضطرب . انظر المورد النحوي الكبير ص ٦٩ - ٧١ .
- (٥٠) الآية ٤٧ من سورة ص . وانظر المغني ص ٧٤٧ .
- (٥١) ديوانه ص ١١٨ . وتحلم أي : تكلف الحلم ومارسه ليكون صفة فيك . فالتضعيف للام يقيد معنى التكلف والمعاناة . بذلك على هذا لن تستطيع الحلم حتى تحلماً . والأدنى : الأقرب إليك من العشيرة والأهل .
- (٥٢) الآية ٣٢ من سورة الجاثية . وانظر الدر المصون ٩ : ٦٥٦ - ٦٥٧ وتفسير الألوسي ٢٥ : ٢٤٠ - ٢٤٢ .
- (٥٣) الآية ١٠١ من سورة المائدة . وانظر المورد النحوي ص ٢٠٧ .
- (٥٤) مسند أحمد ٢ : ١١٧ .
- (٥٥) ديوانه ص ٨ . والعرضة : الساحة . والقيعان : جمع قاع . وهو موضع استقاع الماء .
- (٥٦) ديوانه ص ١٧ . والعين : البقر الوحشي ، مفرداً عيَاء . والخلفة الاختلاف في التوجه . والأطلاء : جمع طلاء ، وهو ولد البقرة . والمجثم : مكان الربوض .
- (٥٧) جمهرة أشعار العرب ص ٢٥٣ . والخلة : الخصلة والعادة . وانظر المقاييس (بول) والصحاح والأساس والقاموس واللسان والمصباح والتاج ولغة العرب (بلو) والمورد النحوي ص ٢٥٥ - ٢٥٦ .
- (٥٨) المنصف لابن جني ٢ : ٢٣٨ والمتع ص ٣٦٨ والصحاح واللسان والتاج (بلو) .
- (٥٩) اللسان والتاج (حنو) .
- (٦٠) حذفت في أفعال الأمر المتقدمة همزة الوصل أيضاً .
- (٦١) تصريف الأسماء والأفعال ص ٩٢ .
- (٦٢) الأملاني ٢ : ١٨٨ . وعرم : شرس . وانظر المورد النحوي الكبير ص ١٧١ .
- (٦٣) الآية ٤ من سورة البقرة . وانظر مختصر شواذ القراءات ص ١٠ والكشاف ١ : ٤٣ والمغني ص ٧٦٢ وحاشية اللسوقي ٢ : ٣٠٥ والبحر ١ : ٤٢ والدر المصون ١ :

- ١٠١ وتفسير الألوسي ١ : ٢٠١ - ٢٠٢ والتاج (أقن) . وقد وهم بعض العلماء
فنسبوا القراءة إلى أبي حية النيميري ، فاستدرك ابن حجر العسقلاني ما هو الصواب ،
ووهم صانعو المعجم الكبير ، فكان عندهم ما اقترحناء من الفعل هو : آقن .
- (٦٤) الآيتان ١٥ و ١٦ من سورة الملوك . وانظر المغني ص ٤٠٨ والدر المصون ٥ :
٤٢٠ و ١٠ : ٣٨٩ وتفسير القرطبي ١٨ : ٢١٦ والبحر ٨ : ٣٠٢ .
- (٦٥) ديوانه ص ٢٩٢ . وانظر المورد النحوي ص ٨٥ - ٨٧ .
- (٦٦) الآية ٦ من سورة النمر . و مثل هذا الحذف قد يسمى الإشمام . انظر الإبانة ١ :
١٩٧ - ٢٠٣ . (٦٧) الآية ٤٢ من سورة هود .
- (٦٨) الحديث ٢٨٠١ في صحيح البخاري .
- (٦٩) شرح المعلقات العشر ص ٢٦٤ . (٧٠) الآية ١ من سورة الناس .
- (٧١) شرح اختيارات المفضل ص ٤٣٥ . والخز : مانع من التحرير .
- (٧٢) الأمالي ٢ : ١٨٥ . وانظر المورد النحوي الكبير ص ١٣٥ - ١٣٦ .
- (٧٣) منهل الواردين ، شرح رياض الصالحين ص ٢٦٧ . و السخاوة : الزهد وعدم
المبالاة . والإشراف : الطمع والجشع .
- (٧٤) الآية ٣ من سورة البقرة . وانظر الحجة للقراء السبعة ١ : ٢٣٤ - ٢٤٣ .
- (٧٥) شرح حماسة أبي تمام للشتمري ص ٧٧٠ . والتوفة : الفلاة البعيدة النواحي .
- (٧٦) في مطبوعة شرح الحماسة : فَعْلُوَّة .
- (٧٧) الآية ١٣ من سورة الرعد . والمحال : المكيدة . انظر تهذيب اللغة ٥ : ٩٥ والدر
المصون ٧ : ٣٣ وتفسير الألوسي ١٣ : ١٧٦ - ١٧٧ .
- (٧٨) تفسير غريب القرآن ص ٢٢٦ .
- (٧٩) شرح المعلقات العشر ص ٣٠ وشرح القصائد السبع الطوال ص ٢٦ . وانظر شرح
الحماسة للشتمري ص ٤٨٠ . والعبرة : الدمعة والعبرة : المصيبة . والرسم :
آثار الديار . والمعول : التعويل والاعتماد .
- (٨٠) شرح أشعار الهدالين ص ٣٤٢ . والشمراخ : قلة الجبل . والتهيرة : القعة تشرف
على هول بعيد . وانظر الصحاح وتهذيب اللغة واللسان والتاج (وهر) و (تير)
و(هور) و (هير) و (بهر) ، والشرازيات ص ٦٤٧ - ٦٤٩ حيث شُوِّهت النصوص
كثيراً . ولا يرد هنا مثل : كينونة وصيرورة لما فيه من تكرار اللام ، ولا وزن « تَفْعُلة »
من « هور » أو « هير » لعدم النظير .

(٨١) أما زيتونة فعلى وزن : فَعْلُونَة ، لأن الزيتون : فَعْلُون ، على غرار : لَيَمُون وَيَلُون . التاج (زيت) و (ليم) و (يل) والخصائص ٣ : ٢٠٣ .

(٨٢) ديوان أبي تمام ١ : ٢٢٢ - ٢٢٣ . والرواد : الكثير الحركة والنشاط . والملاط : رأس الكتف . والعريكة : السنام . والعلياء : المرتفعة العالية . وانتشم : ضمير واجتمع بعضه على بعض . والحالب : عرق يحمل البول . وبه يسمى ما حوله من أسفل البطن . والفيافي : جمع فباء . وهي الأرض الخالية لاماء فيها . والحقبة : المدة من الزمن . والروضى : اسم جنس جمعي واحده روضة . وهي الأرض ذات الخضرة . وينيل : ينصب . والفلا : واحده فلاة . وهي الأرض المقفرة . وجدّ : اشتد واستمر . والبري : القطع والإزالة . والنحى : اللحم . والجذع : المنعطف . وجب : قطع وأقنى . والذروة : أعلى الشيء وقمته . والغارب : ما بين السام والعنق . وأمكنه أي : أسمته وأطالته . والمذانب : جمع مذنب . وهو مسيل الماء في الأودية .

(٨٣) ذكر التبريزي عن المعري ، في ديوان أبي تمام ١ : ٢٢٢ ، أن العلياء هنا مستعار لاسم التفضيل المؤنث : العُليا . والراجح أن المراد هو الصفة المشبهة ، ليكون التهدم شاملاً كل السنام لا أعلاه وحده .

(٨٤) هذا ما ذكره ابن السكيت وآخرون ، وهو الصواب ، خلافاً لما ورد في بعض المعاجم والمصادر ، إذ جعلت العلياء من مادة (علو) ، مما يقتضي أن الواو قلبت ياء على غير القياس ، كما قالوا : العُليا والدنيا . شرح القصائد التسع ص ٧٣٣ وشرح المعلقات العشر ص ٣٥٢ وشرح اختيارات المفضل ص ٩٦ و ٥٩١ - ٥٩٢ ومختار الصحاح والقاموس والتاج والمصباح المنير (علو) .

(٨٥) أصله من الصخرة الملساء فيها البياض الخالص .

(٨٦) هذا خلاف ما عليه بعض النحاة : إذ زعموا أن الفعل الناقص يدل على الزمان وحده ولا يدل على الحدث . وإنك لترى أنه يدل على حصول الكينونة فيما مضى من الزمن . وكذلك : صار وأصبح وظل وأمسى . . . في الدلالة على حصول الصبرورة والتحول . انظر شرح التسهيل ١ : ٣٣٨ - ٣٤٠ ، والمغني ص ٤٨٨ .

(٨٧) الآية ١٣ من سورة سبأ . وانظر الكشاف ٣ : ٥٧٣ والدر المصون ٩ : ١٦٣ و تفسير الألوسي ٢٢ : ١٧٤ .

(٨٨) صحيح مسلم ص ١٧٣ والأحاديث القدسية ص ٣٩٦ .

- (٨٩) أمالي ابن السجري ١ : ١٧٦ . وتكاشرني أي : تبسم لي . والكراهة : الاضطراب أو الكراهية . والدوي : الذي فيه داء .
(٩٠) ديوانه ص ١٠٩ والكتاب ١ : ١٨٤ . (٩١) الآية ٨ من سورة الملك .
(٩٢) صحيح مسلم ص ٣٤٣ .

الفصل الثاني : أدلة التحليل الإعرابي

- (١) انظر الفهرست ص ٨ والخصائص ١ : ٣٦ والارتشاف ١ : ٤١٣ والهمع ١ : ١٣ - ١٤ وحاشية الصبان ١ : ٤٧ والمصطلح النحوي ص ١٤ - ١٥ ومشكلة العامل .
(٢) الملخص في ضبط قواعد العربية ص ١٠٤ . ونسب هذا القول إلى الزمخشري والجرجاني .
(٣) أوضح المسالك ١ : ٥٩ - ٦٠ والإيضاح في علل النحو ص ٩١ .
(٤) الإيضاح ص ١١ والمقرب ١ : ٤٧ وشرح الأشموني على الألفية ١ : ٤٨ - ٤٩ .
(٥) انظر ص ١١ - ٢٠ من دراسات في الإعراب .
(٦) كثيراً ما يجعل بعض الباحثين المعاصرين علم الإعراب هو النحو ، ثم يزعمون أن الصرف قسم للنحو ، فيرد في كلامهم قولهم : النحو والصرف . انظر دائرة المعارف الإسلامية ٣ : ٥٤٢ .
(٧) البنية هي الجملة المنسوبة إلى « بين بين » ، أي : ليت صغرى ولا كبرى ، وهي بين هذه وهذه . نحو : العلم مفيد ، وجاء الحق .
(٨) المورد النحوي الكبير ص ٩ - ١٠ .
(٩) الآية ٣٨ من سورة الكهف . وأصل « لكننا » : لكن أنا . فحذفت الهمزة وأدغمت النون في الثانية . انظر المعني ص ٤٢٥ .
(١٠) الجامع الصغير ١ : ١٢٦ وصحيحه ص ٣٨٣ .
(١١) ديوانه ص ٢٠٧ - ٢٠٩ . والمراد بالخيال هنا هو فرسانها المحاربون . والوقائع : جمع وقعة . وهي صدمة الحرب والقتال . والوخى : ما يكون في المعارك من جلبة وأصوات . يعني شدة الحرب .
(١٢) الآية ٤٨ من سورة البقرة . وانظر الحجة ٢ : ٤١٨ .
(١٣) الآيات ٤٣ - ٤٥ من سورة النجم . وانظر المعني ص ٥٤٨ .
(١٤) الحماسة لابن فارس ص ٤٦ ، وشرح المرزوقي ص ٤٥ - ٤٦ .

- (١٥) الآية ١١ من سورة الشورى . وانظر المحكم لابن سيده ٧ : ١١١ .
- (١٦) الآية ٣٦ من سورة النور ، وانظر المعنى ص ٥٨٣ و ٦٢٩ .
- (١٧) ديوانه ص ٥٦٦ وشرح الأبيات المشككة الإعراب ص ٣٠٧ . وإيلياء : اسم بيت المقدس .
- (١٨) الآية ٣ من سورة هود . وانظر المعنى ص ٧٤٦ .
- (١٩) الآية ٥٤ من سورة النور .
- (٢٠) انظر مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء .
- (٢١) ديوانه ص ٢٢٨ والمسائل المتنورة ص ٩٥ . والرواح : العودة مساء .
- (٢٢) الآية ٢٢٦ من سورة البقرة . وانظر الكشاف ١ : ٢٦٨ - ٢٦٩ . ويولون : يُقسمون ويحلفون . والتربص : الانتظار .
- (٢٣) الآيتان ٢٢٢ و ٢٢٣ من سورة البقرة . وانظر المعنى ص ٤٣٩ . والحرث : مكان استقرار الأجنة .
- (٢٤) الآية ١ من سورة النبأ . وانظر البيان في غريب إعراب القرآن ص ٤٨٩ .
- (٢٥) الآية ٤٣ من سورة النازعات . وانظر المعنى ص ٣٣٠ .
- (٢٦) ديوانه ص ٣٥٣ والكتاب ١ : ٢٣ والمسائل الحلييات ص ٨٢ وشرح أبيات المعنى ٥ : ١٩٠ .
- (٢٧) المسند ٥ : ٢٣٣ وإعراب الحديث النبوي ص ٤٢٤ - ٤٢٥ .
- (٢٨) شرح الحماسة لزيد بن علي الفارسي ٣ : ١٦٥ - ١٦٦ وللمرزوقي ص ١٤١٤ . وسوداء القلوب : الفتاة التي تحل محل السويداء .
- (٢٩) شرح شواهد المعنى ٥ : ١٥١ .
- (٣٠) الآية ٥٢ من سورة الحجر . وانظر المعنى ص ٤٢٨ .
- (٣١) الآيتان ٧٣ و ٧٤ من سورة المائدة ، وانظر الدر المصون ٤ : ٣٧٥ - ٣٧٦ . ويمس : يصيب وينال .
- (٣٢) الآية ٢٣ من سورة الأعراف .
- (٣٣) ديوانه ص ١٩٤ والكتاب ١ : ٤٢٣ والإفصاح للفارقي ص ١٨٤ والمسائل المتنورة ص ١٤٦ والمحتسب ١ : ١٩٧ والمحكم ٦ : ٤٦٩ . ويعصم : يحمى ويحفظ من الشر .
- (٣٤) الآية ١٠ من سورة الفرقان . وانظر الحجة ٥ : ٣٣٦ .

- (٣٥) المسند ٣ : ١٨٦ وإعراب الحديث النبوي ص ١١٢ والكتاب ١ : ١٢٤ .
والقوارير : استعارة للتعبير عن النساء .
- (٣٦) الآية ٤٠ من سورة القيامة . وانظر البحر ٨ : ٣٩١ وشرح الآيات المشككة ص ٢٢٢ والمخصص ١٤ : ٩ .
- (٣٧) ديوانه ص ١٣٥ .
- (٣٨) الآية ٣١ من سورة إبراهيم . وانظر الكتاب ١ : ٤٥١ - ٤٥٢ ومعاني القرآن للقراء ٢ : ٧٧ والمسائل المثورة ص ١٥٩ والمحزر الوجيز ٨ : ٢٤٤ وتفسير القرطبي ٩ : ٣٦٦ .
- (٣٩) الآية ٢ من سورة المائدة . وانظر المغني ص ٧٤٦ .
- (٤٠) نتائج الفكر ، ص ٢١٠ - ٢١٢ .
- (٤١) شرح أشعار الهدلين ، ص ٦٩٠ والتمام في تفسير أشعار هذيل ص ٦٨ - ٦٩ .
- (٤٢) شرح الحماسة لزيد بن علي الفارسي ٢ : ١٣٢ . والحلق والقند : المدروع المصنوعة منهما . وذلك يعني الاستعداد للحرب .
- (٤٣) الآيتان ٢٣ و ٢٤ من سورة النساء . وانظر الإنصاف ص ٩٣ - ٩٤ والدر المصون ٣ : ٦٤٨ - ٦٤٩ .
- (٤٤) الآية ١٤ من سورة الليل . وانظر المغني ص ٦٣٠ و ٦٨٦ و ٧٤٦ . وتلظى : تنوقد .
- (٤٥) شرح الآيات المشككة ص ١٣٣ والعضديات ص ٦٤ والشيرازيات ص ٣٩١ . وشئي : سبق . وأبي : آبائي . وأصله : أبون ، حذفت النون للإضافة ، وقلت الواو ياء وأدغمت في ياء المتكلم ، ثم قلبت القصة كسرة لتجانس الياء .
- (٤٦) الآية ٩٠ من سورة يونس . وانظر الفني ص ٤٠٤ وحاشية للسوقي ٢ : ٢٦ - ٢٧ .
- (٤٧) الآية ٢٠٨ من سورة البقرة . وانظر الكشف ١ : ٢٥٢ والبحر ٢ : ١٢١ والمغني ص ٦٢٣ والدر المصون ٢ : ٣٥٩ - ٣٦٠ . وكافة أي : كلكم جميعا .
- (٤٨) الآية ١١٣ من سورة آل عمران . وانظر المغني ص ١٥١ .
- (٤٩) الآية ١٣٣ من سورة البقرة . وانظر المغني ص ٤٤٦ وتفسير الألوسي ١ : ٦١٥ - ٦١٦ .
- (٥٠) الآية ٢١٩ من سورة البقرة . وانظر المغني ص ٣٣٢ والدر المصون ٢ : ٤٠٨ - ٤٠٩ وإيضاح الوقف والابتداء ص ٣٢٤ - ٣٢٩ . وما ذكرناه من تعيين المبتدأ

والخير هو أصح مما ذكره ابن هشام .

- (٥١) المسند ٣ : ١٥٢ وإعراب الحديث النبوي ص ١١٢ - ١١٣ .
- (٥٢) الخصائص ٢ : ٢٨١ والمغني ص ٧ وشرح آياته ١ : ٢٩ - ٣١ والشواهد الكبرى ٣ : ١١٣ والدرر اللوامع ٢ : ٨٥ وهاشميات الكميت ص ٣٦ .
- (٥٣) ديوانه ٢ : ٨٧ والمغني ص ٤٧ وشرح آياته ١ : ٢٦٥ - ٢٧٤ . وأحاد : واحدة . وسداس : ست . واللييلة : تصغير ليلة للتحويل . والمنوطة : المتصلة . والتادي : تبادل الكلام بين القوم استعداداً للحرب في الغد .
- (٥٤) انظر الاقتصاد اللغوي في صيغة المفرد، ص ٥٩ - ٦٦ .
- (٥٥) الآية ٦٩ من سورة طه . وانظر إيضاح الوقف والابتداء ص ٣١٨ - ٣١٩ والبحر ٦ : ٢٦٠ والدرر المصيون ٨ : ٧٥ .
- (٥٦) ديوانه ص ٤٥٢ والخزانة ٣ : ١٢٦٠ - ١٣٠ . والقداء : التي اعوجت أرساغها من شدة الحلب والرعي . والعشار : جمع عُشراء . وهي الناقة الحامل بلغت شهرها العاشر .
- (٥٧) ديوانه ص ٧٥ . والحصن : الورس .
- (٥٨) يلاحظ في بعض الليجات العامة أن المتكلم يميز بين واو الجماعة وحدها وبين المتصلة بضمير المفرد الغائب ، فيجعل للثانية نبراً شديداً في المقطع الأخير من اللفظ ، كأن يقول : سألوا وسألوه يعني : سألوه . ومثل ذلك ترى من النبر في التعبير عن الضمير المتصل من دون واو الجماعة : سأل - يعني : سألته - وسأل ، يعني : سألتها .
- (٥٩) انظر الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، ص ٦٧ - ٦٩ . (٦٠) الآية ١ من سورة المؤمنون .
- (٦١) الآية ١ من سورة النحل . (٦٢) الآية ١٠ من سورة يونس .
- (٦٣) انظر شرح المفصل ٩ : ٦٦ - ٨٩ . والروم والإشمام يتعذر رسمه ، فليراجع في مواطنه من كتب النحو والقراءات .
- (٦٤) الحديث ٥٦٩ في الموطأ ص ١٥٩ . (٦٥) الأحاديث القدسية ص ٩١ .
- (٦٦) الحديث ١٥٣٨ في الموطأ ص ٦٠٨ - ٦٠٩ .
- (٦٧) الحديث ١٦٧٢ في الموطأ ص ٦٦١ .
- (٦٨) الحديث ٤١٦٨ في صحيح البخاري . (٦٩) الحديث ٤١٦٣ في البخاري .

- (٧٠) مجمع الأمثال ١ : ٢٧٤ .
- (٧١) الجامع الصغير ١ : ٢٥١ . وانظر المصدر السابق ١ : ١٩٦ .
- (٧٢) ديوانه ص ٥٠ . وهر : اسم امرأة . (٧٣) ديوانه ص ٣٠٥ .
- (٧٤) ديوانه ص ٨١٣ . (٧٥) ديوانه ص ١٨٢ .
- (٧٦) الآية ١٠٩ من سورة الأنعام . وانظر الدر المصون ٥ : ١٠١ - ١١٠ .
- (٧٧) الآية ١٥٤ من سورة آل عمران .
- (٧٨) الآيتان ٤ و ٥ من سورة المسد . وقد بين العلماء آثار الوقف في تعيين المعنى والإعراب . انظر جمال القراء ص ٦٩٣ - ٦٩٦ .
- (٧٩) الآية ٢ من سورة البقرة والإيضاح في الوقف والابتداء ص ٤٨٦ - ٤٩٠ .
- (٨٠) الآية ٨٢ من سورة القصص . وانظر الدر المصون ٨ : ٦٩٧ - ٦٩٨ وتفسير الألوسي ٢٠ : ١٨٤ - ١٨٥ . ومعنى وي : تعجب . وهذا خلاف ما ذكره المفسرون والمعربون من أن المعنى : أعجب .
- (٨١) الآية ٣٢ من سورة الأعراف . وانظر الكتاب ١ : ٢٦٢ والحجة ٤ : ١٤ - ١٧ والدر المصون ٥ : ٣٠١ - ٣٠٥ .
- (٨٢) ديوانه ص ٧٥ - ٧٦ وشرح القصائد التسع ص ٦١٣ - ٦١٧ وشرح المعلقة العشر ص ٢٥٢ - ٢٥٤ . وهي أي : أسرعي وبادري . والصحن : القدر الكبير . واصبحنا أي : امقينا شراب الصباح . ولا يتي أي : ابذلي واستغدي ولا تديمي . والخمور : جمع خمر . والأندرون : قرية من قرى حلب . والمشعشة : الممزوجة بالماء . والحص : الزعفران . وهو زهر أصفر اللون . وخالط : مازج . وسخينا أي : جئنا بالمال وبذلناه . واللحز : السبي الخلق . والشحيح : الشديد البخل . وأمرت أي : أدير . والمال : ما يملك من نقد أو متاع أو زينة . والمبين : المذل للشئ يستقله ويسرف في بذله .
- (٨٣) انظر أمالي ابن دريد ص ١٢٩٩ وإعراب المشكل لمكي ٢ : ٣٣٨ والبحر ٨ : ١٧٩ وقول ابن مسعود في المسند ١ : ٣٨٣ .
- (٨٤) الكتاب ١ : ٣١١ - ٣١٢ . وقوله « بالعلياء بيت » يعني : لي بيت غبرك بالعلياء ، ولكنني أوثرك عليه لمحبة أهلك ومودتهم .
- (٨٥) ديوانه ص ٣٨٩ والكتاب ١ : ٣١١ . وحزوي : اسم جبل في الدهناء . والعبرة : الدفعة . وماء الهوى : الدمع . ويرفض : ينصب متفرقا . ويتفرق : يتحير ويتلألأ .

(٨٦) ديوانه ص ٤٣٩ . وأفوت : خلت وأقبرت . والأصرام : جمع صرم . وهو الجماعة من الناس . وفي الاستهزام معنى الإنكار التوبيخي ، أي : دع الشاغل بهذه الدار ، إذ لا يجديك ذلك شيئاً .

(٨٧) الآية ١٠ من سورة غافر . وانظر أمالي ابن الحاجب ص ١٤١ - ١٤٣ والمغني ص ٥٩٥ - ٥٩٧ والدر المثور ٩ : ٤٦١ - ٤٦٣ وتفسير الألوسي ١٤ : ٧٦ - ٧٨ . والمقت : أشد البغض والكراهة .

(٨٨) الآية ٣٩ من سورة الزخرف .

(٨٩) ألفية ابن مالك ص ٥٠ وشرح ابن عقيل ٣ : ٢١١ - ٢١٢ وشرح المكودي ص ٦٠١ وحاشية الصبان ٣ : ١٥٠ وحاشية السيوطي ص ١٤٠ وإعراب الألفية ص ١٧٦ وحاشية الخضري ٢ : ٧٧ . ومصحوب آل أي : الاسم المعروف به آل . والفعل : يلزم ، يروى بالياء أيضاً .

(٩٠) لكثير من النصوص وجوه متعددة في التوجيه الإعرابي . انظر شرح الحماسة للتبريزي ٢ : ٣٤ - ٣٥ و ٩٦ و منهج التبريزي في شروحه ص ١١٠ - ١١٤ و ١٧٩ - ١٨٠ و ٣٦٣ - ٣٦٦ واللغة وبناء الشعر ص ٥٩ واللغة بين البلاغة والأسلوبية ص ٢٥٠ - ٢٥٢ .

(٩١) ص ١٣١٦ . (٩٢) ص ١٨١ وشرح التسهيل ٣ : ٣٩٩ .

(٩٣) انظر حاشية الصبان ١ : ٣٩ وحاشية الخضري ١ : ١٨ .

(٩٤) الكتاب ١ : ٢ .

(٩٥) شرح كتاب سيويه ١ : ٤٥ - ٥١ والنكت في تفسير كتاب سيويه ص ١٠٠ - ١٠٢ والتعليق على كتاب سيويه ص ٢٦ من مقدمة المحقق وأقسام الأخبار ص ٢١٦ وبغية الوعاة ١ : ٤٢١ .

(٩٦) بغية الوعاة ١ : ١١٧ - ١١٨ .

(٩٧) التصريح على التوضيح ٢ : ٧٥ - ٨٦ وتطور مشكلة الفصاحة ص ٤٣ .

(٩٨) الأشباه والنظائر ٣ : ٩٦ - ٩٧ . والنص في مطبوعة حيدر آباد مضطرب جداً . لا يناسب الأرقام المذكورة فيه . وكذلك هو في مطبوعة مجمع اللغة العربية ٣ : ٢٣٢ - ٢٣٣ ، بدون تصويب مناسب .

الفصل الثالث : أدلة التحليل لمعاني الأدوات

(١) الصحاح ومقاييس اللغة والقاموس واللسان والتاج والمعجم الكبير (أدو) و (أدي)

- ولغة العرب ١ : ١٦ - ١٧ .
- (٢) مختار الصحاح ص ١١ وأساس البلاغة ص ٤ والتكملة والذيل والصلة ٦ : ٣٦٤ - ٣٦٥ والمصباح المنير ص ١٥ .
- (٣) العين (أدو) ومقاييس اللغة ١ : ٧٣ .
- (٤) المفردات للراغب الأصبهاني ص ١٤ ، وفي المطبوعة : أدوت تفعل كذا .
- (٥) الإتقان في علوم القرآن ١ : ٢٤٧ ومفتاح السعادة ٢ : ٤١٧ وكشاف اصطلاحات الفنون ١ : ١٤٢ ومن أسرار اللغة ص ٢٧٨ ومدرسة الكوفة ص ٢٤٢ واللغة العربية معناها ومبناها ص ١٢٣ والمعجم الكبير ١ : ١٥٦ والأدوات النحوية في المعاجم ص ٩ - ١٣ .
- (٦) الإيضاح ص ٤٢ - ٤٣ وأمالى الزجاجي ص ٢٣٨ - ٢٣٩ وإنباه الرواة ١ : ٤ - ٥ ومعجم الأدباء ١٤ : ٤٨ - ٥٠ ونزهة الألباء ٤ - ٦ والأشياء والنظائر ١ : ٧ - ٨ .
- (٧) مقدمة في النحو ص ٣٥ . (٨) الكتاب ١ : ٢ .
- (٩) الإيضاح ص ٥٤ - ٥٥ والجميل للزجاجي ص ١ والجنى الداني ص ٢٠ - ٢٣ .
- (١٠) الإيضاح ٥٤ : وانظر ص ٨٣ و ٩٨ من نظرية التبعية في التحليل النحوي .
- (١١) شرح الكتاب ١ : ٥٢ . وقد ذكر الفارسي أن كثيراً من الأسماء له معنى في غيره . ثم إن الأفعال لكل منها معنى فيما بعده .
- (١٢) الجنى الداني ٢٢ - ٢٣ وشرح الكتاب ١ : ٥٣ وشرح المفصل ٨ : ٢ - ٣ .
- (١٣) الصحاح ص ٨٦ . وقد تصرفنا في المثال بما يناسب السياق .
- (١٤) شرح المفصل ٨ : ٣ .
- (١٥) انظر الكليات للكفوي ٢ : ٢٤٢ - ٢٤٣ .
- (١٦) انظر مقدمة معجم حروف المعاني في القرآن الكريم ، والأجزاء الثلاثة منه .
- (١٧) المقدمة ص ٣٦ - ٤٦ و ٦٥ - ٦٨ .
- (١٨) الجمل للخليل ص ١٧٢ وللزجاجي ص ٤١ - ٥٩ و ٣٠٢ - ٣٠٤ والكتاب ١ : ١٧ و ٤٣ و ١٢٣ و ١٦٦ و ٤٣٥ والألفاظ ص ٤٣٥ . وانظر ص ١٠٠ - ١٧٨ من الصحاح ، حيث أقحم ابن فارس بعض الضعائر والأفعال ، ونحو : الآن وبعد وبينما وتعال وذو وشتان ولا جرم ولا سيما وهلم .
- (١٩) الجمل للزجاجي ص ٤١ في الحاشية .
- (٢٠) الجمل ص ٢٠٠ و ٣٥٦ - ٣٥٨ .

- (٢١) المصدر المتقدم ص ٤١ والجمع ١ : ١٠ .
- (٢٢) الارتشاف ٢ : ٧٥ وشرح الجمل لابن عصفور ١ : ٢٥٥ .
- (٢٣) نُشر الكتابان تحت عنوان واحد : « كتاب معاني الحروف » . فليتبّه . وكان له اسم آخر ، هو منازل الحروف .
- (٢٤) الأصول لابن السراج ١ : ٢٠٤ والأزهية في علم الحروف ص ٧١ - ١١٤ و ١٨٩ - ٢١٦ و ٢٥٨ - ٢٦٧ و ٢٩٢ و ٣٠١ - ٣١٦ . هذا مع العلم أن عنوان الكتاب في الأصل الخطي هو « الأزهية في النحو » ، خلافاً لما جاء في المطبوع ، وقال مؤلفه في خطبته : أجمع لك أبواباً من النحو . وانظر أيضاً ص ١ و ٣ و ٥ و ٧ و ٩ و ١٠ و ١٤ - ٧٣ من معاني الحروف المنسوب إلى الزجاجي .
- (٢٥) رصف المباني في حروف المعاني ص ١١ - ٤٤ و ٤٧ - ٥١ و ٥٣ - ٥٨ و ١٥٨ - ١٧٣ و ٢٤٨ - ٢٥٠ و ٣٠٣ - ٣٠٩ و ٣٢٩ - ٣٣٢ و ٣٣٨ - ٣٦٣ و ٣٩٤ - ٣٩٦ و ٣٩٩ - ٤٠٤ و ٤٢٧ - ٤٤١ و ٤٤٣ - ٤٥١ .
- (٢٦) الجنى الداني ص ٥٦ و ١٤٠ و ١٤١ و ١٧٢ - ١٧٤ و ١٧٧ - ١٧٨ و ١٨١ و ٢٤٢ و ٢٦٥ و ٣٥٠ و ٥٠٧ و ٥٣٨ و ٥٥٨ و ٦٠٩ - ٦١١ و ٦٢٠ - ٦٢١ .
- (٢٧) المصدر السابق ص ١٨٥ و ١٩٢ و ٢١٥ و ٢٥٣ و ٣٠٤ و ٣٢١ و ٣٢٢ و ٣٤٦ و ٣٥٢ - ٣٥٤ و ٣٦٣ و ٣٦٧ و ٣٧٤ - ٣٧٥ و ٤١٩ و ٤٢٤ و ٤٣٣ و ٤٣٦ و ٤٣٩ و ٤٦١ و ٤٧٠ و ٤٧٥ و ٤٨٠ و ٤٨٥ و ٤٩٤ - ٤٩٨ و ٥٠٠ و ٥٣٦ .
- (٢٨) نفس المصدر ص ٢٤٢ .
- (٢٩) المصدر نفسه ص ٣٤١ و ٤٠٠ و ٥٠٥ و ٥٣٧ .
- (٣٠) هذا ما تحقق لدي ، خلافاً لما جاء في المطبوعات الثلاث للكتاب المذكور بعد .
- (٣١) جواهر الأدب في معرفة كلام العرب ص ٢٠ .
- (٣٢) المصدر المتقدم ص ٢٢ - ٢٤ .
- (٣٣) هذا هو اسم الكتاب ، كما ذكر المؤلف في ص ٢٠ . وليس هو معجماً للحروف العربية ، كما جاء في عنوانه من مطبوعة بيروت .
- (٣٤) نفس السابق ص ٢٧ - ٤٢ .
- (٣٥) المصدر نفسه ص ٩١ - ١١٠ و ٢٢٣ - ٢٩١ .
- (٣٦) المصدر نفسه ص ٣٢٧ - ٣٨٣ . وقد سقط « أو الأفعال » من بين الأسماء والحروف ، في عنوان الصفحة الأولى ، فاختل المراد .

- (٣٧) انظر الجنى الداني ص ٢٨ - ٢٩ . (٣٨) في ص ٢٤٥ - ٣٣٨ .
- (٣٩) الكتاب ٢ : ٣٠٤ - ٣١٢ .
- (٤٠) المفصل ص ١٣٠ - ١٥٨ . وانظر الصاحبى ٨٦ .
- (٤١) أما كتاب « الحروف » المتسوب إلى الخليل فهو في تفسير المعاني الوضعية لألفاظ حروف الهجاء : ألف باء تاء . . . وكذلك ما جاء ضمن « رسالة في الحروف العربية » للنضر بن شميل . أما كتاب « الهمز » لأبي زيد فلفوي صرف . ومثله كتيبات غفيرة لآخرين .
- (٤٢) الفهرست ص ٦٥ و ٧٢ و ٧٥ والجنى الداني ص ٤٤١ ، و ٣٤ : ٢٧٣ - ٢٩٠ و ٤٤٧ - ٤٦٢ من مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق لعام ١٩٥٩ .
- (٤٣) إنباء الرواة ٣ : ٨٦ - ٨٧ . وانظر وفيات الأعيان ٤ : ٣٧٤ - ٣٧٥ .
- (٤٤) الجنى الداني ص ٥ - ٦ . (٤٥) مقني اللبيب ص ٥ .
- (٤٦) العين ١ : ٤٨ .
- (٤٧) المقدمة ص ٣٥ . وسقط الجار والمجرور « بيا » من المطبوعة . انظر ص ١٢ عن نصوص نحوية .
- (٤٨) الكتاب ٢ : ١٤٣ .
- (٤٩) المقتضب ٢ : ٣١٨ و ١ : ٥١ - ٥٢ . وقد ذكر في المقتضب أيضاً أن الأفعال أدوات لأنها تعمل عمل حروف الجر .
- (٥٠) الأصول في النحو ١ : ٤٣ . (٥١) سر صناعة الإعراب ص ١٥ .
- (٥٢) الأزهية ص ٨ .
- (٥٣) مدرسة الكوفة ص ٢٣٧ - ٢٤٢ . وعن هذا الكتاب نقل كثيرون من دون تحقيق .
- (٥٤) الإيضاح ص ٨١ - ٨٢ .
- (٥٥) الكتاب ١ : ٣٥٩ و ٤٣٥ و ٢ : ١٣٥ والمقتضب ٣ : ١٧١ - ١٧٢ و مجالس العلماء ٢٢١ - ٢٢٢ والتبصرة والتذكرة ص ٧ والخصائص ١ : ١٦٩ ولمع الأدلة ص ١٠٢ - ١٠٦ وشرح المفصل ٨ : ٢ - ٥ وارتشاف الضرب ١ : ٣١٥ وتوضيح المقاصد ١ : ٥١ - ٥٤ والأدوات في التراث النحوي ص ١٠ .
- (٥٦) انظر المخصص ١٤ : ٦٠ . وما يستعمله المعاصرون في الأدوات ، كجعل « طالما » للشرط ، ونحو : بالتالي ، ويدوره ، واللهم إذا ، وباليمكن ، وبلكي ، وطالما ، وبالكاد ، وأنجق ، وبس ، ولحتى ، ولس ، فهو مردود لأنه يخالف

- طبيعة الأدوات ، ويعبر عن العجمة أو عن معان بعيدة عن المقصود .
- (٥٧) انظر الفلسفة اللغوية ص ٤٦ واللغة لتدريس ص ٢١٦ .
- (٥٨) انظر مشكلة العامل التحوي ونظرية الاقتضاء . (٥٩) مقاييس اللغة ١ : ٦٤ .
- (٦٠) وقيل : إن « إذا » مركبة من « إذا » و « أن » . انظر وصف المباني ص ٦٩ - ٧٠ وارتشاف الضرب ٢ : ٣٩٥ والجنى الداني ص ٣٦٣ والمغني ص ١٥ وتفسير القرطبي ١٠ : ٥ .
- (٦١) تفسير الرازي ١٠ : ١٣٠ .
- (٦٢) وانظر معاني القرآن للفراء ١ : ٥٣ وإعراب القرآن للنحاس ص ٢٤١ وتفسير الطبري ١ : ٣٨٤ وتفسير القرطبي ٢ : ١١ .
- (٦٣) المخصص ١٢ : ٩٥ وشرح أشعار الهذليين ص ١١٦٠ .
- (٦٤) انظر تهذيب اللغة ٣ : ٤٢٤ و ٥ : ٢٠٠ واللسان والتاج (حت) .
- (٦٥) المحكم واللسان والتاج (حوث) و (حيث) .
- (٦٦) مقاييس اللغة ٢ : ٣٨٢ - ٣٨٤ وأحمد بن فارس اللغوي التحوي ص ٣٧٣ .
- (٦٧) انظر الإنصاف ص ٦٤٦ .
- (٦٨) الكتاب ٢ : ٦٧ والمقنضب ٣ : ٧٣ والأصول ٢ : ٢٠٢ وإيضاح الشعر ص ٨٦ والخصائص ١ : ٣١٦ والإنصاف ص ٢١٨ .
- (٦٩) الألفاظ ص ٢٨٤ وتهذيبه ص ٣٩١ واللسان والتاج (من) البحر ١ : ٣٨ والجمع والدرر ٢ : ٣٤ .
- (٧٠) مقاييس اللغة ٥ : ٤٤٧ .
- (٧١) الكشف ١ : ٦٢ ومجمع البيان ١ : ١٠٦ - ١٠٧ والجنى الداني ص ٥٠٩ - ٥١٠ .
- (٧٢) معاني القرآن للفراء ٢ : ٢٧٧ . وإعراب القرآن للنحاس ١ : ٢٤٢ والحجة لابن خالويه ص ١٠٠ وشرح المفصل ٢ : ٧٥ .
- (٧٣) الكتاب ١ : ١٣٥ والمقنضب ٣ : ٢٨ ودقائق التصريف ص ٤٨٧ وضرائر الشعر ص ١٦١ والجنى الداني ص ٥٣١ والمغني ٦١ .
- (٧٤) تفسير الرازي ١٥ : ٨٠ و ٢٤ : ٢١١ والبحر ٢ : ٤١٩ وشرح الكافية ٢ : ١١٦ .
- (٧٥) الكتاب ١ : ٤٧٤ والأصول ١ : ٢٢٩ والمسائل المثورة ص ١٨٨ ومجمع البيان ٣ : ٢٢٢ والبحر ٧ : ١٤٥ . وانظر المغني ص ٢٠٨ .

- (٧٦) مقاييس اللغة ٥ : ١٢١ .
- (٧٧) مقالة كلا ص ٨ - ٩ وشرحها ص ٢٢ ، ومجمع البيان ٢ : ٢٢٢ ، وشرح المفصل ١٦ : ٩ .
- (٧٨) معاني القرآن للفراء ١ : ٤٦٦ ومعاني القرآن للزجاج ١ : ٤٣٤ والارتشاف ٢٩٨ والتذكرة ص ٢٠٣ والجنى الداني ص ٢٦١ والمغني ص ٢٠٣ .
- (٧٩) إعراب القرآن للنحاس ٣ : ٤٥١ والنبصرة ص ٩٧ والمسائل المنثورة ص ١٠٧ - ١٠٨ ومشكل إعراب القرآن ٢ : ٢٤٧ والكشاف ٤ : ٧١ . وانظر تفسير الطبري ٢٣ : ١٢٣ .
- (٨٠) معاني القرآن للفراء ١ : ٤٦٥ وإعراب القرآن للنحاس ٢ : ٢٥٦ والبيان في غريب إعراب القرآن ١ : ٤١٣ وتفسير القرطبي ٢ : ٤٣ .
- (٨١) معاني القرآن للفراء ٢ : ٣٧٧ وتفسير الرازي ٢٦ : ٦٤ - ٦٥ .
- (٨٢) الكتاب ١ : ٤٠٧ والمقتضب ٢ : ٨ والأصول ٢ : ١٤٧ ومعاني الحروف ص ١٥٠ وتفسير معاني القرآن للأخفش ص ٣٠٢ والزجاج ١ : ١٣٤ .
- (٨٣) الكشاف ٢ : ٥٧١ وتفسير الرازي ١٦ : ٢٧٧ والكتاب ١ : ٤٠٧ و ٢ : ٣٠٦ ومعاني الحروف ص ١٣٢ وشرح المفصل ٨ : ١٤٤ - ١٤٥ والارتشاف ٢ : ١٧٨ ورصف المباني ص ٨٤ والجنى الداني ص ٥٠ - ٥٠٩ .
- (٨٤) المسائل الحلييات ص ٢٨١ ودقائق التصريف ص ٢٤٧ واللامات ص ٨ - ٩ والمرتجل ص ١٢٦ والبيان عن مذاهب النحويين ص ١٣٠ وتفسير الرازي ٥ : ٣٥ - ٣٦ وشرح الكافية ١ : ١٩٨ - ١٩٩ .
- (٨٥) الإنصاف ص ٣٩١ وارتشاف الضرب ٢ : ٢٤١ و ٣ : ٢٠٨ والنكت الحسان ص ١٤٤ والتذكرة ص ١٠ والجنى الداني ٥٠١ والمغني ص ٣٨٣ .
- (٨٦) الكتاب ١ : ٤٣٣ والمقتضب ٢ : ٤٨ ومعاني القرآن للزجاج ٢ : ٤٠٨ والأصول ٢ : ٢٢٠ وحروف المعاني ص ٢٠ وتفسير الطبري ٩ : ٣٠ والمسائل العضديات ص ٤٥ - ٤٦ والمرتجل ص ٢٧٣ - ٢٧٤ ونظم الفرائد ص ١٠٦ - ١٠٧ وشرح المفصل ٤ : ٧٢ و ٧ : ٤٢ .
- (٨٧) الكشاف ٣ : ٣٤٢ .
- (٨٨) رصف المباني ص ٤٤١ والجنى الداني ص ٣٥١ - ٣٥٢ .
- (٨٩) انظر الأدوات في كتب التفسير حتى منتصف القرن الثامن ص ١٨ - ٣٣ والأدوات

- في التراث النحوي ص ٥١٠ - ٥٣٢ والأدوات النحوية في المعاجم ص ٤٥٩ - ٤٦٣ .
- (٩٠) المرتجل ص ١٣٧ . وانظر شرح التصريح ٢ : ٩٠ - ١٠٢ .
- (٩١) التطور النحوي ص ٨٧ واللغة العربية معناها ومبناها ص ١٢٣ - ١٣١ ومناهج البحث اللغوي ص ٢١٤ و ٢٦٩ وفي النحو العربي تقد وتوجيه ص ٣٢ و ١٧٦ - ١٧٨ والمحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها ٢ : ٦ - ٩ ومغامرات لغوية ص ٣٢٠ - ٣٢١ ونظام الجملة ١ : ٣٣ . وانظر ص ١٠٠ و ٣٣٥ - ٣٣٦ من نظرية التبعة في التحليل النحوي .
- (٩٢) الكتاب ١ : ٢١ . (٩٣) المقتضب ٢ : ٩٧ .
- (٩٤) المصدر السابق ٤ : ٨٦ . وفي المطبوع تحريف وتصحيف .
- (٩٥) نفس المصدر ٣ : ٣٣ . (٩٦) المرتجل ص ١٢٤ .
- (٩٧) مشور الفوائد ص ٥٥ . وسقط « لا يسمى » من المطبوع .
- (٩٨) أسرار العربية ص ٥٥ .
- (٩٩) مشور الفوائد ص ٢٥ و ٥٧ . ولعله أراد بالعبارة : اللفظ أو المعنى . فتكون الأفعال الناقصة عنده أفعالاً في اللفظ لا في المعنى ، لعدم دلالتها على الحدث ، أو تكون أفعال معان ، كما يقال : حروف معان .
- (١٠٠) انظر النواسخ في كلام العرب ص ٤٥ - ٥٠ .
- (١٠١) شرح كتاب سيويه ٢ : ٣٥٣ - ٣٦١ .
- (١٠٢) الهمع ١ : ١٠ . قلت : ولعل المراد ، بحكم المبرد على « كان » أنها حرف ، هو ما ذكره عن إلغائها وجعلها للتوكيد ، حين ترد زائدة في التعبير . انظر المقتضب ٤ : ١١٦ - ١١٨ وشرح المنفل ٧ : ١٠٠ والخزانة ٤ : ٣٨ .
- (١٠٣) الهمع ٤ : ٨٦ .
- (١٠٤) المخصص ١٤ : ١٤٠ . وانظر البرهان في علوم القرآن ٤ : ٨٠ والمكون الدلالي للفعل في اللسان العربي ٢١ - ٢٩ .
- (١٠٥) انظر المصباح المنير (عدم) . (١٠٦) الكليات ٣ : ٢٨٠ و ٣٥١ .
- (١٠٧) شرح الكافية ٢ : ٢٩٠ . وانظر المورد النحوي الكبير ص ١٣ - ١٤ والفعل زمانه وأبنيه ص ٥٤ - ٥٦ .
- (١٠٨) انظر شرح التسهيل ١ : ٣٣٨ - ٣٤٠ ، تعليق الفرائد ٣ : ١٧٢ - ١٧٤ والمعني ص ٤٨٨ ، حاشية الدسوقي ٢ : ٨٩ والمنصف من الكلام على مفتي ابن هشام ٢ :

- ١١٧ والنواسخ في كلام العرب ص ٦٦ - ٧٠ .
- (١٠٩) التمع ١ : ١١٣ - ١١٤ .
- (١١٠) الأفعال : متعدية بنفسها ، أو متعدية بشبه جملة - وهي اللازمة بقيد - ولازمة إطلاقاً ، وهي الناقصة ، لا تتعدى بحرف أو بدونه .
- (١١١) انظر الجنى الداني ص ٦٢٠ - ٦٢١ . (١١٢) التمع ١ : ١١٢ - ١١٣ .
- (١١٣) انظر العربية الفصحى ص ١٧٨ ودراسات في الأدوات النحوية ١٨ و ٢١ .
- (١١٤) في ٤ : ١٧٥ - ٤٤٦ . (١١٥) في ١ : ٣٠٩ - ٣٨١ .
- (١١٦) تابع المعاصرون الاهتمام بالأدوات ، فصدر : دراسات في الأدوات النحوية لمصطفى النحاس ، ومعجم الأدوات والضمائر في القرآن الكريم لإسماعيل أحمد عمارة وعبد الحميد مصطفى السيد ، والحروف العاملة في القرآن الكريم لهادي عطية مطر الهلالي ، وموسوعة الحروف في اللغة العربية لإميل بديع يعقوب ، والأدوات النحوية المختصة والمشاركة لإبراهيم محسن ، ومعجم الأدوات النحوية وإعرابها في القرآن الكريم لعبد العزيز السيروان ويوسف علي بديوي . وهو نشر جديد لما جاء في الأتقان للسيوطي .
- وكنت منذ بضع عشرة سنة قد وضعت خطة أشرف عليها ، لبحوث علمية جامعية ، تستوعب دراسة الأدوات في العلوم الإسلامية كلها ، أي في : كتب التفسير ، والتراث النحوي ، وكتب اللغة والمعاجم ، وشرح الأحاديث النبوية ، وشرح النصوص الأدبية ، وكتب الأصوليين ، والتراث البلاغي والنقدي . وقد تجز من ذلك حتى الآن : الأدوات في التراث النحوي لإبراهيم محسن ، والأدوات في كتب التفسير حتى منتصف القرن الثامن لمحمود صفي ، والأدوات النحوية في المعاجم حتى القرن الثامن لمحمود راشد أنيس .
- (١١٧) الكامل للمبرد ١ : ١٩١ و ٤ : ٥٥ والمورد النحوي الكبير ص ٩٢ - ٩٣ .
- (١١٨) الجنى الداني ص ١٥٤ - ١٥٥ والمقني ص ٤٠٠ وحاشية الدموقي ٢ : ٢٣ .
- (١١٩) شرح أبيات مغنى اللبيب ٦ : ٤٨ .
- (١٢٠) ديوانه ص ٢٩١ وديوان حميد بن ثور ص ٤٢ .
- (١٢١) ديوانه ٢٩٤ وشرح أبيات المغني ٦ : ٤٨ ، والحبوب : الحزن والوحشة .
- (١٢٢) الأصمعيات ص ١٤٠ . وعكاظ : سوق قرب الطائف ، كانت تقام في الجاهلية شهر شوال . ويتوسم : يتفرس في يعرف ثاره .

- (١٢٣) ديوانه ص ٢٣ . وختساء : اسم امرأة .
- (١٢٤) الجمل في النحو للمخليل ص ٦٥ .
- (١٢٥) شرح أبيات المغني ٦ : ٤٨ و ٧ : ٢٨٠ - ٢٨٢ .
- (١٢٦) ص ٢٦٨ . وانظر منه ص ١٦٩ و ١٩٩ و ٢٠١ و ٢٠٨ و ٢٥٩ و ٢٦٥ و ٢٧١ .
- ... والمورد النحوي ص ١٦ .
- (١٢٧) يرى بعض النحاة أن اللام قبل « قد » بدون قسم ظاهر هي واقعة في جواب قسم مقلد . الجنى الثاني ص ١٢٤ - ١٢٨ والمغني ص ٢٥١ - ٢٥٥ .
- (١٢٨) الآية ١٣ من سورة الحشر .
- (١٢٩) سنن ابن ماجه ص ١٢٩٤ . وانظر المسند ١ : ١٦٣ وإعراب الحديث ص ٢٦٨ - ٢٦٩ . والفاء قبل اللام هي زائدة لوصل الكلام بما قبل القول ، وليبان الترتب والبيبة أيضا .
- (١٣٠) الآية ١٦٥ من سورة آل عمران .
- (١٣١) الآيتان ٢٠٤ من سورة الشعراء و ١٧٦ من سورة الصافات . وانظر الآية التي نوردها بعد هذه .
- (١٣٢) الآية ٥١ من سورة يونس .
- (١٣٣) الآية ١٤٤ من سورة آل عمران .
- (١٣٤) إعراب الحديث ص ٥٠٠ - ٥٠١ .
- (١٣٥) الآية ٨٢ من سورة المؤمنون .
- (١٣٦) ديوانه ص ١٤٣ والمورد النحوي ٣١٥ - ٣١٧ . وأشكل أي : تخالطه الحمرة .
- (١٣٧) الآية ٣١ من سورة الأنعام .
- (١٣٨) أجاز مجمع اللغة العربية زيادة هذه الكاف ، في الدورة ٤٢ عام ١٣٩٦ ، دون أن يبين وظيفتها التركيبية .
- (١٣٩) انظر شرح المفصل ٨ : ٢ - ٣ .
- (١٤٠) انظر ص ٢٣٩ - ٢٤٠ و رصف المباني ص ٦ - ٨ و المورد النحوي الكبير ص ١٠ و الأدوات في كتب التفسير ص ٥٨٩ - ٦٠٦ و الأدوات في التراث النحوي ص ٦٦٣ - ٦٦٨ و الأدوات النحوية في المعاجم ٤٦٤ - ٤٧٠ .
- (١٤١) انظر المورد النحوي الكبير ص ٥٢٣ - ٥٢٤ .
- (١٤٢) المشهور أن هذا مذهب الكوفيين ، وأن البصريين لا يجيزونه ، بل يبقى لديهم كل لوظيفته الأصلية . فإذا ورد ما يؤهم خلاف ذلك كان بتأويل للفظ ، أو بتضمين الحدث المرافق معنى حدث آخر يناسب السياق ، أو بالتدويز في الاستعمال ، كما

- في الجنى الداني ص ٤٦ والمغني ص ١١٨ - ١١٩ والبحر ١ : ٣٩ - ٤١ . والواقع
أن بعض البصريين كانوا مع الكوفيين ، كيونس بن حبيب وأبي عبيدة والأخفش
والمبرد والزجاج . انظر مجاز القرآن ١ : ١٤ ومعاني القرآن للأخفش ص ٢٠٥
ومعاني القرآن للزجاج ١ : ٤٢١ - ٤٢٢ و ٢ : ٣٥٤ - ٣٥٥ والبحر ٤ : ٣١٨
و ٤٥٦ و ٣٩٦٦ و ٧ : ٤٩٤ .
- (١٤٣) الذود : ما بين الاثنين والستة من الإبل . والمراد أن القليل مع القليل يصير كثيراً .
معاني القرآن للفراء ١ : ٢١٨ .
- (١٤٤) الآية ١٥ من سورة القصص . وهذا هو قول ابن هشام في المغني ص ١٥٤ ،
والراجح أن « على » في الآية الكريمة هي للمصاحبة ، وتعلق بحال محذوفة عن
الفاعل أو المفعول قبلها . الدر المصون ٨ : ٦٥٦ .
- (١٤٥) أمالي الزجاجي ص ٧٨ والمورد النحوي الكبير ص ٤٢٠ - ٤٢١ . والورقاء :
الحمامة لونها سواد في غيرة .
- (١٤٦) ديوانه ص ٤٩١ ومحاضرات الأدباء ٢ : ٢١١ . وألم : وقع في صغار الذنوب .
- (١٤٧) الآية ٨ من سورة النساء وإملاء ما من به الرحمن ١ : ١٦٨ والجنى الداني ص
٢٨٤ .
- (١٤٨) إعراب الحديث النبوي ص ٣٤٠ .
- (١٤٩) الآية ٧١ من سورة طه والجنى الداني ص ٢٥١ .
- (١٥٠) الآية ٣٠ من سورة الشورى والدر المصون ٩ : ٥٥٤ - ٥٥٥ .
- (١٥١) لحديث ١٢٢ في صحيح البخاري ١ : ٥٦ - ٥٨ وإعراب الحديث النبوي ص
٥١ - ٥٢ .
- (١٥٢) المغني ص ٤٧ .
- (١٥٣) الفاضل للمبرد ص ٤٠ وشرح الحماسة للمرزوقي ص ١٧١١ - ١٧١٢ والمورد
النحوي الكبير ص ٧٤ - ٨٥ . والعمال : ما يملك من المتاع والزينة . وأضيم : أظلم .
والشحيحة : الكثيرة البخل . واللوم : اللوم . والرميم : المتشتت . والخيم :
الطبيعة والخلق .
- (١٥٤) الآية ٢٠ من سورة العنكبوت وانظر المغني ص ٤٢٩ .
- (١٥٥) عمير بن ضابن : رجل قتله الحجاج لتخلفه عن اللحاق بالمهلب لمحاربة
الخوارج . الخزانة ٣ : ١٧٣ - ١٧٧ والمورد النحوي الكبير ص ٢٨٨ - ٢٨٩ .

- (١٥٦) المسند ٣ : ١٢٤ وإعراب الحديث ص ١١٠ .
- (١٥٧) الأمالي ١ : ٢٦٥ والمورد النحوي الكبير ص ٣٣٩ - ٣٤٠ .
- (١٥٨) تقاض جرير والأختل ص ٢٤ - ٢٥ والمورد النحوي الكبير ص ٣٠٦ - ٣٠٧ .
- وفي البيت نهى آخر محذوف مع جواب الشرط ، لدلالة ما قبله عليه ، والتقدير : إن جتكم فلا تفرحوا بلفائي .
- (١٥٩) معجم الخليل ص ١٥٧ . (١٦٠) إعراب الحديث ص ٤٤٤ .
- (١٦١) الآية ٢٨٦ من سورة البقرة والجنى الداني ص ٣٠٠ . والإصر : الأمر الثقيل لا يحتمل .
- (١٦٢) الآية ١٦ من سورة النور . وانظر المغني ص ٣٠٣ - ٣٠٤ .
- (١٦٣) إعراب الحديث ص ١٣٥ - ١٣٧ والمسند ٣ : ٣٢٣ - ٣٢٤ .
- (١٦٤) المسند ٣ : ٣١٥ و ٣٤١ و ٣٤٧ وإعراب الحديث ص ١٣٢ .
- (١٦٥) ديوانه ص ٨٢ والمغني ص ١٥٥ وشرح أبياته ٣ : ٢٥٩ - ٢٦٥ .
- (١٦٦) الإيضاح في شرح سقط الزند ص ٥٣٩ . والملة : الشريعة . والاعتقاد : العقيدة والمذهب . والشادي : المتغني المطرب .
- (١٦٧) الآية ٦ من سورة المؤمنون . (١٦٨) الآية ٨٣ من سورة آل عمران .
- (١٦٩) الآية ٥٥ من سورة الروم . (١٧٠) الآية ٣٥ من سورة سورة الطور .
- (١٧١) المسند ٥ : ١٤٥ وإعراب الحديث ص ١٧٠ - ١٧١ . ونصب الأئمة : بفعل محذوف : أعني .
- (١٧٢) شرح أشعار الهذليين ص ١١ .
- (١٧٣) الآية ٣٩ من سورة الشورى . وما قبل من أن « هم » توكيد لفظي لمفعول « أصاب » ، أو جواز حذف فاء الجواب : تخريج بعيد والظاهر خلافه . انظر إملاء ما من به الرحمن ١ : ٢٦٠ وشرح الكافية ٢ : ١١١ والدر المصون ٩ : ٥٦١ - ٥٦٢ وحاشية الدسوقي ١ : ١٠٥ .
- (١٧٤) الجامع الصغير ١ : ١٢٦ . (١٧٥) شرح التسهيل ٢ : ٢١٠ والمغني ص ٩٩ .
- (١٧٦) الجامع الصغير ١ : ٢٠٤ . (١٧٧) الآية ١٨٥ من سورة الأعراف .
- (١٧٨) الآية ١٩ من سورة الأنعام .
- (١٧٩) المسند ٣ : ٧٧ وإعراب الحديث ص ٢٤٣ - ٢٤٤ .
- (١٨٠) الآية ٦٩ من سورة مريم وانظر الكتاب ١ : ٣٩٧ والمغني ص ٨١ .

- (١٨١) إعراب الحديث ص ٥٣ - ٥٤ .
- (١٨٢) المسند ٥ : ١٦٣ - ١٦٤ وإعراب الحديث ص ١٩٢ - ١٩٣ .
- (١٨٣) نظرية التبعية في التحليل النحوي ص ٢٤١ - ٢٩٥ .
- (١٨٤) المسند ٥ : ١٧٨ وإعراب الحديث ص ١٨٠ .
- (١٨٥) المسند ١ : ١٦٣ وإعراب الحديث ص ٢٦٨ - ٢٦٩ . وفي الحديث تعلق الفعل
«رأى» عن العمل بـ «كان» ، وهذا كثير جدًا في الروايات والأخبار ، ولم ينبه عليه النحاة .
- (١٨٦) الآيتان ١٦ و ١٧ من سورة المرسلات .
- (١٨٧) المسند ٥ : ١١ - ٢١٢ وإعراب الحديث ص ٨٨ .
- (١٨٨) المسند ٣ : ١٤٢ وإعراب الحديث ص ٩٦ - ٩٨ . وقد اضطرب العكبري في
توجيه الرفع ، وغفل عما ذكرناه نحن ، مع أنه صحيح ومعروف . انظر حاشية
الدسوقي ١ : ٢٠٠ والآيتين ١٥ من سورة الأحقاف و ٢٤ من سورة الجن ، في
المفصل من تفسير القرآن العظيم . و «متى» في هذا الحديث أيضًا هي بمعنى : حين ،
للمظرية الزمانية مجردة من الشرط والاستفهام ، وتعلق بالفعل قبلها . انظر الإيضاح
في شرح سقط الزند ، ص ٨٧٨ .
- (١٨٩) انظر إعراب الحديث ص ٣٥٢ . (١٩٠) في الفصل الثاني من الباب الأول .

٨٨٠ ٨٨٠ ٨٨٠ ٨٨٠

أوتت المفارقة "عشان كذا في
شعرا الحارة من

الموسوعة القل طيبة
المبنى الأعلى للمعافاة



مكتبة مبارك العامة
MUBARAK PUBLIC LIBRARY
www.mpl.org.eg

المكتبة الرئيسية - شارع الطحارية متفرع من شارع النيل - الجيزة
تليفون: ٣٧٤٩٦٩١٨ / ٣٧٤٩٦٩٢٨ / ٣٣٣٦٠١٩١ / ٣٣٣٦٠٢٩٣
المكتبة الفرعية (الزيتون) - شارع عمر المختار - الأهرام
تليفون: ١٩٨٢٠٣٤٠

١٤ يونيو ٢٠٠٩
EPL

نذكركم ان إعادته للكتاب في التاريخ المحدد باختم بعطيك من دفع لخدمة التاجر